تأليف: رضا هادي حسُّون العقيديّ

إِحْيَاءُ الصَّرْفِ

الطبعة الأولى

١٤٣٦هـ

٢٠١٥م

إِحْيَاءُ الصَّرْفِ



تأليف: رضا هادي حسُّون العقيدي

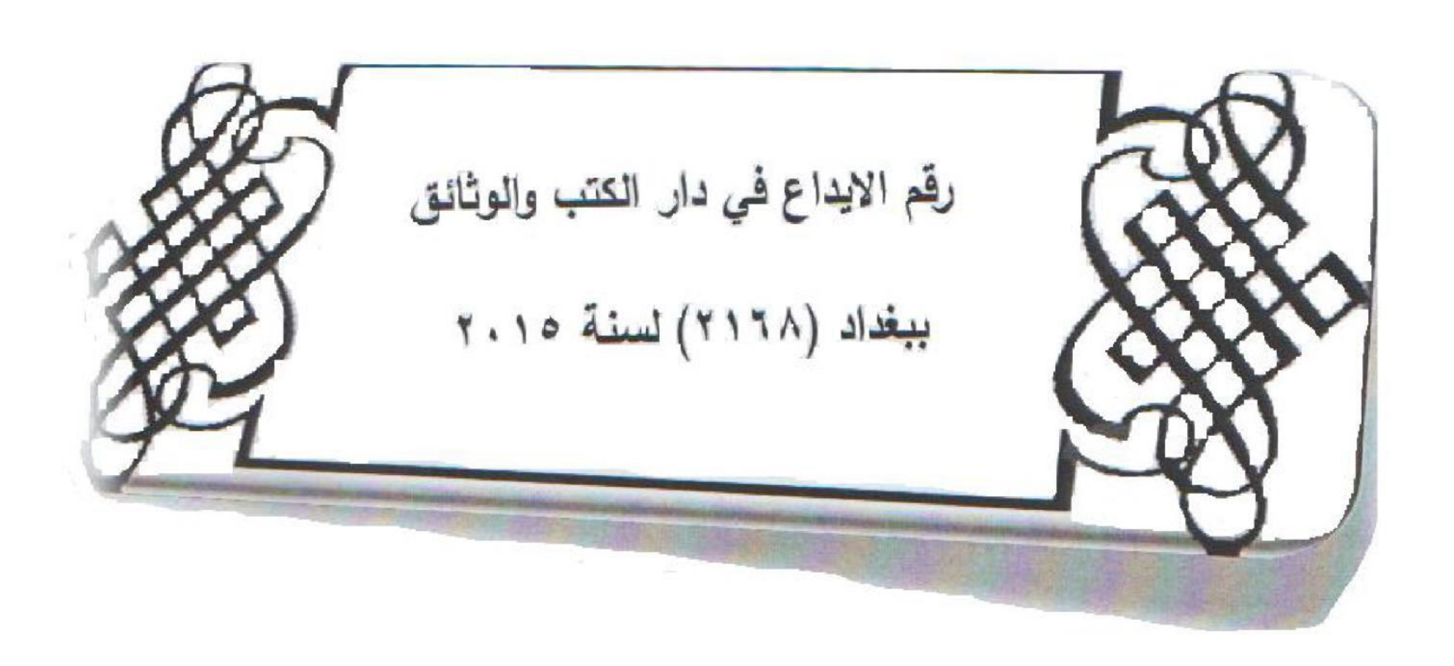
إِحْيَـــاءُ الصَّرْفِ

تأليف

رضا هادي حسُّون العقيديّ

الطبعة الاولى

١٤٣٦هـ ٢٠١٥م



رقم الايداع في دار الكتب والوثائق

ببغداد (٢١٦٨) لسنة ٢٠١٥

التصميم والتنفيذ

(دار الكوثر) باب المعظم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْمُقَدِّمَةُ

الْحَمْـــدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَــالَمِينَ، وَالصَّــلَاةُ وَالسَّــلَامُ، عَلَــى خَــاتَمِ النَّبِيِّــينَ، مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، الصَّادِقِ الْأَمِينِ. أَمَّا بَعْدُ...

فإنَّ «النظامَ الصرفيَّ» في العربيَّةِ نظامٌ مُعجِزٌ، يكشفُ عن عظمةِ هذهِ اللغةِ التي نزلَ بها القرآنُ الكريمُ، ويكشفُ عن عظمةِ أولئكَ العلماءِ الذينَ استنبطوا أحكامَهُ العامَّةَ، ووضعوا قواعدَهُ الكلِّيَّةَ، ونقلوها إلى الأجيالِ التاليةِ، قبلَ أكثرَ من ألفِ سنةٍ، فكانوا كمنِ استنقذَ «الجواهرَ» من «الأوحالِ».

وقد فاتَ هؤلاءِ العلماءَ بعدَ أن استنقذوا «الجواهرَ الصرفيَّةَ» من «أوحالِ الجهلِ» أن يعمدوا إلى تنقيةِ تلكَ «الجواهرِ» ممَّا التصقَ بها من «الأوحالِ»؛ لذلكَ اشتملَ «التراثُ الصرفيُّ» على الكثيرِ من الأخطاءِ المنهجيَّةِ والعلميَّةِ، ولا سيَّما في دراسةِ «الدلالةِ الصرفيَّةِ».

ويأتي مَن يزيدُ على تلكَ الأخطاءِ أخطاءً، كما يفعلُ بعضُ المحدَثينَ، الذينَ يتصدَّونَ للدراسةِ الصرفيَّةِ، وهم في غفلةٍ من دقائقِ «علمِ الصرفِ»، وأسرارِهِ، فيقتحمونَ ما لا يجرُؤُ على اقتحامِهِ إلَّا مَن كانَ من أهلِ «الاجتهادِ الصرفيِّ».

إنَّ الغايةَ من تأليفِ هذا الكتابِ، هي محاولةُ «إحياءِ الصرفِ»، ذلكَ العلمِ الذي اجتمعَتْ على قتلِهِ – خطأً، لا عمدًا – أربعُ فئاتٍ:

١– كثيرٌ من «الصرفيّينَ القدامى»، ممَّن لم يعمدوا إلى تنقيةِ «الجواهرِ الصرفيَّةِ» من «أوحالِ الجهلِ»، بل كانوا يزيدونَ عليها – خطأً، لا عمدًا – أوحالًا جديدةً، في مواضعَ كثيرةٍ.

٢- كثيرٌ من «الصرفيّينَ المحدَثينَ»، ممَّن زادوا على تلكَ الأوحالِ أوحالًا، مع أنَّهم كانوا يسعَونَ إلى «التصويبِ، والتيسيرِ، والتجديدِ».
٣- كثيرٌ من «المعلّمينَ الصرفيّينَ» في المدارسِ والجامعاتِ، ممَّن هم في غفلةٍ من أسرارِ «علمِ الصرفِ»، ودقائقهِ، بل إنَّ كثيرًا منهم في غفلةٍ من معظمِ أحكامِهِ اليسيرةِ، فلا تجدُ فرقًا بينَهم وبينَ «المتعلّمينَ المبتدئينَ».
٤- كثيرٌ من «طلبةِ الصرفِ» في المدارسِ والجامعاتِ، ممَّن هم بعيدونَ كلَّ البعدِ منَ الأُسسِ العامَّةِ التي يجبُ أن يُحيطَ بها من يقصدُ إلى دراسةِ «علمِ الصرفِ».

وثمَّةَ فئةٌ خامسةٌ إن تيسَّرَ لها التصدّي للخوضِ في «علمِ الصرفِ»، بحيثُ تكونُ حاملةَ لوائِهِ، فلن يبقى أَدنى أملٍ لإحياءِ هذا العلمِ، مهما حاولَ الباحثونَ، ومهما اجتهدَ المجتهدونَ، تلكَ هيَ فئةُ «المُنبطِحينَ» تحتَ أقدامِ «اللسانيَّاتِ الغربيَّةِ الحديثةِ».

إنَّ «البحثَ اللسانيَّ العربيَّ الحديثَ الرصينَ» ضرورةٌ لا يمكن إنكارُها، أو تجاهُلُها؛ ولكنَّ مِن أَوضحِ الواضحاتِ أنَّ «اللسانيَّاتِ الغربيَّةَ الحديثةَ» لم تكُنْ مخصَّصةً أصلًا لدراسةِ «اللغةِ العربيَّةِ»، وإنَّما كانَتْ مَعنيَّةً باللغاتِ الغربيَّةِ عُمومًا، أو ببعضِها خُصوصًا، باستثناءِ بعضِ الدراساتِ الفرديَّةِ التي عُنِيَتْ باللغةِ العربيَّةِ، أو أشارَتْ إليها على نحوٍ ما.

ويدلُّنا البحثُ في نتائجِ «الدراساتِ اللسانيَّةِ الغربيَّةِ الحديثةِ» على أنَّ هذهِ الدراساتِ لم تأتِ بجديدٍ مُفيدٍ في دراسةِ «النظامِ الصرفيِّ العربيّ»، ولا سيَّما في مجالِ «الدلالةِ الصرفيَّةِ»، وهو المجالُ الأبرزُ والأجدى؛ لأنَّ معظمَ عناصرِهِ لا تزالُ خفيَّةً على الباحثينَ.

وتكشفُ المقارنةُ الدقيقةُ بينَ نتائجِ «الدراساتِ العربيَّةِ القديمةِ»، ونتائجِ

«اللسانيَّاتِ الغربيَّةِ الحديثةِ» في هذا المجالِ، أعني مجالَ «الدلالةِ الصرفيَّةِ»، عن القصورِ الكبيرِ في «اللغاتِ الغربيَّةِ الحديثةِ» عمومًا، عمَّا في «اللغةِ العربيَّةِ» مِن «قُوَّةٍ دلاليَّةٍ صرفيَّةٍ عجيبةٍ»، أو تكشفُ عن قصورِ «اللسانيَّاتِ الغربيَّةِ الحديثةِ» عن بيانِ ما في «اللغاتِ الغربيَّةِ الحديثةِ» من «قوّةٍ دلاليَّةٍ صرفيَّةٍ»، إن كان فيها أصلًا شيءٌ ذو قيمةٍ دلاليَّةٍ صرفيَّةٍ.

فكيفَ نرجو بعدَ ذلكَ أن نجِدَ في تلكَ «اللسانيَّاتِ القاصرَةِ» ما يكونُ بديلًا من «الدراساتِ الصرفيَّةِ العربيَّةِ القديمةِ»، أو ما يكونُ مُكمِّلًا لبعضِ جوانبِ النقصِ فيها؟!

فثمَّةَ «دراساتٌ لسانيَّةٌ غربيَّةٌ» تستبعِدُ «الدراسةَ الدلاليَّةَ» أصلًا، أو تُقلِّلُ من قيمتِها، فلا تُعنَى بها، كعنايتِها بما سواها من مستوياتِ «الدراسةِ اللسانيَّةِ».

وثمَّةَ «دراساتٌ لسانيَّةٌ غربيَّةٌ» مخصَّصةٌ أصلًا لمستوياتٍ «غيرِ دلاليَّةٍ»، كالمستوى النحويِّ مثلًا.

فهل نتوقَّعُ من هذه الدراساتِ وأمثالِها أيَّ جديدٍ مفيدٍ في مباحثِ «الدلالةِ الصرفيَّةِ العربيَّةِ»؟!

وثمَّةَ «دراساتٌ لسانيَّةٌ غربيَّةٌ» تُعنَى بالدراسةِ الدلاليَّةِ، ولكنَّها لم تشتمِلْ على مباحثِ «الدلالةِ الصرفيَّةِ» أصلًا، فلا جديدَ فيها يتعلَّقُ بموضوعِنا قطعًا.

وقد يكونُ من نتائجِ هذهِ الدراساتِ ما يشمَلُ صورَ «الدلالةِ» كلَّها: «الصرفيَّةَ»، و«غيرَ الصرفيَّةِ»، كالاحتكامِ إلى «القرائنِ السياقيَّةِ والمقاميَّةِ»، عندَ تحديدِ «الدلالةِ».

ولا خلافَ في أنَّ هذهِ النتيجةَ صحيحةٌ وصادقةٌ ومطلوبةٌ، ولكنَّ الدعوةَ إلى هذا الاحتكامِ ليسَتْ بجديدةٍ على «التراثِ العربيِّ»، وإنَّما الجديدُ، في هذا

الموضـعِ، الـذي يجـبُ أن يُسـتدرَكَ علـى «القُـدامى» هـو: «تحديـدُ القـرائنِ الخاصَّةِ»، بكلِّ معنًى من «المعاني الصرفيَّةِ»، وهو ما لا نطمَعُ أن نجِدَ لهُ ذِكرًا، في «اللسانيَّاتِ الغربيَّةِ الحديثةِ».

وثمَّةَ «دراساتٌ لسانيَّةٌ غربيَّةٌ» تشتمِلُ على مباحثِ «الدلالةِ الصرفيَّةِ»، ولكنْ على صورتينِ:

١- أن تكونَ نتائجُ الدلالةِ الصرفيَّةِ منطبقةً على «اللغةِ العربيَّةِ»، فيكونَ لدينا هنا احتمالانِ:

أ- أن يكونَ ثمَّةَ جديدٌ مفيدٌ خلا منهُ «التراثُ العربيُّ». وهو احتمالٌ ليس في الواقعِ ما يشهدُ لهُ قطعًا.

ب- أن يكونَ ما في هذه النتائجِ مُماثِلًا لما في «التراثِ العربيِّ»، أو مُقارِبًا لهُ. وهو ما يعني انتفاءَ الجدَّةِ والإفادةِ من هذهِ «اللسانيَّاتِ الغربيَّةِ».

٢- أن تكونَ نتائجُ الدلالةِ الصرفيَّةِ غيرَ منطبقةٍ على «اللغةِ العربيَّةِ»، فلا يكونَ ثمَّةَ جديدٌ قطعًا يمكنُ الإفادةُ منهُ في دراسةِ «الدلالةِ الصرفيَّةِ العربيَّةِ».

بل يمكنُ أن نفترضَ العكسَ، فلو أنَّ «الدراساتِ اللسانيَّةَ الغربيَّةَ» انتفعَتْ بنتائجِ «الدراساتِ العربيَّةِ القديمةِ»، معَ ما فيها من نقصٍ وخطإٍ، لربَّما وقفَ «اللسانيُّونَ الغربيُّونَ» على بعضِ «الأسرارِ الدلاليَّةِ للغاتِ الغربيَّةِ»، إن كانَتْ أصلًا ذاتَ أسرارٍ دلاليَّةٍ.

وقدِ اجتمعَ لبعضِ اللسانيِّينَ من أهلِ العربيَّةِ في العصرِ الحديثِ درايةٌ بالدراساتِ العربيَّةِ القديمةِ، ودرايةٌ باللسانيَّاتِ الغربيَّةِ الحديثةِ؛ ولذلك يُفترَضُ أن يكونوا أقدرَ من غيرِهم على الإتيانِ بالجديدِ المفيدِ، إن كانوا من أهلِ الفقهِ والاجتهادِ في مجالِ «الدلالةِ الصرفيَّةِ» أصلًا.

والواقعُ أنَّ «اللسانيَّاتِ العربيَّةَ الحديثةَ» لم تأتِ في معظمِها بجديدٍ مفيدٍ

في مجالِ «الدلالةِ الصرفيَّةِ العربيَّةِ»، خلَتْ منهُ «الدراساتُ العربيَّةُ القديمةُ».

فثمَّةَ «دراساتٌ لسانيَّةٌ عربيَّةٌ حديثةٌ» مخصَّصةٌ أصلًا لمستوياتٍ غيرِ دلاليَّةٍ، كالمستوى النحويّ مثلًا. فلا نتوقَّعُ من هذهِ الدراساتِ أيَّ جديدٍ في مباحثِ «الدلالةِ الصرفيَّةِ».

وثمَّةَ «دراساتٌ لسانيَّةٌ عربيَّةٌ حديثةٌ» تُعنَى بالدراسةِ الدلاليَّةِ، ولكنَّها لم تشتمِلْ على مباحثِ «الدلالةِ الصرفيَّةِ» أصلًا، فلا جديدَ فيها يتعلَّقُ بموضوعِنا قطعًا.

وثمَّةَ «دراساتٌ لسانيَّةٌ عربيَّةٌ حديثةٌ» تشتمِلُ على بعضِ مباحثِ «الدلالةِ الصرفيَّةِ»، ولكنْ ليس فيها جديدٌ مفيدٌ خلا منهُ «التراثُ العربيُّ»، بل إنَّ ما فيها مُماثِلٌ لما في «التراثِ العربيّ»، أو مُقارِبٌ لهُ، ولا يُستثنَى من ذلكَ إلَّا بعضُ «المصطلحاتِ الجديدةِ الغريبةِ الركيكةِ».

وثمَّةَ «دراساتٌ صرفيَّةٌ دلاليَّةٌ عربيَّةٌ» قليلةٌ، فيها بعضُ الجديدِ المفيدِ، كدراسةِ د. هاشم طه شلاش في كتابِهِ: «أوزانُ الفعلِ ومعانيها»، وذلكَ في فصلِ: «المعاني المستدرَكةُ للأوزانِ»، ودراسةِ د. فاضلِ السامرَّائيّ في كتابِهِ: «معاني الأبنيةِ في العربيَّةِ»؛ ولكنَّ الجديدَ في هذينِ الكتابينِ لا يَرقَى إلى درجةٍ يُكمِّلُ بها النقصَ الحاصلَ في دراسةِ «الدلالةِ الصرفيَّةِ» في «التراثِ العربيّ».

وهذان الكتابان، في رأيي، «لسانيَّانِ رُوحًا»، وإنْ لم يَرْتَدِيَا ذلكَ «الجسدَ اللسانيَّ الهجينَ»، بمصطلحاتِهِ الميّتةِ المُميتةِ، وعباراتِهِ الفارغةِ الجُوفِ.

ومن هنا أدعو إلى «لسانيَّاتٍ صرفيَّةٍ عربيَّةٍ رصينةٍ»، تنطلقُ من «نصوصِ اللغةِ العربيَّةِ»، ومن «جهودِ علماءِ العربيَّةِ»؛ لتستدرِكَ عليهم بالتصويبِ، والتكميلِ، والتفصيلِ، والتوضيحِ، بعيدةً كلَّ البعدِ من مذلَّةِ الانبطاحِ، والتخبُّطِ في الاصطلاحِ، والتلغيزِ في التعبيرِ، والتفاهةِ في التمثيلِ والتنظيرِ.

فمن أجلِ «إحياءِ الصرفِ» لا بدَّ من:

١- الاعتمادِ على «الأصولِ الصرفيَّةِ الصحيحةِ» التي استنبطها الصرفيُّونَ القدامى.

٢- تنقيةِ «الدرسِ الصرفيّ» من «أخطاءِ القدامى والمحدَثينَ».

٣- الاعتمادِ على الأنباهِ المجتهدينَ من معلِّمي الصرفِ في المدارسِ والجامعاتِ.

٤- العنايةِ بالأنباهِ المجتهدينَ من طلبةِ الصرفِ في المدارسِ والجامعاتِ.

٥- تنحيةِ فئةِ «المنبطِحينَ» من «الدرسِ الصرفيّ».

وكنتُ قد كتبتُ عدَّةَ «بحوثٍ لسانيَّةٍ صرفيَّةٍ» في سبيلِ «الاستدراكِ»، على «الصرفيّينَ القدامى»، و«بعضِ المحدَثينَ»، بالتصويبِ، والتكميلِ، والتوضيحِ، والتفصيلِ، ولا سيَّما في مجالِ «الدلالةِ الصرفيَّةِ في العربيَّةِ»، أبرزُها بعد كتابي «**العمومُ الصرفيُّ في القرآنِ الكريمِ**» تسعةُ بحوثٍ، جَعلْتُ كلَّ بحثٍ منها في فصلٍ، هي:

الفصلُ الأوَّلُ- التباينُ الصرفيُّ.

الفصلُ الثاني- التداخُلُ الصرفيُّ.

الفصلُ الثالثُ- التلازُمُ الصرفيُّ.

الفصلُ الرابعُ- الاستقراءُ الصرفيُّ.

الفصلُ الخامسُ- الاصطلاحُ الصرفيُّ.

الفصلُ السادسُ- التحقيقُ الصرفيُّ.

الفصلُ السابعُ- الاشتراكُ الصرفيُّ.

الفصلُ الثامنُ- الإيجازُ الصرفيُّ.

الفصلُ التاسعُ- الإعرابُ الصرفيُّ.

والجـامعُ بـينَ هـذهِ البحـوثِ التسـعةِ هـو القصـدُ إلى «إحيـاءِ الصـرفِ»، بتنقيةِ «الجواهرِ الصرفيَّةِ» من «أوحالِ الجهلِ» التي تراكَمَتْ عليها. وقد عُدتُ إلى تلكَ البحوثِ بالتصويبِ، والتعديلِ، والتنسيقِ؛ لتَخرُجَ في صورَةِ كتابٍ واحدٍ جامعٍ، بعنوانِ: «**إِحْيَاءُ الصَّرْفِ**».

ولا أزعُـمُ أنَّ مـا كتبتُـهُ، ومـا اقترحتُـهُ في هـذهِ «البحـوثِ التسـعةِ»، يكفـي في «الاستدراكِ» على «الدراساتِ الصرفيَّةِ القديمةِ والحديثةِ»؛ ولذلكَ أدعو إلى المزيدِ من «الدراساتِ اللسانيَّةِ الصرفيَّةِ العربيَّةِ الحديثةِ» في هذا المجالِ.

ولا أزعُمُ أيضًا أنَّ كتابيَ هذا، بطبعتِهِ هذهِ، قد خلا مِنَ النقصِ والخطإِ، وإنَّما أزعُمُ أنَّهُ قدِ اشتمَلَ على حقائقَ كثيرَةٍ وكبيرَةٍ. ولعلَّ اللهَ تعالى يُيسِّرُ لي في قابلِ الأيّامِ أنْ أنظُرَ فيهِ؛ ليَخرُجَ على نحوٍ أفضلَ ممَّا هو عليهِ الآنَ.

واللهُ تعالى وليُّ التوفيقِ.

وكَتَبَهُ

رضا هادي العقيديّ

ببغداد: ٢٠١٥/٦/٢٦م.

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ
التَّبَايُنُ الصَّرْفِيُّ

مَدْخَلٌ:

يرجعُ القولُ بالتَّرادفِ بينَ العناصرِ اللُّغويَّةِ[1]، في اللُّغةِ الواحدةِ[2]، إلى غفلةِ القائلِ عنِ الفروقِ الدِّلاليَّةِ بينَ تلكَ العناصرِ. وقد تكونُ الفروقُ الدِّلاليَّةُ يسيرةً، بحيثُ يكونُ بينَ العنصرينِ اللُّغويَّينِ تقاربٌ، أو تكونُ كبيرةً، بحيثُ يكونُ بينَ العنصرينِ اللُّغويَّينِ تباينٌ.

فالتَّباينُ: نسبةٌ تكونُ بينَ المعنيينِ اللَّذينِ لا يجتمعانِ في أيِّ فردٍ منَ الأفرادِ أبدًا، وذلكَ نحو: «الأَسَد والصَّقْر»، فلا شيءَ منَ الأُسودِ صقرٌ، ولا شيءَ منَ الصُّقورِ أسدٌ[3].

والتَّباينُ ثلاثةُ أقسامٍ، هي:

١- التَّبَايُنُ الحَرْفِيُّ: وهوَ التَّباينُ الَّذي يكونُ بينَ معاني الحروفِ وأشباهِ الحروفِ، كالتَّباينِ بينَ معنى حرفِ الجرِّ «مِنْ»، ومعنى حرفِ الجرِّ «إِلَى» في قولِهِ تعالى: ﴿**سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى**﴾[4]. فحرفُ الجرِّ «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ، وحرفُ الجرِّ «إِلَى»

---

(١)- العنصرُ اللُّغويُّ قد يكونُ مادَّةَ الكلمةِ، أو صيغةَ الكلمةِ، أو الكلمةَ المفردةَ بمادَّتها وصيغتِها، أو الكلمةَ التي لا تتألَّفُ من مادَّةٍ وصيغةٍ، كالحروفِ وأشباهِ الحروفِ.

(٢)- نقلَ السُّيوطيُّ في كتابِهِ «المزهر: ١/٣١٩» قولَ حمزةَ الأصفهانيّ: ((وَيَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ كَلامُ مَنْ مَنَعَ عَلَى مَنْعِهِ فِي لُغَةٍ وَاحِدَةٍ، فَأَمَّا فِي لُغَتَيْنِ، فَلا يُنْكِرُهُ عَاقِلٌ)).

(٣)- انظر في: المنطق: ٦٨.

(٤)- الإسراء: ١.

لانتهاءِ الغايةِ، وهما معنيانِ متباينانِ تباينًا تامًّا[1].

٢- التَّبَايُنُ الاشْتِقَاقِيُّ: وهوَ التَّباينُ الَّذي يكونُ بينَ معاني الموادِّ الاشتقاقيَّةِ للكلماتِ، كالتَّباينِ بينَ معنى مادَّةِ «دخل»، ومعنى مادَّةِ «خرج» في قولهِ تعالى: ﴿**وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا**﴾[2]. فالفعلُ «أَدْخِلْ»، والفعلُ «أَخْرِجْ» متوافقانِ في الصِّيغةِ الصَّرفيَّة، وفي معناها، وهوَ التَّعديةُ «الجَعْلُ»[3]، ولكنَّهما متخالفانِ في المادَّةِ الاشتقاقيَّة، فكانَ التَّباينُ بينهما بسببِ اختلافهما في المعنى الاشتقاقيِّ، وهوَ معنى مادَّةِ الكلمةِ.

٣- التَّبَايُنُ الصَّرْفِيُّ: وهوَ التَّباينُ الَّذي يكونُ بينَ معاني الصِّيغِ الصَّرفيَّةِ للكلماتِ، كالتَّباينِ بينَ معنى صيغةِ اسمِ الفاعلِ «مُنْذِر»، بكسرِ الذَّال، ومعنى صيغةِ اسمِ المفعولِ «مُنْذَر»، بفتحِ الذَّال، في قولهِ تعالى: ﴿**وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِمْ مُنْذِرِينَ. فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنْذَرِينَ**﴾[4]. فاسمُ الفاعلِ «مُنْذِر»، واسمُ المفعولِ «مُنْذَر»، متوافقانِ في المادَّةِ الاشتقاقيَّة، وفي معناها، ولكنَّهما متخالفانِ في الصِّيغةِ الصَّرفيَّةِ، فكانَ التَّباينُ بينهما بسببِ اختلافِهما في المعنى الصَّرفيِّ، وهوَ معنى صيغةِ الكلمةِ.

والتَّباينُ الصَّرفيُّ – وهو الذي يعنينا هنا — لهُ صورتانِ:

١- التَّبَايُنُ الـمُقَيَّدُ: ويكونُ في بعضِ السِّياقاتِ دونَ بعضٍ، كالتَّباينِ بينَ

(١)- انظر في: مغني اللبيب: ١٠٤، ٤١٩.

(٢)- الإسراء: ٨٠.

(٣)- انظر في: الكتاب: ٤/٥٥، وشرح الشافية، الرضيّ: ١/٨٧.

(٤)- الصافَّات: ٧٢-٧٣.

صيغتيِ الفعلِ المجرَّدِ والفعلِ المزيدِ، فقد تكونُ صيغتا المجرَّدِ والمزيدِ متباينتينِ في بعضِ السّياقاتِ، كما في الفعلينِ: «جَمَعَ وَاجْتَمَعَ»، وقد تكونُ هاتانِ الصِّيغتانِ متقاربتينِ، بأنْ تكونَ صيغةُ المجرَّدِ أعمَّ منْ صيغةِ المزيدِ، وتكونَ صيغةُ المزيدِ أخصَّ منْ صيغةِ المجرَّدِ، كما في الفعلينِ: «كَسَبَ وَاكْتَسَبَ». قالَ ابنُ مالكٍ: ((وَالَّذِي لِلتَّسَبُّبِ، نَحْوُ: اعْتَمَلَ وَاكْتَسَبَ، فَزِيادَةُ التَّاءِ بِإِزَاءِ زِيَادَةِ التَّسَبُّبِ فِي حُصُولِ الأَمْرِ، فَـ«عَمِلَ» وَ«كَسَبَ» يُطْلَقَانِ عَلَى كُلِّ عَمَلٍ، وَكُلِّ كَسْبٍ، وَ«اعْتَمَلَ» وَ«اكْتَسَبَ» لا يُطْلَقَانِ إِلَّا عَلَى مَا فِي حُصُولِهِ تَكَلُّفٌ وَجَهْدٌ))[1].

٢- التَّبَايُنُ المُطْلَقُ: ويكونُ في كلِّ السّياقاتِ، لا في بعضِها، كالتَّبايِنِ بينَ صيغتيِ اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ.

---

(١)- شرح التسهيل: ٣/٤٥٥، وانظر في: الإيضاح في شرح المفصّل: ٢/١٣٢-١٣٣.

الصُّورَةُ الْأُولَى
التَّبَايُنُ الـمُقَيَّدُ

أَوَّلًا– بَيْنَ صِيغَةِ الْفِعْلِ الـمُجَرَّدِ وَصِيغَةِ الْفِعْلِ الْمَزِيدِ:

تكونُ هاتانِ الصِّيغتانِ متباينتينِ في حالةٍ أو أكثرَ منَ الحالاتِ الآتيةِ:

١- إذا تخالفتا في الدِّلالةِ على حصولِ أصلِ الفعلِ، فتدلُّ صيغةُ المجرَّدِ على حصولِهِ، بخلافِ صيغةِ المزيدِ، وذلكَ نحوُ قولهِ تعالى: ﴿**يُخَادِعُونَ اللهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ**﴾[١]. فالخَدْعُ حاصلٌ في المجرَّدِ دونَ المزيدِ[٢].

٢- إذا تخالفتا في اللُّزومِ والتَّعدِّي، كأنْ يكونَ أحدُ الفعلينِ لازمًا، والآخرُ متعدِّيًا، وذلكَ نحو: «خَدَعْتُ الرَّجُلَ»، و«انْخَدَعَ الرَّجُلُ». فالمجرَّدُ «خَدَعَ» متعدٍّ، والمزيدُ «انْخَدَعَ» لازمٌ. وقد يكونُ أحدُ الفعلينِ متعدِّيًا إلى واحدٍ، والآخرُ متعدِّيًا إلى اثنينِ، وذلكَ نحو: «عَلِمَ الرَّجُلُ الأَمْرَ»، و«أَعْلَمْتُ الرَّجُلَ الأَمْرَ». فالمجرَّدُ «عَلِمَ» متعدٍّ إلى واحدٍ، والمزيدُ «أَعْلَمَ» متعدٍّ إلى اثنينِ.

٣- إذا تخالفتا في جنسِ الفاعلِ، بمعنى جوازِ إسنادِ أحدِ الفعلينِ إلى الفاعلِ، دونَ الآخرِ، وذلكَ نحو: «غَفَرَ اللهُ الذَّنْبَ»، و«اسْتَغْفَرَ زَيْدٌ اللهَ». فالفاعلُ في المجرَّدِ لفظُ الجلالةِ «اللهُ»، ولا يجوزُ إسنادُ المزيدِ «اسْتَغْفَرَ» إليهِ أبدًا.

٤- إذا تخالفتا في جنسِ المفعولِ بهِ، بمعنى جوازِ وقوعِ أحدِ الفعلينِ على المفعولِ بهِ، دونَ الآخرِ، وذلكَ نحو: «سَقَى مُوسَى رَبَّهُ»، و«اسْتَسْقَى مُوسَى رَبَّهُ». فلا

---

(١)- البقرة: ٩.

(٢)- انظر في: جامع البيان: ١/٢٨٣-٢٨٥.

يجوزُ أنْ يكونَ «الرَّبُّ» مفعولًا بهِ للفعلِ المجرَّدِ «سَقَى»، بخلافِ المزيدِ «اسْتَسْقَى»، فيجوزُ فيهِ ذلكَ.

فإذا كانَ الفعلانِ المجرَّدُ والمزيدُ متباينينِ صرفيًّا، فإنَّ صيغةَ المزيدِ تدلُّ على معانٍ تخالُفيَّةٍ كثيرةٍ، أبرزها:

* **مِنْ مَعَانِي صِيغَةِ «أَفْعَلَ»**:

١- الجَعْلُ «التَّعْدِيَةُ»، يقال: «ذَهَبَ الرَّجُلُ»، و«أَذْهَبْتُهُ»، أي: جَعَلْتُهُ ذَاهِبًا[١]. والتَّباينُ بينَ الصِّيغتينِ هنا راجعٌ إلى تخالفِهما في اللُّزومِ والتَّعدِّي، فالمجرَّدُ منهما لازمٌ، والمزيدُ متعدٍّ إلى واحدٍ.

٢- التَّمْكِينُ «الإِعَانَةُ»، يقال: «حَلَبَ الرَّجُلُ الشَّاةَ»، و«أَحْلَبْتُهُ الشَّاةَ»، أي: مَكَّنْتُهُ مِنْ حَلْبِهَا، وَأَعَنْتُهُ عَلَيْهِ[٢]. والتَّباينُ هنا راجعٌ إلى تخالفِهما في اللُّزومِ والتَّعدِّي، فالمجرَّدُ منهما متعدٍّ إلى واحدٍ، والمزيدُ متعدٍّ إلى اثنين.

٣- الإِصَابَةُ «الْوِجْدَانُ»، يقال: «بَخِلَ الرَّجُلُ»، و«أَبْخَلْتُ الرَّجُلَ»، أي: وَجَدْتُهُ بَخِيلًا[٣]. والتَّباينُ هنا راجعٌ إلى لزومِ المجرَّدِ، وتعدِّي المزيدِ.

٤- التَّعْرِيضُ، يقال: «بَاعَ الرَّجُلُ الدَّارَ»، و«أَبَاعَ الرَّجُلُ الدَّارَ»، أي: عَرَّضَهَا لِلْبَيْعِ، لَكِنَّ الْبَيْعَ لَمْ يَحْصُلْ بَعْدُ[٤]. والتَّباينُ هنا راجعٌ إلى تخالفِهما في حصولِ أصلِ الفعلِ، فالبيعُ حاصلٌ في المجرَّدِ دونَ المزيدِ.

---

(١)- انظر في: المفصّل: ٣٤١.

(٢)- انظر في: إصلاح المنطق: ٢٣٣، والمغرب: ٢١٨/١. والتَّمكينُ، في الحقيقةِ، صورةٌ من صورِ الجَعْلِ «التَّعديةِ»، انظر في: شرح الرَّضيّ على الكافية: ٣٣٥/١.

(٣)- انظر في: شرح الشافية، الرضيّ: ٩١/١.

(٤)- انظر في: المفتاح: ٤٩، والشافية: ١٩.

* **مِنْ مَعَانِي صِيغَةِ «فَاعَلَ»**:

المُشَارَكَةُ، ولها صورتانِ:

١- المُشَارَكَةُ فِي حُصُولِ أَصْلِ الْفِعْلِ، يقال: «جَلَسَ الرَّجُلُ»، و«جَالَسْتُ الرَّجُلَ»، أي: شَارَكْتُهُ فِي الجُلُوسِ، بِأَنْ جَلَسَ، وَجَلَسْتُ مَعَهُ[١]. والتَّباينُ هنا راجعٌ إلى لزومِ المجرَّدِ «جَلَسَ»، وتعدِّي المزيدِ «جَالَسَ».

٢- المُشَارَكَةُ فِي مُحَاوَلَةِ حُصُولِ أَصْلِ الْفِعْلِ، يقال: «قَتَلَ الرَّجُلُ زَيْدًا»، و«قاتَلَ الرَّجُلُ زَيْدًا»، أي: حَاوَلَ أَنْ يَقْتُلَهُ[٢]. فالقتلُ حاصلٌ في المجرَّدِ دونَ المزيدِ.

وقد تدلُّ صيغةُ «فَاعَلَ» على المشاركةِ في حصولِ أصلِ الفعلِ، ويكونُ الفعلانِ المجرَّدُ والمزيدُ متوافقينِ في التَّعدِّي، وذلكَ نحو: «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا»، و«ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا». والتَّباينُ هنا ليسَ راجعًا إلى عدمِ حصولِ أصلِ الفعلِ، بلْ هوَ حاصلٌ في الفعلينِ، وليسَ راجعًا إلى التَّخالفِ، لا في اللُّزومِ، ولا في التَّعدِّي، بلْ هما متوافقانِ في التَّعدِّي إلى واحدٍ، وإنَّما هوَ راجعٌ إلى تخالفِهما في جنسي الفاعلِ والمفعولِ بهِ. فالفاعلُ في الفعلِ المجرَّدِ «ضَرَبَ» هوَ «زَيْدٌ»، وهوَ وحدَهُ منْ قامَ بفعلِ الضَّربِ، والمفعولُ بهِ هوَ «عَمْرٌو»، وهوَ وحدَهُ مَنْ وقعَ عليهِ فعلُ الضَّرب، والفاعلُ في الفعلِ المزيدِ «ضَارَبَ» هوَ «زَيْدٌ»، وقد قامَ بفعلِ الضَّرب، ووقعَ عليهِ أيضًا، والمفعولُ بهِ هوَ «عَمْرٌو»، وقد وقعَ عليهِ فعلُ الضَّربِ، وقامَ بهِ أيضًا[٣].

---

(١)- انظر في: اللباب، العكبريّ: ١/٢٧٠، ومغني اللبيب: ٦٧٨.

(٢)- انظر في: جامع البيان: ١/٢٨٣.

(٣)- انظر في: المفتاح: ٤٩. والشافية: ٢٠، وشرح الشافية، الرضيّ: ١/٩٦.

فجنسُ الفاعلِ في المجرَّدِ هوَ «الْفَاعِلُ التَّامُّ»، وجنسُ المفعولِ بهِ في المجرَّدِ هوَ «الْمَفْعُولُ بِهِ التَّامُّ»، بخلافِهما في المزيدِ، فهما الفاعلُ المشارِكُ للمفعولِ بهِ في وقوعِ الضَّربِ عليهِ، والمفعولُ بهِ المشارِكُ للفاعلِ في وقوعِ الضَّربِ منهُ.

* **مِنْ مَعَانِي صِيغَةِ «فَعَّلَ»**:

١- التَّعْدِيَةُ، يقال: «فَرِحَ الرَّجُلُ»، و«فَرَّحْتُ الرَّجُلَ»، أي: جَعَلْتُهُ فَرِحًا[1]. والتَّباينُ هنا يرجعُ إلى التَّخالفِ في اللُّزومِ والتَّعدِّي، فالمجرَّدُ «فَرِحَ» لازمٌ، والمزيدُ «فَرَّحَ» متعدٍّ إلى واحدٍ.

٢- النِّسْبَةُ، يقال: «فَسَقَ الرَّجُلُ»، و«فَسَّقْتُ الرَّجُلَ»، أي: نَسَبْتُهُ إِلَى الْفِسْقِ، وَوَصَفْتُهُ بِهِ[2]. ويرجعُ التَّباينُ هنا إلى التَّخالفِ في اللُّزومِ والتَّعدِّي، وإلى التَّخالفِ في حصولِ أصلِ الفعلِ، ففي المجرَّدِ دلالةٌ على حصولِ «الْفِسْقِ»، أمَّا في المزيدِ، فدلالةٌ على النِّسبةِ، لا على الحصولِ. والنِّسبةُ قد تُطابقُ الواقعَ، فتكونُ صادقةً، وقد لا تطابقُهُ، فتكونُ كاذبةً.

٣- الإِزَالَةُ «السَّلْبُ»، يقال: «مَرِضَ الرَّجُلُ»، و«مَرَّضْتُ الرَّجُلَ»، أي: أَزَلْتُ الْمَرَضَ عَنْهُ[3]. والتَّباينُ هنا يرجعُ إلى لزومِ المجرَّدِ، وتعدِّي المزيدِ.

* **مِنْ مَعَانِي صِيغَةِ «انْفَعَلَ»**:

الـمُطَاوَعَةُ، يقال: «قَطَعْتُ الْحَبْلَ»، و«انْقَطَعَ الْحَبْلُ»، أي أنَّ

---

(١)- انظر في: الكتاب: ٤/٥٥، والأصول: ٣/١٢٤، والمفتاح: ٤٩. والشافية: ٢٠. ويمتازُ «فَرَّحَ» منْ «أَفْرَحَ» الدَّالِّ على الجَعْلِ «التَّعديةِ»، بأنَّهُ يدلُّ على المبالغةِ في الجَعْلِ تنصيصًا، انظر في: المزهر: ١/٤٢.

(٢)- انظر في: الكتاب: ٤/٥٨، والأصول: ٣/١٢٥، والمفتاح: ٤٩.

(٣)- انظر في: الكتاب: ٤/٦٢.

«الانْقِطَاعَ» نتيجةُ «الْقَطْعِ»، و«الْقَطْعَ» سببُ «الانْقِطَاعِ»[1]. والفعلانِ متخالفانِ في اللُّزومِ والتَّعدِّي، فالمجرَّدُ متعدٍّ إلى واحدٍ، والمزيدُ لازمٌ، فالصِّيغتانِ متباينتانِ لذلك.

* **مِنْ مَعَانِي صِيغَةِ «افْتَعَلَ»**:

١- الاشْتِرَاكُ، يقال: «خَصَمَ زَيْدٌ عَمْرًا»، و«اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو». والمجرَّدُ هنا متعدٍّ إلى واحدٍ، والمزيدُ لازمٌ، وفاعلُ المزيدِ غيرُ تامٍّ؛ لأنَّهُ لا بدَّ أنْ يدلَّ على أكثرَ منْ واحدٍ، بالعطف، أوِ التَّثنية، أوِ الجمع...الخ، فلا يجوزُ أنْ يقال: «اخْتَصَمَ زَيْدٌ» بلا عطفٍ[2]، بخلافِ فاعلِ المجرَّد، فقد قامَ بالفعلِ وحده. فالصِّيغتانِ متباينتان؛ لتخالفهما في اللُّزومِ والتَّعدِّي، وفي جنسِ الفاعلِ.

٢- المُطَاوَعَةُ، يقال: «نَثَرْتُ الدَّرَاهِمَ»، و«انْتَثَرَتِ الدَّرَاهِمُ»، أي أنَّ «الانْتِثَارَ» نتيجةُ «النَّثْرِ»، و«النَّثْرَ» سببُ «الانْتِثَارِ»[3]. والتَّباينُ يرجعُ هنا إلى التَّخالفِ في اللُّزومِ والتَّعدِّي، فالمجرَّدُ متعدٍّ إلى واحدٍ، والمزيدُ لازمٌ.

* **مِنْ مَعَانِي صِيغَةِ «تَفَاعَلَ»**:

١- التَّشَارُكُ، يقال: «صَرَعَ زَيْدٌ عَمْرًا»، و«تَصَارَعَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو». والمجرَّدُ هنا متعدٍّ إلى واحدٍ، والمزيدُ لازمٌ، وفاعلُ المزيدِ غيرُ تامٍّ، على نحوِ ما ذكرتهُ آنفًا في معنى «الاشْتِرَاكِ». فالصِّيغتانِ متباينتانِ؛ لتخالفِهما في اللُّزومِ والتَّعدِّي، وفي جنسِ الفاعلِ.

٢- التَّظَاهُرُ «المُحَاكَاةُ»، يقال: «مَرِضَ الرَّجُلُ»، و«تَمَارَضَ الرَّجُلُ»، بمعنى:

---

(١)- انظر في: الأصول: ١٢٦/٣، واللباب، العكبريّ: ٢٦٠/٢.

(٢)- انظر في: شرح ابن عقيل: ٢٢٧/٣.

(٣)- انظر في: لسان العرب: ١٩١/٥.

تظاهرَ بالمرضِ، أي: «حَاكَى فعلَ المريضِ»، وليس مريضًا في الحقيقةِ. قالَ الميدانيُّ: ((وَ«التَّفَاعُلُ» لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ صَاحِبَهُ مُدَّعٍ دَعْوَى كَاذِبَةً؛ لأَنَّ الـمُتَمَارِضَ لا يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ مَرِيضًا، وَإِنْ أَظْهَرَ ذَلِكَ))[١]. وقالَ ابنُ منظورٍ: ((وَالتَّمَارُضُ: أَنْ يُرِيَ مِنْ نَفْسِهِ الْمَرَضَ، وَلَيْسَ بِهِ))[٢]. والفعلانِ المجرَّدُ والمزيدُ متوافقانِ في اللُّزومِ، لكنَّهما متخالفانِ في حصولِ أصلِ الفعلِ، فالمرضُ حاصلٌ في المجرَّدِ دونَ المزيد؛ ولذلكَ تكونُ الصِّيغتانِ متباينتينِ.

وقد يتوافقانِ في التعدّي، نحو: «نَسِيَ زَيْدٌ الْأَمْرَ»، و«تَنَاسَى زَيْدٌ الْأَمْرَ»، ويكونُ التباينُ بينهما راجعًا إلى تخالفِهما في حصولِ أصلِ الفعلِ، فالنسيانُ حاصلٌ في المجرَّدِ دونَ المزيدِ.

* **مِنْ مَعَانِي صِيغَةِ «تَفَعَّلَ»**:

التَّجَنُّبُ، يقال: «أَثِمَ الرَّجُلُ»، و«تَأَثَّمَ الرَّجُلُ»، بمعنى: تجَنَّبَ الإِثْمَ، وَتَرَكَهُ[٣]. والفعلانِ متوافقانِ في اللُّزومِ، لكنَّهما متخالفانِ في حصولِ أصلِ الفعلِ، فالمجرَّدُ دالٌّ على حصولِ «الإِثْمِ»، بخلافِ المزيدِ الدَّالِّ على تجنُّبِهِ.

* **مِنْ مَعَانِي صِيغَةِ «اسْتَفْعَلَ»**:

١- الطَّلَبُ «السُّؤَالُ»، يقال: «سَقَيْتُ زَيْدًا»، و«اسْتَسْقَيْتُ زَيْدًا»[٤]، فالفعلانِ متوافقانِ في التَّعدِّي، لكنَّهما متخالفانِ في حصولِ أصلِ الفعلِ في

---

(١)- نزهة الطرف: ٣١٢/١.

(٢)- لسان العرب: ٢٣١/٧.

(٣)- انظر في: الخصائص: ١٢٣/٢، وسرّ صناعة الإعراب: ٣٩/١، والشافية: ٢٠. والمفصّل: ٣٧١.

(٤)- انظر في: معاني القرآن وإعرابه: ١٤١/١، وإعراب القرآن: ٧٤/٥، والخصائص: ١٥٣/٢، والمفردات: ٢٣٦.

المجرَّدِ دونَ المزيدِ. وقد يتخالفانِ في اللُّزومِ والتَّعدِّي أيضًا، فيكونُ التَّباينُ بينَ الصِّيغتينِ أكبرَ، وذلكَ نحو: «أَذِنْتُ لِزَيْدٍ»، و«اسْتَأْذَنْتُ زَيْدًا»، فالمجرَّدُ لازمٌ، والمزيدُ متعدٍّ إلى واحدٍ، والمجرَّدُ دالٌّ على حصولِ الإذنِ، بخلافِ المزيدِ الدَّالِّ على طلبِ الإذنِ(1)، والمطلوبُ غيرُ حاصلٍ قطعًا.

٢- الإِصَابَةُ «الْوِجْدَانُ»، يقال: «عَظُمَ زَيْدٌ»، و«اسْتَعْظَمْتُ زَيْدًا»، بمعنى: وَجَدْتُهُ عَظِيمًا(2). والتَّباينُ هنا راجعٌ إلى تخالفهما في اللُّزومِ والتَّعدِّي، فالمجرَّدُ «عَظُمَ» لازمٌ، والمزيدُ «اسْتَعْظَمَ» متعدٍّ إلى واحدٍ.

وهما متخالفانِ أيضًا في حصولِ الفعلِ، فالمجرّدُ دالٌّ على حصولِهِ قطعًا، بخلافِ المزيدِ، فالحصولُ فيهِ نِسْبِيٌّ، أي: أنَّ الفاعلَ يجدُ المفعولَ بهِ عظيمًا، ووجدانهُ قد لا يكونُ مطابقًا للواقعِ العامّ.

* **مِنْ مَعَانِي صِيغَةِ «تَفَعْلَلَ»:**

الـمُطَاوَعَةُ، يقال: «دَحْرَجْتُ الْحَجَرَ»، و«تَدَحْرَجَ الْحَجَرُ»، أي: أنَّ «التَّدَحْرُجَ» نتيجةُ «الدَّحْرَجَةِ»، و«الدَّحْرَجَةَ» سببُ «التَّدَحْرُجِ»(3). والتَّباينُ هنا راجعٌ إلى التَّخالفِ في اللُّزومِ والتَّعدِّي، فالمجرَّدُ متعدٍّ إلى واحدٍ، والمزيدُ لازمٌ.

ثانيًا- التَّبَايُنُ بَيْنَ الصِّيغَتَيْنِ الفِعْلِيَّتَيْنِ الْمَزِيدَتَيْنِ:

تكونُ الصِّيغتانِ الفعليّتانِ المزيدتانِ متباينتينِ في حالةٍ أو أكثرَ منَ الحالاتِ الآتية:

١- إذا لَمْ تشتركا في الدِّلالةِ على معنًى صرفيٍّ واحدٍ، وذلكَ نحو: «تَحَلَّمَ

---

(١)- انظر في: المفردات: ١٥، وروح المعاني: ١٥٦/١٠.

(٢)- انظر في: الكتاب: ٧٠/٤، والأصول: ١٢٨/٣، والمفصّل: ٣٧٤.

(٣)- انظر في: شرح الشافية، الرضيّ: ١١٣/١.

الرَّجُلُ»، بمعنى: تَكَلَّفَ أَنْ يَكُونَ حَلِيمًا[1]، واجتهدَ في سبيلِ ذلكَ، و«تَحَالَمَ الرَّجُلُ»، بمعنى: تَظَاهَرَ بِالْحِلْمِ، أي: «حَاكَى فعلَ الحليمِ»، وليس حليمًا في الحقيقةِ[2].

فالصِّيغتانِ متخالفتانِ في الدِّلالةِ على المعنى الصَّرفيِّ، فصيغةُ المزيدِ «تَحَلَّمَ» تدلُّ على معنى التَّكلُّفِ، وهوَ يتضمَّنُ معنى الإرادةِ والقصدِ والسَّعيِ في تحصيلِ الحِلْمِ، بخلافِ صيغةِ المزيدِ «تَحَالَمَ» الَّتي تدلُّ على معنى التَّظاهرِ «المُحَاكَاةِ»، وهوَ لا يتضمَّنُ إرادةَ الحِلْمِ، ولا السَّعيَ في تحصيلِهِ[3].

٢- إذا تخالفتا في اللُّزومِ والتَّعدِّي، كأنْ يكونَ أحدُ الفعلينِ المزيدينِ لازمًا، والآخرُ متعدِّيًا، وذلكَ نحو: «انْقَطَعَ الْحَبْلُ»، و«قَطَّعْتُ الْحَبْلَ». فالمزيدُ «انْقَطَعَ» لازمٌ، والمزيدُ «قَطَّعَ» متعدٍّ إلى مفعولٍ بهِ واحدٍ.

٣- إذا تخالفتا في جنسِ الفاعلِ، وذلكَ نحو: «أَطْعَمَنِي اللهُ»، و«اسْتَطْعَمْتُ اللهَ»، فلا يجوزُ أنْ يكونَ لفظُ الجلالةِ «اللهُ» فاعلًا للمزيدِ «اسْتَطْعَمَ».

٤- إذا تخالفتا في جنسِ المفعولِ به، وذلكَ نحو: «أَسْقَيْتُ الرَّبْعَ»[4]، بمعنى: دَعَوْتُ لِلرَّبْعِ بِالسُّقْيَا[5]، و«اسْتَسْقَيْتُ اللهِ»، بمعنى: سَأَلْتُ اللهَ أَنْ يَسْقِيَنِي. فلا يجوزُ أنْ يكونَ لفظُ الجلالةِ «اللهُ» مفعولًا بهِ للمزيدِ «أَسْقَى».

فإذا كانَ الفعلانِ المزيدانِ متباينينِ صرفيًّا، فإنَّ الصِّيغتينِ المزيدتينِ تدلَّانِ

---

(١)- انظر في: الكتاب: ٧١/٤، والمفتاح: ٥٠، والمفصّل: ٣٧١، والشافية: ٢٠.

(٢)- انظر في: أدب الكاتب: ٣٥٩/١.

(٣)- انظر في: الكتاب: ٧١/٤.

(٤)- جاء في «لسان العرب: ١٠٢/٨»: ((الرَّبْعُ: الْمَنْزِلُ وَالدَّارُ بِعَيْنِهَا، وَالْوَطَنُ مَتَى كَانَ، وَبِأَيِّ مَكَانٍ كَانَ)).

(٥)- انظر في: الكتاب: ٥٨/٤-٥٩، وشرح الشافية، الرضيّ: ٩١/١-٩٢.

على معانٍ تخالفيَّةٍ كثيرةٍ، أبرزُها:

١- أنْ تدلَّ صيغةُ «أَفْعَلَ» على الجَعْلِ «التَّعديةِ»، وذلكَ نحو: «أَجْلَسْتُ زَيْدًا»[١]، وتدلَّ صيغةُ «فَاعَلَ» على المشاركة، وذلكَ نحو: «جَالَسْتُ زَيْدًا»[٢].

٢- أنْ تدلَّ صيغةُ «أَفْعَلَ» على الْجَعْلِ «التَّعديةِ»، وذلكَ نحو: «أَمْرَضْتُ زَيْدًا»، وتدلَّ صيغةُ «فَعَّلَ» على الإزالة، وذلكَ نحو: «مَرَّضْتُ زَيْدًا». قالَ سيبويه: ((وَتَقُولُ: أَمْرَضْتُهُ، أَيْ: جَعَلْتُهُ مَرِيضًا. وَمَرَّضْتُهُ، أَيْ: قُمْتُ عَلَيْهِ، وَوَلِيتُهُ))[٣].

٣- أنْ تدلَّ صيغةُ «فَاعَلَ» على المشاركة، وذلكَ نحو: «ضَارَبْتُ زَيْدًا»، وتدلَّ صيغةُ «فَعَّلَ» على المبالغةِ، وذلكَ نحو: «ضَرَّبْتُ زَيْدًا»[٤].

٤- أنْ تدلَّ صيغةُ «فَاعَلَ» على المشاركة، وذلكَ نحو: «شَاتَمَ زَيْدٌ عَمْرًا»، وتدلَّ صيغةُ «تَفَاعَلَ» على التَّشارك[٥]، وذلكَ نحو: «تَشَاتَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو». والفرقُ بينهما أنَّ الأوَّلَ يزيدُ مفعولًا على الثَّاني، ويقتضي أنَّ الفاعلَ هوَ البادئُ بالمشاتمة، بخلافِ الثَّاني، فليسَ فيهِ تعيينٌ للبادئ. ففي قولنا: «شَاتَمَ زَيْدٌ عَمْرًا» يكونُ «زَيْدٌ» هوَ البادئَ بفعلِ المشاتمة، أمَّا في قولنا: «تَشَاتَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو»، فليسَ في الجملةِ ما يدلُّ على البادئِ منهما[٦].

---

(١)- انظر في: الخصائص: ٢/٢١٥، والشافية: ١٩، والمفصّل: ٣٧٢.

(٢)- انظر في: اللباب، العكبريّ: ١/٢٧٠، ومغني اللبيب: ٦٧٨.

(٣)- الكتاب: ٤/٦٢.

(٤)- انظر في: التصريف الملوكيّ: ١٠.

(٥)- يرى الرضيُّ وجوبَ التَّفريقِ بينَ مصطلحي «الْمُشَارَكَةِ»، و«التَّشَارُكِ»، فالأوَّلُ لبناءِ «فَاعَلَ»، والثَّاني لبناءِ «تَفَاعَلَ»، انظر في: شرح الشافية، الرضيّ: ١/١٠٠.

(٦)- انظر في: المنهاج السويّ: ١٠٠-١٠١.

٥- أنْ تدلَّ صيغةُ «فَعَّلَ» على النِّسبة، وذلكَ نحو: «جَهَّلْتُ زَيْدًا»، أي: نَسَبْتُهُ إِلَى الْجَهْلِ[١]، وتدلَّ صيغةُ «تَفاعَلَ» على التَّظاهرِ «المُحَاكَاةِ»، وذلكَ نحو: «تَجَاهَلَ زَيْدٌ»، أي: تَظَاهَرَ بِالْجَهْلِ[٢]، أي: «حَاكَى فعلَ الجاهلِ»، وليس جاهلًا في الحقيقةِ.

٦- أنْ تدلَّ صيغةُ «انْفَعَلَ» على المطاوعةِ، وذلكَ نحو: «انْجَثَّتِ الشَّجَرَةُ»[٣]، وتدلَّ صيغةُ «افْتَعَلَ» على الخطفةِ «السُّرْعَةِ»، وذلكَ نحو: «اجْتَثَّ الرَّجُلُ الشَّجَرَةَ»[٤].

٨- أنْ تدلَّ صيغةُ «تَفَاعَلَ» على التَّشارك، وذلكَ نحو: «تَجَاوَرَ الْقَوْمُ»[٥]، وتدلَّ صيغةُ «اسْتَفْعَلَ» على الطَّلب، وذلكَ نحو: «اسْتَجَارَنِي الرَّجُلُ»[٦].

٩- أنْ تدلَّ صيغةُ «تَفَاعَلَ» على التَّظاهرِ «المُحَاكَاةِ»، وذلكَ نحو: «تَجَاهَلَ الرَّجُلُ»[٧]، وتدلَّ صيغةُ «اسْتَفْعَلَ» على الإصابةِ أوِ الاعتقاد، وذلكَ نحو: «اسْتَجْهَلْتُ الرَّجُلَ»، أي: وَجَدْتُهُ جَاهِلًا، أَوِ اعْتَقَدْتُهُ كَذَلِكَ[٨].

---

(١)- انظر في: المغرب: ٣٨٨/١، ولسان العرب: ١٢٩/١١.

(٢)- انظر في: الكتاب: ٧١/٤، والمفتاح: ٥٠، والشافية: ٢٠.

(٣)- انظر في: لسان العرب: ١٢٦/٢.

(٤)- انظر في: العين: ١٢/٦، ولسان العرب: ١٢٦/٢.

(٥)- انظر في: الكتاب: ٦٩/٤، والمنصف: ٧٥/١، وشرح الملوكيّ: ٨١، والإيضاح في شرح المفصّل: ١٣٢/٢.

(٦)- انظر في: أنوار التنزيل: ٣٩٦/١، وروح المعاني: ٥٣/١٠.

(٧)- انظر في: الكتاب: ٧١/٤، والمفتاح: ٥٠، والشافية: ٢٠.

(٨)- انظر في: لسان العرب: ١٢٩/١١.

١٠- أنْ تدلَّ صيغةُ «تَفَعَّلَ» على التَّكلُّفِ، وذلكَ نحو: «تَكَرَّمَ الرَّجُلُ»[1]، وتدلَّ صيغةُ «اسْتَفْعَلَ» على الإصابةِ أوِ الاعتقادِ، وذلكَ نحو: «اسْتَكْرَمْتُ الرَّجُلَ»، أي: وَجَدْتُهُ كَرِيمًا، أَوِ اعْتَقَدْتُهُ كَذَلِكَ[2].

---

(١)- انظر في: الصحاح: ٢٠٢١/٥.

(٢)- انظر في: الكتاب: ٧٠/٤، وشرح الشافية، الرضيّ: ١١١/١.

الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ
التَّبَايُنُ المُطْلَقُ

يكونُ التَّباينُ التَّامُّ المطلقُ بينَ الصِّيغِ الفعليَّةِ والصِّيغِ الاسميَّة، كما يكونُ بينَ الصِّيغِ المصدريَّةِ والصِّيغ الاسميَّةِ المشتقَّة. وسأكتفي هنا بالكلامِ على الأصنافِ الاسميَّةِ الفرعيَّةِ المتباينةِ تباينًا مطلقًا.

أَوَّلًا- التَّبَايُنُ بَيْنَ مَصْدَرَيِ الْمَرَّةِ وَالْهَيْأَةِ:

صيغةُ مصدرِ المرَّةِ وصيغةُ مصدرِ الهيأةِ صيغتانِ مصدريَّتانِ متباينتانِ في كلِّ السِّياقات، فالأُولى تدلُّ على المرَّةِ الواحدةِ، وذلكَ نحو: «جَلَسْتُ جَلْسَةً»، والثَّانيةُ تدلُّ على الهيأةِ، وذلكَ نحو: «جَلَسْتُ جِلْسَةَ الْعُلَمَاءِ»(1).

ثَانِيًا- التَّبَايُنُ بَيْنَ الـمُشْتَقَّاتِ الْوَصْفِيَّةِ وَالـمُشْتَقَّاتِ غَيْرِ الْوَصْفِيَّةِ:

تنقسمُ المشتقَّاتُ على قسمين: المشتقَّاتِ الوصفيَّةِ، والمشتقَّاتِ غيرِ الوصفيَّةِ. وينقسمُ المشتقُّ الوصفيُّ على: اسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، وصفةِ المبالغةِ(2)، والصِّفةِ المشبَّهةِ، واسمِ التَّفضيلِ. وينقسمُ المشتقُّ غيرُ الوصفيّ على: اسمي المكانِ والزَّمانِ، واسمِ الآلةِ(3).

والتَّباينُ المطلقُ واضحٌ كلَّ الوضوحِ بينَ المشتقَّاتِ الوصفيَّة، والمشتقَّاتِ غيرِ الوصفيَّة، فثمَّةَ فرقٌ كبيرٌ بينَ «الْجَالِسِ» و«الْمَجْلِسِ» مثلًا، فالأوَّلُ وصفٌ

(1)- انظر في: أوضح المسالك: ٣/٢٤١.

(2)- المقصودُ بصفةِ المبالغة: صيغُ المبالغةِ، انظر في: الكشّاف: ٤/٣٨٩، والبحر المحيط: ٥/٤٥٢، وفتح الباري: ٤/٤٨٩، والجواهر الحسان: ٣/٧٨.

(3)- انظر في: أوضح المسالك: ٣/٣٠٤، وشرح ابن عقيل: ١/٢٠٦، و٣/١٩٥.

يدلُّ على منْ وقعَ منهُ فعلُ «الجُلُوسِ»، والثَّاني يدلُّ على مكانِ «الجُلُوسِ»، أو زمانِهِ، فلا يجوزُ أنْ يقعَ وصفًا. وثمَّةَ فرقٌ كبيرٌ بينَ «الْفَاتِحِ» و«الْمِفْتَاحِ» مثلًا، فالأَوَّلُ وصفٌ يدلُّ على منْ وقعَ منهُ فعلُ «الْفَتْحِ»، والثَّاني يدلُّ على آلةِ «الْفَتْحِ»، فلا يجوزُ أنْ يقعَ وصفًا.

ثَالِثًا– التَّبَايُنُ بَيْنَ الْمُشْتَقَّاتِ الْوَصْفِيَّةِ:

الصيغُ الوصفيّةُ المتباينةُ، هي:

١– صيغةُ اسمِ الفاعلِ، وصيغةُ اسمِ المفعولِ متباينتانِ، كالتباينِ بين «الْجَارِحِ والْمَجْرُوحِ».

٢– صيغةُ مبالغةِ اسمِ الفاعلِ، وصيغةُ اسمِ المفعولِ متباينتانِ، كالتباينِ بين «الْجَرَّاح والْمَجْرُوح».

٣– صيغةُ الصِّفةِ المشبَّهةِ باسمِ الفاعلِ، وصيغةُ اسمِ المفعولِ متباينتانِ، وذلكَ نحو: وصفِ «السَّيِّد»، وهوَ صفةٌ مشبَّهةٌ باسمِ الفاعلِ «السَّائِد»[1]، يباينُ اسمَ المفعولِ «الْمَسُود»[2].

٤– صيغةُ اسمِ الفاعلِ، وصيغةُ مبالغةِ اسمِ المفعولِ متباينتانِ، كالتباينِ بين «الْجَارِحِ والْجَرِيح».

٥– صيغةُ مبالغةِ اسمِ الفاعلِ، وصيغةُ مبالغةِ اسمِ المفعولِ متباينتانِ، كالتباينِ بين «الْجَرَّاح والْجَرِيح».

٦– صيغةُ اسمِ الفاعلِ، وصيغةُ اسمِ التفضيلِ غيرِ المطابِقِ متباينتانِ، كالتباينِ بين «الْجَارِحِ»، واسمِ التفضيلِ «أَجْرَح» في قولِنا: «لِسَانُكَ أَجْرَحُ مِنْ سِنَانِكَ».

---

(١)– انظر في: الكشّاف: ٣/١٨٦–١٨٧، والتفسير الكبير: ١٧/١٥٥.

(٢)– قال ابنُ منظور في «لسان العرب: ٣/٢٢٨»: ((وَالْمَسُودُ: الَّذِي سَادَهُ غَيْرُهُ)).

أمّا إذا كان اسمُ التفضيل مطابقًا، فإنّ صيغتَهُ توافقُ صيغةَ اسمِ الفاعلِ في الدلالةِ على معنى الفاعليَّةِ، مع اختصاصِها بالدلالةِ على معنى المبالغةِ، نحو: «زَيْدٌ الأَجْرَحُ»، أي: «الأَبْلَغُ فِي الجَرْحِ»[1].

٧- صيغةُ مبالغةِ اسمِ الفاعلِ، وصيغةُ اسمِ التفضيلِ غيرِ المطابِقِ متباينتانِ، كالتباينِ بين «الجَرَّاح»، واسمِ التفضيلِ «أَجْرَح» في قولِنا: «لِسَانُكَ أَجْرَحُ مِنْ سِنَانِكَ».

٨- صيغةُ اسمِ المفعولِ، وصيغةُ اسمِ التفضيلِ متباينتانِ، كالتباينِ بين «الْمَجْرُوح»، و«الأَجْرَح».

٩- صيغةُ مبالغةِ اسمِ المفعولِ، وصيغةُ اسمِ التفضيلِ متباينتانِ، كالتباينِ بين «الجَرِيح»، و«الأَجْرَح».

رَابِعًا- التَّبَايُنُ بَيْنَ المُشْتَقَّاتِ غَيْرِ الْوَصْفِيَّةِ:

وكذلكَ التَّباينُ المطلقُ بينَ اسمِ المكانِ «أوِ الزَّمانِ»، واسمِ الآلةِ، واضحٌ كلَّ الوضوحِ، فثمَّةَ فرقٌ كبيرٌ بينَ الصِّيغةِ الدَّالَّةِ على مكانِ حدوثِ الفعلِ، أو زمانِهِ، وبينَ الصِّيغةِ الدَّالَّةِ على الآلةِ، وذلكَ نحو: «الْمَطْبَخ»، بفتحِ الميمِ: مكان الطَّبخ، و«الْمِطْبَخ»، بكسرِ الميم: آلة الطَّبخ[2].

---

(١)- انظر في: العموم الصرفيّ: ١٥٨.

(٢)- انظر في: لسان العرب: ٣٦/٣.

الْفَصْلُ الثَّانِي
التَّـدَاخُـلُ الصَّـرْفِـيُّ

مَدْخَلٌ:

إنَّ اللَّفظَ عبارةٌ عن رمزٍ صوتيٍّ يدلُّ على معنًى «صورةٍ ذهنيَّةٍ». ويُستمَدُّ هذا المعنى من الموجوداتِ المحسوسةِ الخارجيَّةِ «الخارجةِ عن الذِّهنِ»، أو يكونُ مركَّبًا في الذِّهنِ من الموجوداتِ المعقولةِ الدّاخليَّةِ «الدَّاخلةِ في الذِّهنِ».

وقد يكونُ المعنى جزئيًّا إذا كانَ لهُ مِصداقٌ واحدٌ، وذلكَ نحوُ: «مُحَمَّد» في قولهِ تعالى: ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ**﴾[1]، أو يكونُ كليًّا لهُ أكثرُ من مِصداقٍ، وذلكَ نحوُ: «النَّاس» في قولهِ تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا**﴾[2].

والأصلُ أَن يكونَ لكلِّ معنًى لفظٌ واحدٌ يدلُّ عليهِ، لا يُشارِكُهُ في هذهِ الدِّلالةِ مُشارَكةً تامَّةً أيُّ لفظٍ آخرَ، لكنَّ هذا لا يَمنعُ أَن يكونَ للموجودِ الواحدِ «المحسوسِ أو المعقولِ» أكثرُ من لفظٍ يُشيرُ إليهِ.

وبيانُ ذلكَ أَنَّ «الأسماءَ الحُسنى» هيَ ألفاظٌ كثيرةٌ، والمسمَّى بها واحدٌ أَحَدٌ، قال تعالى: ﴿**هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ. هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ. هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ**

---

(١)- آل عمران: ١٤٤.

(٢)- البقرة: ١٦٨.

الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[(١)].

فكلُّ اسمٍ من هذهِ الأسماءِ الحُسنى: «اللَّهِ، الرَّحْمَنِ، الرَّحِيمِ، الْمَلِكِ، الْقُدُّوسِ، السَّلَامِ، الْمُؤْمِنِ، الْمُهَيْمِنِ، الْعَزِيزِ، الْجَبَّارِ، الْمُتَكَبِّرِ، الْخَالِقِ، الْبَارِئِ، الْمُصَوِّرِ، الْعَزِيزِ، الْحَكِيمِ» يَختَصُّ بالدِّلالةِ على معنًى لفظيٍّ، لا يُشارِكُهُ أيُّ اسمٍ آخرَ منها، أو من غيرِها، في الدِّلالةِ عليهِ مُشارَكةً تامَّةً، ومعَ ذلكَ تدلُّ هذهِ الأسماءُ جميعُها على مُسمًّى واحدٍ، هو «اللَّهُ» تعالى.

وكذلكَ في غيرِ الأسماءِ الحُسنى نَجِدُ الرَّجلَ الواحدَ يُسمَّى باسمٍ، وقد يُلقَّبُ باسمٍ آخرَ، فيجتمعُ لهُ اسمانِ، ويختلفُ الاسمانِ في الدِّلالةِ على المعنى، لكنَّهما يتَّفقانِ في الدِّلالةِ على مُسمًّى واحدٍ.

ومن أمثلةِ ذلكَ: «سِيبَوَيْهِ» = «عَمْرو»، و«الكِسَائِيّ» = «عَلِيّ»، و«الفَرَّاء» = «يَحْيَى»، و«قُطْرُب» = «مُحَمَّد». فالمعنى اللَّفظيُّ لـ«قُطْرُبٍ» مثلًا يُخالِفُ المعنى اللَّفظيَّ لـ«مُحَمَّدٍ»، ولكنَّهما استُعمِلا اسمينِ لـمُسمًّى واحدٍ، فالمِصداقُ واحدٌ، والمعنيانِ اثنانِ.

ومن هنا نُدرِكُ أنَّ إطلاقَ الاسمِ الواحدِ يُؤدِّي معنيينِ: معنى الاسمِ، ومعنى الـمُسمَّى، فالاختلافُ يكونُ في الدِّلالةِ على معنى الاسمِ، والاتِّفاقُ يكونُ في الدِّلالةِ على معنى الـمُسمَّى. وهذا كلُّهُ حينَ يكونُ المِصداقُ «المُسمَّى» واحدًا، وذلكَ حينَ يكونُ المعنى جزئيًّا.

أمّا حينَ يكونُ المعنى كلّيًّا، فثمّة أربعُ نِسَبٍ بينَ المعاني الاسميَّةِ المختلفةِ. قال ابنُ كَمُّونةَ: ((وَكُلُّ شَيْئَيْنِ إِنْ صَدَقَ أَحَدُهُمَا عَلَى كُلِّ مَا صَدَقَ عَلَيْهِ الآخَرُ، فَإِمَّا مَعَ الْعَكْسِ، وَهُوَ الـمُسَاوِي، كَالْإِنْسَانِ وَالضَّاحِكِ، أَوْ لَا مَعَ

---

(١)- الحشر: ٢٢-٢٤.

الْعَكْسِ، فَالْأَوَّلُ أَعَمُّ مُطْلَقًا، وَالْآخَرُ أَخَصُّ مُطْلَقًا، كَالْحَيَوَانِ الأَعَمِّ، وَالْإِنْسَانِ الأَخَصِّ. وَإِنْ لَمْ يَصْدُقْ أَحَدُهُمَا عَلَى مَا صَدَقَ عَلَيْهِ الْآخَرُ، فَإِنْ صَدَقَ عَلَى بَعْضِهِ، فَبَيْنَهُمَا عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهٍ، كَالْإِنْسَانِ وَالْأَبْيَضِ، وَإِلَّا فَهُمَا مُتَبَايِنَانِ، كَالْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ، وَالْمَوْجُودِ وَالْمَعْدُومِ))[(١)].

فالنِّسبُ بينَ المعاني الكلِّيَّةِ «وهيَ المعاني التي لها أكثرُ من مِصداقٍ»، هيَ:

١- نسبةُ «التَّساوِي»: وتكونُ بينَ المعنيينِ اللَّذينِ يُشارِكُ كلُّ واحدٍ منهما الآخَرَ في أفرادِهِ كلِّها، كالنِّسبةِ بينَ معنى «المَخْلُوقِ» ومعنى «الحَادِثِ»، فكلُّ مخلوقٍ حادثٌ، وكلُّ حادثٍ مخلوقٌ.

٢- نسبةُ «التَّبَايُنِ»: وتكونُ بينَ المعنيينِ اللَّذينِ لا يجتمعانِ في أيِّ فردٍ من الأفرادِ أبدًا، كالنِّسبةِ بينَ معنى «الإِنْسَانِ» ومعنى «الفَرَسِ»، فلا شيءَ من «الإِنْسَانِ» فَرَسٌ، ولا شيءَ من «الفَرَسِ» إنسانٌ.

٣- نسبةُ «العُمُومِ والخُصُوصِ مُطْلَقًا»: وتكونُ بينَ المعنيينِ اللَّذينِ يُشارِكُ أحدُهما الآخَرَ في أفرادِهِ كلِّها، دونَ العكسِ، كالنِّسبةِ بينَ معنى «المَخْلُوقِ» ومعنى «الإِنْسَانِ»، فـ«المَخْلُوقُ» أَعمُّ من «الإِنْسَانِ»، و«الإِنْسَانُ» أَخصُّ من «المَخْلُوقِ»، فكلُّ إنسانٍ مخلوقٌ، لكنْ ليسَ كلُّ مخلوقٍ إنسانًا.

٤- نسبةُ «العُمُومِ والخُصُوصِ مِنْ وَجْهٍ»: وتكونُ بينَ المعنيينِ اللَّذينِ يجتمعانِ في بعضِ الأفرادِ، ويفترقُ كلٌّ منهما عن الآخَرَ في أفرادٍ تَخصُّهُ، كالنِّسبةِ بينَ معنى «الإِنْسَانِ»، ومعنى «الأَبْيَضِ». فهذانِ المعنيانِ يجتمعانِ في «الإِنْسَانِ الأَبْيَضِ» فقط، ويفترقُ «الإِنْسَانُ» عن «الأَبْيَضِ» في «الإِنْسَانِ غيرِ

---

(١)- الجديد في الحكمة: ١٥٥، وانظر في: معيار العلم: ٦٢-٦٣، والمنطق: ٧٨-٧٩.

الأَبْيَضِ»، كالإنسانِ الأسمرِ مثلًا، ويفترقُ «الأَبْيَضُ» عن «الإِنْسَانِ» في: «الأَبْيَضِ مِنْ غَيْرِ الإِنْسِ»، كالحَمَامِ الأَبْيَضِ، مثلًا. فبعضُ النَّاسِ من البِيضِ، وبعضُ البِيضِ من النَّاسِ، وليسَ كلُّ إنسانٍ أبيضَ، وليس كلُّ أبيضَ إنسانًا.

وفي رأيي أنَّ مصطلحَ «العُمُومِ والخُصُوصِ مِنْ وَجْهٍ» غيرُ مناسبٍ؛ فليسَ «الإِنْسَانُ» أعمَّ من «الأَبْيَضِ»، ولا أخصَّ منهُ، وليس «الأَبْيَضُ» أخصَّ من «الإِنْسَانِ»، ولا أعمَّ منهُ؛ لأنَّ «الأَعَمَّ» لا بدَّ أن يَشمَلَ أفرادَ «الأَخَصِّ» كلِّها، وغيرَها، لا أن يَشمَلَ بعضَ أفرادِ «الأَخَصِّ».

وقد كانَ ينبغي للمَناطِقةِ أن يَصطلِحوا على تسميةٍ أخرى مناسبةٍ؛ بدلًا من زيادةِ كلمةِ «مُطْلَقًا» على نسبةِ «العُمُومِ والخُصُوصِ مُطْلَقًا»، وزيادةِ عبارةِ «مِنْ وَجْهٍ» على نسبةِ «العُمُومِ والخُصُوصِ مِنْ وَجْهٍ».

ومن هنا استَعمَلتُ مصطلحَ «العُمُومِ» اختصارًا؛ للدِّلالةِ على ما يُسمَّى بنسبةِ «العُمُومِ والخُصُوصِ مُطْلَقًا»، وأَطلقتُ مصطلحَ «التَّدَاخُلِ» على ما يُسمَّى بنسبةِ «العُمُومِ والخُصُوصِ مِنْ وَجْهٍ»؛ لأنَّهُ المصطلحُ المناسبُ في هذا المقامِ[1].

والتَّداخلُ هنا قريبٌ من التَّداخلِ الذي يكونُ بينَ اللُّغاتِ، كما في قولِ ابنِ جنّي: ((وَهُوَ قَوْلُهُمْ: نَعِمَ يَنْعُمُ، وَفَضِلَ يَفْضُلُ، وَقَالُوا فِي الـمُعْتَلِّ: مِتَّ تَمُوتُ، وَدِمْتَ تَدُومُ. وَحُكِيَ فِي الصَّحِيحِ أَيْضًا: حَضِرَ الْقَاضِيَ يَحْضُرُهُ. فَـ«نَعِمَ» فِي الْأَصْلِ مَاضِي «يَنْعَمُ»، وَ«يَنْعُمُ» فِي الْأَصْلِ مُضَارِعُ «نَعُمَ»، ثُمَّ تَدَاخَلَتِ اللُّغَتَانِ، فَاسْتَضَافَ مَنْ يَقُولُ: «نَعِمَ» لُغَةَ مَنْ يَقُولُ: «يَنْعُمُ»،

(١)- انظر في: العموم الصرفيّ: ٧-٨.

فَحَدَثَتْ هُنَاكَ لُغَةٌ ثَالِثَةٌ))[1].

فثمَّةَ ثلاثةُ تصريفاتٍ: «نَعِمَ يَنْعَمُ»، و«نَعُمَ يَنْعُمُ»، و«نَعِمَ يَنْعُمُ». والتَّصريفُ الأوَّلُ من البابِ الرَّابعِ، وهو نحوُ: «فَرِحَ يَفْرَحُ»، والتَّصريفُ الثَّاني من البابِ الخامسِ، وهو نحوُ: «شَرُفَ يَشْرُفُ»، والتَّصريفُ الثَّالثُ لا ينتمي إلى أيِّ بابٍ من الأبوابِ السِّتَّةِ؛ لأنَّ الماضيَ فيهِ من البابِ الرَّابعِ، والمضارعَ فيهِ من البابِ الخامسِ.

ومن هنا يجتمعُ البابانِ الرَّابعُ والخامسُ في «نَعِمَ يَنْعُمُ»، وينفردُ البابُ الرَّابعُ عن البابِ الخامسِ في «نَعِمَ يَنْعَمُ»، وينفردُ البابُ الخامسُ عن البابِ الرَّابعِ في «نَعُمَ يَنْعُمُ». فأجادَ كلَّ الإجادةِ من أَطلقَ مصطلحَ «تَدَاخُلِ اللُّغَاتِ» على هذهِ الظَّاهرةِ اللُّغويَّةِ؛ لأنَّ البابينِ يتداخلانِ، بحيثُ يَدخُلُ بعضُ أفرادِ البابِ الرَّابعِ في البابِ الخامسِ، ويَدخُلُ بعضُ أفرادِ البابِ الخامسِ في البابِ الرَّابعِ، فيحصلُ التَّداخلُ.

واستَعمَلَ الشِّنقيطيُّ الفعلَ «تَتَدَاخَلُ» في كلامِهِ على نسبةِ «العُمُومِ والخُصُوصِ مِنْ وَجْهٍ»، فقالَ: ((وَالصِّفَةُ الْإِضَافِيَّةُ تَتَدَاخَلُ مَعَ الْفِعْلِيَّةِ؛ لِأَنَّ كُلَّ صِفَةٍ فِعْلِيَّةٍ مِنْ مَادَّةٍ مُتَعَدِّيَةٍ إِلَى الْمَفْعُولِ، كَالْخَلْقِ وَالْإِحْيَاءِ وَالْإِمَاتَةِ، فَهِيَ صِفَةٌ إِضَافِيَّةٌ، وَلَيْسَتْ كُلُّ صِفَةٍ إِضَافِيَّةٍ فِعْلِيَّةً؛ فَبَيْنَهُمَا عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهٍ: يَجْتَمِعَانِ فِي نَحْوِ «الْخَلْقِ، وَالْإِحْيَاءِ، وَالْإِمَاتَةِ»، وَتَتَفَرَّدُ الْفِعْلِيَّةُ فِي نَحْوِ «الاسْتِوَاءِ»، وَتَتَفَرَّدُ «الْإِضَافِيَّةُ» فِي نَحْوِ كَوْنِهِ تَعَالَى كَانَ مَوْجُودًا قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، وَأَنَّهُ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْقَبْلِيَّةَ وَالْفَوْقِيَّةَ مِنَ الصِّفَاتِ الإِضَافِيَّةِ، وَلَيْسَتَا

---

(١)- الخصائص: ١/٣٧٨. وانظر في: الأصول: ٣/٢٨١، والشافية: ٢٣، ٢٥، وشرح الشافية، الرضيّ: ١/١٣٦، وأوضح المسالك: ٤/٣٦١.

مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ))[1].

ومِـن المناطقـةِ مَـن يَـذكُرُ مصـطلحَ «التَّبَـايُنِ الجُزْئِـيّ»، ويعـني بـه: عـدمَ الاجتماعِ في بعضِ الأفرادِ، سواءٌ أكانَ المعنيانِ يجتمعانِ في الأفرادِ الأخرى، أم لا يجتمعـانِ، فـيعمُّ «التَّبـاينَ والتَّـداخلَ»؛ لأنَّ المتـداخلينِ لا يجتمعـانِ في بعـضِ الأفرادِ قطعًا، فإذا اجتمعَ «الإِنْسَانُ والأَبْيَضُ» في «الإِنْسَانِ الأَبْيَضِ»، فهما لا يجتمعانِ في «الإِنْسَانِ الأَسْمَرِ» مثلًا، فهو إنسانٌ، لكنَّهُ ليسَ أبيضَ.

وكذا يصحُّ في المتباينينِ أن يُقالَ: إنَّهما لا يجتمعانِ في بعضِ الأفرادِ، كَأَنْ يُقالَ: إنَّ بعضَ «السُّيُوفِ» ليستْ من «الأَقْلامِ»، وبعض «الأَقْلامِ» ليستْ من «السُّيُوفِ»، بصرفِ النَّظرِ عن عدمِ اجتماعهما في أيِّ فردٍ من الأفرادِ أصلًا[2].

وكذلكَ - في رأيي - يصحُّ أن يُقالَ: إنَّ الأعمَّ والأخصَّ لا يجتمعانِ في بعضِ الأفرادِ، فإذا اجتمعَ «الـمَخْلُوقُ» و«الإِنْسَانُ» في «بَنِي آدَمَ»، فهما لا يجتمعانِ في «الأَسَدِ» مثلًا، فهو مخلوقٌ، لكنَّهُ ليس إنسانًا.

ومن هنا لا أرى أيَّ داعٍ يدعو إلى استعمالِ مصطلحِ «التَّبَايُنِ الجُزْئِيّ»؛ ففيهِ من الإلباسِ والإيهامِ ما فيهِ، مع التَّجوُّزِ غيرِ المناسبِ في جعلِهِ يَشمَلُ نسبةَ «التَّبَايُنِ» أيضًا، وصرفِ النَّظرِ عن عدمِ اجتماعِ الـمُتبايِنَينِ في أيِّ فردٍ من الأفرادِ أصلًا.

---

(١)- أضواء البيان: ٢/١٩.

(٢)- انظر في: المنطق: ٧٠.

مَفْهومُ «التَّداخُلِ الصَّرْفِيِّ»

المعاني الصَّرفيَّةُ معانٍ جزئيَّةٌ من حيثُ إنَّ المعنى الصَّرفيَّ جزءٌ من المعنى الكلِّيِّ للنَّصِّ، فمعنى النَّصِّ مركَّبٌ من عدَّة معانٍ جزئيَّةٍ، أظهرُها: المعنى الحرفيُّ، والمعنى الاشتقاقيُّ، والمعنى الصَّرفيُّ، والمعنى الإعرابيُّ، والمعنى الأسلوبيُّ.

والمعاني الصَّرفيَّة معانٍ كلِّيَّةٌ من حيثُ إنَّ للمعنى الصَّرفيِّ الواحدِ أكثرَ من مِصداقٍ، وذلكَ نحوُ معنى «الفاعليَّة»، فهو معنًى كلِّيٌّ، نجدُهُ في ألفاظٍ كثيرةٍ جدًّا، منها: «قَاطِع، ومُقْطِع، ومُقَطِّع، ومُنْقَطِع».

والنِّسبُ بينَ المعاني الصَّرفيَّةِ ثلاثُ نسبٍ، لا أربعٌ، هيَ:

١- نسبةُ «التَّبَايُنِ الصَّرْفِيّ»: وتكونُ بينَ المعنيينِ الصَّرفيَّينِ اللَّذينِ لا يجتمعانِ في أيِّ فردٍ من الأفرادِ أبدًا، كالنِّسبةِ بينَ معنى «الفاعليَّة» في صيغةِ اسمِ الفاعلِ «الضَّارِبِ»، ومعنى «المفعوليَّةِ» في صيغةِ اسمِ المفعولِ «المَضْرُوبِ»[(١)].

٢- نسبةُ «العُمُومِ الصَّرْفِيّ»: وتكونُ بينَ المعنيينِ الصَّرفيَّينِ اللَّذينِ يُشارِكُ أحدُهما الآخَرَ في أفرادِهِ كلِّها، دونَ العكسِ، كالنِّسبةِ بينَ معنى «الفاعليَّةِ المُطلَقةِ» في صيغةِ اسمِ الفاعلِ «الضَّارِبِ»، ومعنى «الفاعليَّة المقيَّدة بالمبالغةِ» في صيغةِ المبالغةِ «الضَّرَّابِ»، فـ«الضَّارِبُ» أعمُّ من «الضَّرَّابِ»، و«الضَّرَّابُ» أخصُّ من «الضَّارِبِ»، فكلُّ ضَرَّابٍ ضارِبٌ، لكنْ ليسَ كلُّ ضارِبٍ ضرَّابًا[(٢)].

قال المبرِّد: ((اعْلَمْ أَنَّ الِاسْمَ مِنْ «فَعَلَ» عَلَى «فَاعِلٍ»؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبَ، فَهُوَ ضَارِبٌ، وَشَتَمَ، فَهُوَ شَاتِمٌ، وَكَذَلِكَ «فَعِلَ» نَحْوُ: عَلِمَ، فَهُوَ عَالِمٌ،

(١)- انظر في: الفصلِ الأوَّلِ «التباين الصرفيّ»، من هذا الكتابِ.

(٢)- انظر في: كتابي «العمومُ الصرفيُّ في القرآنِ الكريمِ».

وَشَرِبَ، فَهُوَ شَارِبٌ. فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تُكَثِّرَ الْفِعْلَ كَانَ لِلتَّكْثِيرِ أَبْنِيَةٌ: فَمِنْ ذَلِكَ «فَعَّالٌ»، تَقُولُ: رَجُلٌ قَتَّالٌ، إِذَا كَانَ يُكْثِرُ الْقَتْلَ. فَأَمَّا «قَاتِلٌ»، فَيَكُونُ لِلْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ؛ لِأَنَّهُ الأَصْلُ. وَعَلَى هَذَا تَقُولُ: رَجُلٌ ضَرَّابٌ وَشَتَّامٌ))[1].

٣- نسبةُ «التَّدَاخُلِ الصَّرْفِيّ»: وتكونُ بينَ المعنيينِ الصَّرفيَّينِ اللَّذينِ يجتمعانِ في بعضِ الأفرادِ، ويفترقُ كلٌّ منهما عن الآخَرِ في أفرادٍ تخصُّهُ، كالنِّسبةِ بينَ معنى «المصدريَّة»، ومعنى «الجمعيَّة». فهذانِ المعنيانِ الصرفيَّانِ يجتمعانِ في «المصدرِ المجموعِ» فقط، نحو: «الضَّرَبَات»، ويفترقُ «المصدرُ» عن «الجمعِ» في «المصدرِ غيرِ المجموعِ»، نحو: «الضَّرْبَة»، ويفترقُ «الجمعُ» عن «المصدرِ» في: «الجمعِ غيرِ المصدريِّ»، نحو: «الضَّارِبَات».

أمّا نسبةُ «التَّساوي الصَّرفِيّ»، فلا وجودَ لها؛ لأنَّها ينبغي أن تكونَ بينَ المعنيينِ الصَّرفيَّينِ اللَّذينِ يُشارِكُ كلُّ واحدٍ منهما الآخَرَ في أفرادِهِ كلِّها، وهو ما لا وجودَ لهُ في العربيّة مُطلقًا.

فحتَّى لو سلَّمنا جدلًا برأي مَن يذهبُ إلى جوازِ وقوعِ «التَّرادُفِ الصَّرفِيّ التامِّ» بينَ بعضِ الصيغِ الصَّرفيَّةِ في الدِّلالةِ على المعنى الواحدِ، بلا أدنى فرقٍ، فإنَّ «التَّساويَ الصَّرفِيَّ» لا يُمكِنُ وقوعُهُ؛ لأنَّ «التَّرادُفَ الصَّرفِيَّ التَّامَّ» يَستلزِمُ أن يكونَ المعنى الصَّرفِيُّ واحدًا، والتَّساوِي الصَّرفِيُّ يَستلزِمُ أن يكونَ ثمَّة معنيانِ صرفيَّانِ، فأكثرُ.

فحينَ يقولُ بعضُ الصَّرفيِّينَ بالتَّرادفِ الصَّرفِيّ التَّامِّ بينَ صيغةِ المجرَّدِ «قَرَّ»، وصيغةِ المزيدِ «اسْتَقَرَّ»[2]، فمرادُهُم أنَّ صيغةَ المجرَّدِ تدلُّ على معنًى

---

(١)- المقتضب: ١١٢/٢.

(٢)- انظر في: الكتاب: ٧٠/٤، ودقائق التصريف: ١٦٨، والتكملة: ٥٢٠.

صرفيٍّ واحدٍ، هو حدوثُ أصلِ الفعلِ، وأنَّ صيغةَ المزيدِ «اسْتَقَرَّ» تدلُّ على المعنى الصَّرفيِّ نفسِهِ، بلا أدنى زيادةٍ، فيكونُ المعنى الصَّرفيُّ هنا واحدًا، فيمتنِعُ التَّساوي؛ لأنَّه يَستلزِمُ -كما ذكرت آنفًا- أن يكونَ ثمَّةَ معنيانِ صرفيَّانِ، فأكثرُ.

وحينَ يقولُ بعضُ الصرفيِّينَ بالتَّرادفِ الصَّرفيِّ التَّامِّ بينَ صيغةِ المزيدِ «أَنْزَلَ»، وصيغةِ المزيدِ «نَزَّلَ»[1]، فمرادُهُم أنَّ صيغةَ المزيدِ «أَنْزَلَ» تدلُّ على معنًى صرفيٍّ واحدٍ، هو «الجَعْل»، وأنَّ صيغةَ المزيدِ «نَزَّلَ» تدلُّ على المعنى الصَّرفيِّ نفسِهِ، بلا أدنى زيادةٍ، فيكون المعنى الصرفيُّ هنا واحدًا، فيمتنعُ التَّساوي أيضًا.

وتمتازُ نسبةُ «التَّدَاخُلِ الصَّرْفِيِّ» من نسبةِ «التَّبَايُنِ الصَّرْفِيِّ»، ونسبةِ «العُمُومِ الصَّرْفِيِّ» بأنَّها تكونُ بينَ «الأصنافِ الصَّرفيَّةِ» فقط، ولا يمكنُ أن تقعَ بينَ «الأمثلةِ الصَّرفيَّةِ».

ففي «التَّبَايُنِ الصَّرْفِيِّ» نُوازنُ بينَ صيغتي «الضَّارِبِ والـمَضْرُوبِ» مثلًا، وهما مثالانِ صرفيَّانِ، ونُوازنُ بينَ اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ، وهما صنفانِ صرفيَّانِ. وفي «العُمُومِ الصَّرْفِيِّ» نُوازِنُ بينَ صيغتي «الضَّارِبِ والضَّرَّابِ» مثلًا، وهما مثالانِ صرفيَّانِ، ونُوازِنُ بينَ اسمِ الفاعلِ وصيغةِ المبالغةِ، وهما صنفانِ صرفيَّانِ.

أمّا في نسبةِ «التَّدَاخُلِ الصَّرْفِيِّ»، فلا نُوازنُ إلَّا بينَ الأصنافِ الصَّرفيَّةِ فقط، كالصِّيغةِ الجمعيَّة والصِّيغةِ الوصفيَّةِ مثلًا، ولا نستطيعُ الموازنةَ بينَ الأمثلةِ الصَّرفيَّةِ أبدًا. وبيانُ ذلكَ تفصيلًا في صورِ «التَّدَاخُلِ الصَّرْفِيِّ».

---

(١)- انظر في: الكتاب: ٤/٥٥، والتكملة: ٥١٧، وشرح الملوكيّ: ٧٢.

صُوَرُ «التَّداخُلِ الصَّرْفِيِّ»

للتـداخلِ الصـرفيِّ صـورٌ كثـيرةٌ، سـأكتفي ببيـانِ أظهرِهـا، والقيـاسُ علـى النظائرِ كفيلٌ ببيانِ ما سواها. فمثلًا سأكتفي ببيانِ علاقةِ صيغةِ الفعلِ الماضي بصيغةِ الفعلِ المجرّدِ، وبصيغةِ الفعلِ المزيدِ، وبصيغةِ الفعلِ المبنيّ للفاعلِ، وبصيغةِ الفعلِ المبنيّ للمفعولِ. أمَّا صيغتا الفعلِ المضارعِ وفعلِ الأمرِ، فتُقاسانِ عليها.

أَوَّلًا- بَيْنَ صِيغَتَيِ الْفِعْلِ الْمَاضِي وَالْفِعْلِ الْمُجَرَّدِ:

قد يكونُ الفعلُ الماضي مجرَّدًا، أو مزيدًا، وقد يكونُ الفعلُ المجرَّدُ ماضيًا، أو مضارعًا، أو أمرًا. ومن هنا تجتمعُ صيغتا الفعلينِ الماضي والمجرَّدِ في بعضِ الأفرادِ، هي الأفعالُ الماضيةُ المجرَّدةُ، نحو: «جَلَسَ»، وتفترقُ هاتانِ الصيغتانِ في أفرادٍ أخرى، هي الأفعالُ الماضيةُ المزيدةُ، نحو: «جَالَسَ»، والأفعالُ المضارعةُ المجرَّدةُ، نحو: «يَجْلِسُ»، وأفعالُ الأمرِ المجرَّدةُ، نحو: «اجْلِسْ».

وتختصُّ صيغةُ الفعلِ الماضي بالدلالةِ على معنًى صرفيٍّ رئيسٍ، تمتازُ بهِ من صيغتي الفعلِ المضارعِ، وفعلِ الأمرِ، هو معنى «التَّحَقُّقِ»، أي: حدوثِ الفعلِ أكيدًا، سواءٌ أكان وقوعُ الفعلِ قبلَ زمانِ التكلُّمِ، أم أثناءَهُ، أم بعدَهُ.

أمّا المعاني الأخرى التي تُذكَرُ لصيغة الفعل الماضي، كالماضي المطلقِ، والماضي المنقطعِ، والماضي القريبِ، والاستقبالِ في الدعاءِ، والوعدِ والوعيدِ[1]، فهي معانٍ سياقيَّةٌ، تشتركُ في تضمُّنِ المعنى الرئيسِ الذي ذكرناه.

ولا أَدَلَّ على ذلكَ من كونِ السياقِ دالًّا على الاستقبالِ في قوله تعالى: **﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ**

---

(١)- انظر في: معاني النحو: ٣/٢٦٧-٢٧٨.

لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَى وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾[1]، لكنَّ صيغةَ الفعلِ الماضي هنا تختصُّ بالدلالةِ على معنى «التحقُّقِ».

قال د. فاضل السامرّائيّ: ((وَالْقَصْدُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الأَحْدَاثَ مُتَحَقِّقَةُ الْوُقُوعِ، مَقْطُوعٌ بِحُصُولِهَا، بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ الْمَاضِي. فَكَمَا أَنَّهُ لَا شَكَّ فِي حُدُوثِ الْفِعْلِ الْمَاضِي الَّذِي تَمَّ وَحَصَلَ، كَذَلِكَ لَا شَكَّ فِي حُدُوثِ هَذِهِ الأَفْعَالِ، إِذْ هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمَاضِي فِي تَحَقُّقِ الْوُقُوعِ))[2].

وتختصُّ صيغةُ الفعلِ المضارعِ بالدلالةِ على معنًى صرفيٍّ رئيسٍ، هو معنى «الحُضُورِ»، أي: أنَّ حدوثَ أصلِ الفعلِ حاضِرٌ في الذهنِ، سواء أكانَ وقوعُ الفعلِ قبلَ زمانِ التكلُّمِ، أم أثناءَهُ، أم بعدَهُ.

أمّا المعاني الأخرى التي تُذكَرُ لصيغةِ الفعلِ المضارعِ، كالحالِ تنصيصًا، والاستقبالِ تنصيصًا، والمضيّ، والاستمرارِ التجدُّديّ، والمقاربةِ، والتقليلِ[3]، فهي معانٍ سياقيَّةٌ، تشتركُ في تضمُّنِ المعنى الرئيسِ الذي ذكرناه.

ولا أَدَلَّ على ذلكَ من استعمالِ صيغةِ الفعلِ المضارعِ؛ لاستحضارِ صورةِ الحدثِ الماضي في الذهنِ، كما في قوله تعالى: **﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾**[4].

---

(١)- الزمر: ٧١.

(٢)- معاني النحو: ٣/٢٧٢.

(٣)- انظر في: معاني النحو: ٣/٢٨٠-٢٨٨.

(٤)- البقرة: ٤٩.

فقد عُبِّرَ عن السَّوْمِ والتذبيحِ الواقعينِ في الزمنِ الماضي «قبلَ قُرُونٍ» بصيغةِ الفعلِ المضارعِ؛ لاستحضارِ مشهدِ التعذيبِ والتذبيحِ، وهو مشهدٌ شنيعٌ كلَّ الشَّناعةِ، فظيعٌ كلَّ الفظاعةِ، قبيحٌ كلَّ القَباحةِ. وفي استحضارِهِ تذكيرٌ لبني إسرائيلَ بنعمةٍ عظيمةٍ من نِعَمِ اللهِ تعالى عليهم.

وقد وَهِمَ د. فاضل السامرائيّ، فخَلَطَ بينَ دلالةِ صيغةِ الفعلِ المضارعِ، ودلالةِ صيغةِ الفعلِ المزيدِ، فذَكَرَ أنَّ من معاني صيغةِ الفعلِ المضارعِ ((الدِّلَالَة عَلَى الدُّخُولِ فِي زَمَنٍ مُعَيَّنٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ. وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ**﴾[1]، فَمَعْنَى «تُصْبِحُونَ»: تَدْخُلُونَ فِي وَقْتِ الصُّبْحِ، وَمَعْنَى «تُظْهِرُونَ»: تَدْخُلُونِ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ))[2].

والصوابُ أنَّ معنى «الدُّخُولِ» هُنَا معنًى صرفيٌّ، تختصُّ صيغةُ «أَفْعَلَ» المزيدةُ، دونَ سائرِ الصيغِ المزيدةِ الأخرى بالدلالةِ عليهِ، سواءٌ أكانَ الفعلُ ماضيًا، أم مضارعًا، أم أمرًا. وقد ذَكَرَ هذه الحقيقةَ صراحةً كثيرٌ من العلماء، منهم الرضيُّ الأستراباذيُّ بقوله: ((وَمِنْ هَذَا النَّوْعِ - أَيْ: صَيْرُورَتِهِ ذَا كَذَا - دُخُولُ الْفَاعِلِ فِي الْوَقْتِ الـمُشْتَقِّ مِنْهُ «أَفْعَلَ»، نَحْو: أَصْبَحَ، وَأَمْسَى، وَأَفْجَرَ، وَأَشْهَرَ، أَيْ: دَخَلَ فِي الصَّبَاحِ، وَالْمَسَاءِ، وَالْفَجْرِ، وَالشَّهْرِ))[3].

وقد سبقهُ سيبويهِ إلى ذكرِ هذا المعنى، لكنَّهُ لم يُطلِقْ مصطلحَ «الدُّخُولِ» عليهِ، فقالَ: ((وَتَقُولُ: أَصْبَحْنَا، وَأَمْسَيْنَا، وَأَسْحَرْنَا، وَأَفْجَرْنَا،

---

(١)- الروم: ١٧-١٨.

(٢)- معاني النحو: ٣/٢٨٨.

(٣)- شرح الشافية، الرضيّ: ١/٩٠.

وَذَلِـكَ إِذَا صِـرْتَ فِي حِـينِ صُبْحٍ، وَمَسَـاءٍ، وَسَـحَرٍ. وَأَمَّـا صَـبَّحْنَا، وَمَسَّـيْنَا، وَسَـحَّرْنَا، فَتَقُـولُ: أَتَيْنَـاهُ صَـبَاحًا، وَمَسَـاءً، وَسَـحَرًا، وَمِثْلُـهُ «بَيَّتْنَـاهُ»: أَتَيْنَـاهُ بَيَاتًا))[١].

أمّا صيغةُ فعلِ الأمرِ، فإنَّها تختصُّ بمعنًى رئيسٍ، هو «طَلَبُ المتكلِّمِ من المخاطَبِ إحداثَ أصلِ الفعلِ، أو الاتِّصافَ به»، سواءٌ أكان هذا الطلبُ مُلزِمًا، أم غيرَ مُلزِمٍ، وسواءٌ أكانَ تشريعيًّا، أم تكوينيًّا، وسواءٌ أكان من الأعلى إلى الأدنى، أم من الأدنى إلى الأعلى، أم من النظير إلى نظيرِهِ، وسواءٌ أكان الطلبُ واقعيًّا، أم افتراضيًّا، وسواءٌ أكان المتكلِّم راضيًا بحدوثِ أصلِ الفعلِ، أم غيرَ راضٍ.

أمّا المعاني الأخرى التي تُذكَرُ لصيغةِ فعلِ الأمرِ، كالإباحةِ، والدعاءِ، والتهديدِ، والتوجيهِ والإرشادِ، والإكرامِ، والإهانةِ، والاحتقارِ، والتسويةِ، والامتنانِ، والتعجيزِ، والإذلالِ[٢]، فهي معانٍ سياقيَّة، تشترِكُ في تضمُّنِ المعنى الرئيسِ الذي ذكرناه.

قال تعالى: ﴿**وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ**﴾[٣]. وقد وردتْ صيغةُ الأمرِ في قوله «كونوا»، والطلبُ هنا تكوينيٌّ؛ فإنَّ اللهَ تعالى يقولُ للشيءِ: كُنْ، فيكونُ.

وقال تعالى: ﴿**قَالُوا لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا**

(١)- الكتاب: ٦٢/٤-٦٣.

(٢)- انظر في: معاني النحو: ٢٦/٤-٢٧.

(٣)- البقرة: ٦٥.

﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾[1]. وقد وردتْ صيغةُ الأمرِ في قولـه: «فـاقضِ»، والمتكلِّمُ هنا هـم السـحرةُ بعـد أن آمنـوا، وهـم لا يرغبـون في وقـوعِ العـذابِ عليهم أصلًا، وإن كـانوا قـد اختـاروه؛ لأنّهـم اختـاروا الإيمانَ على الكفرِ. وما كلُّ ما يختاره الإنسانُ يرغبُ فيهِ، فقد اختار يوسفُ «عليه السلام» السجنَ؛ فرارًا من كيدِ النسوةِ، ولكنّه قطعًا لم يكن راغبًا في دخول السجنِ ابتداءً.

وتختصُّ صيغةُ الفعلِ المجرّدِ بالدلالة على معنًى صرفيٍّ رئيسٍ، هو «حُدُوثُ الحدَثِ» دلالـةً مطلقـةً غيرَ مقيَّـدةٍ بـأيِّ معنًى آخَرَ، فيَشـمَلُ كـلَّ المعـاني الـتي ذُكِرَتْ لهذهِ الصيغةِ، كمعنى الإصابةِ الحسِّيَّةِ في قولنا: «جَلَدَهُ»، بمعنى «أَصَابَ جِلْـدَهُ»، ومعـنى «الإِنَالَـةِ» في قولنـا: «لَحَمَـهُ»، بمعـنى «أَنَالَـهُ لَحْمًـا»، ومعـنى استعمالِ الآلةِ في قولنا: «سَاطَهُ»، بمعنى: استعملَ السَّوْطَ في ضربهِ[2].

ففي هـذهِ الأمثلةِ وأشباهِها نجدُ أنَّ للفعلِ مصدرًا مستعملًا يدلُّ على الحدثِ، فيُقـالُ: «جَلَدَهُ جَلْدًا»[3]، و«لَحَمَـهُ لَحْمًـا»[4]، و«سَـاطَهُ سَوْطًا»[5]، بمعنى: «حُدُوثِ حَدَثِ الجَلْدِ، وحَدَثِ اللَّحْمِ، وحَدَثِ السَّوْطِ».

أمّا المعاني الاشتقاقيَّةُ التي ذَكَرها بعضُ الصرفيّينَ، فلا علاقةَ لصيغةِ الفعلِ المجرَّد بالدلالـةِ عليهـا؛ لأنَّ «الصـيغةَ الصـرفيَّةَ» تـدلُّ بمعونـةِ العناصـرِ اللغويَّـةِ الأخرى على نوعٍ من أنواعِ المعنى الجزئيِّ، هو «المعنى الصرفيُّ».

---

(١)- طه: ٧٢.

(٢)- انظر في: شرح التسهيل: ٣/٤٤٠-٤٤٢.

(٣)- انظر في: لسان العرب: ٣/١٢٥.

(٤)- انظر في: لسان العرب: ١٢/٥٣٦.

(٥)- انظر في: لسان العرب: ٧/٣٢٦.

وينبغي للصرفيّ أن يتنبَّهَ على هذهِ الحقيقةِ، فلا يَنْسِبَ إلى الصيغةِ الصرفيَّةِ ما لا تدلُّ عليهِ من أنواع المعاني الأخرى، ولا سيَّما «المعنى الاشتقاقيّ» المستمدِّ من «المادَّةِ الاشتقاقيَّة» بمعونةِ العناصرِ السياقيَّةِ والمقاميَّةِ.

وها هو ابنُ مالكٍ يأتي بعجيبةٍ من العجائبِ، وغريبةٍ من الغرائبِ، فينسبُ إلى صيغةِ «فَعَلَ» المجرَّدةِ معانيَ اشتقاقيَّةً مستمدَّة من مادَّةِ الفعلِ، لا من الصيغةِ نفسِها، يقولُ: ((وَمِنْ مَعَانِي «فَعَلَ»: الْجَمْعُ، وَالتَّفْرِيقُ، وَالْإِعْطَاءُ، وَالْمَنْعُ، وَالِامْتِنَاعُ، وَالْإِيذَاءُ، وَالْغَلَبَةُ، وَالدَّفْعُ، وَالتَّحْوِيلُ، وَالتَّحَوُّلُ، وَالِاسْتِقْرَارُ، وَالسَّيْرُ، وَالسَّتْرُ، وَالتَّجْرِيدُ، وَالرَّمْيُ، وَالْإِصْلَاحُ، وَالتَّصْوِيتُ))[(١)].

ثمَّ شَرَعَ في ذكرِ الأمثلةِ لكلِّ معنًى من هذهِ المعاني، وسأكتفي بذكرِ أمثلةِ معنى «الجَمْعِ»، قالَ: ((الَّذِي لِلْجَمْعِ كـ: حَشَرَ، وَحَشَدَ، وَحَاشَ، وَنَظَمَ، وَلَمَّ، وَلَأَمَ، وَشَعَبَ فِي أَحَدِ مَعْنَيَيْهِ، وَكَتَبَ، وَحَزَبَ، وَكَفَتَ، وَضَمَّ، وَحَصَرَ، وَوَعَى الْعِلْمَ، وَقَرَى الْمَاءَ، وَعَكَمَ، وَحَزَمَ، وَحَوَى، وَحَازَ، وَجَفَظَ))[(٢)].

وواضحٌ كلَّ الوضوحِ أنَّ هذهِ المعانيَ اشتقاقيَّةٌ لا صرفيَّةٌ، تُفْهَمُ من الموادِّ الاشتقاقيَّةِ التي تتألَّفُ منها الأفعالُ، لا من الصيغِ الصرفيَّةِ.

وقد ذَكَرَ هذهِ الحقيقةَ صراحةً ابنُ الحاجبِ، فقال: ((قَوْلُهُ: فَمَا كَانَ عَلَى «فَعَلَ»، فَهُوَ عَلَى مَعَانٍ لَا تُضْبَطُ كَثْرَةً وَسَعَةً. قَالَ الشَّيْخُ: لِأَنَّهُ أَخَفُّ أَبْنِيَتِهِمْ فِي الْأَفْعَالِ، فَتَصَرَّفُوا فِيهِ فِي مَعَانٍ كَثِيرَةٍ؛ لِخِفَّتِهِ، فَقَلَّ أَنْ تَجِدَ فِعْلًا مِنْ أَبْنِيَتِهِمْ غَيْرَهُ لَهُ مَعْنًى، إِلَّا وَقَدِ اسْتُعْمِلَ «فَعَلَ» فِيهِ. فَهَذَا وَجْهُ كَثْرَةِ مَعَانِيهِ، وَغَيْرُهُ لَيْسَ مِثْلَهُ فِي الْخِفَّةِ، فَلَمْ تَكْثُرْ مَعَانِيهِ. فَتَعَرَّضَ النَّحْوِيُّونَ لِذِكْرِهَا؛

---

(١)- شرح التسهيل: ٣/٤٤٢.

(٢)- شرح التسهيل: ٣/٤٤٢.

لِحَصْرِهَا، وَقِلَّتِهَا، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ كُلُّهُ أَمْرًا لُغَوِيًّا فِي التَّحْقِيقِ))[1].

ثَانِيًا– بَيْنَ صِيغَتَي الْفِعْلِ الْمَاضِي وَالْفِعْلِ الْمَزِيدِ:

قد يكونُ الفعلُ الماضي مجرَّدًا، أو مزيدًا، وقد يكونُ الفعلُ المزيدُ ماضيًا، أو مضارعًا، أو أمرًا. ومن هنا تجتمعُ صيغتا الفعلينِ الماضي والمزيدِ في بعضِ الأفرادِ، هي الأفعالُ الماضيةُ المزيدةُ، نحو: «اسْتَخْرَجَ»، وتفترقُ هاتانِ الصيغتانِ في أفرادٍ أخرى، هي الأفعالُ الماضيةُ المجرَّدةُ، نحو: «خَرَجَ»، والأفعالُ المضارعةُ المزيدةُ، نحو: «يَسْتَخْرِجُ»، وأفعالُ الأمرِ المزيدةُ، نحو: «اسْتَخْرِجْ».

وتختصُّ صيغةُ الفعلِ المزيدِ بالدلالةِ على معانٍ صرفيَّةٍ مستمدَّةٍ من الزيادةِ الصرفيَّةِ. وهذهِ المعاني على قسمينِ:

١– مَعَانٍ تَوَافُقِيَّة، وهي ثلاثةٌ: «المبالغة، والعَمْد، والخَطْفَة»، وفيها يتوافَقُ الفعلانِ المجرَّدُ والمزيدُ في الدلالةِ على حدوثِ أصلِ الفعلِ، وفي اللزومِ أو التعدّي، وفي جنسِ الفاعلِ، وفي جنسِ المفعولِ به[2]، وذلك نحو: «اكْتَسَبَ» الموافق للمجرّد «كَسَبَ» في حدوثِ أصلِ الفعلِ «الكَسْبِ»، وفي التعدّي إلى مفعولٍ به واحدٍ، وفي جنسِ الفاعلِ، وفي جنسِ المفعولِ به، يُقالُ: «كَسَبَ الرَّجُلُ مَالًا، واكْتَسَبَ الرَّجُلُ مَالًا».

والفرقُ بينَ الصيغتينِ أنَّ الصيغةَ المجرَّدةَ للفعل «كَسَبَ» صيغةٌ عامّةٌ، مطلقةٌ من القيود المعنويّة، بخلافِ الصيغةِ المزيدةِ للفعلِ «اكْتَسَبَ»، فإنَّها صيغةٌ خاصَّةٌ مقيَّدةٌ بمعنى المبالغةِ[3].

---

(١)– الإيضاح في شرح المفصّل: ١١٧/٢.

(٢)– انظر في: العموم الصرفيّ: ١٨–٢٩.

(٣)– انظر في: الإيضاح في شرح المفصّل: ١٣٢/٢–١٣٣، وشرح التسهيل: ٤٥٥/٣.

٢- **مَعَانٍ تَخَالُفِيَّة**، وهيَ معانٍ كثيرةٌ، منها: «الجَعْلُ، والمطاوَعةُ، والمشارَكةُ، والطلبُ، والتظاهُرُ، أي: المُحَاكَاةُ»، وفيها يتخالَفُ الفعلانِ المجرَّدُ والمزيدُ في الدلالةِ على حدوثِ أصلِ الفعلِ، أو في اللزومِ، أو التعدِّي، أو في جنسِ الفاعلِ، أو في جنسِ المفعول به[١]، وذلكَ نحو: المزيد «أَنْزَلَ» في قولنا مثلًا: «أَنْزَلَ اللهُ الْمَاءَ مِنَ السَّمَاءِ»، فهو مخالفٌ للمجرَّدِ «نَزَلَ» في قولنا مثلًا: «نَزَلَ الْمَاءُ مِنَ السَّمَاءِ». فالمزيدُ مُتَعدٍّ إلى مفعولٍ بهِ واحدٍ، والمجرَّدُ لازمٌ، والفاعلُ في المزيدِ هو لفظُ الجلالةِ «الله»، لكنّهُ في المجرَّدِ كلمةُ «الماء».

وتدلُّ صيغةُ المزيدِ «أَنْزَلَ» هنا على معنى «الجَعْلِ»، أي: «جَعْلِ الماءِ يَنْزِلُ»، والجعلُ هو فعلُ السببِ، والنُّزولُ هو فعلُ النتيجةِ، فلولا «الإنزالُ» لما حصلَ «النُّزولُ». فإذا أراد المتكلِّمُ بيانَ السببِ استعملَ المزيدَ «أَنْزَلَ»، وإذا أراد بيانَ النتيجةَ استعملَ المجرَّدَ «نَزَلَ».

وقد اجتمعَ الفعلانِ المجرَّدُ والمزيدُ في قوله تعالى: ﴿**وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا**﴾[٢]؛ لأنَّ المقصودَ بيانُ الحقِّ الكاملِ الذي صاحَبَ فِعلَيِ الإنزالِ، والنزولِ، ففعلُ السببِ كان بالحقِّ، وفعلُ النتيجةِ كان بالحقِّ أيضًا.

وصفوةُ القولِ: إنَّ الزيادةَ الصرفيَّةَ في الفعلِ المزيدِ لم تأتِ من أجلِ التكثيرِ الصوتيّ، بلا فائدةٍ دلاليَّةٍ، بل لا بدَّ لهذه الزيادةِ الصرفيَّةِ من فائدةٍ دلاليَّةٍ توافقيَّةٍ، أو تخالفيَّةٍ.

أمّا ما ذهب إليه معظمُ الصرفيّينَ أو كلُّهُم من مجيءِ الصيغةِ المزيدةِ مغنيةً

---

(١)- انظر في: العموم الصرفيّ: ٣٠.

(٢)- الإسراء: ١٠٥.

عن الصيغةِ المجرَّدة في بعضِ الأفعالِ، فهو مذهبٌ باطلٌ، لا أَشُكُّ في بطلانِهِ.

ومعنى «الإِغْنَاءِ الصَّرْفِيّ»: أن تقومَ صيغةٌ صرفيَّةٌ مستعمَلةٌ مَقامَ صيغةٍ صرفيَّةٍ مهمَلةٍ، في الدلالةِ على معنى الصيغةِ المهمَلةِ، دلالةً تطابُقيَّةً تامَّةً، بلا أدنى زيادةٍ.

والفرقُ الرئيسُ بين «التَّرَادُفِ الصَّرْفِيّ»، و«الإِغْنَاءِ الصَّرْفِيّ»: هو أنَّ الصيغتينِ كلتيهما مستعملتانِ في «الترادفِ الصرفيّ»، كالترادفِ المزعومِ بينَ صيغةِ المجرَّدِ «قَرَّ»، وصيغةِ المزيدِ «اسْتَقَرَّ»[1]، فالصيغتانِ كلتاهما مستعملتانِ، ولا خلافَ في ذلك.

أمّا في «الإغناءِ الصرفيّ»، فإحدى الصيغتينِ مستعمَلةٌ، والأخرى مهمَلةٌ، كالقولِ بإغناءِ صيغةِ المزيدِ «أَحْضَرَ» عن صيغةِ المجرَّدِ «حَضَرَ»، وإغناءِ صيغةِ المزيدِ «سَافَرَ» عن صيغةِ المجرَّدِ «سَفَرَ»، وإغناءِ صيغةِ المزيدِ «عَرَّدَ» عن صيغةِ المجرَّدِ «عَرِدَ»، وإغناءِ صيغةِ المزيدِ «انْبَرَى» عن صيغةِ المجرَّدِ «بَرَى»، وإغناءِ صيغةِ المزيدِ «تَثَاءَبَ» عن صيغةِ المجرَّدِ «ثَئِبَ»، وإغناءِ صيغةِ المزيدِ «اسْتَنْكَفَ» عن صيغةِ المجرَّدِ «نَكِفَ»[2]، على أساسِ استعمالِ صيغةِ الفعلِ المزيدِ؛ للدلالةِ على المعنى الذي ينبغي لصيغةِ الفعلِ المجرَّدِ أن تدلَّ عليهِ، بلا أدنى زيادةٍ.

أي: أنَّ صيغةَ المزيد هنا لم تأتِ؛ للدلالةِ على أيِّ معنًى صرفيٍّ مستمدٍّ من الزيادةِ الصرفيَّةِ. ويقتضي هذا الإغناءُ أنَّ صيغةَ الفعلِ المجرَّدِ مهمَلةٌ غيرُ

---

(١)- انظر في: الكتاب: ٤/٧٠، ودقائق التصريف: ١٦٨، والتكملة: ٥٢٠، والمنصف: ١/٧٧، والمفتاح: ٥١، ونزهة الطرف: ١/٢٨٨، وشرح الملوكيّ: ٨٣.

(٢)- انظر في: الإيضاح في شرح المفصّل: ٢/١٣٠، وشرح التسهيل: ٣/٤٥٠، ٤٥٢، ٤٥٥، ٤٥٧، ٤٥٩.

مستعمَلةٍ في العربيَّةِ أصلًا؛ لذلكَ قامَتْ صيغةُ المزيدِ مَقامَها.

والتحقيقُ أنَّ «الإغناءَ الصرفيَّ» ظاهرةٌ لا يصحُّ إنكارُها إنكارًا تامًّا، بل لا بدَّ من التفصيلِ في ذلك. فالذي نُنكِرُهُ إغناءُ الصيغةِ المزيدةِ عن الصيغةِ المجرَّدةِ؛ لأنَّ الأدلَّةَ على بطلانِ هذا القولِ أدلَّةٌ قاطعةٌ، أبرزُها:

أوّلًا– أنَّ القولَ بإغناءِ المزيدِ عن المجرَّدِ يقتضي القولَ بعدمِ استعمالِ المجرَّدِ أصلًا. ولو رجعنا إلى المعجماتِ العربيَّةِ، والاستعمالاتِ اللغويَّةِ، لوجدنا أنّ كثيرًا من هذهِ الأفعالِ المجرَّدةِ مستعمَلةٌ. وقد غَفَلَ القائلون بالإغناءِ عن هذا الاستعمالِ؛ لاعتمادِهم على الاستقراءِ الناقصِ، وهو أكبرُ الأسبابِ التي انحرفت بأصحابِ هذا القولِ عن جادّةِ الصوابِ[1].

وسأكتفي بالأمثلة المذكورة آنفًا قصدًا إلى الاختصارِ:

١– الفعل المجرَّد «بَرَى»:

يُستعمَلُ الفعلُ المجرَّدُ «بَرَى» في العربيَّةِ استعمالينِ:

– فعلًا متعدّيًا، يُقالُ: ((بَرَى الْعُودَ وَالْقَلَمَ وَالْقِدْحَ وَغَيْرَهَا، يَبْرِيهِ بَرْيًا: نَحَتَه))[2].

– فعلًا لازمًا، بمعنى «عَرَضَ لَهُ أو ظَهَرَ»، يُقالُ: ((بَرَى لَهُ يَبْرِي بَرْيًا، إِذَا عَارَضَهُ، وَصَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعَ، وَمِثْلُهُ انْبَرَى لَهُ))[3].

فالمزيدُ «انْبَرَى» هنا يُوافِقُ المجرَّدَ «بَرَى»، وليس مغنيًا عنهُ، فكلاهما مستعمَلٌ، والفرقُ بينهما أنَّ المزيدَ «انْبَرَى» مختصٌّ بالدلالةِ على معنى المبالغةِ.

---

(١)– انظر في: الفصلِ الرابعِ «الاستقراء الصرفيّ»، من هذا الكتابِ.

(٢)– لسان العرب: ١٤/٧٠.

(٣)– لسان العرب: ١٤/٧٢.

فمن ذهب إلى إغناءِ «انْبَرَى» عن المجرَّدِ «بَرَى» لم يلتفتْ إلى استعمالِ المجرَّدِ اللازمِ، وظنَّ أنَّ المستعمَلَ هو المجرَّدُ المتعدّي فقط. ومن أمثلةِ استعمالِ المجرَّدِ اللازمِ:

- قال أوسُ بنُ حَجَر[1]:

وَتَبْرِي لَهُ زَعْــرَاءُ، أَمَّا انْتِهَارُهَا   فَفَوْتٌ، وَأَمَّا حِينَ يَعْيَى فَتَلْحَقُ

- قال كعب بنُ زهير[2]:

تَبْرِي لَهُ هِقْلَةٌ خَرْجَاءُ تَحْسَبُهَا   فِي الآلِ مَخْلُولَةً فِي قَرْطَفٍ شَرَفَا

فقد استُعمِلَ الفعلُ المجرَّدُ اللازمُ «بَرَى» في الشعرِ المحتجِّ به، وفي هذا دليلٌ كافٍ على بطلانِ القولِ بإغناءِ المزيدِ «انْبَرَى» عنه.

٢- الفعل المجرَّد «ثَئِبَ»:

جاءَ في العينِ: ((الثَّأَبُ: أَنْ يَأْكُلَ الإِنْسَانُ شَيْئًا، أَوْ يَشْرَبَ شَيْئًا تَغْشَاهُ لَهُ فَتْرَةٌ، كَثَقْلَةِ النُّعَاسِ، مِنْ غَيْرِ غَشْيٍ عَلَيْهِ، يُقَالُ: ثُئِبَ فُلَانٌ ثَأَبًا، وَهِيَ مِنَ الثُّؤَبَاءِ))[3].

وجاء في المحيطِ: ((وَالثَّأَبُ: أَنْ يَأْكُلَ الإِنْسَانُ شَيْئًا، فَتَغْشَاهُ لَهُ ثَقْلَةٌ وَفَتْرَةٌ كَالنُّعَاسِ مِنْ غَيْرِ غَشْيٍ، ثُئِبَ فُلَانٌ، وَثَئِبَ))[4].

وجاء في التاج: ((ثُئِبَ كَـ«عُنِيَ»، حَكَاهَا الْخَلِيلُ فِي الْعَيْنِ، وَنَقَلَهَا ابْنُ فَارِسٍ وَابْنُ الْقَطَّاعِ، وَثَئِبَ أَيْضًا، كَـ«فَرِحَ»، كَذَا فِي «لِسَانِ الْعَرَبِ»، وَنَقَلَهَا ابْنُ

---

(١)- ديوانه: ٧٨.

(٢)- شرح ديوانه: ٨٣.

(٣)- العين: ٨/٢٤٩.

(٤)- المحيط: ١٠/١٩١.

الْقُوطِيَّةِ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهَا، وَنَقَلَهَا جَمَاعَةٌ عَنِ الْخَلِيلِ))[1].

ويُفهمُ من هذهِ النصوصِ أنَّ المجرَّدَ مستعمَلٌ بصيغةِ المبنيّ للمعلومِ على وزنِ «فَرِحَ ← ثَئِبَ»، وعلى صيغة المبنيّ للمجهول على وزن «عُنِيَ ← ثُئِبَ». فكيف يكونُ المزيدُ «تَثَاءَبَ» مغنيًا عنه؟

٣- الفعل المجرَّد «عَرِدَ»:

جاء في اللسان: ((وَعَرَّدَ الرَّجُلُ تَعْرِيدًا، أَيْ: فَرَّ، وَعَرِدَ الرَّجُلُ: إِذَا هَرَبَ))[2]. فالمجرَّدُ والمزيدُ كلاهما مستعملانِ بمعنًى اشتقاقيٍّ واحدٍ، هو الهربُ، أو الفِرارُ، فكيفَ تكونُ صيغةُ المزيدِ «عَرَّدَ» مغنيةً عن صيغةِ المجرَّدِ «عَرِدَ»؟

٤- الفعل المجرَّد «نَكِفَ»:

قال ابنُ سيده: ((النَّكْفُ: تَنْحِيَتُكَ الدَّمْعَ عَنْ خَدَّيْكَ بِإِصْبَعِكَ، قَالَ[3]:

فَبَانُوا، فَلَوْلَا مَا تَذَكَّرُ مِنْهُمُ ... مِنَ الْخِلْفِ لَمْ يُنْكَفْ لِعَيْنَيْكَ مَدْمَعُ

وَنَكَفَ الْغَيْثَ يَنْكُفُهُ نَكْفًا: أَقْطَعَهُ. وَهَذَا غَيْثٌ مَا نَكَفْنَاهُ، أَيْ: مَا قَطَعْنَاهُ. وَكَذَلِكَ حَكَاهُ ثَعْلَبٌ: قَطَعْنَاهُ، بِغَيْرِ أَلِفٍ. وَقَدْ نَكَفْنَاهُ نَكْفًا. وَغَيْثٌ لَا يُنْكَفُ: لَا يَنْقَطِعُ. وَقَلِيبٌ لَا يُنْكَفُ: لَا يُنْزَحُ. وَهَذَا غَيْثٌ لَا يَنْكُفُهُ أَحَدٌ، أَيْ: لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ أَيْنَ أَقْصَاهُ. وَنَكِفَ الرَّجُلُ عَنِ الْأَمْرِ نَكَفًا، وَاسْتَنْكَفَ: أَنِفَ وَامْتَنَعَ، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿**لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ**

---

(١)- تاج العروس: ٢/ ٨٠.

(٢)- لسان العرب: ٣/ ٢٨٨.

(٣)- لم أقفْ على نسبةٍ لهذا البيتِ.

﴿الْـمُقَرَّبُونَ﴾[1]. وَرَجُلٌ نِكْفٌ: يُسْتَنكَفُ مِنْهُ. وَنَكِفَ نَكَفًا، وَانْتَكَفَ: تَبَرَّأَ، وَهُوَ نَحْوُ الأَوَّلِ))[2].

وواضحٌ من هذا النصِّ أنَّ المجرَّدَ «نَكَفَ» بفتح الكاف مُستعمَلٌ؛ للدلالة على الدَّفْعِ والإزالةِ والإبعادِ، ومنهُ قولُكَ: «نَكَفْتُ الدَّمْعَ، إِذَا نَحّيتَهُ عن خدِّكَ بإِصْبَعِكَ»، ومنه أيضًا: «نَكَفَ البِئْرَ، أَي: نَزَحَهَا»، وأنَّ المجرَّدَ «نَكِفَ» بكسر الكاف مستعمَلٌ؛ للدلالةِ على معنى الامتناعِ والأنفةِ، ومثلُهُ في ذلكَ المزيدُ «اسْتَنْكَفَ»، كما هو واضحٌ من نصِّ المحكمِ.

ثانيًا– يعتقدُ بعضُ القائلين بالإغناء أنَّ بعضَ الأفعالِ المجرّدةِ المستعمَلةِ لم تُستعمَلْ في المعنى الاشتقاقيِّ نفسهِ الذي استُعمِلتِ الأفعالُ المزيدةُ؛ للدلالةِ عليهِ، وإنّما استُعمِلتْ في مجالٍ آخرَ[3]. وهذا القولُ يفتقرُ إلى التدبُّر، والتنبُّهِ على العلاقاتِ الدلاليّةِ بينَ الاستعمالاتِ اللغويّةِ المختلفةِ للمادّةِ الاشتقاقيّةِ الواحدةِ.

ومثالُ ذلكَ المزيدُ «أَحْضَرَ» يُستعمَلُ بمعنى «نوع من أنواع العَدْوِ»، وهذا المعنى لا يُستعمَلُ الفعلُ المجرَّدُ «حَضَرَ» للدلالةِ عليه، فيبدو هذا قولًا بإغناءِ المزيدِ «أَحْضَرَ» عن المجرَّدِ «حَضَرَ»[4].

وبالرجوعِ إلى «مقاييسِ اللغةِ» نجدُ العلاقةَ واضحةً بين معنى المجرّد والمزيد، قال ابنُ فارسٍ: ((فَأَمَّا الْحُضْرُ الَّذِي هُوَ الْعَدْوُ، فَمِنَ الْبَابِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ

---

(١)- النساء: ١٧٢.

(٢)- المحكم: ٧/٦١-٦٢.

(٣)- انظر في: الإيضاح في شرح المفصّل: ٢/١٣٠.

(٤)- انظر في: شرح التسهيل: ٣/٤٥٠.

الْفَرَسَ وَغَيْرَهُ يُحْضِرَانِ مَا عِنْدَهُمَا مِنْ ذَلِكَ، يُقَالُ: أَحْضَرَ الْفَرَسُ، وَهُوَ فَرَسٌ مِحْضِيرٌ: سَرِيعُ الْحُضْرِ، وَمِحْضَارٌ. وَيُقَالُ: حَاضَرْتُ الرَّجُلَ، إِذَا عَدَوْتَ مَعَهُ. وَقَوْلُ الْعَرَبِ: «اللَّبَنُ مَحْضُورٌ»، فَمَعْنَاهُ: كَثِيرُ الآفَةِ، وَيَقُولُونَ: إِنَّ الْجَانَّ تَحْضُرُهُ. وَيَقُولُونَ: «الْكُنُفُ مَحْضُورَةٌ». وَتَأَوَّلَ نَاسٌ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿**وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ. وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُونِ**﴾[١]، أَيْ: أَنْ يُصِيبُونِي بِسُوءٍ. وَالْبَابُ كُلُّهُ وَاحِدٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يَحْضُرُونَهُ بِسُوءٍ))[٢].

فالأصلُ الاشتقاقيُّ للفعلينِ المجرّدِ «حَضَرَ» والمزيدِ «أَحْضَرَ» واحدٌ، وهو يدلُّ على معنًى اشتقاقيٍّ واحدٍ، ومن هذا المعنى تتفرَّعُ المعاني الاشتقاقيَّةُ للكلماتِ المشتقَّةِ من هذا الأصلِ.

فالدابّةُ حينَ تعدو بسرعةٍ تُحْضِرُ ما عندها من قوّةٍ؛ ليستمرَّ العَدْوُ سريعًا، أي: أَنَّها تجعلُ ذلك حاضرًا «موجودًا موفورًا»، فصيغة «أَفْعَلَ»؛ للدلالةِ على معنى «الجعلِ»، وليستْ مغنيةً عن صيغةِ المجرَّدِ «حَضَرَ»؛ فهما متباينانِ.

ثالثًا– أنَّ بعضَ الأفعالِ المزيدةِ – التي قيلَ بإغنائِها عن المجرَّدة – لها دلالاتٌ صرفيَّةٌ معروفةٌ غيرُ الإغناءِ. ومن ذلك الفعلُ المزيدُ «سَافَرَ» الدالُّ بصيغتِهِ على معنى المبالغة في «السَّفَرِ». قال الرضيُّ الأستراباذيُّ: ((قَوْلُهُ[٣]: «بِمَعْنَى فَعَلَ» كـ«سَافَرْتُ» بِمَعْنَى «سَفَرْتُ»، أَيْ: خَرَجْتُ إِلَى السَّفَرِ، وَلَا بُدَّ فِي «سَافَرْتُ» مِنَ الْمُبَالَغَةِ))[٤].

---

(١)– المؤمنون: ٩٧–٩٨.

(٢)– مقاييس اللغة: ٧٦/٢.

(٣)– أي: قول ابنِ الحاجبِ.

(٤)– شرح الشافية، الرضيّ: ٩٩/١.

وقال سيّد عبدُ الله «نقرة كار»: ((وَبِمَعْنَى «فَعلَ»، نَحْو: «سَافَرْتُ»، فَإِنَّهُ بِمَعْنَى «سَفَرْتُ»، إِلَّا أَنَّ فِيهِ زِيَادَةَ مَعْنَى الْمُكَابَدَةِ وَالْمُقَاسَاةِ فِي السَّفَرِ، يُقَالُ: سَفَرْتُ سُفُورًا، أَيْ: خَرَجْتُ إِلَى السَّفَرِ))[1].

رابعًا– أنَّ بعضَ الأفعالِ المزيدةِ أُخِذَتْ من أسماءِ الأجناسِ المحسوسةِ، والاشتقاقُ من اسمِ الجنس لا يعني أنَّ المزيدَ قد أَغنى عن مجرَّدِهِ، فعدمُ استعمالِ المجرَّدِ لا يَستلزِمُ القولَ بالإغناءِ، إلَّا إذا كانَ المزيدُ بلا دلالةٍ صرفيَّةٍ زائدةٍ.

والحقيقةُ أنَّ الأفعالَ المزيدةَ المشتقَّةَ من أسماءِ الجنسِ تدلُّ على معانٍ صرفيَّةٍ مختلفةٍ. ومن أمثلةِ ذلكَ: الفعلُ المزيدُ «اسْتَنْوَقَ»، فهو مشتقٌّ من «الناقةِ»، وتدلُّ صيغتُهُ على معنى «التشبُّهِ»[2]، يُقالُ: «اسْتَنْوَقَ الْجَمَلُ» بمعنى «صَارَ شَبِيهًا بالنَّاقةِ»، قال ابنُ سيده: ((وَاسْتَنْوَقَ الْجَمَلُ: صَارَ كَالنَّاقَةِ فِي ذُلِّهَا، لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَزِيدًا))[3].

خامسًا– أنَّ كثيرًا من الألفاظِ اللغويّةِ التي كانتِ العربُ تستعمِلُها لم تصلْ إلينا، إمّا لأنَّ بعضَ تلك الألفاظِ هُجِرتْ، أو أُميتتْ، فشاعَ بدلًا منها استعمالُ ألفاظٍ أخرى، أو لأنَّ رواةَ اللغةِ لم يطَّلِعوا على شواهدَ لغويّةٍ لاستعمالِ بعضِ الألفاظِ، فاقتصروا على السَّماعِ، ولم يقيسوا، فاختصَّتِ المصنَّفاتُ اللغويّةُ – في الغالب – بالمسموعِ من العربِ، فكان نصيبُ ما لم يُسمَعْ عدمَ التدوينِ والنقلِ.

ومعلومٌ أنَّ ثمّة ألفاظًا قد لا يُكتَبُ لها الاستعمالُ إلّا في الحديثِ العاديّ

(١)– شرح الشافية، نقرة كار: ٢/٢٨-٢٩. وانظر في: المنهاج السويّ: ١٥.

(٢)– انظر في: شرح الشافية، ركن الدين الأسترابادي: ١/٢٦٥.

(٣)– المحكم: ٦/٥٧١.

«النثرِ غيرِ الفنّيّ»، وهذا النوعُ من الكلامِ لم يَنقُلْ منهُ الرواةُ إلّا ما ندر. ومعلومٌ أيضًا أنّ كثيرًا من الشعر العربيّ قد ضاع، ولم يصلْ إلينا منهُ إلّا أقلُّهُ. قال أبو عمرو بن العلاء: ((مَا انْتَهَى إِلَيْكُمْ مِمَّا قَالَتِ الْعَرَبُ إِلَّا أَقَلُّهُ، وَلَوْ جَاءَكُمْ وَافِرًا لَجَاءَكُمْ عِلْمٌ وَشِعْرٌ كَثِيرٌ))[1].

والأفعالُ المجرَّدةُ التي لم تصلْ إلينا جزءٌ من تلك الألفاظِ، فقد تكونُ من الألفاظِ التي هُجِرَتْ، أو أُميتتْ، أو تكونُ من التي لم يقفِ الرواةُ على شواهدَ لغويّةٍ لها، ولكنّ هذا لا يعني القولَ بإغناءِ الأفعالِ المزيدةِ عنها؛ لأنَّ الأفعالَ المزيدةَ كانت تدلُّ بصيغِها على معانٍ صرفيّةٍ مستمدّةٍ من الزيادةِ الصرفيّةِ، قبلَ هَجْرِ ما هُجِرَ من الأفعالِ المجرَّدةِ، وينبغي في التعبيرِ الفصيحِ الصحيحِ أن تَبقى الدلالةُ كما هي عليه، بلا أدنى تغييرٍ.

أمّا القولُ بإغناءِ بعضِ الصيغِ المزيدةِ عن صيغٍ مزيدةٍ أخرى، فقد يكونُ صوابًا، وذلك في إغناءِ صيغةِ «افْتَعَلَ» عن صيغة «انْفَعَلَ» في كثيرٍ من الأفعالِ.

فصيغةُ «انْفَعَلَ» تُستعمَلُ للدلالةِ على معنى «المطاوعة»، وذلك نحو: «قَطَعْتُهُ، فانْقَطَعَ»، ولكنّ هذا الاستعمالَ ليس ثابتًا في كلِّ الأفعالِ، فبعضُ الأفعالِ المجرّدةِ تبدأُ بأصواتٍ لا يُناسِبُها أن تُسبَقَ بنونِ المطاوعة، فإذا ساغَ أن نأتيَ بالقافِ بعد النونِ في «انْقَطَعَ»، فلا يسوغُ الإتيانُ بالراءِ مثلًا بعد النونِ، فلا يصحُّ أن نقولَ: «رَفَعْتُهُ فَانْرَفَعَ».

ومن هنا عَمَدَ العربُ إلى استعمالِ صيغةٍ أخرى؛ للدلالةِ على معنى «المطاوعة»؛ للتخلُّصِ من هذا التنافرِ الصوتيّ، فكانت صيغةُ «افْتَعَلَ» مُغنيةً

---

(١)- طبقات فحول الشعراء: ١/٢٥.

عن صيغةِ «انْفَعَلَ» في الدلالةِ على معنى «المطاوعة» في بعضِ الأفعالِ، لا في كلِّها.

قال الرضيُّ الأستراباذيُّ: ((وَيَكْثُرُ إِغْنَاءُ «افْتَعَلَ» عَنِ «انْفَعَلَ» فِي مُطَاوَعَةِ مَا فَاؤُهُ لَامٌ، أَوْ رَاءٌ، أَوْ وَاوٌ، أَوْ نُونٌ، أَوْ مِيمٌ، نَحْو: لَأَمْتُ الْجُرْحَ، أَيْ: أَصْلَحْتُهُ، فَالْتَأَمَ، وَلَا تَقُولُ: انْلَأَمَ، وَكَذَا: رَمَيْتُ بِهِ، فَارْتَمَى، وَلَا تَقُولُ: انْرَمَى، وَوَصَلْتُهُ، فَاتَّصَلَ، لَا: انْوَصَلَ، وَنَفَيْتُهُ، فَانْتَفَى... وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ مِمَّا تُدْغَمُ النُّونُ السَّاكِنَةُ فِيهَا، وَنُونُ «انْفَعَلَ» عَلَامَةُ الْـمُطَاوَعَةِ، فَكُرِهَ طَمْسُهَا))[1].

وقد يكونُ القولُ بإغناءِ الصيغةِ المزيدةِ عن نظيرتِها الأخرى باطلًا، كما في قولِ ابنِ مالكٍ: ((وَالَّذِي لِلْإِغْنَاءِ عَنْ «فَعَّلَ»: اسْتَرْجَعَ، إِذَا قَالَ: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ. وَالْأَصْلُ فِيهِ كَـ«أَمَّنَ»، إِذَا قَالَ: آمِينَ، وَ«سَبَّحَ»، إِذَا قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ))[2].

فيرى ابنُ مالكٍ أنَّ صيغةَ المزيدِ «اسْتَرْجَعَ» تُغني عن صيغةِ المزيدِ «رَجَّعَ»، بمعنى أنَّ المزيدَ «رَجَّعَ» غيرُ مُستعمَلٍ. وهذا كلامٌ باطلٌ؛ لأنَّ المزيدَ «رَجَّعَ» مُستعمَلٌ بهذا المعنى، قالَ جريرٌ[3]:

أَرَجَّعْتَ مِنْ عِرْفَانِ رَبْعٍ كَأَنَّهُ ... بَقِيَّةُ وَشْمٍ فِي مُتُونِ الأَشَاجِعِ

ويؤكِّدُ أنَّ المرادَ بالمزيدِ «رَجَّعَ» الدلالةُ على قولِ: «إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ» ما جاءَ في اللسانِ: ((وَتَرَجَّعَ الرَّجُلُ عِنْدَ الْـمُصِيبَةِ، وَاسْتَرْجَعَ: قَالَ:

(١)- شرح الشافية، الرضيّ: ١/١٠٨-١٠٩.

(٢)- شرح التسهيل: ٣/٤٥٩.

(٣)- ديوانه: ٢٨٢.

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ حِينَ نُعِيَ لَهُ قُثَمُ اسْتَرْجَعَ، أَيْ: قَالَ: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، وَكَذَلِكَ التَّرْجِيعُ، قَالَ جَرِيرٌ:

وَرَجَّعْتَ مِنْ عِرْفانِ دَارٍ كَأَنَّهَا بَقِيَّةُ وَشْمٍ فِي مُتُونِ الأَشَاجِعِ))[1].

فكيفَ تكونُ صيغةُ المزيدِ «اسْتَرْجَعَ» مُغنيةً عن صيغةِ المزيدِ «رَجَّعَ»؟

وخلاصةُ ما تقدَّمَ - على اختصارِهِ - أنَّ الصيغةَ الفعليَّةَ المزيدةَ تختصُّ بالدلالةِ على معنًى صرفيٍّ، لا تُشَارِكُها في الدلالةِ عليهِ مُشارَكةً تامّةً أيُّ صيغةٍ فعليّةٍ أخرى، لا مجرَّدةٍ، ولا مزيدةٍ، حتّى في المواضعِ التي صحَّ فيها إغناءُ الصيغةِ المزيدةِ عن نظيرتِها المزيدةِ.

ثَالِثًا- بَيْنَ صِيغَتَي الْفِعْلِ الْمَاضِي وَالْفِعْلِ الْمَبْنِيّ لِلْفَاعِلِ:

قد يكونُ الفعلُ الماضي مبنيًّا للفاعلِ، أو مبنيًّا للمفعولِ، وقد يكونُ الفعلُ المبنيُّ للفاعلِ ماضيًا، أو مضارعًا[2].

ومن هنا تجتمعُ صيغتا الفعلينِ الماضي والمبنيّ للفاعلِ في بعضِ الأفرادِ، هي الأفعالُ الماضيةُ المبنيّةُ للفاعلِ، نحو: «سَأَلَ»، وتفترقُ هاتانِ الصيغتانِ في أفرادٍ أخرى، هي الأفعالُ الماضيةُ المبنيّةُ للمفعولِ، نحو: «سُئِلَ»، والأفعالُ المضارعةُ المبنيّةُ للفاعلِ، نحو: «يَسْأَلُ».

رَابِعًا- بَيْنَ صِيغَتَي الْفِعْلِ الْمَاضِي وَالْفِعْلِ الْمَبْنِيّ لِلْمَفْعُولِ:

قد يكونُ الفعلُ الماضي مبنيًّا للفاعلِ، أو مبنيًّا للمفعولِ، وقد يكونُ الفعلُ المبنيُّ للمفعولِ ماضيًا، أو مضارعًا. ومن هنا تجتمعُ صيغتا الفعلينِ الماضي

---

(١)- لسان العرب: ١١٧/٨.

(٢)- أمّا فعلُ الأمرِ، فلا عَلاقةَ لهُ - في الحقيقةِ - بالفعلينِ المبنيّ للفاعلِ والمبنيّ للمفعولِ.

والمبنيّ للمفعولِ في بعضِ الأفرادِ، هي الأفعالُ الماضيةُ المبنيّةُ للمفعولِ، نحو: «كُسِرَ»، وتفترقُ هاتانِ الصيغتانِ في أفرادٍ أخرى، هي الأفعالُ الماضيةُ المبنيّةُ للفاعلِ، نحو: «كَسَرَ»، والأفعالُ المضارعةُ المبنيّةُ للمفعولِ، نحو: «يُكْسَرُ».

وتختصُّ صيغةُ الفعلِ المبنيّ للمفعول بالدلالةِ على معنًى رئيسٍ، هو «إسناد الفعلِ إلى ما ينوبُ مَنابَ الفاعلِ إسنادًا مفعوليًّا لا فاعليًّا»؛ لأنّ ذِكرَ الفاعلِ الأصليّ ليسَ من مرادِ المتكلّمِ، سواءٌ أكان معلومًا، أم مجهولًا.

ويشملُ «الإسنادُ المفعوليُّ» كلَّ صورِ الإسنادِ في حالِ النيابةِ، سواء أكان النائبُ مفعولًا به في الأصلِ، أم مفعولًا مطلقًا، أم مفعولًا فيهِ «ويدخُلُ الجارُّ والمجرورُ فيهِ أيضًا»[1].

والمرادُ من «الإسناد المفعوليّ»: الدلالةُ على أنّ العلاقةَ بين الفعل الأصليّ «المبنيّ للفاعلِ»، والنائبِ عن الفاعلِ، هي علاقةُ المفعوليّةِ.

أمّا سائرُ المعاني التي ذُكِرَت لهُ، كالجهلِ بهِ، والعلمِ بهِ، والخوفِ منهُ، والخوفِ عليهِ، والإبهامِ، والتحقيرِ[2]، فهي معانٍ سياقيّة، تشتركُ في تضمُّن المعنى الرئيسِ الذي ذكرناهُ.

فحين تجهلُ الفاعلَ سيكون غرضُك من الكلامِ مقصورًا على إسنادِ هذا الفعلِ إلى النائبِ عن الفاعلِ إسنادًا مفعوليًّا، وكذلك إذا كان الفاعلُ معلومًا عندك، بحيثُ لا ترى داعيًا لذكرِه، فتقتصرُ في كلامك على إسنادِ هذا الفعلِ إلى النائبِ.

وحين تخافُ من الفاعلِ، أو تخافُ عليهِ، لا يبقى لك قصدٌ إلى ذكرِ

---

(١)- انظر في: شرح ابن عقيل: ٢/١١٩.

(٢)- انظر في: توضيح المقاصد: ٢/٥٩٨.

الفاعل، وإنّما يكونُ قصدُك محصورًا في إسناد هذا الفعلِ إلى النائبِ. ومثلُ ذلك يُقالُ في الإبهامِ؛ فإنّك إذا أردتَ أن يخفى الفاعلُ؛ للتواضعِ مثلًا، فإنَّ غرضَك سيكونُ مقصورًا على إسنادِ هذا الفعلِ إلى النائبِ.

ففي قولِهِ تعالى: ﴿**قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ**﴾[1]، دلّتِ الجملةُ على أمرينِ رئيسينِ: الفعلِ الذي وَقَعَ، والذاتِ التي كانت مفعولًا لهذا الفعلِ، وليس من غرضِ النصِّ هنا بيانُ الفاعلِ الذي أَوقَعَ هذا الفعلَ على ذاك المفعولِ. ولولا صيغةُ الفعل «قُتِلَ» لكان «الخَرَّاصون» فاعلًا للفعل «قَتَلَ»، وهو خلافُ المرادِ.

وفي رأيي أنّ الأنسبَ إطلاقُ مصطلحِ «الفعل المقصور» على الفعلِ المبنيِّ للمفعولِ؛ لأنّ هذا الفعلَ ينقص مفعولًا عن الفعلِ المبنيِّ للفاعلِ، فهو قريبٌ من الفعلِ اللازمِ الذي يُسمَّى قاصرًا؛ لقصوره عن التعدِّي إلى المفعولِ بنفسهِ[2].

وإنّما آثرتُ تسميتَهُ بالفعلِ المقصورِ، ولم أجعله صورةً من صورِ الفعلِ القاصرِ؛ للتمييز بينهما من حيثُ إنّ الفعلَ القاصرَ على صيغةِ المبنيِّ للفاعلِ، والمرفوعَ بعده يُعرَبُ فاعلًا، بخلافِ الفعلِ المقصورِ، فإنَّهُ على صيغةٍ أخرى، والمرفوعُ بعده يُعرَبُ نائبًا عن الفاعلِ.

وكذلك دعاني إلى الفصلِ بينهما أنَّ الفعلَ اللازمَ قاصرٌ بنفسِهِ، بخلافِ الفعلِ المبنيِّ للمفعولِ، فإنَّهُ مقصورٌ بفعلِ المتكلِّمِ، من حيثُ إنَّهُ جَعَلَهُ على صيغةٍ غير الصيغةِ التي كان عليها، فهو مقصورٌ بفعلِ المتكلِّمِ، لا بنفسِهِ.

---

(١)- الذاريات: ١٠.

(٢)- انظر في: شرح ابن عقيل: ٢/١٤٦.

ويُخطئُ من يَرى أَنْ لا فرقَ بين الفعلِ المقصورِ والفعلِ المزيدِ المطاوِعِ[1]؛ وذلكَ لأنَّ بين الفعلينِ فروقًا، أظهرُها:

١- أنّ الفعلَ المقصورَ فرعٌ من الفعلِ المبنيّ للفاعلِ؛ بدلالةِ أنَّ لهما مصدرًا واحدًا، فنحنُ نقولُ: «كَسَرْتُ الْقَلَمَ كَسْرًا، وَكُسِرَ الْقَلَمُ كَسْرًا»، بخلافِ الفعلِ المزيدِ المطاوِعِ، فإنَّ له مصدرًا خاصًّا يخالفُ مصدرَ الفعلِ المجرَّدِ، كقولنا: «انْكَسَرَ الْقَلَمُ انْكِسَارًا».

٢- أنّ القصرَ الصرفيَّ يشمَلُ الفعلَ المجرَّد المبنيَّ للمعلومِ والفعلَ المزيدَ المطاوِعَ، فنحن نقول مثلًا: «جُمِعَ النَّاسُ فِي السُّوقِ»، وَ«اجْتُمِعَ فِي السُّوقِ»، ونقولُ أيضًا: «عُلِمَ الأمرُ»، و«تُعُلِّمَ الأمرُ».

٣- أنّ صيغةَ الفعلِ المقصورِ «المجرّدِ أو المزيدِ» إنّما تدلُّ على معنى «إسنادِ الفعلِ المجرّدِ أو الفعلِ المزيدِ إلى النائبِ إسنادا مفعوليًّا» كما ذكرنا آنفًا. ففي قولنا: «كُسِرَ الْقَلَمُ» دلَّتْ صيغةُ الفعلِ المقصورِ على أنَّ فِعْلَ «الْكَسْرِ» قد وَقَعَ على المفعول «الْقَلَمِ»، مع صرفِ النظرِ عن الفاعلِ الذي أَوْقَعَ فِعْلَ «الْكَسْرِ» على المفعولِ «الْقَلَمِ»، سواءٌ أكان معلومًا، أم مجهولًا.

أمّا الفعلُ المزيدُ المطاوِعُ، فإنه يدلُّ بصيغتِهِ على معنى مطاوَعةِ الفعلِ المجرّدِ، وهي مطاوعةٌ قد تكون مجازيّةً، فتدلّ على قوّة التأثُّر، أو سرعتِهِ، نحو قولنا: «فَتَحْتُ الْبَابَ، فَانْفَتَحَ الْبَابُ».

وقد تكون حقيقيّةً، فتدلُّ على رغبة الفاعلِ في الفعلِ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿**قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا**

---

(١)- انظر في: الكتاب: ٤/٨١.

يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾[1]، وقوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ﴾**[2].

فَقَبْلَ أن يُحاوِلَ الإنسُ والجنُّ الإتيانَ بمثلِ هذا القرآنِ، لا بدَّ لهم من أن يجتمعوا على ذلك راغبينَ، لا أن يُجْمَعُوا بالإكراهِ. وكذلكَ أولئكَ الذين يُدْعَوْنَ من دونِ اللهِ، فَقَبْلَ أن يُحاوِلوا خلقَ ذبابٍ، لا بدّ لهم من أن يجتمعوا على ذلك راغبين، لا أن يُجمَعوا بالإكراهِ.

أمّا الفعلُ المقصورُ «جُمِعَ» فليس فيه تنصيصٌ على معنى الرغبة، أو الإكراه، لكنّ السياقَ قد يُوحي بمعنى الإكراهِ، كما في قوله تعالى: **﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَابْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ. يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ. فَجُمِعَ السَّحَرَةُ لِمِيقَاتِ يَوْمٍ مَعْلُومٍ. وَقِيلَ لِلنَّاسِ هَلْ أَنْتُمْ مُجْتَمِعُونَ. لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ السَّحَرَةَ إِنْ كَانُوا هُمُ الْغَالِبِينَ﴾**[3].

فقال تعالى: «جُمِعَ السَّحَرَةُ»، ولم يقل: «اجْتَمَعَ السَّحَرَةُ»؛ لأنَّ السحرةَ قد جُمِعوا مُكرَهين؛ بدلالةِ أنّ الملأَ قالوا لفرعون: «يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ»، ولم يقولوا: «يَأْتِيكَ كُلُّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ»؛ للدلالةِ على إكراهِهِم.

ويؤكِّدُ ذلك قولُ السحرةِ بعد أن آمنوا: **﴿إِنَّا آمَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغْفِرَ لَنَا**

---

(١)- الإسراء: ٨٨.

(٢)- الحجّ: ٧٣.

(٣)- الشعراء: ٣٦-٤٠.

خَطَايَانَا وَمَا أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ السِّحْرِ وَاللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾[1]. وواضحٌ أنّهم بهذا القولِ قد صرّحوا بإكراهِ فرعونَ لهم.

أمّا الناسُ، فقد اجتمعوا برغبتِهم، ودلَّ على ذلك أنَّهم خُوطِبوا بصيغةٍ ليّنةٍ، مع استعمالِ الوصفِ: «مُجْتَمِعُونَ» من «اجْتَمَعَ» دونَ الوصفِ: «مَجْمُوعُونَ» من «جُمِعَ».

خَامِسًا– بَيْنَ صِيغَتَيِ الْفِعْلِ الْمُجَرَّدِ وَالْفِعْلِ الْمَبْنِيّ لِلْفَاعِلِ:

قد يكونُ الفعلُ المجرّدُ مبنيًّا للفاعلِ، أو مبنيًّا للمفعولِ، وقد يكونُ الفعلُ المبنيُّ للفاعلِ مجرّدًا، أو مزيدًا. ومن هنا تجتمعُ صيغتا الفعلينِ المجرَّدِ والمبنيّ للفاعلِ في بعضِ الأفرادِ، هي الأفعالُ المجرّدةُ المبنيّةُ للفاعلِ، نحو: «صَنَعَ»، وتفترقُ هاتانِ الصيغتانِ في أفرادٍ أخرى، هي الأفعالُ المجرَّدةُ المبنيّةُ للمفعولِ، نحو: «صُنِعَ»، والأفعالُ المزيدةُ المبنيّةُ للفاعلِ، نحو: «تَصَنَّعَ».

سَادِسًا– بَيْنَ صِيغَتَيِ الْفِعْلِ الْمُجَرَّدِ وَالْفِعْلِ الْمَبْنِيّ لِلْمَفْعُولِ:

قد يكونُ الفعلُ المجرّدُ مبنيًّا للفاعلِ، أو مبنيًّا للمفعولِ، وقد يكونُ الفعلُ المبنيُّ للمفعولِ مجرّدًا، أو مزيدًا. ومن هنا تجتمعُ صيغتا الفعلينِ المجرَّدِ والمبنيّ للمفعولِ في بعضِ الأفرادِ، هي الأفعالُ المجرَّدةُ المبنيَّةُ للمفعولِ، نحو: «نُصِرَ»، وتفترقُ هاتانِ الصيغتانِ في أفرادٍ أخرى، هي الأفعالُ المجرَّدةُ المبنيَّةُ للفاعلِ، نحو: «نَصَرَ»، والأفعالُ المزيدةُ المبنيّةُ للمفعولِ، نحو: «اسْتُنْصِرَ».

سَابِعًا– بَيْنَ صِيغَتَيِ الْفِعْلِ الْمَزِيدِ وَالْفِعْلِ الْمَبْنِيّ لِلْفَاعِلِ:

قد يكونُ الفعلُ المزيدُ مبنيًّا للفاعلِ، أو مبنيًّا للمفعولِ، وقد يكونُ الفعلُ المبنيُّ للفاعلِ مجرّدًا، أو مزيدًا. ومن هنا تجتمعُ صيغتا الفعلينِ المزيدِ والمبنيّ للفاعلِ

---

(١)– طه: ٧٣.

في بعضِ الأفرادِ، وهي الأفعالُ المزيدةُ المبنيَّةُ للفاعلِ، نحو: «اكْتَسَبَ»، وتفترقُ هاتانِ الصيغتانِ في أفرادٍ أخرى، هي الأفعالُ المزيدةُ المبنيَّةُ للمفعولِ، نحو: «اكْتُسِبَ»، والأفعالُ المجرَّدةُ المبنيَّةُ للفاعلِ، نحو: «كَسَبَ».

ثَامِنًا- بَيْنَ صِيغَتَيِ الْفِعْلِ الْمَزِيدِ وَالْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ:

قد يكونُ الفعلُ المزيدُ مبنيًّا للفاعلِ، أو مبنيًّا للمفعولِ، وقد يكونُ الفعلُ المبنيُّ للمفعولِ مجرّدًا، أو مزيدًا. ومن هنا تجتمعُ صيغتا الفعلينِ المزيدِ والمبنيِّ للمفعولِ في بعضِ الأفرادِ، هي الأفعالُ المزيدةُ المبنيَّةُ للمفعولِ، نحو: «قُوتِلَ»، وتفترقُ هاتانِ الصيغتانِ في أفرادٍ أخرى، هي الأفعالُ المزيدةُ المبنيَّةُ للفاعلِ، نحو: «قَاتَلَ»، والأفعالُ المجرَّدةُ المبنيَّةُ للفاعلِ، نحو: «قَتَلَ».

تَاسِعًا- بَيْنَ الصِّيغَةِ الْمَصْدَرِيَّةِ وَالصِّيغَةِ الْمُؤَنَّثَةِ[1]:

قد تكونُ الصيغةُ المصدريَّةُ مذكَّرةً، أو تكونُ مؤنَّثةً، وقد تكونُ الصيغةُ المؤنَّثةُ مصدريّةً، أو غيرَ ذلك. ومن هنا تجتمعُ الصيغتانِ المصدريَّةُ والمؤنَّثةُ في بعضِ الأفرادِ، هي المصادرُ المؤنَّثةُ، نحو: «رَكْعَة»، وتفترقُ هاتانِ الصيغتانِ في أفرادٍ أخرى، هي المصادرُ المذكَّرةُ، نحو: «رُكُوع»، والأسماءُ المؤنَّثةُ غيرُ المصدريَّةِ، نحو: «رَاكِعَة».

والصيغُ المصدريَّةُ قسمانِ: الصيغُ المصدريَّةُ المتوافقةُ في أصلِ المعنى، مع اختصاصِ بعضِها بالدلالةِ على معنى المبالغةِ، أو المرَّةِ، أو الهيأةِ، تنصيصًا، والصيغُ المصدريّةُ المتباينةُ.

(١)- اكتفيتُ ببيانِ علاقةِ الصيغةِ المصدريّةِ بالصيغةِ المؤنَّثةِ، أمّا الصيغةُ المذكَّرةُ، فتُقاسُ عليها.

فالصيغُ المصدريّةُ المتوافقةُ قسمانِ[1]:

- صيغٌ مصدريّةٌ عامّةٌ مطلقةٌ من القيودِ المعنويّةِ، تدلُّ على المعنى المصدريِّ العامِّ، بلا تنصيصٍ على أيّ معنًى آخَرَ، نحو: «الْقَتْل»، فهو يدلُّ بصيغتهِ المصدريّةِ العامّةِ على مطلقِ «الحَدَثِ»، فيَحتمِلُ الدلالةَ على المرّةِ، والمرّتينِ، والمرّاتِ، ويَحتمِلُ الهيأةَ وغيرَها، ويَحتمِلُ المبالغةَ وعدَمَها، لكنّهُ لا يُستعمَلُ للتنصيصِ على أيّ معنًى من هذهِ المعاني.

- صيغٌ مصدريّةٌ خاصّةٌ مقيَّدةٌ بأحد القيود المعنويّة، فتدلُّ على المعنى المصدريّ مع التنصيصِ على معنى المرّةِ، نحو «القَتْلَة»، أو الهيأةِ، نحو «القِتْلَة»، أو المبالغةِ، نحو: «التَّقْتَال».

أمّا التباينُ بين الصيغِ المصدريّة، فواضحٌ في التباين بين صيغتي مصدري المرّةِ والهيأةِ، فصيغةُ المرّةِ تدلُّ على المرّةِ الواحدة تنصيصًا، وصيغةُ الهيأةِ تدلُّ على هيأةِ الحدثِ تنصيصًا.

ومن هنا ندركُ أنّ كلَّ صيغةٍ مصدريّةٍ تختصُّ بالدلالةِ على معنًى صرفيٍّ، بحيثُ لا تُشارِكُها في الدلالةِ عليه مُشارَكةً تامّةً أيُّ صيغةٍ صرفيّةٍ أخرى. فالترادفُ الصرفيُّ التامُّ بين الصيغِ المصدريّةِ معدومٌ قطعًا، وإنّما ثمّةَ تقارُبٌ راجعٌ إلى اشتراكِ كلّ الصيغِ المصدريّةِ في الدلالةِ على المعنى المصدريّ.

أمّا «الإغناءُ الصرفيُّ»، فحقيقةٌ واقعةٌ في بعضِ الصيغِ المصدريّةِ، بأن تُستعمَلَ صيغةٌ مصدريّةٌ بدلًا من أخرى كان المفروضُ استعمالَها، لكنّها أُهمِلَت؛ لأسبابٍ صوتيّةٍ في الغالبِ.

فصيغةُ «تَفْعِلَة» تُستعمَلُ مصدرًا للمزيدِ الذي على صيغةِ «فَعَّلَ»، إذا

---

(١)- انظر في: العموم الصرفيّ: ١٣٦-١٥٥.

كان معتلَّ اللام، نحو «عَدَّى تَعْدِيَةً»، فتُغني عن صيغةِ المصدرِ العامِّ، بخلافِ صحيحِ اللامِ، فيكونُ على صيغةِ «تَفْعِيل»، نحو: «عَدَّلَ تَعْدِيلًا»[1].

وتُستعمَلُ صيغةُ «تَفْعِلَة» أيضًا للدلالةِ على المرَّةِ، فتُغني عن صيغةِ «تَفْعِيلَة» في بعضِ المصادرِ، وذلك نحو: «ذَكَّرَ تَذْكِرَةً»، ولا يقال: «تَذْكِيرَةً»، بخلافِ قولنا: «سَلَّمَ تَسْلِيمَةً»، ولا يقال: «تَسْلِمَةً».

وتُستعمَلُ صيغةُ «مُفَاعَلَة» مُغنيةً عن صيغةِ «فِعَال» إذا كانتْ فاءُ الفعلِ المزيدِ ياءً، نحو: «يَاسَرَ مُيَاسَرَةً»، ولا يقال: «يِسَارًا»؛ بسببِ الثِّقَلِ الصوتيِّ، وقد شذَّ «يِوَام» مصدرُ المزيدِ «يَاوَمَ» بمعنى «المُعَامَلَة بِالْأَيَّامِ»، فقيل: «يَاوَمَهُ يِوَامًا وَمُيَاوَمَةً»، مع أنَّ الثِّقَلَ هنا أكبرُ باجتماعِ الياء والواو[2].

وتُستعمَلُ صيغةُ «مُفَاعَلَة» مصدرًا للمرّة، فتُغني بذلك عن صيغةِ «فِعَالَة» التي لا دليلَ على استعمالِها أصلًا، فنحنُ نقولُ: «مُقَاتَلَة وَاحِدَة»، ولا نقولُ: «قِتَالَة وَاحِدَة».

قال سيبويهِ: ((وَأَمَّا «فَاعَلْتُ»، فَإِنَّكَ إِنْ أَرَدْتَ الْوَاحِدَةَ قُلْتَ: قَاتَلْتُهُ مُقَاتَلَةً، وَرَامَيْتُهُ مُرَامَاةً، تَجِيءُ بِهَا عَلَى الْمَصْدَرِ اللَّازِمِ الأَغْلَبِ، فَالْمُقَاتَلَةُ وَنَحْوُهَا بِمَنْزِلَةِ الْإِقَالَةِ وَالِاسْتِغَاثَةِ؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَرَدْتَ «الْفَعْلَةَ» فِي هَذَا لَمْ تُجَاوِزْ لَفْظَ الْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّكَ تُرِيدُ فَعْلَةً وَاحِدَةً، فَلَا بُدَّ مِنْ عَلَامَةِ التَّأْنِيثِ))[3].

وقالَ ابنُ السرّاجِ: ((وَتَقُولُ: قَاتَلْتُهُ مُقَاتَلَةً، وَلَا تَقُولُ: قِتَالَةً))[4].

وتُستعمَلُ صيغةُ «فَعْلَلَة» مصدرًا للمرّةِ، فتُغني بذلك عن صيغةِ

---

(١)- انظر في: توضيح المقاصد: ٨٦٥/٢.

(٢)- انظر في: أوضح المسالك: ٢٤٠/٣.

(٣)- الكتاب: ٨٦/٤.

(٤)- الأصول: ١٤٠/٣.

«فِعْلَالَة» التي لا دليلَ على استعمالِها أصلًا، فنحنُ نقولُ: «زَلْزَلَة وَاحِدَة»، ولا نقولُ: «زِلْزَالَة وَاحِدَة».

قالَ سيبويهِ: ((فَتَقُولُ: دَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً وَاحِدَةً، وَزَلْزَلْتُهُ زَلْزَلَةً وَاحِدَةً، تَجِيءُ بِالْوَاحِدِ عَلَى الْمَصْدَرِ الأَغْلَبِ الْأَكْثَرِ))[1].

وقال ابنُ سيده: ((تَقُولُ: دَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً وَاحِدَةً، وَزَلْزَلْتُهُ زَلْزَلَةً وَاحِدَةً جِيءَ بِالْوَاحِدِ عَلَى الْمَصْدَرِ الأَغْلَبِ الْأَكْثَرِ، أَعْنِي أَنَّكَ لَا تَقُولُ: زِلْزَالَةً؛ لِأَنَّ الأَصْلَ وَالْأَكْثَرَ فِي مَصْدَرِ «فَعْلَلْتُ»: فَعْلَلَة))[2].

عَاشِرًا– بَيْنَ الصِّيغَةِ الْوَصْفِيَّةِ وَالصِّيغَةِ الْمُؤَنَّثَةِ[3]:

قد تكونُ الصيغةُ الوصفيّةُ مذكَّرةً، أو تكونُ مؤنَّثةً، وقد تكونُ الصيغةُ المؤنَّثةُ وصفيّةً، أو غيرَ ذلك. ومن هنا تجتمعُ الصيغتانِ الوصفيّةُ والمؤنَّثةُ في بعضِ الأفرادِ، هي الأوصافُ المؤنَّثةُ، نحو: «خَضْرَاء»، وتفترقُ هاتان الصيغتان في أفرادٍ أخرى، هي الأوصافُ المذكَّرةُ، نحو: «أَخْضَر»، والأسماءُ المؤنّثةُ غيرُ الوصفيّةِ، نحو: «خُضْرَة».

حَادِيَ عَشَرَ– بَيْنَ الصِّيغَةِ الْجَمْعِيَّةِ وَالصِّيغَةِ الْوَصْفِيَّةِ[4]:

قد تكونُ صيغةُ الجمعِ وصفيّةً «جمعًا لوصفٍ»، أو لا تكونُ كذلك، وقد تكونُ صيغةُ الوصفِ جمعيَّةً، أو غيرَ ذلك «صيغة مفرد أو صيغة مثنّى». ومن

---

(١)- الكتاب: ٨٧/٤.

(٢)- المخصّص: ٣١٨/٤. وانظر في: جامع الدروس العربيّة: ١٧٢/١.

(٣)- اكتفيتُ ببيانِ علاقةِ الصيغةِ الوصفيَّةِ بالصيغةِ المؤنَّثةِ، أمّا الصيغةُ المذكَّرةُ، فتُقاسُ عليها.

(٤)- اكتفيتُ ببيانِ علاقةِ الصيغةِ الجمعيَّةِ بالصيغةِ الوصفيَّةِ، وبصيغةِ اسمِ المكانِ، وبصيغةِ اسمِ الآلةِ، وبصيغةِ المنسوبِ، وبصيغةِ المصغَّرِ، أمّا صيغتا المفردِ والمثنَّى، فتُقاسانِ عليها.

هنا تجتمعُ الصيغتانِ الجمعيَّةُ والوصفيَّةُ في بعضِ الأفرادِ، هي الأوصافُ المجموعةُ، نحو: «الْكَاتِبُونَ»، وتفترقُ هاتانِ الصيغتانِ في أفرادٍ أخرى، هي الجموعُ غيرُ الوصفيَّةِ، نحو: «الْكُتُب»، والأوصافُ غيرُ الجمعيَّةِ، نحو: «الْكَاتِب، الْكَاتِبَانِ».

ثَانِيَ عَشَرَ- بَيْنَ الصِّيغَةِ الْجَمْعِيَّةِ وَصِيغَةِ اسْمِ الْمَكَانِ(١):

قد تكونُ صيغةُ الجمعِ لاسمِ المكانِ، أو لغيرِهِ، وقد تكونُ صيغةُ اسمِ المكانِ مجموعةً أو غيرَ ذلك. ومن هنا تجتمعُ الصيغتانِ الجمعيَّةُ والمكانيَّةُ في بعضِ الأفرادِ، وهي أسماءُ المكانِ المجموعةُ، نحو: «الْمَسَاجِد»، وتفترقُ هاتانِ الصيغتانِ في أفرادٍ أخرى، هي أسماءُ المكانِ غيرُ المجموعةِ، نحو: «الْمَسْجِد، الْمَسْجِدَانِ»، والجموعُ غيرُ المكانيَّةِ، نحو: «السُّجَّد».

ثَالِثَ عَشَرَ- بَيْنَ الصِّيغَةِ الْجَمْعِيَّةِ وَصِيغَةِ اسْمِ الآلَةِ:

قد تكونُ صيغةُ الجمعِ لاسمِ الآلةِ، أو لغيرِهِ، وقد تكونُ صيغةُ اسمِ الآلةِ مجموعةً أو غيرَ ذلك. ومن هنا تجتمعُ الصيغتانِ الجمعيَّةُ والآليَّةُ في بعضِ الأفرادِ، هي أسماءُ الآلةِ المجموعةُ، نحو: «الْمَفَاتِيح»، وتفترقُ هاتانِ الصيغتانِ في أفرادٍ أخرى، هي أسماءُ الآلةِ غيرُ المجموعةِ، نحو: «الْمِفْتَاح، الْمِفْتَاحَانِ»، والجموعُ غير الآليَّةِ، نحو: «الْفَاتِحُونَ».

رَابِعَ عَشَرَ- بَيْنَ الصِّيغَةِ الْجَمْعِيَّةِ وَصِيغَةِ الِاسْمِ الْمَنْسُوبِ:

قد تكونُ صيغةُ الجمعِ لاسمٍ منسوبٍ، أو لغيرِهِ، وقد تكونُ صيغةُ الاسمِ المنسوبِ مجموعةً أو غيرَ ذلك. ومن هنا تجتمعُ الصيغتانِ الجمعيَّةُ والنَّسَبِيَّةُ في بعضِ الأفرادِ، هي الأسماءُ المنسوبةُ المجموعةُ، نحو: «الْكِتَابِيُّونَ»، وتفترقُ هاتان

(١)- أمّا اسمُ الزمانِ، فيُقاسُ عليهِ.

الصيغتان في أفرادٍ أخرى، هي الأسماءُ المنسوبةُ غيرُ المجموعةِ، نحو: «الْكِتَابِيّ، الْكِتَابِيَّانِ»، والجموعُ غيرُ المنسوبةِ، نحو: «الْكَاتِبُونَ».

خَامِسَ عَشَرَ- بَيْنَ الصِّيغَةِ الْجَمْعِيَّةِ وَصِيغَةِ الِاسْمِ الْمُصَغَّرِ:

قد تكونُ صيغةُ الجمعِ لِاسمٍ مُكبَّرٍ، أو لِاسمٍ مُصَغَّرٍ، وقد تكونُ صيغةُ الِاسمِ الـمُصَغَّرِ مجموعةً أو غيرَ ذلك. ومن هنا تجتمعُ الصيغتانِ الجمعيَّةُ والـمُصغَّرةُ في بعضِ الأفرادِ، هي الأسماءُ الـمُصَغَّرةُ المجموعةُ، نحو: «رُجَيْلُونَ، كُتَيِّبَات»، وتفترقُ هاتانِ الصيغتانِ في أفرادٍ أخرى، هي الأسماءُ الـمُصغَّرةُ غيرُ المجموعةِ، نحو: «رُجَيْل، كُتَيِّب، رُجَيْلَانِ، كُتَيِّبَانِ»، والجموعُ الـمُكبَّرة، نحو: «رِجَال، كُتُب».

أَثَرُ «التَّدَاخُلِ الصَّرْفِيِّ» فِي التَّفْرِيقِ

بالتأمُّـلِ في صـورِ «التَّـدَاخُلِ الصَّـرْفِيِّ» يتبـيَّنُ أنَّهـا قـد ترجـعُ إلى نسـبةِ «العُمُـومِ الصَّـرْفِيِّ»، كمـا في اجتمـاعِ صيغتي الفعلـينِ المزيـدِ والمبـنيِّ للفاعـلِ في الأفعالِ المزيدةِ المبنيَّةِ للفاعلِ، نحو: «اكْتَسَبَ»، وافتراقِهما في أفرادٍ أخرى، هي الأفعالُ المزيدةُ المبنيّةُ للمفعولِ، نحو: «اكْتُسِبَ»، والأفعالُ المجرَّدةُ المبنيّةُ للفاعلِ، نحـو: «كَسَـبَ». والنسبةُ بـين المجرّدِ «كَسَـبَ» والمزيـدِ «اكْتَسَـبَ» هـي نسـبة «العُمُومِ الصَّرْفِيِّ».

وقد ترجعُ إلى نسبةِ «التَّبَايُنِ الصَّرْفِيِّ»، كما في اجتماعِ الصيغتينِ الجمعيَّةِ والآليَّـةِ في أسمـاءِ الآلـةِ المجموعـةِ، نحـو: «الْمَفَـاتِيح»، وافتراقِهمـا في أفـرادٍ أخـرى، هي أسماءُ الآلةِ غيرُ المجموعةِ، نحو: «الْمِفْتَاح، الْمِفْتَاحَانِ»، والجموعُ غيرُ الآليَّةِ، نحو: «الْفَاتِحُونَ». وواضحٌ أنَّ النسبةَ بين اسمِ الفاعلِ «الْفَاتِحُونَ»، واسمِ الآلـةِ «الْمَفَاتِيح» هي نسبةُ «التَّبَايُنِ الصَّرْفِيِّ».

ومن أجلِ ذلك لا يُعتمَدُ على نسبةِ «التَّدَاخُلِ الصَّرْفِيِّ» في التفريقِ بينَ الأمثلـةِ الصـرفيَّةِ، وإنّمـا في التفريـقِ بـين الأصـنافِ الصـرفيّةِ فقـط؛ لأنّ الصـنفينِ اللَّذينِ تقومُ بينهما هذه النسبةُ يتداخلانِ، فبعضُ أفرادِ الصنفِ الأوّلِ تَدخلُ في الصنفِ الثـاني، وبعـضُ أفـرادِ الصـنفِ الثـاني تَـدخلُ في الصـنفِ الأوّلِ، كمـا في الصنفينِ الصرفيّينِ: صنفِ الفعلِ المزيدِ، وصنفِ الفعلِ المضارعِ. فبعضُ الأفعالِ المزيـدةِ لا كلُّهـا تَـدخلُ في صـنفِ الفعـلِ المضـارعِ، وبعـضُ الأفعـالِ المضـارعةِ لا كلُّها تَدخلُ في صنفِ الفعلِ المزيدِ.

ومن هنا نـدركُ واضـحًا أنَّ «التَّدَاخُلَ الصَّرْفِيَّ» ليس «تصنيفًا شكليًّا»، قائمًـا علـى أسـاسِ «تصـنيفِ المصـطلحاتِ»، بـل هـو «تصـنيفٌ دلاليٌّ»، قـائمٌ

على تصنيفِ «الأصنافِ الصرفيَّةِ» على وفق «الدلالاتِ الصرفيّةِ» التي تدلُّ عليها، بالاستنادِ إلى حقيقةٍ قطعيّةٍ لا ريب فيها، هي أنّ الصيغةَ الصرفيّةَ الواحدةَ «غنيَّةٌ بالمعاني الصرفيّةِ المختلفةِ»[1].

فلكلِّ صيغةٍ معنًى صرفيٌّ مركَّبٌ من عدّة معانٍ صرفيَّة، يَرجعُ كلُّ معنًى منها إلى صورةٍ من صورِ التصنيفِ الصرفيّ لتلك الصيغةِ.

فصيغةُ كلمة «أَنْزَلَ» مثلًا تتألَّف من عدَّةِ صيغٍ جزئيَّةٍ، هي:

١- صيغةُ الفعلِ، وهي بذلك تُخالفُ صيغةَ الاسمِ «مُنْزِل».

٢- صيغةُ الزيادةِ الصرفيَّةِ بالهمزةِ، وهي بذلك تخالفُ صيغةَ الفعلِ المجرَّدِ «نَزَلَ»، وسائرَ الصيغِ الفعليَّةِ المزيدةِ، مثل: «نَزَّلَ»، و«تَنَزَّلَ».

٣- صيغةُ الماضي، وهي بذلك تخالفُ صيغةَ المضارعِ «يُنْزِلُ»، وصيغةَ الأمرِ «أَنْزِلْ».

٤- صيغةُ المبنيّ للفاعلِ، وهي بذلك تخالفُ صيغةَ المبنيّ للمفعولِ «أُنْزِلَ».

ولكلِّ صيغةٍ من هذه الصيغِ الجزئيّةِ معنًى صرفيٌّ تختصُّ بالدلالةِ عليه، فيكونُ المعنى الصرفيُّ للصيغةِ الكلّيّةِ مُركَّبًا من هذه المعاني الصرفيّةِ الجزئيّة كلِّها.

وهكذا نفهمُ حقيقةَ «التَّدَاخُلِ الصَّرْفِيّ»، فهو يستندُ أساسًا إلى هذا «التَّرْكِيبِ الصَّرْفِيّ الدِّلَالِيّ»، فيكشفُ عن مواضعِ الاجتماعِ، ومواضعِ الافتراقِ.

وقد أشارَ ابنُ جنّي إلى شيْءٍ من هذا «التَّرْكِيبِ الصَّرْفِيّ الدِّلَالِيّ» بقوله: ((وَكَذَلِكَ «قَطَّعَ» وَ«كَسَّرَ»، فَنَفْسُ اللَّفْظِ هَا هُنَا يُفِيدُ مَعْنَى الْحَدَثِ، وَصُورَتُهُ تُفِيدُ شَيْئَيْنِ: أَحَدَهُمَا الْمَاضِي، وَالآخَرَ تَكْثِير الْفِعْلِ، كَمَا أَنَّ «ضَارَبَ» يُفِيدُ بِلَفْظِهِ الْحَدَثَ، وَبِبِنَائِهِ: الْمَاضِيَ، وَكَوْنَ الْفِعْلِ مِنِ اثْنَيْنِ، وَبِمَعْنَاهُ عَلَى أَنَّ لَهُ

(١)- انظر في: الفصلِ الثامنِ «الإيجاز الصرفيّ»، من هذا الكتابِ.

فَاعِلًا. فَتِلْكَ أَرْبَعَةُ مَعَانٍ. فَاعْرِفْ ذَلِكَ إِلَى مَا يَلِيهِ؛ فَإِنَّهُ كَثِيرٌ، لَكِنْ هَذِهِ طَرِيقُهُ))[1].

فأشار إلى أنّ صورةَ الفعلينِ المزيدينِ «قَطَّعَ»، و«كَسَّرَ» تُفيدُ معنيين: معنى صيغةِ الماضي، ومعنى صيغةِ الزيادةِ «التكثير». وأنّ بناءَ الفعلِ المزيدِ «ضَارَبَ» يُفيدُ: معنى صيغةِ الماضي، ومعنى صيغةِ الزيادةِ «المُشارَكة».

أمّا معنى الحدثِ، فهو معنًى اشتقاقيٌّ، لا صرفيٌّ، يُستمَدُّ من مادَّةِ الكلمةِ، لا من صيغتِها؛ لذلك قال: ((فَنَفْسُ اللَّفْظِ هَا هُنَا يُفِيدُ مَعْنَى الْحَدَثِ))، ويقصدُ بذلك مادّةَ الكلمةِ.

ومن هنا نَجِدُ المصنِّفينَ يعتمدونَ على هذا «التَّدَاخُلِ الصَّرْفِيِّ» في إيرادِ «الأمثلةِ الصرفيَّةِ»، فإذا أرادَ أحدُهُم أن يُمَثِّلَ لفعلٍ مزيدٍ مثلًا، فلا يُبالي إذا كان الفعلُ ماضيًا، أو مضارعًا، أو أمرًا، ولا يُبالي إذا كان مبنيًّا للفاعل، أو مبنيًّا للمفعول. ومن أمثلةِ ذلك:

١- قولُ سيبويهِ: ((وَمِثْلُ أَفْرَحْتُ وَفَرَّحْتُ: أَنْزَلْتُ وَنَزَّلْتُ، قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿**وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ**[2] **عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً**﴾[3]....))[4].

فتكلَّمَ سيبويهِ على الفعل «نَزَّلَ» بصيغةِ الماضي المبنيّ للفاعلِ، ومثَّلَ لهُ

(١)- الخصائص: ٣/١٠١.

(٢)- في كتابِ سيبويهِ: «لَوْلَا أُنْزِلَ»، والصوابُ ما أثبتناهُ. والغريبُ أنَّ محقِّقَ الكتابِ: عبدَ السلامِ هارون أغفلَ التنبيهَ على هذا الخطإِ، أو غفلَ عنهُ، فلم يصوِّبْهُ في المتنِ، ولا أشار إليهِ في الهامشِ.

(٣)- الأنعام: ٣٧.

(٤)- الكتاب: ٤/٥٥-٥٦.

بالفعلِ «نُزِّلَ» بصيغةِ الماضي المبنيّ للمفعولِ، وبالفعلِ «يُنَزِّلَ» بصيغةِ المضارعِ المبنيّ للفاعلِ.

٢- قولُ الزمخشريّ: ((وَاسْتَفْعَلَ لِطَلَبِ الْفِعْلِ، تَقُولُ: اسْتَخَفَّهُ، وَاسْتَعْمَلَهُ، وَاسْتَعْجَلَهُ، إِذَا طَلَبَ عَمَلَهُ، وَخِفَّتَهُ، وَعَجَلَتَهُ. وَمَرَّ مُسْتَعْجِلًا، أَيْ: مَرَّ طَالِبًا ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ، مُكَلِّفَهَا إِيَّاهُ. وَمِنْهُ «اسْتَخْرَجْتُهُ»، أَيْ: لَمْ أَزَلْ أَتَلَطَّفُ بِهِ، وَأَطْلُبُ، حَتَّى خَرَجَ. وَلِلتَّحَوُّلِ، نَحْوُ: اسْتَتْيَسَتِ الشَّاةُ، وَاسْتَنْوَقَ الْجَمَلُ، وَاسْتَحْجَرَ الطِّينُ، وَإِنَّ الْبُغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ))[1].

فتكلَّم الزمخشريُّ على معاني «اسْتَفْعَلَ» بصيغةِ الماضي المبنيّ للفاعلِ، ومَثَّلَ لها بأفعالٍ ماضيةٍ مبنيّةٍ للفاعلِ، منها: «اسْتَخَفَّ، وَاسْتَعْمَلَ، واسْتَعْجَلَ، واسْتَنْوَقَ، واسْتَحْجَرَ»، ثمَّ أَوردَ فعلًا مضارعًا مبنيًّا للفاعلِ، هو «يَسْتَنْسِرُ».

---

(١)- المفصّل: ٣٧٤.

الْفَصْلُ الثَّالِثُ
التَّــلَازُمُ الصَّــرْفِــيُّ

مَدْخَلٌ:

يُستعمَلُ مصطلحُ «التَّلَازُمِ» بمعنى «اقْتِضَاءِ وُجُودِ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ لِوُجُودِ الطَّرَفِ الآخَرِ»[1]، كالتلازمِ بينَ «الْوَالِدِ وَالْمَوْلُودِ»؛ فإنَّ وجودَ «الْوَالِدِ» يقتضي وجودَ «الْمَوْلُودِ»، ووجودَ «الْمَوْلُودِ» يقتضي وجودَ «الْوَالِدِ»، ولا يجوزُ أن يكونَ الرجلُ والدًا، إلَّا إذا كانَ لهُ مولودٌ، كما لا يجوزُ أن يكونَ الطفلُ مولودًا، إلَّا إذا كانَ لهُ والدٌ[2].

وربَّما بدا واضحًا أنَّ المقصودَ بالوجودِ هنا الوجودُ الوصفيُّ، لا الوجودُ الذاتيُّ، فإبراهيمُ «عليه السلام» موجودٌ قبلَ وجودِ إسماعيلَ «عليه السلام» بالوجودِ الذاتيّ، لكنَّ وجودَهُ الوصفيَّ «اتِّصافَهُ بصفةِ الوالدِ»، لم يتحقَّقْ إلَّا بعدَ ولادةِ ولدِهِ إسماعيلَ «عليه السلام»[3].

فالتلازمُ يعني «عَدَمَ الِانْفِكَاكِ مِنَ الطَّرَفَيْنِ»، بخلافِ «الِاسْتِلْزَامِ»، فهو يعني «عَدَمَ الِانْفِكَاكِ مِنْ طَرَفٍ وَاحِدٍ»[4]، كاستلزامِ وجودِ «العَمِّ» لوجودِ

---

(١)- انظر في: التعريفات: ١٩٣، ومعجم مقاليد العلوم: ٧٨، وكشّاف اصطلاحات الفنون: ١٤٠٥/٢.

(٢)- انظر في: المحصول: ٢١٢/٥، وبيان المختصر: ١٣٨/٣، والبحر المحيط في أصول الفقه: ٢٤٥/٥، والمنثور في القواعد الفقهيّة: ٨٨/١.

(٣)- انظر في: شرح التلويح: ٢١٨/١، ٢٦١/٢.

(٤)- انظر في: الكلّيّات: ١٥٩، ودستور العلماء: ٨١/١، وكشّاف اصطلاحات الفنون: ١٤٠٥/٢.

«وَلَدِ أَخِيهِ»؛ لأنَّهُ لو لم يكن لأخيهِ ولدٌ، لما كان عمًّا، بخلافِ وجودِ «الْوَلَدِ»، فإنَّهُ لا يستلزمُ وجودَ «عَمٍّ» لهُ، فجائزٌ أن يكونَ والدُ الولدِ وحيدَ والدِهِ.

ومن هنا يكونُ «التَّلَازُمُ» عبارةً عنِ «الِاسْتِلْزَامِ الْحَاصِلِ مِنَ الطَّرَفَيْنِ»، بمعنى «أَنْ يَسْتَلْزِمَ وُجُودُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الطَّرَفَيْنِ وُجُودَ الطَّرَفِ الْآخَرِ». وكلُّ واحدٍ من الطرفينِ: لَازِمٌ ومَلْزُومٌ، فوجودُ الوالدِ لازمٌ لوجودِ المولودِ، ووجودُ المولودِ لازمٌ لوجودِ الوالدِ، ووجودُ الوالدِ ملزومٌ لوجودِ الولدِ، ووجودُ الولدِ ملزومٌ لوجودِ الوالدِ.

ويتنوَّعُ «التَّلَازُمُ» تبعًا لتنوُّعِ العناصرِ المتلازمةِ، ويعنينا هنا التَّلَازُمُ الحاصلُ بين معاني «العناصرِ الصرفيَّةِ»، وأعني بها صيغَ «الكلماتِ الصرفيَّةِ»، وهي قسمانِ: صيغُ الأفعالِ المتصرِّفةِ، وصيغُ الأسماءِ المتمكِّنةِ، بخلافِ «الكلماتِ الحرفيَّةِ»، وهي: الحروفُ، وأشباهُها، من الأسماءِ المبنيَّةِ، والأفعالِ الجامدةِ، فليست من «موضوعات علم الصرف»[1].

(١)- انظر في: توضيح المقاصد: ١٥٠٩/٣، وشرح التصريح: ٦٥٤/٢.

للفعلِ المتصرّفِ تقسيماتٌ مختلفةٌ، يعنينا منها تقسيمانِ:

التقسيمُ الأوَّلُ- الفعلُ الماضي والفعلُ المضارعُ وفعلُ الأمرِ:

ذكرَ العلماءُ معانيَ رئيسةً لهذهِ الأقسامِ الثلاثةِ من الفعلِ، وهي: دلالةُ صيغةِ الفعلِ الماضي على معنى «الزَّمَنِ الـمَاضِي»، ودلالةُ صيغةِ الفعلِ المضارعِ على معنى «الزَّمَنِ الحَاضِرِ»، أو «الزَّمَنِ الـمُسْتَقْبَلِ»، ودلالةُ فعلِ الأمرِ على معنى «الطَّلَبِ»(١).

فإذا أخذنا بهذهِ المعاني(٢)، وجدنا أنَّ التلازمَ حاصلٌ بين صيغتي الفعلِ الماضي والفعلِ المضارعِ، غالبًا، دونَ صيغةِ فعلِ الأمرِ، إلَّا في بعضِ السياقاتِ الخاصَّةِ النادرةِ.

وبيانُ ذلك أنَّ الفعلَ قد يحدُثُ ابتداءً، بلا طلبٍ يسبقُهُ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ**﴾(٣)، فلم يُسبَقِ الفعلُ الماضي «بَعَثَ» بأيِّ فعلٍ دالٍّ على الطلبِ.

وقد يحدُثُ الفعلُ مسبوقًا بطلبٍ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿**قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ**﴾(٤)، فقد سُبِقَ الفعلُ الماضي «غَفَرَ» بفعل

---

(١)- انظر في: الكتاب: ١٢/١، والمقتضب: ٢/٢، والأصول: ٧٥/١، والمفتاح: ٥٣-٥٤، واللمحة: ١٣١/١.

(٢)- انظر في: الفصلِ الثاني «التداخل الصرفيّ»، من هذا الكتابِ.

(٣)- الكهف: ١٩.

(٤)- القصص: ١٦.

الطلب «اغْفِرْ».

فإذا حدثَ الفعلُ ابتداءً، بلا طلبٍ يسبقُهُ، فالتلازمُ حاصلٌ بين معنى صيغةِ الماضي ومعنى صيغةِ المضارعِ، بشرطِ أن يكونَ الحدوثُ قطعيًّا؛ وذلك أنَّ الأصلَ في حدوثِ الفعلِ أن يحدُثَ في الزمنِ الحاضرِ أوَّلًا، ثمَّ بعدَ انقضائِهِ يُنسَبُ إلى الزمنِ الماضي، فما كانَ حاضرًا يصيرُ ماضيًا.

ومن هنا ندركُ أنَّ معنى «الـمُضِيّ» المستمدَّ من صيغةِ الفعلِ الماضي، ومعنى «الحُضُورِ» المستمدَّ من صيغةِ الفعلِ المضارعِ متلازمانِ؛ لأنَّ قولَنا مثلًا: «يَضْحَكُ زَيْدٌ الْآنَ» الدالَّ على حدوثِ «الضَّحِكِ» في الحاضرِ، يستلزمُ معنى «الـمُضِيّ» في قولِنا مثلًا: «ضَحِكَ زَيْدٌ قَبْلَ لَحَظَاتٍ»؛ لأنَّ الفعلينِ كلَيهما يدلَّانِ على الحدوثِ قطعًا.

فإذا قال القائلُ: «سَيَضْحَكُ زَيْدٌ غَدًا»، فإنَّ الواقعَ قد يكونُ مطابقًا لقولِهِ، وقد يكونُ مخالفًا؛ ومن هنا ينتفي التلازمُ غالبًا بين صيغةِ الماضي الدالَّةِ على «الـمُضِيّ»، وصيغةِ المضارعِ الدالَّةِ على «الِاسْتِقْبَالِ»، بمعونةِ القرائنِ السياقيَّةِ: «السِّين»، و«غَدًا».

وكذلك إذا قال القائلُ: «لَنْ يَضْحَكَ زَيْدٌ غَدًا»، فإنَّ الفعلَ المضارعَ هنا منفيٌّ بـ«لَنْ»، والنفيُ يعني عدمَ الحدوثِ؛ لذلك لا يحصلُ التلازمُ بين صيغةِ الماضي الدالَّةِ على «المضيّ»، وصيغةِ المضارعِ المنفيَّةِ.

فالأساسُ الذي يوجِبُ التلازمَ هو «حدوثُ الفعلِ»؛ فإذا أمكن القطعُ بهِ حصل التلازمُ، حتَّى لو كان الفعلُ المضارعُ للاستقبالِ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿**سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا**﴾[1].

---

(١)- البقرة: ١٤٢.

فلا شكَّ في أنَّ معنى «الِاسْتِقْبَالِ» في الفعلِ «يَقُولُ»، المسبوقِ بالسينِ، يستلزمُ معنى «الحُضُورِ»؛ كما يستلزمُ معنى «الـمُضِيّ»؛ لأنَّ الإخبارَ القرآنيَّ مطابقٌ للواقعِ، بمعنى أنَّ هذا القولَ قد تحقَّقَ صدورُهُ من السفهاءِ حضورًا، ثمّ مُضِيًّا، بعد أن كان حدثًا مستقبَلًا[1].

أمَّا فعلُ الأمرِ، فلهُ حكمانِ:

١- أن يكونَ الأمرُ تكوينيًّا، كما في قولِهِ تعالى: ﴿**وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ**﴾[2]. والتلازمُ هنا حاصلٌ بين معنى «الأَمْرِ»، ومعنى «الحُضُورِ»، ومعنى «الـمُضِيّ»؛ لاشتراكِ الثلاثةِ في «الحدوثِ القطعيّ».

فالأمرُ في عبارةِ «كُونُوا» تكوينيٌّ، لا شكَّ في تحقُّقِهِ؛ لأنَّهُ أمرٌ من اللهِ تعالى، بلا تخييرٍ للمأمورِ[3]. وهذا الأمرُ يستلزمُ معنى «الحُضُورِ» في تعبيرِنا الاستحضاريِّ: «يَكُونُ أَصْحَابُ السَّبْتِ قِرَدَةً»، كما يستلزمُ معنى «الـمُضِيّ» في تعبيرِنا الاستذكاريِّ: «كَانَ أَصْحَابُ السَّبْتِ قِرَدَةً».

ومعنى «الـمُضِيّ» يستلزمُ معنى «الحُضُورِ»؛ لأنَّ كلَّ حدثٍ ماضٍ كان قبل ذلك حاضرًا عند حدوثِهِ، ومعنى «الحُضُورِ» يستلزمُ الأمرَ التكوينيَّ؛ لأنَّهُ ليس بالحدثِ المألوفِ، فلا يمكنُ أن يكونَ الناسُ قردةً، إلَّا بأمرٍ تكوينيٍّ من اللهِ تعالى.

---

(١)- انظر في: الكشّاف: ٣٣٧/١، والتفسير الكبير: ٨٣/٤.

(٢)- البقرة: ٦٥.

(٣)- انظر في: جامع البيان: ٦٤٩/٤، الوسيط: ١٥٢/١.

٢- أن يكونَ الأمرُ تخييريًّا، سواءٌ أكان أمرًا من الخالقِ عزَّ وجلَّ، أم كان أمرًا من مخلوقٍ إلى مثلِهِ.

وفي هذا النوعِ من الأمرِ ينتفي التلازمُ بين معنى «الأَمْرِ»، ومعنى «الحُضُورِ»، ومعنى «المُضِيِّ»؛ لأنَّهُ أمرٌ تخييريٌّ، قد يعصي فيهِ المأمورُ آمِرَهُ، وقد يطيعُهُ.

فإن عصى المأمورُ آمِرَهُ، انتفى حدوثُ الأمرِ، فانتفى التلازمُ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا**﴾[1]. فهؤلاءِ أُمِرُوا بالسجودِ للرحمنِ، لكنَّهم عصَوا، فانتفى السجودُ، فانتفى التلازمُ بين معنى «الأَمْرِ» ومعنى «الحُضُورِ» ومعنى «المُضِيِّ».

وإن أطاعَ المأمورُ آمِرَهُ، استلزَمَ معنى «الأَمْرِ» معنى «الحُضُورِ» ومعنى «المُضِيِّ»، كما في قولِهِ تعالى: ﴿**وَقَالَ لِفِتْيَانِهِ اجْعَلُوا بِضَاعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ**﴾[2]. فأمرُ يوسفَ «عليه السلام» لفتيانِهِ بجعلِ البضاعةِ في الرِّحالِ أمرٌ مُطاعٌ، وهو يستلزمُ حصولَ هذا الجعلِ في وقتِ الحضورِ، كما في قولِنا مثلًا: «الْفِتْيَانُ يَجْعَلُونَ الْبِضَاعَةَ فِي الرِّحَالِ الْآنَ»، ثمَّ بعد ذلك صار حدثًا ماضيًا، كما في قولِنا: «الْفِتْيَانُ جَعَلُوا الْبِضَاعَةَ فِي الرِّحَالِ أَمْسِ».

وكذلك هي الحالُ بالنسبةِ إلى سائرِ أنواعِ الطلبِ التي تدلُّ عليها صيغةُ «الأَمْرِ»، تبعًا لاختلافِ السياقاتِ التي تردُ فيها. فحتَّى لو كان «الطَّلَبُ» من الأدنى إلى الأعلى، فإنَّ المطلوبَ منهُ إذا استجابَ حصلَ استلزامُ معنى

---

(١)- الفرقان: ٦٠.

(٢)- يوسف: ٦٢.

«الطَّلَبِ» لمعنى «الحُضُورِ»، ومعنى «الـمُضِيّ»، كما في قولِهِ تعالى: ﴿**أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾[1].

فقد استجاب يعقوبُ «عليه السلام» لهم، فأرسلَ معهم أخاهم، فكانَ «الْإِرْسَالُ» متحقِّقًا أوَّلًا في وقتِ الحضورِ، كما في قولِنا مثلًا: «يُرْسِلُ أَبُوهُمْ أَخَاهُمْ مَعَهُمُ الْآنَ»، ثمَّ صار «الْإِرْسَالُ» حدثًا ماضيًا، كما في قولِنا مثلًا: «أَرْسَلَ أَبُوهُمْ أَخَاهُمْ مَعَهُمْ أَمْسِ».

أمَّا إذا لم يستجبِ المطلوبُ منهُ، فإنَّ الحدثَ سينتفي؛ فينتفي لذلك التلازمُ، والاستلزامُ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿**قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ**﴾[2].

لقد طلبوا أن يأخذَ أحدَهُم مكانَ أخيهم الأصغرِ، لكنَّ يوسفَ «عليه السلام»، لم يستجبْ، وقال لهم: ﴿**مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَاعَنَا عِنْدَهُ إِنَّا إِذًا لَظَالِمُونَ**﴾[3]؛ لذلك انتفى حدثُ «الأَخْذِ»، فانتفى التلازمُ والاستلزامُ.

التقسيمُ الثاني- الفعلُ المجرَّدُ والفعلُ المزيدُ:

الفعلُ المجرَّدُ: ما كانت أحرفُهُ كلُّها أصليَّةً، نحو: «عَرَفَ»، والفعلُ المزيدُ: ما زِيدَ فيهِ حرفٌ، أو أكثرُ على أحرفِهِ الأصليَّةِ، نحو: «اعْتَرَفَ»[4].

وحصولُ «التلازمِ الصرفيِّ» في هذا التقسيمِ يشمَلُ التلازمَ بين الفعلينِ

---

(١)- يوسف: ١٢.

(٢)- يوسف: ٧٨.

(٣)- يوسف: ٧٩.

(٤)- انظر في: المفتاح: ٣٦، ٤٤، والمفصّل: ٣٩٦، والشافية: ١٧.

المجرَّدينِ، والتلازمَ بين الفعلِ المجرَّدِ والفعلِ المزيدِ، والتلازمَ بين الفعلينِ المزيدينِ.

أَوَّلًا- التَّلَازُمُ الصَّرْفِيُّ بَيْنَ الْفِعْلَيْنِ الْمُجَرَّدَيْنِ:

هو التلازمُ بين فعلينِ مجرَّدينِ، من مادَّةٍ واحدةٍ، ولكنَّهما على صيغتينِ مجرَّدتينِ متغايرتَينِ بالحركةِ، أو السكونِ. والتغايرُ بين الصيغِ المجرَّدةِ لهُ صورتانِ:

١- أن يكونَ تغايرًا راجعًا إلى اختلافِ اللغاتِ «اللهجاتِ»، ويكونَ المعنى واحدًا في الصيغِ المتغايرةِ، بلا أدنى فرقٍ.

ومن أمثلةِ ذلك: «نَعِمَ يَنْعَمُ» و«نَعُمَ يَنْعُمُ»، و«نَعِمَ يَنْعُمُ»، قال ابنُ جِنِّي: ((فَـ«نَعِمَ» فِي الْأَصْلِ مَاضِي «يَنْعَمُ»، وَ«يَنْعُمُ» فِي الْأَصْلِ مُضَارِعُ «نَعُمَ»، ثُمَّ تَدَاخَلَتِ اللُّغَتَانِ، فَاسْتَضَافَ مَنْ يَقُولُ: «نَعِمَ» لُغَةَ مَنْ يَقُولُ: «يَنْعُمُ»، فَحَدَثَتْ هُنَاكَ لُغَةٌ ثَالِثَةٌ))[1].

فهذا التغايرُ اللهجيُّ لا علاقةَ لهُ بالتلازمِ الصرفيِّ؛ لأنَّ المعنى واحدٌ، مهما تعدَّدتِ الصيغُ المجرَّدةُ المتغايرةُ. والتلازمُ يقومُ أساسًا بين المعاني المتعدِّدةِ المختلفةِ[2].

٢- أن يكونَ التغايرُ راجعًا إلى تعدُّدِ المعاني، لا إلى اختلافِ اللهجاتِ. وفي هذه الصورةِ لدينا احتمالانِ:

أ- أن تكونَ الأفعالُ المجرَّدةُ المتغايرةُ: متخالفةً في الدلالةِ على «المعاني الاشتقاقيَّةِ القريبةِ»، وذلك نحو: «بَئِسَ» بكسرِ الهمزةِ، و«بَؤُسَ» بضمِّها.

فكلا الفعلينِ يرجعُ إلى «معنًى اشتقاقيٍّ بعيدٍ»، هو المعنى العامُّ للمادَّةِ

---

(١)- الخصائص: ٣٧٨/١، وانظر في: المنصف: ٢٥٦/١، والمحكم: ١٩٤/٢، والمفتاح: ٣٧، وشرح المفصّل: ٤٣٠/٤.

(٢)- انظر في: الإحكام: ٢١٥/٢.

الاشتقاقيَّةِ «بأس»، وهو معنى «الشِّدَّةِ»، وَمَا شابَهَها[1]، ولكنَّ لكلٍّ منهما «معنًى اشتقاقيًّا قريبًا» مغايرًا لمعنى الآخرِ، فالمجرَّدُ «بَئِسَ» يُستعمَلُ في مقامِ «الفَقْرِ والحَاجَةِ»، والمجرَّدُ «بَؤُسَ» يُستعمَلُ في مقامِ «الشَّجَاعَةِ والقُوَّةِ».

قال الجوهريُّ: ((الْبَأْسُ: الْعَذَابُ. وَالْبَأْسُ: الشِّدَّةُ فِي الْحَرْبِ. تَقُولُ مِنْهُ: بَؤُسَ الرَّجُلُ، بِالضَّمِّ، يَبْؤُسُ بَأْسًا، إِذَا كَانَ شَدِيدَ الْبَأْسِ. حَكَاهُ أَبُو زَيْدٍ فِي «كِتَابِ الْهَمْزِ»، فَهُوَ بَئِيسٌ، عَلَى «فَعِيلٍ»، أَيْ: شُجَاعٌ، وَعَذَابٌ بَئِيسٌ أَيْضًا، أَيْ: شَدِيدٌ. قَالَ: وَبَئِسَ الرَّجُلُ يَبْأَسُ بُؤْسًا وَبَئِيسًا: اشْتَدَّتْ حَاجَتُهُ، فَهُوَ بَائِسٌ))[2].

وفي هذه الصورةِ ينتفي التلازمُ قطعًا؛ لاختلافِهما في نوعِ الحدثِ القريبِ، فالشجاعةُ لا تستلزمُ الفقرَ، والفقرُ لا يستلزمُ الشجاعةَ.

ب- أن تكونَ الأفعالُ المجرَّدةُ المتغايرةُ: متوافقةً في الدلالةِ على «المعاني الاشتقاقيَّةِ القريبةِ»، وذلك كما في الفعلينِ المجرَّدينِ «عَلَمَ» المتعدِّي و«عَلِمَ» اللازمِ، فهما يدلَّانِ على «معنًى اشتقاقيٍّ قريبٍ» واحدٍ، هو «الشَّقُّ»، قال ابنُ سيده: ((وَالْعَلَمُ، وَالْعَلَمَةُ، وَالْعُلْمَةُ: الشَّقُّ فِي الشَّفَةِ الْعُلْيَا، وَقِيلَ: فِي إِحْدَى جَانِبَيْهَا، وَقِيلَ: أَنْ تَنْشَقَّ، فَتَبِينَ. عَلِمَ عَلَمًا، وَهُوَ أَعْلَمُ. وَعَلَمَهُ يَعْلِمُهُ عَلْمًا: شَقَّ شَفَتَهُ الْعُلْيَا))[3].

ويُفهَمُ من عباراتِ أهلِ اللغةِ أنَّ صيغةَ المجرَّدِ المتعدِّي «عَلَمَ» تدلُّ على معنى «السَّبَبِ»، وأنَّ صيغةَ المجرَّدِ اللازمِ «عَلِمَ» تدلُّ على معنى «النَّتِيجَةِ».

---

(١)- انظر في: مقاييس اللغة: ١/٣٢٨.

(٢)- الصحاح: ٣/٩٠٦-٩٠٧، وانظر في: جمهرة اللغة: ٢/١٠٩٣.

(٣)- المحكم: ٢/١٧٥، وانظر في: المحيط: ٢/٥٩، والصحاح: ٥/١٩٩٠، والمخصّص: ١/١٢٥.

وبيانُ ذلك أنَّ قولَنا: «عَلَمَ شَفَتَهُ» يُقاربُ قولَنا: «شَقَّ شَفَتَهُ»، فكلا الفعلينِ يدلُّ على معنى «السَّبَبِ»، بخلافِ قولِنا: «عَلِمَتْ شَفَتُهُ»، فإنَّهُ يُقاربُ قولَنا: «انْشَقَّتْ شَفَتُهُ»، فيدلُّ كلٌّ منهما على معنى «النَّتِيجَةِ».

فـ«الشَّقُّ» هو سببُ «الِانْشِقَاقِ»، وَ«الِانْشِقَاقُ» هو نتيجةُ «الشَّقِّ»؛ ولذلك استعمَلَ ابنُ مالكٍ مصطلحَ «المُطَاوَعَةِ»؛ للتعبيرِ عن العلاقةِ بين هذينِ الفعلينِ، وأمثالِهِما، فالمجرَّدُ اللازمُ مُطاوِعٌ للمجرَّدِ المتعدِّي[1].

فإذا كان «العَلَمُ» لا يحصلُ إلَّا بعد «عَلْمٍ»، كما أنَّ «الِانْشِقَاقَ» لا يحصلُ إلَّا بعد «شَقٍّ»، فإنَّ الفعلَ المجرَّدَ اللازمَ «عَلِمَ» يستلزمُ الفعلَ المجرَّدَ المتعدِّيَ «عَلَمَ».

وإذا كان «العَلْمُ» يؤدِّي إلى «العَلَمِ»، كما أنَّ «الشَّقَّ» يؤدِّي إلى «الِانْشِقَاقِ»، فإنَّ الفعلَ المجرَّدَ المتعدِّيَ «عَلَمَ» يستلزمُ الفعلَ المجرَّدَ اللازمَ «عَلِمَ».

ومن هذينِ الاستلزامينِ الصرفيّينِ يكونُ ثمَّةَ تلازمٌ صرفيٌّ بين هذينِ الفعلينِ المجرَّدينِ المتوافقينِ في «المعنى الاشتقاقيِّ القريبِ»، بخلافِ الفعلينِ المتعدِّيينِ «عَلَمَ» مفتوحِ اللامِ، و«عَلِمَ» مكسورِ اللامِ، فإنَّهما متخالفانِ في «المعنى الاشتقاقيِّ القريبِ»؛ لأنَّ مفتوحَ اللامِ المتعدِّيَ يدلُّ على معنى «الشَّقِّ»، فيقالُ: «عَلَمَهُ عَلْمًا»، ومكسورَ اللامِ المتعدِّيَ يدلُّ على معنى «الْعِلْمِ»، يُقالُ: عَلِمَهُ عِلْمًا، كما في قولِهِ تعالى: ﴿**قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ**﴾[2].

(١)- انظر في: شرح التسهيل: ٣/٤٤٠.

(٢)- البقرة: ٦٠.

وقد يحصلُ الاستلزامُ دون التلازمِ، كما في الفعلينِ المجرَّدينِ «فَقُهَ»، بضمِّ القافِ، و«فَقِهَ» بكسرِها. فمكسورُ القافِ فعلٌ مجرَّدٌ متعدٍّ يدلُّ على معنًى قريبٍ من «الفَهْمِ والعِلْمِ» عمومًا، كما في قولِهِ تعالى: ﴿**حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ وَجَدَ مِنْ دُونِهِمَا قَوْمًا لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا**﴾[1]، وقولِهِ تعالى: ﴿**وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ**﴾[2].

أمَّا المجرَّدُ اللازمُ مضمومُ القافِ «فَقُهَ»، فقد ذكر بعضُ أهلِ اللغةِ أنَّهُ يُستعمَلُ فِي النَّعتِ، يُقَالُ: رَجُلٌ فَقِيهٌ، وَقَدْ فَقُهَ يَفْقُهُ فَقَاهَةً: إِذَا صَارَ فَقِيهًا[3].

فإذا صحَّ هذا التخصيصُ، فإنَّ المجرَّدَ «فَقُهَ» مضمومَ القافِ يستلزمُ المجرَّدَ «فَقِهَ» مكسورَ القافِ، لكنَّ الثانيَ لا يستلزمُ الأوَّلَ؛ لأنَّ «الفَقَاهَةَ» تستلزمُ «الفِقْهَ»، بمعنى «الفَهْمِ والعِلْمِ»، ولا يكونُ «الفَقِيهُ» فَقِيهًا، إلَّا بعد أن يَفْقَهَ «يَفْهَمَ ويَعْلَمَ»، لكنْ ليس كلُّ مَن فَقِهَ قَولًا، أو حديثًا صار فَقِيهًا.

ثَانِيًا- التَّلَازُمُ الصَّرْفِيُّ بَيْنَ الْفِعْلَيْنِ الْمُجَرَّدِ وَالْمَزِيدِ:

يعتمدُ التلازمُ الصرفيُّ بين الفعلينِ المجرَّدِ والمزيدِ على تحديدِ المعاني الصرفيَّةِ المستمدَّةِ من صيغِ الزيادةِ الفعليَّةِ، فكلُّ صيغةٍ من صيغِ الأفعالِ المزيدةِ تدلُّ على أكثرَ من معنًى صرفيٍّ؛ وذلك بمعونةِ القرائنِ السياقيَّةِ والمقاميَّةِ المختلفةِ.

ومن أمثلةِ ذلك:

---

(١)- الكهف: ٩٣.

(٢)- الإسراء: ٤٤.

(٣)- انظر في: المحكم: ١٢٨/٤، والمخصّص: ٢٦٠/١، وإكمال الإعلام: ٤٨٨/٢.

١- صِيغَةُ «أَفْعَلَ»:

أ- تدلُّ صيغةُ «أَفْعَلَ» في بعضِ السياقاتِ على معنى «الجَعْلِ»، نحو: أَخْرَجْتُهُ، أي: جعلتُهُ خَارِجًا[(١)].

ومعنى «الجَعْلِ» في المزيدِ «أَخْرَجَ»، يستلزمُ معنى حدوثِ الفعلِ المجرَّدِ «خَرَجَ»؛ لأنَّكَ إذا أخرجتَ الشيءَ، فهذا يعني أنَّكَ جعلتَهُ يَخْرُجُ، فعند حصولِ «الْإِخْرَاجِ» يحصلُ «الْخُرُوجُ»، كما في قولِهِ تعالى: ﴿**وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا**﴾[(٢)]. فالمفهومُ من إخراجِ النباتِ أنَّهُ قد خَرَجَ، وكذلك الخَضِرُ والحبُّ المتراكبُ.

أمّا معنى الحدوثِ في المجرَّدِ «خَرَجَ»، فلا يستلزمُ معنى «الجَعْلِ» في المزيد «أَخْرَجَ»؛ لأنَّ الخارجَ قد يكونُ عاقلًا ومختارًا، فيخرجُ من تلقاءِ نفسِهِ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾[(٣)].

قال الطبريُّ: ((يَعْنِي تَعَالَى ذِكْرُهُ بِذَلِكَ: أَنَّ الْمَتَاعَ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ لَهُنَّ، إِلَى الْحَوْلِ فِي مَالِ أَزْوَاجِهِنَّ، بَعْدَ وَفَاتِهِمْ، وَفِي مَسَاكِنِهِمْ، وَنَهَى وَرَثَتَهُ عَنْ إِخْرَاجِهِنَّ، إِنَّمَا هُوَ لَهُنَّ، مَا أَقَمْنَ فِي مَسَاكِنِ أَزْوَاجِهِنَّ، وَأَنَّ حُقُوقَهُنَّ مِنْ ذَلِكَ

---

(١)- انظر في: الكتاب: ٥٥/٤، والأصول: ١١٧/٣، والمفصّل: ٣٧٢، والشافية: ١٩، والممتع: ١٢٧.

(٢)- الأنعام: ٩٩.

(٣)- البقرة: ٢٤٠.

تَبْطُلُ بِخُرُوجِهِنَّ، إِنْ خَرَجْنَ مِنْ مَنَازِلِ أَزْوَاجِهِنَّ، قَبْلَ الْحَوْلِ، مِنْ قِبَلِ أَنْفُسِهِنَّ، بِغَيْرِ إِخْرَاجٍ مِنْ وَرَثَةِ الْمَيِّتِ))(١).

أمَّا إذا كانَ الخارجُ غيرَ عاقلٍ، وغيرَ مختارٍ، فإنَّ معنى الحدوثِ في المجرَّدِ «خَرَجَ»، يستلزمُ معنى «الجَعْلِ» في المزيدِ «أَخْرَجَ»، كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾(٢).

فالنباتُ لا يَخرُجُ بنفسِهِ، بل لا بدَّ من مُخْرِجٍ يُخرِجُهُ. وفي هذا وأمثالِهِ يصدُقُ قولُ سيبويهِ: ((وَنَظِيرُ فَعَلْتُهُ، فَانْفَعَلَ وَافْتَعَلَ: أَفْعَلْتُهُ، فَفَعَلَ، نَحْوُ: أَدْخَلْتُهُ، فَدَخَلَ، وَأَخْرَجْتُهُ، فَخَرَجَ، وَنَحْوُ ذَلِكَ))(٣).

ولا بدَّ لحصولِ التلازمِ الصرفيِّ بين معنى «الجَعْلِ»، ومعنى «الحُدُوثِ»، من كونِ المادَّةِ الاشتقاقيَّةِ للفعلينِ مناسبةً لحصولِ التلازمِ، كما في مادَّةِ «موت»، فنقولُ: «أَمَاتَ اللَّهُ زَيْدًا»، فنفهَمُ معنيينِ: أنَّ زيدًا قد مات، وأنَّ اللَّهَ جعلَهُ يموتُ، ونقولُ: «مَاتَ زَيْدٌ»، فنفهمُ معنيينِ: أنَّ زيدًا قد مات، وأنَّ اللَّهَ جعلَهُ يموتُ؛ لأنَّ فاعلَ «الْإِمَاتَةِ» هو اللَّهُ تعالى وحدَهُ، قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾(٤).

ومن ذلك التلازمُ الصرفيُّ بين الفعلينِ «غَضِبَ وَأَغْضَبَ»، فإذا قلنا: «أَغْضَبَ زَيْدٌ عَمْرًا»، فهِمنا معنيينِ: أنَّ عَمْرًا قد غَضِبَ، وأنَّ زيدًا قد جعلَهُ يغضَبُ، وإذا قلنا: «غَضِبَ عَمْرٌو»، فهِمنا معنيينِ: أنَّ عَمْرًا قد غَضِبَ، وأنَّ

---

(١)- جامع البيان: ٤/٤٠٨، وانظر في: الوسيط: ١/٣٥٣.

(٢)- الأعراف: ٥٨.

(٣)- الكتاب: ٤/٦٥.

(٤)- النجم: ٤٤.

ثمَّةَ فاعلًا قد جعلَهُ يغضَبُ، سواءٌ أكان الفاعلُ معلومًا، أم مجهولًا.

وبيانُ ذلك أنَّ «الغَضَبَ» من «الصفاتِ الانفعاليَّةِ»، التي تحدثُ بسببِ فعلِ فاعلٍ غيرِ نفسِ الغاضبِ، فحين يُقالُ: «غَضِبَ عَمْرٌو» نستطيعُ أن نسألَ عن الفاعلِ الذي جعلَهُ يغضَبُ، سواءٌ أكان عاقلًا، أم غيرَ عاقلٍ، فنقولَ: «مَنِ الَّذِي أَغْضَبَ عَمْرًا؟»، أو نقولَ: «مَا الَّذِي أَغْضَبَ عَمْرًا؟»، بخلافِ قولِنا: «خَرَجَ عَمْرٌو»، فإنَّ الخروجَ قد يحدثُ من تلقاءِ نفسِ الخارجِ.

ب- تدلُّ صيغةُ «أَفْعَلَ» في بعضِ السياقاتِ على معنى «الْإِعَانَةِ»، نحو: أَحْلَبْتُهُ النَّاقَةَ، أي: أَعَنْتُهُ عَلَى حَلْبِهَا[1]. فيكونُ معنى «الإعانةِ» مستلزمًا لمعنى «الحدوثِ»، فإذا قيل: «أَحْلَبَ زَيْدٌ عَمْرًا النَّاقَةَ» فهِمنا معنيينِ: أنَّ الحَلْبَ قد حدث، وأنَّ زيدًا قد أعانَ عَمْرًا على الحَلْبِ.

أمَّا معنى «الحدوثِ» في قولِنا: «حَلَبَ عَمْرٌو النَّاقَةَ»، فلا يستلزمُ معنى «الإعانةِ»؛ لجوازِ أن يحلبَ عَمْرٌو الناقةَ وحدَهُ، بلا مُعينٍ يُعينُهُ على حَلْبِها[2].

ج- تدلُّ صيغةُ «أَفْعَلَ» في بعضِ السياقاتِ على معنى «الوِجْدَانِ»، نحو: أَبْخَلْتُهُ، أي: وَجَدْتُهُ بَخِيلًا[3].

والتلازمُ هنا غيرُ حاصلٍ؛ لأنَّ «الوجدانَ» أمرٌ نِسْبِيٌّ، فقد تجدُ عَمْرًا بخيلًا، ويجدُهُ غيرُكَ كريمًا، فلا يستلزمُ معنى «الوجدانِ» في قولِنا: «أَبْخَلْتُ عَمْرًا» معنى حدوثِ فعلِ «البُخْلِ» في قولِنا: «بَخِلَ عَمْرٌو». وقد يكونُ عَمْرٌو بخيلًا،

---

(١)- انظر في: إصلاح المنطق: ٢٣٣، وديوان الأدب: ٢/٢٨٠، والمحكم: ٣/٣٥٤، وشمس العلوم: ٣/١٥٥٧، وشرح التسهيل: ٣/٤٤٩، وهمع الهوامع: ٣/٢٦٦.

(٢)- انظر في: إصلاح المنطق: ٢٣٣.

(٣)- انظر في: ديوان الأدب: ٢/٣٢٢، والصحاح: ٤/١٦٣٢، وكتاب الأفعال: ١/٧٨، وشمس العلوم: ١/٤٤٦، وشرح الشافية، الرضيّ: ١/٩١.

لكنَّ أحدًا لا يجدُ ذلك، فلا يستلزمُ معنى «الحدوثِ» معنى «الوجدانِ».

٢- صِيغَةُ «فَاعَلَ»:

أ- تدلُّ صيغةُ «فَاعَلَ» في بعضِ السياقاتِ على معنى «الـمُشَارَكَةِ»[١]، نحو: جَالَسَ زيدٌ عَمْرًا، أي شارَكَ زيدٌ عَمْرًا في الجلوسِ[٢]. ونفهمُ من معنى «المشاركةِ» معنى حدوثِ فعلِ الجلوسِ، فكلٌّ منهما قد جلس.

وهذا يعني أنَّ معنى «المشاركةِ» يستلزمُ معنى «الحدوثِ»، بخلافِ قولِنا: «جَلَسَ عَمْرٌو»، فلا نفهمُ منهُ معنى «المشاركةِ»؛ لجوازِ أن يجلسَ وحدَهُ، فلا يكون معنى «الحدوثِ» مستلزمًا معنى «المشاركةِ».

ب- تدلُّ صيغةُ «فَاعَلَ» في بعضِ السياقاتِ على معنى «الـمُحَاوَلَةِ»، نحو: قَاتَلَ زَيْدٌ عَمْرًا، أي: حَاوَلَ زيدٌ أن يقتلَ عَمْرًا. ومعنى «المحاولةِ» لا يستلزمُ معنى «الحدوثِ»، فجائزٌ أنَّهُ بعد المحاولةِ قَتَلَهُ، وجائزٌ أنَّهُ أَفْلَتَهُ.

قال الطبريُّ: ((نَظِيرَ مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ قَاتَلَ آخَرَ، فَقَتَلَ نَفْسَهُ، وَلَمْ يَقْتُلْ صَاحِبَهُ: «قَاتَلَ فُلَانٌ فُلَانًا، وَلَمْ يَقْتُلْ إِلَّا نَفْسَهُ»، فَتُوجِبُ لَهُ مُقَاتَلَةَ صَاحِبِهِ، وَتَنْفِي عَنْهُ قَتْلَهُ صَاحِبَهُ، وَتُوجِبُ لَهُ قَتْلَ نَفْسِهِ))[٣].

ومعنى «الحدوثِ» في قولِنا: «قَتَلَ زَيْدٌ عَمْرًا»، لا يستلزمُ معنى «المحاولةِ»؛ فجائزٌ أنَّ زيدًا قَتَلَ عَمْرًا بعد محاولةٍ، وجائزٌ أنَّهُ قَتَلَهُ بلا محاولةٍ؛ لأنَّ «المحاولةَ» تعني مطالبةَ الأمرِ بالحِيلَةِ والقُوَّةِ وبذلِ الجهدِ[٤].

---

(١)- انظر في: المفتاح: ٤٩، والشافية: ٢٠، وشرح الشافية، الرضيّ: ١/٩٦.

(٢)- انظر في: شمس العلوم: ٢/١١٥٠، والعباب الزاخر: حرف السين/٧٨.

(٣)- جامع البيان: ١/٢٨٣.

(٤)- انظر في: العين: ٣/٢٩٧، والفائق: ١/٣٣٤، والكلّيّات: ٢٤٥.

٣- صِيغَةُ «فَعَّلَ»:

أ- تدلُّ صيغةُ «فَعَّلَ» في بعضِ السياقاتِ على معنى «الـمُبَالَغَةِ»[١]، نحو: ضَرَّبْتُهُ، أي: بَالَغْتُ فِي ضَرْبِهِ[٢].

ومعنى «المبالغةِ» يستلزمُ معنى «الحدوثِ»، فالضَّرْبُ حاصلٌ مفهومٌ من المزيدِ «ضَرَّبَ»، بخلافِ معنى «الحدوثِ» في قولِنا: «ضَرَبْتُهُ»، فلا يستلزمُ معنى «المبالغةِ».

وبيانُ ذلك أنَّ المجرَّدَ يدلُّ على مُطلَقِ «الحدوثِ»، بلا تنصيصٍ على مبالغةٍ، أو عدمِها، فجائزٌ أن يكونَ مع مبالغةٍ، وجائزٌ أن يكونَ بلا مبالغةٍ. قال ابنُ السرّاجِ: ((يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: «ضَرَبْتُ»، تُرِيدُ: ضَرْبًا كَثِيرًا وَقَلِيلًا، فَإِذَا قُلْتَ: «ضَرَّبْتُ»، انْفَرَدَ بِالْكَثِيرِ))[٣].

ب- تدلُّ صيغةُ «فَعَّلَ» في بعضِ السياقاتِ على معنى «النِّسْبَةِ»، نحو: فَسَّقَ زَيْدٌ عَمْرًا، أي: نَسَبَ زَيْدٌ عَمْرًا إِلَى الْفِسْقِ[٤]. ومعنى «النسبةِ» لا يستلزمُ معنى «الحدوثِ»، فقد تكونُ النسبةُ مطابقةً للواقعِ، فيكونُ «الفِسْقُ» حادثًا، وقد تكونُ النسبةُ مخالفةً للواقعِ، فيكونُ «الفِسْقُ» منتفيًا.

ومعنى «الحدوثِ» لا يستلزمُ معنى «النسبةِ»، فجائزٌ أن يكونَ عَمْرٌو فاسقًا، وليس ثمَّةَ من ينسبُهُ إلى الفسقِ.

---

(١)- انظر في: الكتاب: ٦٤/٤، والصحاح: ١٢٦٨/٣، والمفتاح: ٤٩.

(٢)- انظر في: المصباح المنير: ٣٥٩/٢.

(٣)- الأصول: ١٢١/٣، وانظر في: التعليقة: ١٣٥/٤.

(٤)- انظر في: الكتاب: ٥٨/٤، والأصول: ١٢٥/٣، وديوان الأدب: ٣٨١/٢، والمفتاح: ٤٩، وشرح التسهيل: ٤٥١/٣، وشرح الشافية، الرضيّ: ٩٤/١.

٤- صِيغَةُ «انْفَعَلَ»:

تدلُّ صيغةُ «انْفَعَلَ» في أكثرِ السياقاتِ على معنى «الـمُطَاوَعَةِ»، نحو: «انْقَطَعَ الْحَبْلُ»[(١)]. ومعنى «المطاوعةِ» يستلزمُ معنى حدوثِ المجرَّدِ «قَطَعَ»؛ لأنَّ معنى قولِنا: «انْقَطَعَ الْحَبْلُ» أنَّ ثمَّةَ فاعلًا قَطَعَ الحبلَ، أي: أنَّ فاعلًا ما، كان سببًا في حصولِ «الِانْقِطَاعِ».

فالفعلُ المجرَّدُ «قَطَعَ» يدلُّ على معنى «السَّبَبِ»، والفعلُ المزيدُ «انْقَطَعَ» يدلُّ على معنى «النَّتِيجَةِ»؛ لأنَّ «القَطْعَ» سببُ «الِانْقِطَاعِ»، و«الِانْقِطَاعَ» نتيجةُ «القَطْعِ»[(٢)]. وهذا يعني أنَّ ثمَّةَ تلازُمًا صرفيًّا بين معنى المجرَّدِ «قَطَعَ» ومعنى المزيدِ «انْقَطَعَ».

وقد تُسنَدُ صيغةُ «انْفَعَلَ» إلى فاعلٍ عاقلٍ مختارٍ، يمكنُ أن يقومَ بالفعلِ من تلقاءِ نفسِهِ، ولا يكونُ فعلُهُ نتيجةً لتأثيرِ غيرِهِ فيهِ، فينتفي التلازمُ، كقولِ الأعشى في وصفِ هُرَيْرَةَ صاحبتِهِ[(٣)]:

تَسْمَعُ لِلْحَلْيِ وَسْوَاسًا إِذَا انْصَرَفَتْ ... كَمَا اسْتَعَانَ بِرِيحٍ عِشْرِقٌ زَجِلُ

قال النحَّاسُ: ((وَقَوْلُهُ: «إِذَا انْصَرَفَتْ»، يُرِيدُ: إِذَا انْقَلَبَتْ إِلَى فِرَاشِهَا))[(٤)].

وإنَّما استشهدتُ بقولِ الأعشى، ولم أستشهدْ بقولِهِ تعالى: ﴿**وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ نَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ هَلْ يَرَاكُمْ مِنْ أَحَدٍ ثُمَّ انْصَرَفُوا صَرَفَ**

---

(١)- انظر في: الكتاب: ٤/٦٥، والمقتضب: ١/٢١٦، والأصول: ٣/١٢٦، والمنصف: ١/٧٢، والممتع: ١٣٠.

(٢)- انظر في: نتائج الفكر: ٢٥٢.

(٣)- ديوانه: ٥٥.

(٤)- شرح القصائد التسع: ٢/٦٨٨، وانظر في: شرح القصائد العشر: ٢٨٩.

اللَّهُ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾[1]؛ لأنَّ الآيةَ قد اشتملَتْ على فعلِ السببِ «صَرَفَ»، وفعلِ النتيجةِ «انْصَرَفَ»، فهؤلاءِ المنافقونَ انصرفوا في الظاهرِ من تلقاءِ أنفسِهِم، ولم يَصرِفْهُم أحدٌ، لكنَّهم في الحقيقةِ انصرفوا؛ لأنَّ اللَّهَ تعالى صَرَفَ قلوبَهُم، ولولا ذلك لما تركوا الحقَّ عند نزولِهِ.

وإنَّما صَرَفَهُمُ اللَّهُ تعالى؛ لأنَّهم قومٌ لا يفقهون، ولا ينتفعون بما نَزَلَ من الحقِّ، قال تعالى: **﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ﴾**[2].

وقد التفتَ الفخرُ الرازيُّ إلى هذه الحقيقةِ، فقال: ((فَالْعَبْدُ إِنَّمَا يُقْدِمُ عَلَى الْكُفْرِ، إِذَا حَصَلَ فِي قَلْبِهِ دَاعِي الْكُفْرِ، وَذَلِكَ الْحُصُولُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى. وَإِذَا حَصَلَ ذَلِكَ الدَّاعِي، انْصَرَفَ ذَلِكَ الْقَلْبُ مِنْ جَانِبِ الْإِيمَانِ إِلَى الْكُفْرِ، فَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ مِنْ صَرْفِ الْقَلْبِ))[3].

٥- صِيغَةُ «تَفَاعَلَ»:

تدلُّ صيغةُ «تَفَاعَلَ» في بعضِ السياقاتِ على معنى «التَّظَاهُرِ»، أي: «المُحَاكَاةِ»، نحو: تَمَارَضَ زَيْدٌ، بمعنى: تَظَاهَرَ بِالْمَرَضِ، أي: «حَاكَى فعلَ المريضِ»، وليسَ مريضًا في الحقيقةِ[4].

---

(١)- التوبة: ١٢٧.

(٢)- الأعراف: ١٤٦.

(٣)- التفسير الكبير: ١٦/١٨٦.

(٤)- انظر في: الكتاب: ٤/٦٩، والمقتضب: ١/٢١٧، وديوان الأدب: ٢/٤٦٩، والصحاح: ٣/١١٠٦.

وهذا يعني أنَّ معنى «التَّظَاهُرِ» لا يستلزمُ معنى حدوثِ المجرَّدِ «مَرِضَ»، كما أنَّ معنى «الحدوثِ» في المجرَّدِ «مَرِضَ» لا يستلزمُ معنى «التَّظَاهُرِ»، بل هما في الحقيقةِ متنافيانِ، فإذا حصل فعلُ المَرَضِ، انتفى فعلُ التَّمَارُضِ، وإذا حدث فعلُ التَّمَارُضِ، انتفى فعلُ المَرَضِ.

٦- صِيغَةُ «افْتَعَلَ»:

تدلُّ صيغةُ «افْتَعَلَ» في بعضِ السياقاتِ على معنى «الاتِّخَاذِ»، نحو: «اخْتَبَزَ زَيْدٌ»، أي: اتَّخَذَ الخُبْزَ لِنَفْسِهِ[1]، بخلافِ: «خَبَزَ زَيْدٌ»، فقد يكونُ لنفسِهِ، أو لغيرِهِ.

وهذا يعني أنَّ معنى «الاتِّخَاذِ» يستلزمُ معنى حدوثِ المجرَّدِ، فحدوثُ «الِاخْتِبَازِ» يستلزمُ حدوثَ «الخَبْزِ»، بخلافِ معنى «الحدوثِ»، فلا يستلزمُ معنى «الاتِّخَاذِ»؛ لجوازِ أن يَخْبِزَ الخابزُ لغيرِهِ.

٧- صِيغَةُ «تَفَعَّلَ»:

تدلُّ صيغةُ «تَفَعَّلَ» في بعضِ السياقاتِ على معنى «التَّجَنُّبِ»، نحو: تَهَجَّدَ، أي: تَجَنَّبَ الهُجُودَ «النَّوْمَ»[2].

وهذا يعني أنَّ معنى «التَّجَنُّبِ» ومعنى «الحدوثِ» مُتنافيانِ، لا متلازمانِ؛ لأنَّ قولَنا: «تَهَجَّدَ» ينفي حدوثَ الفعلِ «هَجَدَ»، وقولَنا: «هَجَدَ» ينفي حدوثَ الفعلِ «تَهَجَّدَ».

---

(١)- انظر في: الكتاب: ٧٤/٤، والأصول: ١٢٦/٣، وديوان الأدب: ٤٠٥/٢، والمخصّص: ٣١٢/٤، وشمس العلوم: ١٧١١/٣، والممتع: ١٣١، وشرح الشافية، الرضيّ: ١٠٩/١.

(٢)- انظر في: جمهرة اللغة: ٤٥٣/١، والخصائص: ١٢٥/٢، ومقاييس اللغة: ٣٤/٦، والمفتاح: ٥٠، والمفصّل: ٣٧١، وشرح الملوكيّ: ٧٧، والممتع: ١٢٧.

قال تعالى: ﴿**وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ**﴾[1]، أي: اتْرُكِ الهُجُودَ؛ من أجلِ نافلةِ الليلِ. قال الأزهريُّ: ((وَالْمَعْرُوفُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَنَّ «الْهَاجِدَ»: النَّائِمُ. وَقَدْ هَجَدَ هُجُودًا، إِذَا نَامَ. وَأَمَّا «الـمُتَهَجِّدُ»، فَهُوَ الْقَائِمُ إِلَى الصَّلَاةِ، مِنَ النَّوْمِ، آخِرَ اللَّيْلِ، وَكَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ: «مُتَهَجِّدٌ»؛ لِإِلْقَائِهِ الْهُجُودَ عَنْ نَفْسِهِ، كَمَا أَنَّهُ قِيلَ لِلْعَابِدِ: «مُتَحَنِّثٌ»؛ لِإِلْقَائِهِ الْحِنْثَ عَنْ نَفْسِهِ، وَهُوَ الْإِثْمُ))[2].

٨- صِيغَةُ «اسْتَفْعَلَ»:

تدلُّ صيغةُ «اسْتَفْعَلَ» في بعضِ السياقاتِ على معنى «الطَّلَبِ»[3]، نحو قولِنا: «اسْتَأْذَنَ زَيْدٌ أَبَاهُ»، أي: طَلَبَ زَيْدٌ الْإِذْنَ مِنْ أَبِيهِ[4].

ومعنى «الطلبِ» لا يستلزمُ معنى حدوثِ المجرَّدِ «أَذِنَ»، كما في قولِهِ تعالى: ﴿**فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَنْ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ**﴾[5]، فقد يأذَنُ لبعضِهِم، ولا يأذَنُ لغيرِهِم.

أمَّا معنى «الحدوثِ» في المجرَّدِ «أَذِنَ»، فيستلزمُ معنى «الطلبِ»؛ لأنَّهُ لا بدَّ أن يُسبَقَ «الإِذْنُ» بِالاستئذانِ، فيكونُ معنى قولِنا: «أَذِنْتُ لِزَيْدٍ» أنَّني أَعطيتُ الإِذْنَ لزيدٍ، بعد أن طلبَهُ منّي، هو أو غيرُهُ، ممّن يرغَبُ في ذلك.

وأوضحُ من ذلك استلزامُ معنى «الحدوثِ» في الفعلِ المجرَّدِ «غَفَرَ» لمعنى

---

(١)- الإسراء: ٧٩.

(٢)- تهذيب اللغة: ٦/٢٦.

(٣)- انظر في: الكتاب: ٤/٧٠، والأصول: ٣/١٢٧، والخصائص: ٢/١٥٥، والمنصف: ١/٧٧، والمفتاح: ٥١، والمفصّل: ٣٧٤، والممتع: ١٣٢.

(٤)- انظر في: المفردات: ١٥، والمحكم: ١٠/٩٦، ولسان العرب: ١٣/١٠، والقاموس المحيط: ١١٧٥.

(٥)- النور: ٦٢.

«الطلبِ» في الفعلِ المزيدِ «اسْتَغْفَرَ»[1]، فالغَفْرُ «الْمَغْفِرَةُ» لا يحصلُ إلَّا بعد استغفارٍ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿**وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ. فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ**﴾[2]، لكنَّ «الِاسْتِغْفَارَ» لا يستلزمُ حصولَ الغَفْرِ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿**اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ**﴾[3].

ثَالِثًا- التَّلَازُمُ الصَّرْفِيُّ بَيْنَ الْفِعْلَيْنِ الْمَزِيدَيْنِ:

يعتمدُ التلازمُ الصرفيُّ بين الفعلينِ المزيدينِ على تحديدِ المعاني الصرفيَّةِ المستمدَّةِ من صيغِ الزيادةِ الفعليَّةِ. ومن أمثلةِ ذلك:

١- صِيغَتَا «أَفْعَلَ وَفَعَّلَ»:

تدلُّ صيغةُ «أَفْعَلَ» في بعضِ السياقاتِ على معنى «الوِجْدَانِ»، وتدلُّ صيغةُ «فَعَّلَ» في بعض السياقاتِ على معنى «النِّسْبَةِ»، فيقالُ: أَبْخَلَهُ، بمعنى: وَجَدَهُ بَخِيلًا، وَبَخَّلَهُ، بمعنى: نَسَبَهُ إِلَى الْبُخْلِ[4].

ولا يستلزمُ معنى «الوجدانِ» معنى «النسبةِ»؛ لأنَّك قد تجدُ زيدًا بخيلًا، ولا تنسبُهُ إلى البخلِ، خوفًا، أو حياءً، أو تملُّقًا... إلخ، كما لا يستلزمُ معنى «النسبةِ» معنى «الوجدانِ»؛ لأنَّك قد تنسبُهُ إلى البخلِ كذبًا وافتراءً، وأنت تجدُهُ كريمًا، غيرَ بخيلٍ، وقد تنسبُهُ إلى البخلِ معتمدًا على نسبةِ غيرِك لهُ، وأنت لا تعرفُهُ أصلًا.

---

(١)- انظر في: المحكم: ٤٩٩/٥، وشمس العلوم: ٤٩٨٢/٨، ولسان العرب: ٢٦/٥، والقاموس المحيط: ٤٥١.

(٢)- ص: ٢٤-٢٥.

(٣)- التوبة: ٨٠.

(٤)- انظر في: الصحاح: ١٦٣٢/٤، ولسان العرب: ٤٧/١١، وتاج العروس: ٦٣/٢٨.

٢- صِيغَتَا «أَفْعَلَ وَافْتَعَلَ»:

تدلُّ صيغةُ «أَفْعَلَ» في بعضِ السياقاتِ على معنى «الجَعْلِ»، نحو: «أَحْرَقَ زَيْدٌ الْكِتَابَ»، وتدلُّ صيغةُ «افْتَعَلَ» في بعض السياقاتِ على معنى «المُطَاوَعَةِ»، نحو: «احْتَرَقَ الْكِتَابُ»[١].

وهذان المعنيانِ متلازمانِ، كتلازُمِ السببِ والنتيجةِ[٢]؛ لأنَّ فعلَ الجعلِ يدلُّ على السببِ، وفعلَ المطاوعةِ يدلُّ على النتيجةِ.

فإذا قيل: «أَحْرَقَ زَيْدٌ الْكِتَابَ» فهِمنا معنيينِ: أنَّ الكتابَ قدِ احترَقَ، وأنَّ زيدًا كانَ سببًا في حصولِ الاحتراقِ، ولولا حصولُ الاحتراقِ، لما صحَّ استعمالُ المزيدِ «أَحْرَقَ».

وإذا قيل: «احْتَرَقَ الْكِتَابُ» فهِمنا معنيينِ: أنَّ الكتابَ قدِ احترَقَ، وأنَّ فاعلًا ما كان سببًا في حصولِ الاحتراقِ، سواءٌ أكان الفاعلُ عاقلًا، أم غيرَ عاقلٍ، وسواءٌ أكان معلومًا أم مجهولًا؛ لأنَّ فعلَ «الاحتراقِ» لا يُمكنُ أن يحصلَ بلا سببٍ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿**فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ**﴾[٣].

قال أبو حيَّانَ الأندلسيُّ: ((فَاحْتَرَقَتْ: هَذَا فِعْلٌ مُطَاوِعٌ لِـ«أَحْرَقَ»، كَأَنَّهُ قِيلَ: فِيهِ نَارٌ أَحْرَقَتْهَا، فَاحْتَرَقَتْ، كَقَوْلِهِمْ: أَنْصَفْتُهُ، فَانْتَصَفَ، وَأَوْقَدْتُهُ فَاتَّقَدَ))[٤].

---

(١)- انظر في: العين: ٣/٤٤، وديوان الأدب: ٢/٤٢٠، والمحكم: ٢/٥٧٢، والمخصّص: ٣/١٧٠، وأساس البلاغة: ١/١٨٣، وشمس العلوم: ٣/١٤١٥.

(٢)- انظر في: المستصفى: ١/١٠٩، وشرح تنقيح الفصول: ٤٥.

(٣)- البقرة: ٢٦٦.

(٤)- البحر المحيط: ٢/٣٢٧، وانظر في: الدرّ المصون: ٢/٥٩٩، واللباب، ابن عادل: ٤/٤٠٦.

٣- صِيغَتَا «أَفْعَلَ وَاسْتَفْعَلَ»:

تدلُّ صيغةُ «أَفْعَلَ» في بعضِ السياقاتِ على معنى «الجَعْلِ»، نحو: «أَطْعَمَ زَيْدٌ عَمْرًا»، أي: جَعَلَ زَيْدٌ عَمْرًا يَطْعَمُ «يَأْكُلُ»[١]، وتدلُّ صيغةُ «اسْتَفْعَلَ» في بعضِ السياقاتِ على معنى «الطلبِ»، نحو: «اسْتَطْعَمَ عَمْرٌو زَيْدًا»، أي: طَلَبَ عَمْرٌو مِنْ زَيْدٍ أَنْ يُطْعِمَهُ[٢].

ومعنى «الطلبِ» لا يستلزمُ معنى «الجعلِ»، فقد يَطلُبُ الـمُسْتَطْعِمُ الإطعامَ، فيأبى المطلوبُ منهُ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿**فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمَا**﴾[٣].

ومعنى «الجعلِ» لا يستلزمُ معنى «الطلبِ»، فقد يُطْعِمُ الـمُطْعِمُ غيرَ المُسْتَطْعِمِ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿**فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ**﴾[٤].

٤- صِيغَتَا «فَعَّلَ وَتَفَعَّلَ»:

تدلُّ صيغةُ «تَفَعَّلَ» في أكثرِ السياقاتِ على معنى «مُطَاوَعَةِ» صيغةِ «فَعَّلَ» المزيدةِ[٥]، يُقالُ: «عَلَّمَ زَيْدٌ عَمْرًا الحِسَابَ، فَتَعَلَّمَ عَمْرٌو الحِسَابَ».

فالفعلُ المزيدُ «عَلَّمَ» يدلُّ على السببِ، والفعلُ المزيدُ «تَعَلَّمَ» يدلُّ على

---

(١)- انظر في: جمهرة اللغة: ٩١٦/٢، وديوان الأدب: ٣٣٠/٢، والصحاح: ١٩٧٥/٥، والمخصّص: ٤١٣/١.

(٢)- الصحاح: ١٩٧٥/٥، والمغرب: ٢٢/٢.

(٣)- الكهف: ٧٧.

(٤)- المائدة: ٨٩.

(٥)- انظر في: الكتاب: ٦٦/٤، والمقتضب: ٢١٦/١، والأصول: ١٢٢/٣، والمنصف: ٩١/١، والمفتاح: ٥٠، والمفصّل: ٣٧١، والشافية: ٢٠.

النتيجـةِ. والسـببُ والنتيجـةُ متلازمـانِ؛ لأنَّ التعليـمَ يـؤدِّي إلى الـتعلُّمِ، والـتعلُّمَ يحدثُ بسببِ التعليمِ.

قال الرضيُّ الأستراباذيُّ: ((الْـمُطَاوَعَةُ فِي اصْطِلَاحِهِمْ: التَّأَثُّرُ وَقَبُولُ أَثَرِ الْفِعْلِ، سَوَاءٌ كَانَ التَّأَثُّرُ مُتَعَدِّيًا، نَحْو: عَلَّمْتُهُ الْفِقْهَ، فَتَعَلَّمَهُ، أَيْ: قَبِلَ التَّعْلِيمَ. فَالتَّعْلِيمُ تَأْثِيرٌ، وَالتَّعَلُّمُ تَأَثُّرٌ، وَقَبُولٌ لِذَلِكَ الْأَثَرِ...))[1].

ومن أوضحِ أمثلةِ التلازُمِ بين المزيدينِ «عَلَّمَ وَتَعَلَّمَ» قولُهُ تعالى: ﴿**وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ**﴾[2].

---

(١)- شرح الشافية، الرضيّ: ١/١٠٣، وانظر في: شرح الملوكيّ: ٧٤-٧٥، وشرح التسهيل: ٣/٤٥٢، وشرح التصريح: ١/٤٦٥، وهمع الهوامع: ٣/٢٦٧.

(٢)- البقرة: ١٠٢.

التَّلَازُمُ الصَّرْفِيُّ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ الـمُتَمَكِّنَةِ

للاسمِ الـمُتمكِّنِ أقسامٌ مختلفةٌ، يعنينا منها قسمانِ: المصادرُ والمشتقَّاتُ.

وقد يحصلُ التلازمُ بين المصادرِ، أو بين المشتقَّاتِ، أو بين المصادرِ والمشتقَّاتِ.

أَوَّلًا- التَّلَازُمُ الصَّرْفِيُّ بَيْنَ الْمَصَادِرِ:

المصدرُ قسمانِ:

١- المصدرُ العامُّ، وهو ما دلَّ على معنى المصدريَّةِ مُطلقًا، بلا أدنى قيدٍ زائدٍ، نحو: «الْقَتْلِ»، وهو مصدرُ الفعلِ المجرَّدِ «قَتَلَ»[(١)].

٢- المصدرُ الخاصُّ، وهو ما دلَّ على معنى المصدريَّةِ، مع الدلالةِ على قيدٍ زائدٍ، كمعنى «الـمَرَّةِ» في مصدرِ المرَّةِ «الْقَتْلَةِ»[(٢)]، ومعنى «الْهَيْأَةِ» في مصدرِ الهيأةِ «الْقِتْلَةِ»[(٣)]، ومعنى «الـمُبَالَغَةِ» في مصدرِ المبالغةِ «التَّقْتَالِ»[(٤)].

وثَمَّةَ قاعدةٌ مطَّرِدةٌ، مفادها أنَّ الأَخصَّ «الْخَاصَّ» يستلزمُ الْأَعَمَّ «الْعَامَّ»[(٥)]، فتكونُ معاني المصادرِ الخاصَّةِ مستلزمةً لمعنى المصدرِ العامِّ، فلا بدَّ

---

(١)- انظر في: شرح المفصّل: ٤/٦٩-٧٠، وشرح التصريح: ٢/٣٧.

(٢)- انظر في: الكتاب: ٤/٤٥، والأصول: ٣/١١٠، والمنصف: ١/١٧٩، والمفصّل: ٢٨٠، والشافية: ٢٩.

(٣)- انظر في: الكتاب: ٤/٤٤، والأصول: ٣/١١٠، والمفصّل: ٢٨٠، وشرح الشافية، الرضيّ: ١/١٧٨.

(٤)- انظر في: الكتاب: ٤/٨٤، والأصول: ٣/١٣٦، والمحكم: ٦/٣٣٣، والمخصّص: ٤/٣١٦، والمفصّل: ٢٧٩.

(٥)- انظر في: شرح مختصر الروضة: ٣/٤٠١، دستور العلماء: ٣/١٧٩، وإرشاد الفحول: ١/٤٨٣.

في «الْقَتْلَةِ»، و«الْقِتْلَةِ» و«التَّقْتَالِ» من الدلالةِ على حصولِ «الْقَتْلِ»، بخلافِ المصدرِ العامّ «الْقَتْلِ»، فهو لا يستلزمُ معنى «المرَّةِ»؛ لجوازِ وقوعِهِ أكثرَ من مرَّةٍ، ولا يستلزمُ معنى «المبالغةِ»؛ لجوازِ وقوعِهِ بلا مبالغةٍ، ولكنَّهُ يستلزمُ معنى «الهيأةِ»؛ لأنَّ لكلِّ «قَتْلٍ» هيأةً، سواءٌ أكانت معلومةً، أم مجهولةً.

وربَّما بدا واضحًا أنَّ «التلازمَ الصرفيَّ»، إن حصل بين الأفعالِ، فلا بدَّ من حصولِهِ بين مصادرِها، فالمصدرانِ «الْكَسْرُ وَالِانْكِسَارُ» متلازمانِ؛ لأنَّ الفعلينِ المجرَّدَ «كَسَرَ» والمزيدَ «انْكَسَرَ» متلازمانِ، والمصدرانِ «التَّعْلِيمُ وَالتَّعَلُّمُ» متلازمانِ؛ لأنَّ الفعلينِ المزيدينِ «عَلَّمَ وَتَعَلَّمَ» متلازمانِ.

وكذلك في الاستلزامِ الصرفيّ، فإذا كان حدوثُ الفعلِ المجرَّدِ «أَذِنَ» يستلزمُ حدوثَ الفعلِ المزيدِ «اسْتَأْذَنَ»، فإنَّ معنى المصدرِ «الْإِذْنِ» يستلزمُ معنى المصدرِ «الِاسْتِئْذَانِ».

ومثلهما التنافي الصرفيُّ، فإذا كان معنى الفعلِ المجرَّدِ «مَرِضَ» يُنافي معنى الفعلِ المزيدِ «تَمَارَضَ»، ومعنى الفعلِ المزيدِ «تَمَارَضَ» يُنافي معنى الفعلِ المجرَّدِ «مَرِضَ»، فإنَّ مصدَرَي هذينِ الفعلينِ، وهما «الْمَرَضُ وَالتَّمَارُضُ»، مُتنافيانِ قطعًا.

ثَانِيًا– التَّلَازُمُ الصَّرْفِيُّ بَيْنَ الْمُشْتَقَّاتِ:

المشتقَّاتُ هي: «اسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ، ومبالغةُ اسمِ الفاعلِ، ومبالغةُ اسمِ المفعولِ، والصفةُ المشبَّهةُ، واسمُ التفضيلِ، واسمُ المكانِ، واسمُ الزمانِ، واسمُ الآلةِ».

أمَّا اسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ، فهما متلازمانِ، كما في «الْقَاطِعِ وَالْمَقْطُوعِ»، فمعنى «الْفَاعِلِيَّةِ» المستمدّ من صيغةِ اسمِ الفاعلِ «الْقَاطِعِ» يستلزمُ معنى «الْمَفْعُولِيَّةِ» المستمدِ من صيغةِ اسمِ المفعولِ «الْمَقْطُوعِ»، ومعنى

«الْمَفْعُولِيَّـةِ» يسـتلزمُ معـنى «الْفَاعِلِيَّـةِ»؛ لأنَّ القـاطعَ لا يُسـمَّى قاطعًـا، إلَّا إذا أَوْقَعَ قَطْعَهُ على مقطوعٍ، والمقطوعَ لا يُسمَّى مقطوعًا، إلَّا إذا أَوْقَعَ عليهِ القَطْعَ قاطِعٌ ما.

وفي قولِهِ تعالى: ﴿**قَالَ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ**﴾[1]، دلَّ نفيُ «الْعَاصِمِ» على نفيِ «الْمَعْصُومِ»؛ لأنَّ «الْعَاصِمَ» و«الْمَعْصُومَ» متلازمانِ؛ فإذا ثبت أحدُهما ثبت الآخرُ، وإذا انتفى أحدُهما انتفى الآخرُ.

قال الراغبُ الأصفهانيُّ: ((وَمَنْ قَالَ: مَعْنَاهُ «لَا مَعْصُومَ»، فَلَيْسَ يَعْنِي أَنَّ الْعَاصِمَ بِمَعْنَى الْمَعْصُومِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ تَنْبِيهٌ مِنْهُ عَلَى الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ بِذَلِكَ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَاصِمَ وَالْمَعْصُومَ يَتَلَازَمَانِ، فَأَيُّهُمَا حَصَلَ، حَصَلَ مَعَهُ الْآخَرُ))[2].

وتستلزمُ صيغُ المبالغةِ الخاصَّةُ باسمِ الفاعلِ معنى «الفاعليَّةِ»، فوصفُ المبالغةِ «الشَّرَّابُ» يستلزمُ معنى «الفاعليَّةِ» المستمدَّ من صيغةِ اسمِ الفاعلِ «الشَّارِبِ»، لكنَّ معنى «الفاعليَّةِ» في اسمِ الفاعلِ «الشَّارِبِ» لا يستلزمُ معنى «المبالغةِ» المستمدَّ من صيغةِ المبالغةِ «الشَّرَّابِ»[3]، فجائزٌ أن يكونَ الشاربُ شاربًا، بلا مبالغةٍ.

وكذلك صيغُ الصفةِ المشبَّهةِ باسمِ الفاعلِ تستلزمُ معنى «الفاعليَّةِ»، فوصفُ «الْغَضْبَانِ» يستلزمُ معنى «الفاعليَّةِ» في اسمِ الفاعلِ «الْغَاضِبِ»، لكنَّ

---

(١)- هود: ٤٣.

(٢)- المفردات: ٣٣٧.

(٣)- انظر في: المقتضب: ١١٢/٢، والأصول: ١٢٤/١، والمفصّل: ٢٨٥.

معنى «الفاعليَّةِ» لا يستلزمُ معنى «المبالغةِ» المستمدَّ من صيغةِ الصفةِ المشبَّهةِ «الْغَضْبَانِ»[1]، فجائزٌ أن يكونَ الغاضِبُ غاضِبًا، بلا مبالغةٍ.

وتستلزمُ صيغُ المبالغةِ الخاصَّةِ باسمِ المفعولِ معنى «المفعوليَّةِ»، فوصفُ المبالغةِ «الجَرِيحُ» يستلزمُ معنى «المفعوليَّةِ» في اسمِ المفعولِ «الْمَجْرُوحِ»، لكنَّ معنى «المفعوليَّةِ» لا يستلزمُ معنى «المبالغةِ» المستمدَّ من صيغةِ «الجَرِيحِ»[2]، فجائزٌ أن يكونَ المجروحُ مجروحًا، بلا مبالغةٍ.

وتستلزمُ صيغةُ اسمِ التفضيلِ معنى «الفاعليَّةِ»، كما في قولِنا: «زَيْدٌ أَكْذَبُ مِنْ عَمْرٍو»، وقولِنا: «زَيْدٌ أَكْذَبُ رَجُلٍ»، وقولِنا: «زَيْدٌ أَكْذَبُ النَّاسِ»، وقولِنا: «زَيْدٌ الْأَكْذَبُ».

فاسمُ التفضيلِ في أحوالِهِ المختلفةِ يدلُّ على صدورِ «الْكَذِبِ» من زيدٍ، فهو يستلزمُ معنى «الفاعليَّةِ»، بخلافِ معنى «الفاعليَّةِ» في قولِنا مثلًا: «زَيْدٌ كَاذِبٌ»، فإنَّهُ لا يستلزمُ أيًّا من معاني اسمِ التفضيلِ، فجائز أن يُوصَفَ زيدٌ بالكَذِبِ عُمُومًا، بلا أدنى قصدٍ إلى التفضيلِ، أو المُفاضلةِ، أو المبالغةِ.

وصيغُ مبالغةِ اسمِ الفاعلِ تستلزمُ معنى «المفعوليَّةِ»، فوجودُ «الضَّرَّابِ» يستلزمُ وجودَ «الْمَضْرُوبِ»، لكنَّ وجودَ «الْمَضْرُوبِ» لا يستلزمُ وجودَ «الضَّرَّابِ»؛ لجوازِ وقوعِ «الضَّرْبِ» على «الْمَضْرُوبِ» من «ضَارِبٍ»، بلا مبالغةٍ.

وصيغُ مبالغةِ اسمِ المفعولِ تستلزمُ معنى «الفاعليَّةِ»، فوجودُ «الجَرِيحِ» يستلزمُ وجودَ «الجَارِحِ»، لكنَّ وجودَ «الجَارِحِ» لا يستلزمُ وجودَ «الجَرِيحِ»؛

(١)- انظر في: معاني القرآن وإعرابه: ١/٤٣، ونتائج الفكر: ٤٢، والكلّيّات: ٤٦٨.

(٢)- انظر في: شرح شذور الذهب: ١٣٧، ومعاني الأبنية: ٥٣-٥٥.

لجوازِ وقوعِ «الْجَرْحِ» من «الْجَارِحِ» على «مَجْرُوحٍ»، بلا مبالغةٍ.

ومبالغةُ اسمِ الفاعلِ لا تستلزمُ مبالغةَ اسمِ المفعولِ، فوجودُ «الْجَرَّاحِ» لا يستلزمُ وجودَ «الْجَرِيحِ»؛ لجوازِ أن يكونَ «الْجَرَّاحُ» وصفًا لمن أكثرَ «الْجَرْحَ»، وإن كان «جَرْحُ» كُلِّ واحدٍ من المجروحينَ طفيفًا.

وكذلك مبالغةُ اسمِ المفعولِ لا تستلزمُ مبالغةَ اسمِ الفاعلِ، فوجودُ «الْجَرِيحِ» لا يستلزمُ وجودَ «الْجَرَّاحِ»؛ لجوازِ أن يكونَ «الْجَارِحُ» طفلًا لم يجرَحْ إلَّا واحدًا، مرَّةً واحدةً، لكنَّ «الجَرْحَ» كان بالغًا مُفضيًا إلى الهلاكِ.

والتلازمُ حاصلٌ بين اسمي المكانِ والزمانِ، فاستعمالُ أحدِهما دليلٌ على الآخرِ، نحو: «الْمَحْلَبِ»، أي: مكانِ الحَلْبِ، وزمانِهِ[1].

ومعنى «المكانِ» ومعنى «الزمانِ» متلازمانِ؛ لأنَّ فعلَ «الْحَلْبِ» في قولِنا: «حَلَبَ الرَّجُلُ النَّاقَةَ» يستلزمُ وجودَ مكانٍ للحَلْبِ، ووجودَ زمانٍ لهُ، ولا يقعُ «الحَلْبُ» في زمانٍ، بلا مكانٍ، كما لا يقعُ في مكانٍ، بلا زمانٍ[2].

وكذلك اسمُ الآلةِ، إنِ استُعمِلَتْ؛ فإنَّها تستلزمُ معنى «المكانِ»، ومعنى «الزمانِ»، وهما يستلزمانِ معنى «الآلةِ»، نحو: «الْمِحْلَبِ»، وهو قَدَحٌ، أو إناءٌ يُحْلَبُ فيهِ[3].

فاستعمالُ «الْمِحْلَبِ» يستلزمُ وجودَ مكانِ الحَلْبِ، وزمانِهِ، فغيرُ حاصلٍ حَلْبٌ بِمِحْلَبٍ، بلا مكانٍ، أو زمانٍ.

---

(١)- انظر في: الصاحبيّ: ١٤٣، والمطلع: ١٦١، والمزهر: ١/٢٦٠.

(٢)- انظر في: الكتاب: ١/٣٥، والمقتضب: ٤/٣٣٦، واللمحة: ١/٤٥٠.

(٣)- انظر في: الكتاب: ٤/٩٤، والأصول: ٣/١٤٣، وجمهرة اللغة: ١/٢٨٤، والصاحبيّ: ١٤٣، والصحاح: ١/١١٥، والمفتاح: ٦١، والشافية: ٣١، وشرح الشافية، الرضيّ: ١/١٨٦، والقاموس المحيط: ٧٦.

وإنَّما قلتُ: «إن استُعمِلَتْ»؛ لأنَّ «الآلةَ» قد تُصنَعُ، ولا تُستعمَلُ، فليست كلُّ آلةٍ مصنوعةٍ مستعمَلةً؛ لذلك لا تستلزمُ غيرُ المستعمَلةِ مكانًا ولا زمانًا للفعلِ؛ لأنَّ عدمَ استعمالِها يعني عدمَ حصولِ الفعلِ بها.

ومعنى «المكانِ» ومعنى «الزمانِ» يستلزمانِ معنى «الآلةِ»، إن كان الفعلُ الحاصلُ في المكانِ والزمانِ، لا يحصلُ إلَّا بآلةٍ، فحصولُ «الحَلْبِ» في مكانِ الحَلْبِ وزمانِهِ، يستلزمُ آلةً يستعمِلُها الحَالِبُ، هي «المِحْلَبُ».

وربَّما بدا واضحًا أنَّ معانيَ أسماءِ الفاعلِ والمفعولِ والمكانِ والزمانِ والآلةِ متلازمةٌ، بشرطِ حصولِ الفعلِ، ففي قولِنا: «حَلَبَ الرَّجُلُ النَّاقَةَ»، نفهَمُ أنَّ ثمَّة حالبًا «فاعلًا قام بفعلِ الحَلْبِ»، وأنَّ ثمَّةَ محلوبًا «مفعولًا وقع عليهِ فعلُ الحَلْبِ»، وأنَّ ثمَّةَ مَحْلَبًا «مكانًا وزمانًا أوقعَ فيهما الفاعلُ فعلَ الحَلْبِ على المفعولِ»، وأنَّ ثمَّةَ مِحْلَبًا «آلةً استعمَلها الفاعلُ للقيامِ بالحَلْبِ».

وربَّما بدا واضحًا أنَّ التلازمَ المقصودَ هنا هو التلازمُ الحاصلُ بين معاني المشتقَّاتِ المُستعمَلةِ في اللغةِ، بخلافِ ما لم تستعمِلْهُ العربُ مشتقًّا. فالبَيْتُ لا يُعَدُّ من أسماءِ المكانِ المشتقَّةِ، واللَّيْلُ لا يُعَدُّ من أسماءِ الزمانِ المشتقَّةِ، والقَلَمُ لا يُعَدُّ من أسماءِ الآلةِ المشتقَّةِ.

ومن هنا لا يكونُ التلازمُ الحاصلُ بين «الكَاتِبِ» و«القَلَمِ» المُستعمَلِ للكتابةِ، مثلًا، من أمثلةِ التلازمِ الصرفيّ؛ لأنَّ هذِهِ الآلةَ غيرُ مشتقَّةٍ، عند العلماءِ.

ثَالِثًا- التَّلَازُمُ الصَّرْفِيُّ بَيْنَ الْمَصَادِرِ وَالْمُشْتَقَّاتِ:

اختُلِفَ في أصلِ المشتقَّاتِ، فقيل: إنَّها مشتقَّةٌ من الأفعالِ، وقيل: إنَّها

مشتقَّةٌ من المصادرِ[1]. وهذا الاختلافُ راجعٌ إلى عدَّةِ أسبابٍ، من أبرزِها: التلازمُ الأكيدُ بين الأفعالِ ومصادرِها، أو بين المصادرِ وأفعالِها، فكلُّ فعلٍ ومصدرُهُ متلازمانِ، وكلُّ مصدرٍ وفعلُهُ متلازمانِ.

فوجودُ المصدرِ «ضَرْبٍ» يستلزمُ وجودَ الفعلِ «ضَرَبَ»، ووجودُ الفعلِ «ضَرَبَ» يستلزمُ وجودَ المصدرِ «ضَرْبٍ»، ووجودُ المصدرِ «إِنْزَالٍ» يستلزمُ وجودَ الفعلِ «أَنْزَلَ»، ووجودُ الفعلِ «أَنْزَلَ» يستلزمُ وجودَ المصدرِ «إِنْزَالٍ»، وهكذا في سائرِ الأفعالِ ومصادرِها.

ويُستَثنَى من ذلك المصدرُ الـمُستعمَلُ في مقامِ «الاستقبالِ»، كما في قولِنا: «يُعْجِبُنِي صَوْمُ زَيْدٍ غَدًا»، أي: يُعْجِبُنِي إِذَا وَقَعَ الصَّوْمُ غَدًا، وهو فعلٌ لا يُمكِنُ القطعُ بوقوعِهِ؛ لأنَّ الغيبَ لا يعلمُهُ إلَّا اللهُ تعالى، بخلافِ قولِهِ تعالى: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِنْ دَابَّةٍ وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ**﴾[2]، فإنَّ «الجَمْعَ» واقعٌ، لا ريبَ في وقوعِهِ، وإنْ كانَ في مقامِ «الاستقبالِ»؛ لأنَّ القائلَ هو اللهُ، سبحانَهُ، عالمُ الغيبِ والشهادةِ.

وبسببِ التلازُمِ الصرفيِّ بين الفعلِ ومصدرِهِ، أو بين المصدرِ وفعلِهِ، كانَ ثَمَّةَ تلازمٌ صرفيٌّ بين المصادرِ وبعضِ المشتقَّاتِ المستعمَلةِ، يُناظِرُ التلازمَ الصرفيَّ بين الأفعالِ وتلك المشتقَّاتِ، ولا يُؤثِّرُ في هذا التلازمِ أن يكونَ أصلُ المشتقَّاتِ هو الفعلَ، أوِ المصدرَ، أوِ المادَّةَ الاشتقاقيَّةَ[3].

فمعنى الفعلِ «حَلَبَ» يستلزمُ حَالِبًا «فاعلًا للحَلْبِ»، ومَحْلُوبًا «مفعولًا

---

(١)- انظر في: الإنصاف: ١/١٩٢-٢٠١، ومسائل خلافيّة في النحو: ٧٣-٨٠.

(٢)- الشورى: ٢٩.

(٣)- انظر في: اللغة العربيّة معناها ومبناها: ١٦٩.

للحَلْبِ»، ومَحْلَبًا «مكانًا وزمانًا للحَلْبِ»، ومِحْلَبًا «آلةً للحَلْبِ». ومعاني الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ والمكانيَّةِ والزمانيَّةِ والآليَّةِ، إنِ استُعمِلَتْ في مقامِ تحقُّقِ الحدثِ، فإنَّها تستلزمُ معنى حدوثِ الفعلِ «حَلَبَ»؛ لأنَّهُ لا حَالِبَ ولا مَحْلُوبَ ولا مَحْلَبَ ولا مِحْلَبَ، إن لم يحدثِ الفعلُ «حَلَبَ».

وكذلك معنى المصدرِ «الحَلْبِ»، يستلزمُ معانيَ الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ والمكانيَّةِ والزمانيَّةِ والآليَّةِ. وهذهِ المعاني، إنِ استُعمِلَتْ في مقامِ تحقُّقِ الحدثِ، فإنَّها تستلزمُ معنى المصدرِ «الحَلْبِ»؛ لأنَّهُ لا حَالِبَ ولا مَحْلُوبَ ولا مَحْلَبَ ولا مِحْلَبَ، بلا حَلْبٍ.

وإنَّما قلتُ «إنِ استُعمِلَتْ في مقامِ تحقُّقِ الحدثِ»؛ لأنَّها قد تُستعمَلُ في غيرِ هذا المقامِ، فلا تستلزمُ معنى الفعلِ، ولا معنى مصدرِهِ، كما في قولِنا: «زَيْدٌ صَائِمٌ غَدًا»، أي: سَيَصُومُ غَدًا، وهو قولٌ قد لا يُطابِقُ الواقعَ؛ لأنَّ الغيبَ لا يعلمُهُ إلَّا اللهُ تعالى، وكذلك في قولِنا: «التَّمْرُ مَأْكُولٌ غَدًا»، أي: سَيُؤْكَلُ غَدًا[1]، وقولِنا: «سَنَبْنِي مَلْعَبًا بَعْدَ شَهْرٍ»، وقولِنا: «سَنَصْنَعُ مِحْرَاثًا الْعَامَ الْقَابِلَ».

أمَّا إذا كان القائلُ هو اللهَ، تعالى، عالِمَ الغيبِ والشهادةِ، فلا ريبَ في تحقُّقِ الحدثِ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً**﴾[2]، وقولِهِ تعالى: ﴿**فَإِنَّهُمْ لَآكِلُونَ مِنْهَا فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ**﴾[3]، وقولِهِ تعالى: ﴿**ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ**

(١)- انظر في: الكتاب: ١/١٦٤، ومعاني القرآن، الفرّاء: ٢/٢٠٢.

(٢)- البقرة: ٣٠.

(٣)- الصافات: ٦٦.

مَشْهُودٌ﴾[1]، وقولِهِ تعالى: ﴿**وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْمُتَكَبِّرِينَ**﴾[2].

وتستلزمُ صيغُ المبالغةِ وصيغُ الصفةِ المشبَّهةِ معنى المصدرِ، لكنَّهُ لا يستلزِمُها، فوجودُ «الكَذَّابِ» يستلزمُ وجودَ «الكَذِبِ»، لكنَّ وجودَ «الكَذِبِ» لا يستلزمُ وجودَ «الكَذَّابِ»، فقد يصدُرُ «الكَذِبُ» من «كَاذِبٍ»، بلا مبالغةٍ. ووجودُ «الْغَضْبَانِ» يستلزمُ وجودَ «الغَضَبِ»، لكنَّ وجودَ «الغَضَبِ» لا يستلزمُ وجودَ «الغَضْبَانِ»، فقد يتَّصِفُ بالغَضَبِ غَاضِبٌ، بلا مبالغةٍ.

---

(١)- هود: ١٠٣.

(٢)- الزمر: ٦٠.

الْفَصْلُ الرَّابِـعُ
الِاسْتِـقْرَاءُ الصَّـرْفِـيُّ

مَدْخَلٌ:

«الاستقراءُ» في اللغةِ: مصدرُ الفعلِ الثلاثيِّ المزيدِ «اسْتَقرَى»، ومعناهُ قريبٌ من معنى «التَّتَبُّعِ» الـمُفضي إلى المعرفةِ، قالَ ابنُ سيده: ((وَقَرَا الْأَمْرَ، وَاقْتَرَاهُ: تَتَبَّعَهُ. وَقَرَا الْأَرْضَ قَرْوًا، وَاقْتَرَاهَا، وَتَقَرَّاهَا، وَاسْتَقْرَاهَا: تَتَبَّعَهَا أَرْضًا أَرْضًا، وَسَارَ فِيهَا يَنْظُرُ حَالَهَا وَأَمْرَهَا. قَالَ اللِّحْيَانِيُّ: قَرَوْتُ الأَرْضَ: سِرْتُ فِيهَا، وَهوَ أَنْ تَمُرَّ بِالْمَكَانِ ثُمَّ تَجُوزُهُ إِلَى غَيْرِهِ، ثُمَّ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ. وَقَرَوْتُ بَنِي فُلَانٍ، وَاقْتَرَيْتُهُمْ، وَاسْتَقْرَيْتُهُمْ: مَرَرْتُ بِهِمْ وَاحِدًا وَاحِدًا))[1].

و«الاستقراءُ» في الاصطلاحِ: صورةٌ من صورِ الاستقراءِ في اللغةِ، قال الخوارزميُّ: ((الِاسْتِقْرَاءُ: هُوَ تَعَرُّفُ الشَّيْءِ الْكُلِّيِّ بِجَمِيعِ أَشْخَاصِهِ، يُقَالُ: اسْتَقْرَى فُلَانٌ الْقُرَى وَبُيُوتَ السِّكَّةِ، إِذَا طَافَهَا وَلَمْ يَدَعْ شَيْئًا مِنْهَا))[2].

والاستقراءُ قسمانِ: الاستقراءُ التامُّ، والاستقراءُ الناقصُ. والحقيقةُ أنَّ الناقصَ منهما لا يُسمَّى استقراءً إلَّا تجوُّزًا، ويدلُّنا على ذلكَ قولُ ابنِ سيده المذكورُ آنفًا: ((وَاسْتَقرَاهَا: تَتَبَّعَهَا أَرْضًا أَرْضًا... وَاسْتَقرَيْتُهُمْ: مَرَرْتُ بِهِمْ وَاحِدًا وَاحِدًا)).

ويقعُ الاستقراءُ على المسموعِ من الكلامِ العربيِّ، وهو القرآنُ الكريمُ، والقراءاتُ، والحديثُ، والشِّعرُ، والأمثالُ، والحِكَمُ، والخُطَبُ، والنثرُ الاجتماعيُّ،

---

(١)- المحكم: ٦/٥٤٦.

(٢)- مفاتيح العلوم: ١٧٤، وانظر في: التعريفات: ١٨، والتوقيف: ٤٩.

وهو كلامُ العربِ في حياتِهِمُ اليوميّةِ.

ولا يستطيعُ عالـمٌ أن يدَّعيَ الاستقراءَ التامَّ إلَّا في نصوصِ القرآنِ الكريمِ. فهو الكلامُ الوحيدُ الذي يمكنُ للباحثِ أن يَطَّلِعَ على جميعِ عناصرِهِ اللفظيَّةِ، فلا يفوتُهُ منها شيءٌ، بخلافِ الشِّعرِ والأمثالِ والحِكَمِ والخُطَبِ والنثرِ الاجتماعيِّ، فلم يصلْ إلينا منها إلَّا ما سَمِعَهُ الرواةُ، ونقلوهُ، ودوَّنوهُ، وقد ضاعَ منه الكثيرُ الكثيرُ. قال أبو عمرٍو بنُ العلاءِ: ((مَا انْتَهَى إِلَيْكُمْ مِمَّا قَالَتِ الْعَرَبُ إِلَّا أَقَلُّهُ. وَلَوْ جَاءَكُمْ وَافِرًا لَجَاءَكُمْ عِلْمٌ وَشِعْرٌ كَثِيرٌ))[1].

وكذلكَ الحديثُ، فالإحصاءُ فيهِ متعذِّرٌ؛ لأنَّ ما دُوِّنَ منه لا يستلزمُ عدمَ ما سواهُ؛ فإنَّ التدوينَ فيهِ ليسَ كالتدوينِ في القرآنِ الكريمِ، الذي كانَ تدوينًا جامعًا مانعًا: جَمَعَ كلَّ ما هو من القرآنِ، ومَنَعَ كلَّ ما هو ليسَ منهُ. أمّا في الحديثِ، فلم يَجمَعِ التدوينُ فيهِ كلَّ كلامِ النبيِّ «ﷺ»، ولم يَمنَعْ أن يُنْسَبَ إليهِ كثيرٌ من كلامِ المُبطلينَ أو المُتوهِّمينَ.

أمّا القراءاتُ القرآنيَّةُ، فقدِ اختُلِفَ فيها، من حيثُ إنَّها من القرآنِ، أو إنَّها من اجتهادِ القُرّاءِ؛ بسببِ خلوِّ الكتابةِ آنذاكَ من حركاتِ التصريفِ والإعرابِ ونَقطِ الإعجامِ. والأمثلةُ على اختلافِهِم كثيرةٌ جدًّا، سأكتفي منها بمثالٍ واحدٍ:

قال سيبويهِ: ((وَقَالُوا: نَبِيٌّ وَبَرِيَّةٌ، فَأَلْزَمَهَا أَهلُ التحقيقِ البَدَلَ. وَلَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ نَحْوِهِمَا يُفْعَلُ بِهِ ذَا، إِنَّمَا يُؤْخَذُ بِالسَّمْعِ. وَقَدْ بَلَغَنَا أَنَّ قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ مِنْ أَهْلِ التَّحْقِيقِ يُحَقِّقُونَ: نَبِيء، وَبَرِيئَة، وَذَلِكَ قَلِيلٌ رَدِيءٌ))[2].

---

(١)- طبقات فحول الشعراء: ١/٢٥.

(٢)- الكتاب: ٣/٥٥٥.

وقال الرضيُّ الأستراباذيُّ: ((وَكَذَا وَرَدَ فِي «السَّبْعِ»[1]: «النُّبُوءَة» بِالْهَمْزِ[2]، وَمَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ -كَمَا ذَكَرْنَاه- أَنَّ ذَلِكَ رَدِيءٌ، مَعَ أَنَّهُ قُرِئَ بِهِ، وَلَعَلَّ «الْقِرَاءَاتِ السَّبْعَ» عِنْدَهُ لَيْسَتْ مُتَوَاتِرَةً، وَإِلَّا لَمْ يَحْكُمْ بِرَدَاءَةِ مَا ثَبَتَ أَنَّهُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، تَعَالَى عَنْهَا))[3].

وواضحٌ أنَّ الرضيَّ يرى أنَّ القراءاتِ السبعَ متواترةٌ، وأنّها من القرآنِ، بخلافِ سيبويهِ الذي لا يرى ذلكَ؛ بدلالةِ أنَّهُ حَكَمَ برداءةِ بعضِ ما وَرَدَ فيها.

ومعَ هذا الاختلافِ، فقد كانتِ القراءاتُ مصدرًا من مصادرِ الاستشهادِ اللغويِّ، لكنَّ الاستقراءَ لا يُمكنُ أن يكونَ تامًّا فيها؛ لأنَّ المدوَّنَ منها ليسَ إلَّا جزءًا من الواقعِ منها.

والمقصودُ بـ«الاستقراءِ الصرفيِّ»: الاستقراءُ الذي يَعتمِدُ عليهِ الصرفيُّ في استنباطِ الأحكامِ الصرفيّةِ، كما في قولِ ابنِ جنّي: ((إِنَّمَا قَالَ أَبُو عُثْمَانَ[4]: إِنَّ الْأَلِفَ لَا تَكُونُ أَصْلًا فِي الْأَسْمَاءِ، وَلَا فِي الْأَفعَال، وَإِنَّمَا تَكُونُ زَائِدَةً أَوْ بَدَلًا؛ لِأَنَّهُ اسْتَقْرَى جَمِيعَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ، أَوْ جُمْهُورَهَا، فَلَمْ يَجِدِ الْأَلِفَ فِيهَا إِلَّا كَذَلِكَ، فَقَضَى لَهَا بِهَذَا الْحُكْمِ. فَأَمَّا الْحُرُوفُ، فَالْأَلِفُ فِيهِنَّ أَصْلٌ، غَيْرُ زَائِدَةٍ، وَلَا مُنْقَلِبَة))[5].

---

(١)- أي: في القراءات السبع.

(٢)- انظر في: السبعة في القراءات: ١٥٧-١٥٨، والحجّة في القراءات السبع: ٨٠-٨١، وحجّة القراءات: ٩٨-٩٩.

(٣)- شرح الشافية، الرضيّ: ٣/٣٥.

(٤)- يعني أبا عثمانَ المازنيَّ صاحبَ كتابِ «التصريف»، الذي صنَّفَ ابنُ جنّي كتابَهُ «المنصف» شرحًا لهُ.

(٥)- المنصف: ١/١١٨.

والاستقراءُ الصرفيُّ قسمانِ:

١- الاستقراءُ الصرفيُّ التامُّ، ولا يمكنُ حصولُهُ إلّا في استقراءِ العناصرِ الصرفيّةِ الواردةِ في القرآنِ الكريمِ، واستقراءِ المعاني الصرفيّةِ التي تدلُّ عليها العناصرُ الصرفيّةُ الدلاليّةُ.

٢- الاستقراءُ الصرفيُّ الناقصُ، وهو الغالبُ في استقراءِ الصرفيّينَ، فنجِدُ الصرفيَّ منهم يغفُلُ عن كثيرٍ من نصوصِ القرآنِ الكريمِ، أو نصوصِ الشعرِ العربيِّ، أو غيرِهما من النصوصِ، فيُطلِقُ أحكامًا صرفيّةً سقيمةً مخالفةً للواقع الصرفيِّ.

ومن أمثلةِ ذلكَ:

القولُ بالإغناءِ الصرفيِّ في غيرِ مواضعِهِ

اعتمد بعضُ الصرفيّينَ على الاستقراءِ الناقصِ، فظنّوا أنَّ بعضَ الأفعالِ المزيدةِ تُستعمَلُ بدلًا من أفعالِها المجرّدةِ، فقالوا بإغناءِ الأفعالِ المزيدةِ المُستعملَةِ عن تلكَ الأفعالِ المجرّدةِ غيرِ المُستعمَلةِ في ظنِّهِم.

وبالرجوعِ إلى المسموعِ من الكلامِ العربيِّ نَجِدُ أنَّ أولئكَ الصرفيّينَ قد توهَّمُوا حينَ قالوا بالإغناءِ هنا؛ لاعتمادِهِم على الاستقراءِ الناقصِ. ومن أمثلةِ ذلكَ:

١- ينفي سيبويهِ استعمالَ الفعلِ المجرّدِ «دَنِفَ»، ويرى أنَّ المزيدَ «أَدنَفَ» يُستعمَلُ بدلًا منهُ؛ لأنّهُ عندهُ بمعناهُ[١].

وبالرجوعِ إلى المعجماتِ العربيّةِ نَجِدُها تنصُّ صراحةً على استعمالِ المجرّدِ «دَنِفَ». قال الخليلُ: ((الدَّنَفُ: الْمَرَضُ الْمُخَامِرُ الْمُلَازِمُ، وَرَجُلٌ دَنِفٌ، وَفِعْلُهُ: دَنِفَ وَأَدْنَفَ))[٢]. وقالَ الفارابيُّ: ((وَيُقَالُ: دَنِفَ الْمَرِيضُ، أَيْ: ثَقُلَ))[٣]. وقالَ الجوهريُّ: ((وَقَدْ دَنِفَ الْمَرِيضُ، بِالْكَسْرِ، أَيْ: ثَقُلَ. وَأَدْنَفَ بِالْأَلِفِ مِثْلُهُ))[٤].

ويدلُّنا على أنَّ الفعل المجرّد «دَنِفَ» ليسَ من «الأفعالِ المُماتَةِ» أنَّ

---

(١)- انظر في: الكتاب: ٤/٦١.

(٢)- العين: ٨/٤٨، وانظر في: تهذيب اللغة: ١٤/٩٧.

(٣)- ديوان الأدب: ٢/٢٤٣.

(٤)- الصحاح: ٤/١٣٦٠-١٣٦١، وانظر في: المحكم: ٩/٣٤٩، والمخصّص: ١/٤٧٢، وكتاب الأفعال، ١/٣٣٩، وأساس البلاغة: ١/٣٠٠، والمصباح المنير: ١/٢٠١، والقاموس المحيط: ٨١١.

بعضَ شعراءِ العصرِ العباسيّ قد استعملوه، قال ابنُ المعتزّ[1]:

يَا مُقْلَةً أَدْنَفَتْ كَمَا دَنِفْتُ مَرَّتْ بِنَا سَنْحَةً، وَمَا وَقَفْتُ

وقال ابنُ الروميّ[2]:

دَاوَيْتَ أَدْوَاءَهَا وَقَدْ دَنِفَتْ حِينًا مِنَ الدَّهْرِ أَيَّمَا دَنَفِ

وقال البحتريُّ[3]:

هَلَّا بَكَيْتِ، وَقَدْ رَأَيْتِ بُكَاءَهُ وَدَنِفْتِ حِينَ سَمِعْتِ شَجْوَ الْمُدْنَفِ

٢- ينفي ابنُ الحاجبِ استعمالَ الفعلِ المجرّد «سَفَرَ» في معنى «السَّفَرِ»، ولا ينفي استعمالَهُ في غيرِ هذا المعنى[4]، كما في قولِنا: سَفَرْتُ الْبَيْتَ سَفْرًا، أي: كَنَسْتُهُ، وَسَفَرَتِ الرِّيحُ الْغَيْمَ عَنْ وَجْهِ السَّمَاءِ سَفْرًا، وَسَفَرَ بَيْنَ الْقَوْمِ سِفَارَةً، إِذَا أَصْلَحَ، وَسَفَرَتِ الْمَرْأَةُ عَنْ وَجْهِهَا سُفُورًا، إِذَا كَشَفَتْ عَنْهُ، وَسَفَرْتُ الْكِتَابَ سَفْرًا، أَيْ: كَتَبْتُهُ[5].

وقد بيَّن ابنُ فارسٍ أنَّ مادّة «سفر» تدلُّ على معنًى اشتقاقيٍّ واحدٍ، فقال: ((السِّينُ وَالفَاءُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى الانْكِشَافِ وَالجَلَاءِ. مِنْ ذَلِكَ السَّفَرُ، سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَنْكَشِفُونَ عَنْ أَمَاكِنِهِمْ. وَالسَّفْرُ: الْمُسَافِرُونَ... وَمِنَ الْبَابِ، وَهُوَ الأَصْلُ: سَفَرْتُ الْبَيْتَ: كَنَسْتُهُ... وَلِذَلِكَ يُسَمَّى مَا يَسْقُطُ مِنْ وَرَقِ الشَّجَرِ: السَّفِيرَ... وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: سَفَرَ بَيْنَ الْقَوْمِ

---

(١)- ديوانه: ١٠٢.

(٢)- ديوانه: ١٥٦٧/٤.

(٣)- ديوانه: ١٤١٦/٣.

(٤)- الإيضاح في شرح المفصّل: ١٣٠/٢.

(٥)- انظر في: العين: ٢٤٦/٧-٢٤٧، وجمهرة اللغة: ٧١٧/٢، والزاهر، الأنباريّ: ٢٤٧/٢، والمحيط: ٣٠٩/٨، ومقاييس اللغة: ٨٢/٣.

سِفَارَةً، إِذَا أَصْلَحَ، فَهُوَ مِنَ الْبَابِ؛ لِأَنَّهُ أَزَالَ مَا كَانَ هُنَاكَ مِنْ عَدَاوَةٍ وَخِلَافٍ. وَسَفَرَتِ الْمَرْأَةُ عَنْ وَجْهِهَا، إِذَا كَشَفَتْهُ. وَأَسْفَرَ الصُّبْحُ، وَذَلِكَ انْكِشَافُ الظَّلَامِ، وَوَجْهٌ مُسْفِرٌ، إِذَا كَانَ مُشْرِقًا سُرُورًا...))[1].

فالمعنى العامُّ الذي تدلُّ عليهِ مادّة «سفر» هو الكَشْفُ أوِ الانْكِشافُ، وإلى هذا المعنى تَرجِع كلُّ المعاني الخاصَّةِ التي استُعمِلَ للدلالةِ عليها الفعلُ المجرَّدُ «سَفَرَ»، ومنها معنى «الخُرُوج للسَّفَرِ».

وقد نصَّ الجوهريُّ صراحةً على استعمالِ الفعلِ المجرّدِ «سَفَرَ» بمعنى «الخُرُوجِ للسَّفَرِ»، فقالَ: ((وَيُقَالُ: سَفَرْتُ أَسْفِرُ سُفُورًا، إِذَا خَرَجْتُ لِلسَّفَرِ، فَأَنَا سَافِرٌ، وَقَوْمٌ سَفْرٌ مِثْلُ صَاحِبٍ وصَحْبٍ، وَقَدْ كَثُرَتِ السَّافِرَةُ لِمَوْضِعِ كَذَا، أَيْ: الْمُسَافِرُونَ))[2].

وفرَّقَ الرضيُّ الأستراباذيُّ بينَ الفعلينِ المجرَّدِ «سَفَرَ»، والمزيدِ «سَافَرَ»، فقالَ: ((قَوْلُهُ[3]: "بِمَعْنَى فَعلَ" كَ«سَافَرْتُ» بِمَعْنَى «سَفَرْتُ»، أَيْ: خَرَجْتُ إِلَى السَّفَرِ، وَلَا بُدَّ فِي «سَافَرْتُ» مِنَ الْمُبَالَغَةِ))[4].

والتفريقُ بينَ الفعلينِ دليلٌ واضحٌ على أنّ المُفرِّقَ بينهما يرى أنَّ الفعلَ المجرّدَ «سَفَرَ» مُستعمَلٌ بمعنى «الخروجِ إلى السَّفَرِ»؛ لأنَّ التفريقَ إنَّما يكونُ بينَ الألفاظِ المُستعمَلةِ. وهذا أمرٌ لا يختلفُ فيهِ اثنانِ.

ويؤكِّدُ استعمالَ المجرّدِ «سَفَرَ» بمعنى «الخروج للسَّفرِ» أنَّ المصدرَ

---

(١)- مقاييس اللغة: ٣/٨٢-٨٣.

(٢)- الصحاح: ٢/٦٨٦.

(٣)- أي: قول ابن الحاجب.

(٤)- شرح الشافية، الرضيّ: ١/٩٩، وانظر في: شرح الشافية، نقرة كار: ٢/٢٨-٢٩، والمنهاج السويّ: ١٥.

«السَّفَر» على صيغةِ «فَعَلٍ»، وهي من صيغِ مصادرِ الأفعالِ المجرَّدةِ، واستعمال المصدرِ دليلٌ على استعمالِ الفعلِ منهُ. وكذلكَ استعمالُ اسمِ الفاعِلِ «سَافِر» دليلٌ على استعمالِ الفعلِ المجرَّدِ «سَفَرَ»؛ لأنَّ صيغةَ «فَاعِلٍ» تكونُ وصفًا من الفعلِ المجرَّدِ لا من الفعلِ المزيدِ.

٣- ينفي ابنُ مالكٍ استعمالَ الأفعالِ المجرّدةِ «طَلَقَ، وزَرَبَ وبَرَى»، ويرى أنَّ الأفعالَ المزيدةَ «انْطَلَقَ، وانْزَرَبَ، وانْبَرَى» تُغني عنها[1].

والصوابُ أنَّ هذهِ الأفعالَ المجرّدةَ الثلاثةَ مُستعمَلةٌ، وليستْ أفعالُ صيغةِ «انْفَعَلَ» مُغنيةً عنها.

فأمّا الفعلُ المجرّدُ «طَلَقَ» فهو مُستعمَلٌ بمعنًى قريبٍ من «الذَّهَابِ»، أوِ «الـمُفَارَقَةِ» أوِ «الابْتِعَادِ»، وهذا هو الأصلُ في دلالةِ مادّةِ «طلق». قال ابنُ فارسٍ: ((الطَّاءُ وَاللَّامُ وَالْقَافُ أَصْلٌ صَحِيحٌ مُطَّرِدٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى التَّخْلِيَةِ وَالْإِرْسَالِ. يُقَالُ: انْطَلَقَ الرَّجُلُ يَنْطَلِقُ انْطِلَاقًا. ثُمَّ تَرْجِعُ الْفُرُوعُ إِلَيْهِ، تَقُولُ: أَطْلَقْتُهُ إِطْلَاقًا...))[2].

والمرأةُ التي تُفارِقُ زوجَها بالطلاقِ تُسمَّى طالِقًا، وهو اسمُ فاعِلٍ من الفعلِ المجرَّدِ «طَلَقَ» بفتحِ اللامِ، أو من الفعلِ المجرّدِ «طَلُقَ» بضمِّها. والناقةُ التي لا قيدَ عليها تُسمَّى طالِقًا من الفعل المجرّدِ «طَلَقَ». قال الخليلُ: ((وَالْمَرْأَةُ تَطْلُقُ طَلَاقًا، فَهِيَ طَالِقٌ وَطَالِقَةٌ غَدًا، قَالَ الْأَعْشَى[3]:

أَيَا جَارَتِي بِينِي فَإِنَّكِ طَالِقَهْ ....

---

(١)- انظر في: شرح التسهيل: ٣/٤٥٧.

(٢)- مقاييس اللغة: ٣/٤٢٠.

(٣)- وعجزه: «كَذَاكِ أُمُورُ النَّاسِ غَادٍ وَطَارِقَهْ»، ديوانه: ٢٦٣.

وطَلَقَتْ وَطُلِّقَتْ تَطْلِيقًا. وَالطَّالِقُ مِنَ الْإِبِلِ: نَاقَةٌ تُرْسَلُ فِي الْحَيِّ تَرْعَى مِنْ جَنَابِهِمْ، أَيْ: حَوَالَيْهِمْ حَيْثُ شَاءَتْ، لَا تُعْقَلُ إِذَا رَاحَتْ، وَلَا تُنَحَّى فِي الْمَسْرَحِ، وَأَطْلَقْتُ النَّاقَةَ، وَطَلَقَتْ هِيَ، أَيْ: حَلَلْتُ عِقَالَهَا فَأَرْسَلْتُهَا))[1].

فالفعلُ المجرّدُ «طَلَقَ» يدلُّ على الذهابِ، والفعلانِ المزيدانِ «أَطْلَقَ وطَلَّقَ» يدلّانِ على معنى «الجَعْلِ»، أي: «الإذهاب». أمّا المزيدُ «انْطَلَقَ» فهو يُوافقُ الفعلَ المجرّدَ «طَلَقَ» في الدلالةِ على معنى «الذهابِ»، والفرقُ بينهما أنَّ المزيدَ يختصُّ بالدلالةِ على المبالغةِ في ذلكَ.

ومن هنا ذَكَرَ بعضُ العلماءِ أنَّ المزيدَ «انْطَلَقَ» يدلُّ على مُطاوَعةِ المزيدِ «أَطْلَقَ»؛ لأنَّ صيغةَ «انْفَعَلَ» هنا تدلُّ على حدوثِ أصلِ الفعلِ، وصيغة «أَفعَلَ» هنا تدلُّ على إحداثه. فالأُولى دالّةٌ على فِعْلِ النتيجةِ، والثانيةُ دالّةٌ على فِعْلِ السببِ.

قال ابنُ جنّي: ((اعْلَمْ أَنَّ مِثَالَ «انْفَعَلَ» لَا يَكُونُ مُتَعَدِّيًا الْبَتَّةَ، وَإِنَّمَا جَاءَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ لِلْمُطَاوَعَةِ. وَمَعْنَى المُطَاوَعَةِ أَنْ تُرِيدَ مِنَ الشَّيْءِ أَمْرًا مَا فَتَبْلُغَهُ، إِمَّا بِأَنْ يَفْعَلَ مَا تُرِيدُهُ إِذَا كَانَ مِمَّا يَصِحُّ مِنْهُ الْفِعْلُ، وَإِمَّا أَنْ يَصِيرَ إِلَى مِثْلِ حَالِ الْفَاعِلِ الَّذِي يَصِحُّ مِنْهُ الْفِعْلُ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَصِحُّ مِنْهُ الْفِعْلُ. فَأَمَّا مَا يُطَاوِعُ بِأَنْ يَفْعَلَ هُوَ فِعْلًا بِنَفْسِهِ، فَنَحْوُ قَوْلِكَ: أَطْلَقْتُهُ فَانْطَلَقَ، وَصَرَفْتُهُ فَانْصَرَفَ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ هُوَ الَّذِي فَعَلَ الانْطِلَاقَ، وَالانْصِرَافَ بِنَفْسِهِ عِنْدَ إِرَادَتِكَ إِيَّاهُمَا مِنْهُ، أَوْ بَعْثِكَ إِيَّاهُ عَلَيْهِمَا))[2].

وأمّا الفعلُ المجرّدُ «زَرَبَ» فمُستعمَلٌ بمعنًى قريبٍ من «الدُّخُولِ»، وهو

---

(١)- العين: ١٠١/٥، وانظر في: جمهرة اللغة: ٩٢٢/٢، والصحاح: ١٥١٨/٤.

(٢)- المنصف: ٧١/١-٧٢، وانظر في: اللباب، العكبريّ: ٢٦٠/٢، والممتع: ١٢٩.

يُقارِبُ الفعلَ المجرَّدَ «سَرِبَ» في الصوتِ والمعنى.

والفعلُ المزيدُ «انْـزَرَبَ» مُطاوِعٌ للفعلِ المجرَّدِ «زَرَبَ»، يُقال: «زَرَبْتُ الْغَنَمَ، فَانْزَرَبَتْ»، كما يُقالُ: «أَدْخَلْتُهَا فَدَخَلَتْ». قال الجوهري: ((الْكِسَائِيُّ: زَرَبْتُ لِلْغَنَمِ أَزْرُبُ زَرْبًا. وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: الزَّرْبُ: الْمَدْخَلُ، وَمِنْهُ زَرْبُ الْغَنَمِ. وَزَرِيبَةُ السَّبُعِ: مَوْضِعُهُ الَّذِي يَكْتَنُّ فِيهِ))[١]. وقالَ الزمخشريُّ: ((وَزَرَبْتُ الْبَهْمَ فِي الزَّرْبِ: أَدْخَلْتُهُ فِيهِ فَانْزَرَبَ))[٢].

وأمّا الفعلُ المجرّدُ «بَرَى»، بمعنى «الانْبِعَاث»، فهو مُستعمَلٌ أيضًا، يُقالُ: ((بَرَى لَهُ يَبْرِي بَرْيًا، إِذَا عَارَضَهُ، وَصَنَعَ مِثلَ مَا صَنَعَ، وَمثله انبَرَى لَه))[٣].

فالمزيدُ «انْبَرَى» يُوافقُ المجرّدَ «بَرَى» في الدلالةِ على أصلِ المعنى، وليس مغنيًا عنه، والفرقُ بينهما أنَّ المزيدَ «انْبَرَى» يدلُّ على المبالغةِ في ذلكَ تنصيصًا. وقد استُعمِلَ الفعل المجرّد «بَرَى» في الشعر المحتجّ به، قال أوسُ بن حَجَر[٤]:

وَتَبْرِي لَهُ زَعْرَاءُ، أَمَّا انْتِهَارُهَا فَفَوْتٌ، وَأَمَّا حِينَ يَعْيَى فَتَلْحَقُ

وقال كعبُ بنُ زهيرٍ[٥]:

تَبْرِي لَهُ هِقْلَةٌ خَرْجَاءُ تَحْسَبُهَا فِي الْآلِ مَخْلُولَةً فِي قَرْطَفٍ شَرَفَا

٤- يرى الميدانيُّ أنَّ صيغةَ «تَفَعَّلَ» تأتي للدلالةِ على عدّة معانٍ، لكنّها قد تأتي ولا يكون فيها أيٌّ من هذه المعاني، فتكونُ بذلك مُغنيةً عن استعمالِ

(١)- الصحاح: ١/١٤٢.

(٢)- أساس البلاغة: ١/٤١٢.

(٣)- تهذيب اللغة: ١٥/١٩٣.

(٤)- ديوانه: ٧٨.

(٥)- شرح ديوانه: ٨٣.

المجرّدِ؛ كما في الفعلِ المزيدِ «تَبَسَّمَ»[1].

والصوابُ أنَّ الفعلَ المجرَّدَ مُستعمَلٌ، والأدلّةُ على استعمالِهِ:

أ- ورودُ الفعلِ المجرّد «بَسَمَ» في الشعرِ العربيّ، قال عنترةُ[2]:

بَسَمَتْ فَلَاحَ ضِيَاءُ لُؤْلُؤِ ثَغْرِهَا فِيهِ لِدَاءِ الْعَاشِقِينَ شِفَاءُ

وقال النابغةُ الشيبانيُّ[3]:

كَأَنَّ أَفْوَاهَهَا الْإِغْرِيضُ إِذْ بَسَمَتْ أَوْ أُقْحُوانُ رَبِيعٍ ذِي أَهَاضِيبِ

ب- أنَّ المعجماتِ العربيّةَ تنصُّ صراحةً على استعمالِ الفعلِ المجرّدِ «بَسَمَ»، قالَ الخليلُ: ((بَسَمَ يَبْسِمُ بَسْمًا: فَتَحَ شَفَتَيْهِ كَالْمُكَاشِرِ. وَرَجُلٌ بَسَّامٌ، وَامْرَأَةٌ بَسَّامَةٌ، وَبَسَمَ وَابْتَسَمَ وَتَبَسَّمَ بِمَعْنًى وَاحِدٍ))[4].

ج- استعمالُ اسمِ الفاعلِ «بَاسِم» على صيغةِ «فَاعِلٍ» دليلٌ على استعمالِ المجرّدِ «بَسَمَ».

د- أنّ ابنَ مالكٍ يذكرُ أنَّ المزيدَ «تَبَسَّمَ» يُوافِق المجرّدَ «بَسَمَ» في المعنى، فيقول: ((وَالَّذِي لِمُوَافَقَةِ الْمُجَرَّدِ، كَتَعَدَّى الشَّيْءَ وَعَدَاهُ، إِذَا جَاوَزَهُ، وَتَحَجَّى وَحَجَا، إِذَا أَقَامَ، وَتَبَيَّنَ إِذَا بَانَ، وَتَبَسَّمَ بِمَعْنَى بَسَمَ، وَلَبِثَ وَتَلَبَّثَ، وَأَذِيَ وَتَأَذَّى، وَبَرَى وَتَبَرَّى، وَعَجِبَ وَتَعَجَّبَ، وَأَصُلَ وَتَأَصَّلَ))[5].

فمع أنَّ ابنَ مالكٍ أشدُّ الصرفيّينَ إغراقًا وغلوًّا في مسألةِ إغناءِ الصيغِ

---

(١)- انظر في: نزهة الطرف: ٣٠٣/١، والكنّاش: ٦٥/٢.

(٢)- شرح ديوانه: ٢١.

(٣)- ديوانه: ٧٣.

(٤)- العين: ٢٧٧/٧، وانظر في: الصحاح: ١٨٧٢/٥، ومقاييس اللغة: ٢٤٩/١، والمحكم: ٥٣٦/٨.

(٥)- شرح التسهيل: ٤٥٣/٣.

الفعليّةِ المزيدةِ عن الصيغِ الفعليّة المجرّدةِ، لكنّه لا يرى المزيدَ «تَبَسَّمَ» مُغنيًا عنِ المجرَّد «بَسَمَ»، بل يراهُمَا متوافقينِ. والتوافقُ إنّما يكونُ بين الألفاظِ المستعمَلةِ، لا بينَ الألفاظِ المُستعمَلةِ والألفاظِ المُهمَلةِ.

ولا بدَّ من التنبيهِ هنا على أنّ المزيدَ «تَبَسَّمَ» يختصُّ بالدلالةِ على معنى المبالغةِ، بخلافِ المجرّد «بَسَمَ» فإنَّهُ يدلُّ على حدوثِ أصلِ الفعلِ عمومًا، بلا تنصيصٍ على المبالغةِ أو عدمِها.

وكذلك اعتمد بعضُ الصرفيّينَ على الاستقراءِ الناقصِ، فظنّوا أنَّ بعضَ الأفعالِ المزيدةِ تُستعمَلُ بدلًا من أفعالٍ مزيدةٍ أخرى، فقالوا بإغناءِ الأفعالِ المزيدةِ المُستعمَلةِ عن تلكَ الأفعالِ المزيدةِ غيرِ المُستعمَلةِ في ظنِّهِم.

وبالرجوعِ إلى المسموعِ من الكلامِ العربيِّ نَجِدُ أنَّ أولئك الصرفيّين قد توهَّموا حينَ قالوا بالإغناءِ هنا؛ لاعتمادِهم على الاستقراءِ الناقصِ. ومن أمثلةِ ذلكَ:

١- ينفي ابنُ مالكٍ استعمالَ الفعلِ المزيدِ «تَأَوَّنَ»، ويرى أنَّ العربَ استعملتِ المزيدَ «أَوَّنَ» بدلًا منهُ[1].

وبالرجوعِ إلى المعجماتِ العربيَّةِ نجدُ المزيدينِ مُستعمَلينِ في المجالِ الدلاليّ نفسِهِ، قال الأزهريُّ: ((قَالَ ابْنُ الأَعْرَابِيِّ: شَرِبَ حَتَّى أَوَّنَ، وَحَتَّى عَدَّنَ، وَحَتَّى كَأَنَّهُ طِرَافٌ... وَقَالَ ابْنُ الأَعْرَابِيِّ: التَّأَوُّنُ: امْتِلَاءُ الْبَطْنِ))[2]. وَ«التَّأَوُّنُ» مصدرُ الفعلِ المزيدِ «تَأَوَّنَ». وقالَ ابنُ سيده: ((وَأَوَّنَ الرَّجُلُ وَتَأَوَّنَ: أَكَلَ

---

(١)- انظر في: شرح التسهيل: ٣/٤٥١.

(٢)- تهذيب اللغة: ١٥/٣٩١.

وَشَرِبَ حَتَّى صَارَتْ خَاصِرَتَاهُ كَالْأَوْنَيْنِ))[1].

٢- ينفي ابنُ مالكٍ ومن تابعَهُ استعمالَ الفعلِ المزيدِ «أَحْجَزَ» للدلالةِ على معنى «الدُّخُولِ في المَكَانِ»، كما يُستعمَلُ الفعلُ «أَنْجَدَ» وأشباهُهُ، ويرون أنَّ العربَ استعمَلَتْ بدلًا منهُ الفعلَ المزيدَ «انْحَجَزَ» للدلالةِ على هذا المعنى[2].

وبالرجوعِ إلى المعجماتِ العربيّةِ نَجِدُ المزيدينِ مُستعملَينِ في المجالِ الدلاليِّ نفسِهِ، قال ابنُ سيده: ((وَأَحْجَزَ الْقَوْمُ وَاحْتَجَزُوا وَانْحَجَزُوا: أَتَوا الْحِجَازَ))[3].

٣- ينفي ابنُ مالكٍ ومن تابعَهُ استعمالَ المزيدِ «رَجَّعَ» للدلالةِ على اختصارِ الحكايةِ، ويرون أنَّ العربَ استعملَتِ الفعلَ المزيدَ «اسْتَرْجَعَ» بدلًا منهُ للدلالةِ على هذا المعنى[4].

وبالرجوعِ إلى المعجماتِ العربيّةِ نَجِدُ الفعلينِ المزيدينِ «رَجَّعَ واسْتَرْجَعَ» مُستعملَينِ في المجالِ الدلاليّ نفسِهِ. قالَ الجوهريُّ: ((وَاسْتَرْجَعْتُ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ، إِذَا قُلْتُ: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، فَأَنَا مُسْتَرْجِعٌ. وَكَذَلِكَ التَّرْجِيعُ))[5]. والتَّرْجِيعُ مصدرُ الفعلِ المزيدِ «رَجَّعَ». وقال الزمخشريُّ: ((وَاسْتَرْجَعَ الْمُصَابَ وَرَجَّعَ))[6].

---

(١)- المحكم: ١٠/٥٣٥، وانظر في: القاموس المحيط: ١١٧٨.

(٢)- انظر في: شرح التسهيل: ٣/٤٥٧، وارتشاف الضرب: ١/١٧٦، وشفاء العليل:٢/٨٤٩.

(٣)- المحكم: ٣/٦٠، وانظر في: شمس العلوم: ٣/١٣٥٤، وكتاب الأفعال: ١/٢١١.

(٤)- انظر في: شرح التسهيل: ٣/٤٥٩، وارتشاف الضرب: ١/١٨٠، وشفاء العليل: ٢/٨٥٠.

(٥)- الصحاح: ٣/١٢١٨.

(٦)- أساس البلاغة: ١/٣٣٩.

وقد ورد المزيدُ «رَجَّعَ» دالًّا على هذا المعنى في قولِ جريرٍ[1]:

أَرَجَّعْتَ مِنْ عِرْفَانِ رَبْعٍ كَأَنَّهُ بَقِيَّةُ وَشْمٍ فِي مُتُونِ الْأَشَاجِعِ؟

(١)- ديوانه: ٢٨٢.

التخصيصُ الصرفيُّ في غيرِ مواضعِهِ

التخصيصُ الصرفيُّ: هو الحكمُ على الصيغةِ الصرفيَّةِ بأنّها تُستعمَلُ استعمالًا خاصًّا، فصيغةُ «فَعَّال» في الوصفِ «قَتَّال» تُستعمَلُ استعمالًا خاصًّا، فتُطلَقُ على المبالغِ في «القَتْلِ» دونَ مَن سواهُ. أمّا صيغةُ «فَاعِلٍ» في الوصفِ «قَاتِل»؛ فإنّها تُستعمَلُ استعمالًا عامًّا، فتُطلَقُ على المبالغِ في القتلِ وغيرِهِ، بلا تنصيصٍ على معنى المبالغةِ أو عدمِها[1].

وقد غفلَ بعضُ الصرفيّينَ، فقالوا بالتخصيصِ في غيرِ مواضعِهِ؛ لأنَّهم اعتمدوا على الاستقراءِ الناقصِ، ومن أمثلةِ ذلكَ في الأفعالِ:

١- يرى ابنُ مالكٍ ومن تابعَهُ أَنَّ الفعلَ المزيدَ «فَتَّحَ» يدلُّ على التكثيرِ الكمّيِّ، بأن يكونَ المفعولُ بهِ كثيرًا، فيقال: «فَتَّحْتُ الأبوابَ»[2]، وهذا يعني أنَّ المجرَّدَ «فَتَحَ» لا يقعُ على المفعولِ بهِ الكثيرِ، وإلّا فما الفرقُ بين المجرّدِ والمزيدِ عندهم؟

والصوابُ جوازُ ذلك[3]، فقد غفلوا عن قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ**﴾[4]، وقوله تَعَالَى: ﴿**وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ**﴾[5]، وقوله

---

(١)- انظر في: المقتضب، المبرّد: ١١٢/٢.

(٢)- انظر في: شرح التسهيل: ٤٥١/٣، وارتشاف الضرب: ١٧٤/١، وهمع الهوامع، ٢٦٦/٣.

(٣)- انظر في: العموم الصرفيّ، ٦٨.

(٤)- الأنعام: ٤٤.

(٥)- الأعراف: ٩٦.

تَعَالَى: ﴿فَفَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ بِمَاءٍ مُنْهَمِرٍ﴾[1].

٢- يرى الرضيُّ الأستراباذيُّ عدمَ جوازِ وقوعِ الفعلِ المزيدِ «غَلَّقَ» على الاسمِ المفردِ «الباب»؛ لأنّه يرى أنَّ صيغةَ «فَعَّلَ» هنا للتكثيرِ الكمّيّ، فلا يقالُ: «غَلَّقْتُ البابَ»، بل يقالُ: «غَلَّقْتُ الأَبوَابَ»[2]. فصيغةُ المزيدِ «غَلَّقَ» عندهُ مختصّةٌ بالمفعولِ بهِ الكثيرِ، فلا تُستعمَلُ معَ المفعولِ بهِ القليلِ.

والصوابُ أنَّ الفعلَ المزيدَ «غَلَّقَ» يَحتَمِلُ التكثيرَ الكَمِّيَّ، والتقليلَ الكَمِّيَّ، وأنَّه مقيَّدٌ بمَعنَى المبالغةِ الكَيفيَّةِ، لا المبالغةِ الكَمِّيَّةِ، فَيَصحُّ أَن يقَالَ: «غَلَّقْتُ البَابَ»، بمعنى: «بَالَغْتُ فِي إِغْلَاقِهِ»[3].

قَالَ أَبو زَيدٍ الأَنصاريُّ: ((إِلَّا أَنَّ «أَفْعَلْتُ» يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ لِمَنْ فَعَلَ الشَّيْءَ مَرَّةً، وَلِمَنْ فَعَلَهُ كَثِيرًا.. وَ«فَعَّلْتُ» لا يَكُونُ إِلَّا لِلتَّكْثِيرِ، كَقَوْلِكَ: أَغْلَقْتُ الْبَابَ، وَغَلَّقْتُ الأَبْوَابَ. فَإِنْ قُلْتَ: غَلَّقْتُ الْبَابَ، لَمْ يَجُزْ إِلَّا عَلَى أَنْ تَكُونَ قَدْ أَكْثَرْتَ إِغْلاقَهُ))[4].

وقَالَ الراغب الأَصفَهَاني: ((وَغَلَّقْتُهُ عَلَى التَّكْثِيرِ، وَذَلِكَ إِذَا أَغْلَقْتَ أَبْوَابًا كَثِيرَةً، أَوْ أَغْلَقْتَ بَابًا وَاحِدًا مِرَارًا، أَوْ أَحْكَمْتَ إِغْلاقَ بَابٍ))[5].

وقد استَعمَلَ عروةُ بنُ أذينةَ الفعلَ المزيدَ «غَلَّقَ»، وأسندهُ إلى نائبِ الفاعلِ كلمةِ «باب» بصيغةِ المفردِ، فقال[6]:

---

(١)- القمر: ١١.

(٢)- انظر في: شرح الشافية، الرضيّ: ١/٩٢.

(٣)- انظر في: العموم الصرفيّ: ١٠٣.

(٤)- النوادر، ٢٠٢.

(٥)- المفردات، ٣٦٤.

(٦)- شعر عروة بن أذينة: ٢٧٢.

وَتُشْفِقُ مِنْ إِحْشَامِهَا بِمَقَالَةٍ إِذَا حَضَرَتْ ذَا الْبَثِّ غُلِّقَ بَابُهَا

٣- يرى الصبَّانُ أنَّ الفعلَ المجرّدَ «كَسَبَ» لا يُستعمَلُ إلَّا إذا كانَ التحصيلُ بلا سعيٍ وقصدٍ، فتقولُ: «كَسَبْتُ المَالَ»، إنْ لَم يَكنْ بسَعيٍ وَقَصدٍ، كَالمَالِ المَوروثِ(١).

والصوابُ أَنَّ المجرَّدَ «كَسَبَ» يَدلُّ على حدوثِ «الكَسْبِ» عمومًا، سَوَاءٌ أَكَانَ بسعيٍ وقصدٍ، أَم بلا سعيٍ ولا قصدٍ. قال تَعَالَى: ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾(٢). ولا يَختَلِفُ اثنانِ في أَنَّ كَسْبَ السارقِ وَالسارقَةِ لا يَكونُ إلَّا بالسعيِ والقصدِ في الغالبِ، وأنَّ السارقَ والسارِقةَ لا يُعاقَبانِ بمَا كَسَبَاهُ مِنَ المالِ الموروثِ. وقال تَعَالَى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ**﴾(٣). والأَمرُ بالإنفَاقِ ليسَ مَقصورًا على مَا يَكسبُهُ الإنسَانُ بلا سعيٍ ولا قصدٍ، وليسَ الأَمرُ بالإنفاقِ مَقصورًا على ما يكسبُهُ الإنسانُ من المالِ الموروثِ(٤).

---

(١)- انظر في: حاشية الصبّان: ٣٤٣/٤.

(٢)- المائدة: ٣٨.

(٣)- البقرة: ٢٦٧.

(٤)- انظر في: العموم الصرفيّ: ١٨-١٩، ٧٧.

تخصيصُ صِيَغِ الجُمُوعِ بالقِلَّةِ والكَثْرَةِ

ومن صورِ «التخصيصِ الصرفيّ»: القولُ بدلالةِ بعضِ صيغِ الجموعِ على القلَّةِ، ودلالةِ الصيغِ الأخرى على الكثرةِ. وقد ذهبَ إلى هذا القولِ الخليلُ في «العينِ»، وسيبويهِ في «الكتابِ». وقد وافَقَهُما أكثرُ العلماءِ على هذا القولِ، حتّى لا تكادُ تَجِدُ عالِمًا من القدامى خالَفَهُما في ذلكَ.

وأنكرَ بعضُ المُحدَثينَ هذا التقسيمَ، ولعلَّ ظَاهر خَير الله أوّلُ من سَبَقَ إلى ذلك، فَقَالَ: ((وَالثَّانِي: قِسْمَتُهُم جُمُوعَ التَّكْسِيرِ إِلَى جُمُوعِ قِلَّةٍ وَجُمُوعِ كَثْرَةٍ مِمَّا لا أَصْلَ لَهُ فِي اللُّغَةِ))[1]، وَقَالَ أَيضًا: ((إِنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ بَعْضَ الْجُمُوعِ لِلْقِلَّةِ وَبَعْضَهَا لِلْكثرة لا حَقِيقَةَ لَهُ وَلا يُسْنِدُهُ شَيْءٌ فِي اللُّغَةِ))[2].

وقد فصَّلْتُ القولَ في هذه المسألةِ، وذكرتُ النصوصَ القرآنيّةَ الدالّةَ على بطلانِ هذا التقسيمِ في كتابي: «العمومُ الصرفيُّ في القرآنِ الكريمِ»[3]، وأزيدُ هنا أمثلةً من الشعرِ العربيّ استُعمِلَتْ فيها صيغُ الجموعِ استعمالًا عامًّا، معَ القليلِ والكثيرِ، وكانتِ القرائنُ السياقيّةُ هي التي تُحدِّدُ القلّةَ والكثرةَ:

* «**أَشْهُر – شُهُور**»:

فعلى وفقِ مذهبِ القلّةِ والكثرةِ تكونُ صيغةُ الجمعِ «شُهُور» للكثرةِ، وصيغةُ الجمعِ «أَشْهُر» للقلّةِ. قال ابنُ سيده: ((وَالشَّهْرُ: الْعَدَدُ الْمَعْرُوفُ مِنَ

---

(١)- المنهاج السويّ: ١٠١.

(٢)- المنهاج السويّ: ١٠٢، وانظر في: فكّ التقييد: ١٧٧، ومجمع فؤاد الأوّل للغة العربيّة، دور الانعقاد الرابع، محضر الجلسات: ٧٠.

(٣)- انظر في: العموم الصرفيّ: ٢٤٢-٢٨٢.

الْأَيَّامِ، سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُشْهَرُ بِالْقَمَرِ، وَفِيهِ عَلَامَةُ ابْتِدَائِهِ وَانْتِهَائِهِ، وَالْجَمْعُ: أَشْهُرٌ وَشُهُورٌ))[1].

وبالرجوعِ إلى الشعرِ العربيِّ نجدُ ما يعارضُ هذا المذهبَ صراحةً، وفيما يأتي بعضُ الأمثلةِ الدالّةِ على استعمالِ كلمةِ «شُهُور» في مقامٍ يدلُّ على القلّةِ:

- قال تأبّط شرًّا[2]:

فَعُدُّوا شُهُورَ الْحُرْمِ ثُمَّ تَعَرَّفُوا قَتِيلَ أُنَاسٍ أَوْ فَتَاةً تُعَانِقُ

والشهورُ الحُرُمُ أربعةٌ، والأربعةُ من أعدادِ القلَةِ عند العلماءِ، وقد استعمَلَ الشاعرُ كلمةَ «شُهُور»، وهيَ عند العلماءِ للكثرة، ولم يستعمِلْ هنا كلمةَ «أَشْهُر»، وهي عندهم للقلّةِ.

- وقال تأبط شرًّا أيضًا[3]:

وَقُلَّةٍ كَسِنَانِ الرُّمْحِ بَارِزَةٍ ضَحْيَانَةٍ فِي شُهُورِ الصَّيْفِ مِحْرَاقِ

وشهورُ الصيفِ أربعةٌ، ولا يمكنُ أن تزيدَ في بلاد العرب على ستّةٍ أبدًا، ومع ذلكَ قال الشاعر: «شُهُور الصَّيْفِ»، ولم يقل: «أَشْهُر الصَّيْفِ». وكذلك «شُهُور الصيفِ» في بيت جميل الآتي، و«شُهُور الشِّتَاء» في بيتِ الأعشى الآتي:

- قال الأعشى[4]:

إِذَا احْمَرَّ آفَاقُ السَّمَاءِ وَأَعْصَفَتْ رِيَاحُ الشِّتَاءِ، وَاسْتَهَلَّتْ شُهُورُهَا

---

(١)- المحكم: ٤/١٨٥.

(٢)- ديوانه: ٣٨.

(٣)- ديوانه: ٤٢.

(٤)- ديوانه: ٣٧١.

- قال جميل بثينة[1]:

فَهَذِي شُهُورُ الصَّيْفِ عَنَّا قَدِ انْقَضَتْ   فَمَا لِلنَّوَى تَرْمِي بِلَيْلَى الْمَرَامِيَا

* «**أَعْيُن – عُيُون**»:

فعلى وفقِ مذهبِ القلّةِ والكثرةِ تكونُ صيغةُ الجمعِ «أَعْيُن» للقلّةِ، وصيغةُ الجمعِ «عُيُون» للكثرةِ. قالَ الجوهريُّ: ((الْعَيْنُ: حَاسَّةُ الرُّؤْيَةِ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ، وَالْجَمْعُ: أَعْيُنٌ وَعُيُونٌ وَأَعْيَانٌ))[2].

وبالرجوعِ إلى الشعرِ العربيِّ نجدُ ما يُعارِضُ هذا المذهبَ صراحةً، وفيما يأتي بعضُ الأمثلةِ الدالَّةِ على استعمالِ كلمةِ «أَعْيُن» في مقامٍ يدلُّ على الكثرةِ:

- قال المهلهلُ بنُ ربيعةَ[3]:

وَنَرَى سِبَاعَ الطَّيْرِ تَنْقُرُ أَعْيُنًا   وَتَجُرُّ أَعْضَاءً لَهُمْ وَضُلُوعَا

ويقصدُ المهلهلُ بالأعينِ هنا أعينَ أعدائِهِ بعدَ قتلِهِم في المعركةِ، وهي كثيرةٌ بلا شكٍّ في هذا المقامِ. وقد جَمَعَ في هذا البيتِ بينَ «الأَعْيُنِ» و«الضُّلُوعِ»، ولم يقل: «الأَضْلُع»؛ لأنَّ معنى الكثرة لا يُستمدُّ من الصيغةِ الصرفيّةِ، بل من القرائنِ المحيطةِ بها.

- قال عنترةُ بنُ شدّاد[4]:

وَتَسْهَرُ لِي أَعْيُنُ الْحَاسِدِينَ   وَتَرْقُدُ أَعْيُنُ أَهْلِ الْوِدَادِ

---

(١)- ديوانه: ٤٨.

(٢)- الصحاح: ٦/٢١٧٠.

(٣)- ديوانه: ٤٨.

(٤)- ديوانه: ٦٧.

وسواءٌ أكانَ الحاسدونَ أكثرَ أم أهلُ الوِدادِ، فقد أَضافَ عنترةُ كلمةَ «أَعْيُن» إلى كلٍّ منهما، وفي هذهِ الإضافةِ دليلٌ على أنَّ صيغةَ «أَفْعُل» ليستْ مُختصَّةً بجمعِ القليلِ.

- قال الراعي النُّميريُّ[1]:

مِنْ مَعْشَرٍ كُحِلَتْ بِاللُّؤْمِ أَعْيُنُهُمْ ... قَفْدِ الأَكُفِّ لِئَامٍ غَيْرِ صُيَّابِ

وقد أضافَ الراعي هنا كلمةَ «أَعْيُن» إلى الضميرِ العائدِ على أولئكَ القومِ اللئامِ، وهم كثيرونَ قطعًا.

- قال جريرٌ[2]:

اللهُ فَضَّلَكُمْ وَأَعْطَى مِنْكُمُ ... أَمْرًا يُفَقِّئُ أَعْيُنَ الْحُسَّادِ

- قال الطرمّاحُ[3]:

إِلَيْكَ، ابْنَ قَحْطَانَ، تَسْمُو المُنَى ... مِنَ النَّاسِ، وَالْأَعْيُنُ الطَّامِحَهْ

* «**أَكُفّ – كُفُوف**»:

فعلى وفقِ مذهبِ القلّةِ والكثرةِ تكونُ صيغةُ الجمعِ «أَكُفّ» للقلّةِ، وصيغةُ الجمعِ «كُفُوف» للكثرةِ. قال الخليلُ: ((الْكَفُّ: كَفُّ الْيَدِ، وَثَلَاثُ أَكُفٍّ، وَالْجَمِيعُ: كُفُوف))[4].

وبالرجوعِ إلى الشعرِ العربيِّ نجدُ ما يُعارِضُ هذا المذهبَ صراحةً، وفيما يأتي بعضُ الأمثلةِ الدالّةِ على استعمالِ كلمةِ «أَكُفّ» في مقامِ الكثرةِ:

---

(١)- شعر الراعي النميريّ: ٢٧.

(٢)- ديوانه: ٩٧.

(٣)- ديوانه: ٨١.

(٤)- العين: ٥/٢٨٢.

- قال جميلُ بثينة[1]:

إِذَا قَصَّرَتْ يَوْمًا أَكُفُّ قَبِيلَةٍ   عَنِ الْمَجْدِ، نَالَتْهُ أَكُفُّ جُذَامِ

لقد أضافَ جميلٌ كلمةَ «أَكُفّ» إلى كلمةِ «قبيلة»، وأفرادُ القبيلةِ الواحدةِ كثيرونَ جدًّا، فتكونُ أَكُفُّهُم أيضًا كثيرةً جدًّا.

- قال جريرٌ[2]:

تَنْدَى أَكُفُّهُمُ بِخَيْرٍ فَاضِلٍ   قِدْمًا إِذَا يَبِسَتْ أَكُفُّ الْخُيَّبِ

- وقال جرير أيضًا[3]:

وَإِذَا تُبُودِرَتِ الْمَكَارِمُ وَالْعُلَا   رَجَعَتْ أَكُفُّ مُجَاشِعٍ أَصْفَارَا

* **«أَنْفُس – نُفُوس»**:

فعلى وفقِ مذهبِ القلّةِ والكثرة تكونُ صيغةُ الجمعِ «أَنْفُس» للقلّةِ، وصيغةُ الجمعِ «نُفُوس» للكثرةِ. قال ابنُ سيده: ((النَّفْسُ: الرُّوحُ أُنْثَى... وَالْجَمْعُ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ أَنْفُسٌ وَنُفُوسٌ))[4].

وبالرجوعِ إلى الشعرِ العربيِّ نَجِدُ ما يعارضُ هذا المذهبَ صراحةً، وفيما يأتي بعضُ الأمثلةِ الدالّةِ على استعمالِ كلمةِ «أَنْفُس» في مقامٍ يدلُّ على الكثرةِ:

- قال زهيرُ بنُ أبي سلمى[5]:

وَيَبْقَى بَيْنَنَا قَذَعٌ، وَتُلْفَوْا   إِذَا قَوْمٌ، بِأَنْفُسِهِمْ أَسَاؤُوا

---

(١)- ديوانه: ١٢٩.

(٢)- ديوانه: ٢٣.

(٣)- ديوانه: ١٧٥.

(٤)- المحكم: ٨/٥٢٥.

(٥)- ديوانه: ١٥.

- قال مجنونُ ليلى[1]:

أَنْفُسُ الْعَاشِقِينَ لِلشَّوْقِ مَرْضَى وَبَلَاءُ الْمُحِبِّ لَا يَتَقَضَّى

- قال جرير[2]:

تَرْضَى قُرَيْشٌ بِهِمْ صِهْرًا لِأَنْفُسِهِمْ وَهُمْ رِضًا لِبَنِي أُخْتٍ وَأَصْهَارِ

- قال الطرمّاحُ[3]:

مَلَأْنَا بِلَادَ الْأَرْضِ مَالًا وَأَنْفُسًا مَعَ الْعِزَّةِ الْقَعْسَاءِ وَالنَّائِلِ الْمُجْدِي

* «**أَوْجُه – وُجُوه**»:

فعلى وفقِ مذهبِ القلّةِ والكثرةِ تكونُ صيغةُ الجمعِ «أَوْجُه» للقلّةِ، وصيغةُ الجمعِ «وُجُوه» للكثرةِ. قال ابنُ دريد: ((وَيُجْمَعُ وَجْهٌ عَلَى أَوْجُهٍ وُوُجُوهٍ وَأَجْوُهٍ))[4].

وبالرجوعِ إلى الشعرِ العربيّ نجدُ ما يعارضُ هذا المذهبَ صراحةً، وفيما يأتي بعضُ الأمثلةِ الدالّةِ على استعمالِ كلمةِ «أَوْجُه» في مقامٍ يدلُّ على الكثرةِ:

- قال امرؤ القيسِ[5]:

ثِيَابُ بَنِي عَوْفٍ طَهَارَى نَقِيَّةٌ وَأَوْجُهُهُمْ عِنْدَ الْمَشَاهِدِ غُرَّانُ

---

(١)- ديوانه: ١٣٧.

(٢)- ديوانه: ١٦٤.

(٣)- ديوانه: ١٩٠.

(٤)- جمهرة اللغة: ١/٤٩٩.

(٥)- ديوانه: ٨٣.

- قال حسّانُ بنُ ثابتٍ[1]:

فِي فِتيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ أَوْجُهُهُمْ نَحْوَ الصَّرِيخِ، إِذَا مَا ثَوَّبَ الدَّاعِي

وقد جمعَ حسّان في هذا البيتِ بينَ ثلاثةِ جموعٍ: «فِتْيَة»، و«أَوْجُه»، وهما عند العلماءِ للقلّة، و«سُيُوف»، وهو عندهم للكثرة. وهذا البيتُ يُبْطِلُ بوضوحٍ مذهبَ القلّةِ والكثرة، فلو كان هؤلاءِ الفِتْيَةُ قلّةً لشَبَّهَهُم بأسيافِ الهندِ على صيغةِ «أَفْعَال» التي يراها العلماءُ من صيغِ القلّة، ولو كانوا كثرةً لقال: «في فِتْيَانٍ»؛ لأنّ «الفِتْيَة» عند العلماءِ للقلّةِ، و«الفِتْيَان» للكثرة، ولقال: «وُجُوهُهُمْ» لا «أَوْجُهُهُمْ»؛ لأنَّ «الوُجُوه» عندَ العلماءِ للكثرة، و«الأَوْجُه» للقلّةِ. وهذا يعني بوضوحٍ بطلانَ هذا التقسيمِ الذي لا يستنِدُ إلى أيِّ دليلٍ صحيحٍ مطَّرِد.

- قال الفرزدقُ[2]:

أَلَا تَرَى الْقَوْمَ مِمَّا فِي صُدُورِهِمُ كَأَنَّ أَوْجُهَهُمْ تُطْلَى بِتَنُّومِ

ويستعمِلُ الطرمّاحُ كلمةَ «وُجُوه» في مقامٍ يدلُّ على القلّةِ، فيقولُ[3]:

يَعْتَدُّ مِثْلَ أُبُوَّةٍ لَكَ تِسْعَةٍ بِيضِ الْوُجُوهِ، أَعِزَّةٍ أَخْيَارِ

فهؤلاءِ الذينَ وصفهم بقولِهِ: «بِيض الوُجُوه» تِسعةٌ لا أكثرُ، والتسعةُ عندَ العلماءِ من أعدادِ القلّةِ، ومع ذلكَ استَعمَلَ الشاعرُ صيغةً من صيغِ الكثرة، فقال: «وُجُوه»، ولم يقل: «أَوْجُه».

---

(١)- ديوانه: ١٥٦.

(٢)- ديوانه: ٥١٤.

(٣)- ديوانه: ٢٢٨.

* «**آسَاد – أُسُود**»:

فعلى وفقِ مذهبِ القلّةِ والكثرةِ تكونُ صيغةُ الجمعِ «آسَاد» للقلّةِ، وصيغةُ الجمعِ «أُسُود» للكثرةِ. قال الجوهريُّ: ((الْأَسَدُ جَمْعُهُ أُسُودٌ، وَأُسُدٌ مَقْصُورٌ مُثَقَّلٌ مِنْهُ، وَأُسْدٌ مُخَفَّفٌ، وَآسُدٌ، وَآسَادٌ مِثْل أَجْبُلٍ وَأَجْبَالٍ))[1].

وبالرجوعِ إلى الشعرِ العربيّ نَجِدُ ما يُعارِضُ هذا المذهبَ صراحةً، وفيما يأتي بعضُ الأمثلةِ الدالّةِ على استعمالِ كلمةِ «آسَاد» في مقامٍ يدلُّ على الكثرةِ:

- قال عنترةُ بنُ شدّاد[2]:

وَكَيْفَ أَرُومُ مِنْكِ الْقُرْبَ يَوْمًا ... وَحَوْلَ خِبَاكِ آسَادُ الإِجَامِ

- قال كثيّرُ عزّة[3]:

كَأَنَّهُمُ آسَادُ حَلْيَةَ أَصْبَحَتْ ... خَوادِرَ تَحْمِي الْخَيْلَ مِمَّنْ دَنَا لَهَا

- قال الأحوصُ[4]:

يَسْتَنْزِلُ الطَّيْرَ كَرْهًا مِنْ مَنَازِلِهَا ... إِلَى الْمَنِيَّةِ وَالْآسَادِ فِي الْأَجَمِ

* «**أَبْيَات – بُيُوت**»:

فعلى وفقِ مذهبِ القلّةِ والكثرة تكونُ صيغةُ الجمعِ «أَبْيَات» للقلّةِ، وصيغةُ الجمعِ «بُيُوت» للكثرةِ. قال الجوهريُّ: ((الْبَيْتُ مَعْرُوفٌ، وَالْجَمْعُ: بُيُوتٌ، وَأَبْيَاتٌ، وَأَبَابِيتُ، عَنْ سِيبَوَيْهِ، مِثْل أَقْوَالٍ وَأَقَاوِيلَ))[5].

---

(١)- الصحاح: ٢/٤٤١.

(٢)- شرح ديوانه: ١٨٧.

(٣)- ديوانه: ٨٣.

(٤)- شعر الأحوص الأنصاريّ: ٢٠٠.

(٥)- الصحاح: ١/٢٤٤.

وبالرجوعِ إلى الشعرِ العربيّ نجدُ ما يعارضُ هذا المذهبَ صراحةً، وفيما يأتي بعضُ الأمثلةِ الدالّةِ على استعمالِ كلمةِ «أَبْيَات» في مقامٍ يدلُّ على الكثرةِ:

- قال أوسُ بنُ حَجَر[1]:

نُبِّئْتُ أَنَّ بَنِي سُحَيْمٍ أَدْخَلُوا　　　أَبْيَاتَهُمْ تَامُورَ نَفْسِ الْمُنْذِرِ

- قال النابغةُ الذبيانيُّ[2]:

قُعُودًا لَدَى أَبْيَاتِهِمْ يَثْمِدُونَهَا　　　رَمَى اللهُ فِي تِلْكَ الْأُنُوفِ الْكَوَانِعِ

- قال حسّانُ بنُ ثابت[3]:

يَنْتَابُنَا جِبْرِيلُ فِي أَبْيَاتِنَا　　　بِفَرَائِضِ الْإِسْلَامِ، وَالْأَحْكَامِ

- قال جريرٌ[4]:

أَلَا إِنَّمَا شَنٌّ حِمَارٌ وَأَعْنُزٌ　　　وَأَبْيَاتُ سَوْءٍ مَا لَهُنَّ سُتُورُ

ونجد ذا الرمّة يَستعمِلُ كلمةَ «بُيُوت» في مقامِ القلّةِ، فيقولُ[5]:

يَعُدُّ النَّاسِبُونَ إِلَى تَمِيمٍ　　　بُيُوتَ الْعِزِّ أَرْبَعَةً كِبَارَا

وواضحٌ أنَّ بيوتَ العزِّ هنا أربعةٌ، والأربعةُ من أعدادِ القلّةِ عند العلماءِ، فتكونُ صيغةُ الجمعِ «بُيُوت» صالحةً للقليلِ والكثيرِ.

* **«أَثْبَاج – ثُبُوج»:**

فعلى وفقِ مذهبِ القلّةِ والكثرةِ تكونُ صيغةُ الجمعِ «أَثْبَاج» للقلّةِ،

---

(١)- ديوانه: ٤٧.

(٢)- ديوانه: ٨٨.

(٣)- ديوانه: ٢٣٠.

(٤)- ديوانه: ١٨١.

(٥)- ديوانه: ٩٧.

وصيغةُ الجمعِ «ثُبُوج» للكثرة. قال ابنُ دريد: ((ثَبَجُ كُلِّ شَيْءٍ: وَسَطُهُ، وَجَمْعُهُ: أَثْبَاجٌ وَثُبُوجٌ))[1].

وبالرجوعِ إلى الشعرِ العربيِّ نجدُ ما يعارضُ هذا المذهبَ صراحةً، وفيما يأتي بعضُ الأمثلةِ الدالّةِ على استعمالِ كلمةِ «أَثْبَاج» في مقامٍ يدلُّ على الكثرةِ:

- قال الشمّاخُ بنُ ضرار[2]:

وَكَيْفَ يُضِيعُ صَاحِبُ مُدْفِئَاتٍ   عَلَى أَثْبَاجِهِنَّ مِنَ الصَّقِيْعِ

- قالتِ الخنساءُ[3]:

عَيْنُ فَابْكِي لِي عَلَى صَخْرٍ إِذَا   عَلَتِ الشَّفْرَةُ أَثْبَاجَ الجُزُرْ

- قال حسّانُ بنُ ثابت[4]:

يُوقِدُ النَّارَ، إِذَا مَا أُطْفِئَتْ   يُعْمِلُ الْقِدْرَ بِأَثْبَاجِ الجُزُرْ

- قال قيسُ لبنى[5]:

وَكُلِّفْتُ خَوْضَ الْبَحْرِ، وَالْبَحْرُ زَاخِرٌ   أَبِيتُ عَلَى أَثْبَاجِ مَوْجٍ مُغَرِّقِ

- قال كثيّرُ عزّة[6]:

يُغَادِرُ صَرْعَى مِنْ أَرَاكٍ وَتَنْضُبٍ   وَزُرْقًا بِأَثْبَاجِ الْبِحَارِ يُغَادِرُ

---

(١)- جمهرة اللغة: ٢٥٨/١.

(٢)- ديوانه: ٢٢٠.

(٣)- ديوانها: ٥٦.

(٤)- ديوانه: ١٢٣.

(٥)- ديوانه: ١٠٠.

(٦)- ديوانه: ٣٧٦.

- قال ذو الرمّة[1]:

حَتَّى إِذَا جَعَلَتْهُ بَيْنَ أَظْهُرِهَا ... مِنْ عُجْمَةِ الرَّمْلِ أَثْبَاجٌ لَهَا خِبَبُ

- وقال ذو الرمّة أيضًا[2]:

يُدَاوِينَ مِنْ أَجْوَافِهِنَّ حَرَارَةً ... بِجَرْعٍ كَأَثْبَاجِ الْقَطَا الْمُتَتَابِعِ

- وقال ذو الرمّة أيضًا:[3]

بِهِ عَرَصَاتُ الْحَيِّ قَوَّبْنَ مَتْنَهُ ... وَجَرَّدَ أَثْبَاجَ الْجَرَاثِيمِ حَاطِبُهْ

- قال الطرمّاحُ[4]:

وَرَاحَ تَنَاجَخُ أَمْوَاجُهُ ... وَتَطْفَحُ أَثْبَاجُهُ الطَّافِحَهْ

- قال عروةُ بنُ أذينة[5]:

وَهَامِدٍ كَسَحِيقِ الْكُحْلِ مُلْتَبِدٍ ... أَكْنَافَ مَلْمُومَةٍ أَثْبَاجُهَا جُونِ

* **«أَرْمَاح – رِمَاح»**:

فعلى وفقِ مذهبِ القلّةِ والكثرةِ تكونُ صيغةُ الجمعِ «أَرْمَاح» للقلّةِ، وصيغةُ الجمعِ «رِمَاح» للكثرة. قال الجوهريُّ: ((الرُّمْحُ جَمْعُهُ: رِمَاحٌ وَأَرْمَاحٌ))[6].

وبالرجوعِ إلى الشعرِ العربيّ نجدُ ما يعارضُ هذا المذهبَ صراحةً، وفيما يأتي بعضُ الأمثلةِ الدالّةِ على استعمالِ كلمةِ «أَرْمَاح» في مقامٍ يدلُّ على الكثرةِ:

---

(١)- ديوانه: ١٨.

(٢)- ديوانه: ١٦٩.

(٣)- ديوانه: ٢٦.

(٤)- ديوانه: ٨٤.

(٥)- شعر عروة بن أذينة: ١١٢.

(٦)- الصحاح: ١/٣٦٦.

- قال المهلهلُ بنُ ربيعة[1]:

غَدًا نُسَاقِي فَاعْلَمُوا بَيْنَنَا   أَرْمَاحَنَا مِنْ عَاتِكٍ كَالرَّحِيقِ

- قال عمرو بنُ قميئة[2]:

وَأَرْمَاحُنَا يَنْهَزْنَهُمْ نَهْزَ جُمَّةٍ   يَعُودُ عَلَيْهِمْ وِرْدُنَا فَنَمِيحُهَا

- قال زهيرُ بنُ أبي سلمى[3]:

عَلَى رِسْلِكُمْ، إِنَّا سَنُعْدِي وَرَاءَكُمْ   فَتَمْنَعُكُمْ أَرْمَاحُنَا، أَوْ سَنُعْذَرُ

- قال الأعشى[4]:

بِمَلْمُومَةٍ لَا يَنْفُضُ الطَّرْفُ عَرْضَهَا   وَخَيْلٍ وَأَرْمَاحٍ وَجُنْدٍ مُؤَيَّدِ

- وقال الأعشى أيضًا[5]:

وَجُدْنَا إِلَى أَرْمَاحِنَا حِينَ عَوَّلَتْ   عَلَيْنَا بَنُو رُهْمٍ مِنَ الشَّرِّ مَلْزَقَا

- وقال الأعشى أيضًا[6]:

فَلَا تَكْسِرُوا أَرْمَاحَكُمْ فِي صُدُورِكُمْ   فَتَغْشِمَكُمْ، إِنَّ الرِّمَاحَ مِنَ الْغَشْمِ

* «**أَسْيَاف – سُيُوف**»:

فعلى وفقِ مذهبِ القلّةِ والكثرةِ تكونُ صيغةُ الجمعِ «أَسْيَاف» للقلّةِ، وصيغةُ الجمعِ «سُيُوف» للكثرةِ. قال الخليلُ: ((السَّيْفُ: مَعْرُوفٌ، وَجَمْعُهُ:

---

(١)- ديوانه: ٥٦.

(٢)- ديوانه: ٣٤.

(٣)- ديوانه: ٢٨.

(٤)- ديوانه: ١٩١.

(٥)- ديوانه: ٣٣٧.

(٦)- ديوانه: ٣٠٥.

سُيُوفٌ وَأَسْيَافٌ))[١].

وبالرجوعِ إلى الشعرِ العربيِّ نجد ما يعارضُ هذا المذهبَ صراحةً، وفيما يأتي بعضُ الأمثلةِ الدالّةِ على استعمالِ كلمةِ «أَسْيَاف» في مقامٍ يدلُّ على الكثرةِ:

- قال عمرو بن قميئة[٢]:

فَسُرْنَا عَلَيْهِمْ سَوْرَةً ثَعْلَبِيَّةً وَأَسْيَافُنَا يَجْرِي عَلَيْهِمْ نُضُوحُهَا

- قال امرؤ القيس[٣]:

حَمَتْهُ بَنُو الرَّبْدَاءِ مِنْ آلِ يَامِنٍ بِأَسْيَافِهِمْ حَتَّى أُقِرَّ وَأُوقِرَا

- قال حاتم الطائيّ[٤]:

صَبَرْنَا لَهَا فِي نَهْكِهَا وَمَصَابِهَا بِأَسْيَافِنَا، حَتَّى يَبُوخَ سَعِيرُهَا

- قال عنترةُ بنُ شدّاد[٥]:

وَلَا أَسْيَافُهُمْ فِي الْحَرْبِ تَنْبُو إِذَا عُرِفَ الشُّجَاعُ مِنَ الْجَبَانِ

- وقال عنترة أيضًا[٦]:

عَلَالَتُنَا فِي كُلِّ يَوْمِ كَرِيهَةٍ بِأَسْيَافِنَا وَالْقَرْحُ لَمْ يَتَقَرَّفِ

---

(١)- العين: ٣١٠/٧.

(٢)- ديوانه: ٣٤.

(٣)- ديوانه: ٥٧.

(٤)- ديوانه: ٢٤٨.

(٥)- شرح ديوانه: ١٩٧.

(٦)- ديوانه: ١٠٢.

- وقال عنترة أيضًا[1]:

لَا تَقْتَضِ الدَّيْنَ إِلَّا بِالْقَنَا الذُّبُلِ وَلَا تُحَكِّمْ سِوَى الْأَسْيَافِ فِي الْقُلَلِ

- وقال عنترة أيضًا[2]:

لَقِينَاهُمْ بِأَسْيَافٍ حِدَادٍ وَأُسْدٍ لَا تَفِرُّ مِنَ الْمَنِيَّهْ

- قال قيس بن الخطيم[3]:

وَنُلْقِحُهَا مَبْسُورَةً ضَرْزَنِيَّةً بِأَسْيَافِنَا حَتَّى نُذِلَّ إِبَاءَهَا

- قال الأعشى[4]:

نُقِيمُ لَهَا سُوقَ الضِّرَابِ وَنَعْتَصِي بِأَسْيَافِنَا حَتَّى نُوَجِّهَ خَالَهَا

- قال عامر بن الطفيل[5]:

أَلَسْنَا نَقُودُ الْخَيْلَ قُبًّا عَوَابِسًا وَنَخْضِبُ يَوْمَ الرَّوْعِ أَسْيَافَنَا دَمَا

- قال كعب بن زهير[6]:

هُمُ ضَرَبُوكُمْ حِينَ جُرْتُمْ عَنِ الْهُدَى بِأَسْيَافِهِمْ حَتَّى اسْتَقَمْتُمْ عَلَى الْقِيَمْ

- قال لبيد بن ربيعة[7]:

صَبَرْنَا لَهُمْ فِي كُلِّ يَوْمِ عَظِيمَةٍ بِأَسْيَافِنَا حَتَّى عَلَوْنَا الْمَنَاقِلَا

---

(١)- ديوانه: ١٣٦.

(٢)- ديوانه: ٢١٧.

(٣)- ديوانه: ٥١.

(٤)- ديوانه: ٣٤٣.

(٥)- ديوانه: ١٢٨.

(٦)- شرح ديوانه: ٦٧.

(٧)- ديوانه: ٧٩.

- قال الحطيئة[1]:

نَصَبْنَا، وَكَانَ الْمَجْدُ مِنَّا، سَجِيَّةً ... قُدُورًا، وَقَدْ تَشْقَى بِأَسْيَافِنَا الْجُزُرْ

- قال حسّانُ بنُ ثابت[2]:

نَصَرْنَاهُ لَمَّا حَلَّ وَسْطَ رِحَالِنَا ... بِأَسْيَافِنَا مِنْ كُلِّ بَاغٍ وَظَالِمِ

- وقال حسّانُ أيضًا[3]:

جَعَلْنَا لَهَا أَسْيَافَنَا وَرِمَاحَنَا ... مِنَ الْجَيْشِ وَالْأَعْرَابِ، كَهْفًا وَمَعْقِلَا

- وقال حسّانُ أيضًا[4]:

فَقُمْنَا بِأَسْيَافِنَا دُونَهُ ... نُجَالِدُ عَنْهُ بُغَاةَ الْأُمَمْ

- وقال حسّانُ أيضًا[5]:

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى ... وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا

أمّا تلكَ الروايةُ التي تحكي انتقادَ النابغةِ الذبيانيّ لشعرِ حسّان في قولِهِ: «وأسيافنا» فهي روايةٌ مصنوعةٌ[6]. وقد أنكرَ أبو عليّ الفارسيّ هذه الروايةَ، قال ابنُ جنّي: ((وَكَانَ أَبُو عَلِيٍّ يُنْكِرُ الْحِكَايَةَ الْمَرْوِيَّةَ عَنِ النَّابِغَةِ، وَقَدْ عَرَضَ عَلَيْهِ حَسَّان شِعْرَهُ، وَأَنَّهُ لَمَّا وَصَلَ إِلَى قَوْلِهِ:

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى ... وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا

قَالَ لَهُ النابغة: لَقَدْ قَلَّلْتَ جِفَانَكَ وَسُيُوفَكَ. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: هَذَا خَبَرٌ مَجْهُولٌ لَا

---

(١)- ديوانه: ٣٠٥.

(٢)- ديوانه: ٢٢٦.

(٣)- ديوانه: ٢٠٨.

(٤)- ديوانه: ٢٢٢.

(٥)- ديوانه: ٢١٩.

(٦)- انظر في: الموشّح: ٥٥.

أَصْلَ لَهُ؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿**وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ**﴾[1]، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْغُرَفُ كُلُّهَا الَّتِي فِي الْجَنَّةِ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى الْعَشْرِ))[2].

وقال الغلاييني: ((وَبِهَذَا تَعْلَمُ أَنَّ الِاعْتِرَاضَ عَلَى حَسَّان – فِي اسْتِعْمَالِهِ «الْجَفَنَاتِ» بَدَلَ «الْجِفَانِ»، وَ«الْأَسْيَافَ» مَوْضِعَ «السُّيُوفِ» – سَاقِطٌ، وَأَنَّ الْقِصَّةَ الْمَرْوِيَّةَ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ الَّتِي أَبْطَالُهَا: «النَّابِغَةُ وَحَسَّان وَالْخَنْسَاءُ وَالْأَعْشَى» مُفْتَعَلَةٌ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ أَجَلُّ مِنْ أَنْ يَقَعُوا فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَمْأَةِ))[3].

- قال الفرزدق[4]:

وَمِنْ قَبْلِهَا عُذْتُمْ بِأَسْيَافِ مَازِنٍ … غَدَاةَ كَسَوْا شَيْبَانَ عَضْبًا مُهَنَّدَا

- قال جرير[5]:

فَلَا تَأْمَنُ الْأَعْدَاءُ أَسْيَافَ مَازِنٍ … وَلَكِنَّ رَأْيَ ابْنَيْ قُفَيرَةَ قَصَّـرَا

- وقال جرير أيضًا[6]:

صَبَرْنَا لَهُمْ، وَالصَّبْرُ مِنَّا سَجِيَّةٌ … بِأَسْيَافِنَا تَحْتَ الظِّلَالِ الْخَوَافِقِ

- وقال جرير أيضًا[7]:

فَإِلَّا تَعَلَّقْ مِنْ قُرَيْشٍ بِذِمَّةٍ … فَلَيْسَ عَلَى أَسْيَافِ قَيْسٍ مُعَوَّلُ

---

(١)- سبأ: ٣٧.

(٢)- المحتسب: ١/١٨٧.

(٣)- جامع الدروس العربيّة: ٢/٢٩.

(٤)- ديوانه: ١٦٣.

(٥)- ديوانه: ١٨٧.

(٦)- ديوانه: ٣٠٩.

(٧)- ديوانه: ٣٦٧.

- قال ذو الرمة[1]:

هُمُ قَرَنُوا بِالْبَكْرِ عَمْرًا وَأَنْزَلُوا بِأَسْيَافِهِمْ يَوْمَ الْعَرُوضِ ابْنَ ظَالِمِ

- قال الطرِمّاح[2]:

فَهَلَّا مَنَعْتُمْ جَارَكُمْ وَأَمِيرَكُمْ بِأَسْيَافِكُمْ، وَالْخَيْلُ تَدْمَى نُحُورُهَا

- قال عروة بن أذينة[3]:

ضَرَبْنَا مَعَدًّا قَاطِبِينَ عَلَى الْهُدَى بِأَسْيَافِنَا نُذْرِي شُؤُونَ الْجَمَاجِمِ

* **«أَشْبَال – شُبُول»:**

فعلى وفقِ مذهبِ القلّةِ والكثرةِ تكونُ صيغةُ الجمعِ «أَشْبَال» للقلَّةِ، وصيغةُ الجمعِ «شُبُول» للكثرةِ. قال ابنُ دريدٍ: ((الشِّبْلُ: جَرْوُ الْأَسَدِ، وَالْجَمْعُ: أَشْبَالٌ وَشُبُولٌ))[4].

وبالرجوعِ إلى الشعرِ العربيّ نجدُ ما يعارضُ هذا المذهبَ صراحةً، فقدِ استعمَلَ الحطيئةُ كلمةَ «أَشْبَال» في مقام يدلُّ على الكثرة، فقال[5]:

تُحَامِي وَرَاءَ السَّبْيِ مِنْكُمْ كَمَا حَمَتْ أُسُودٌ ضَوَارٍ حَوْلَ أَشْبَالِهَا عُقُرْ

فالأسودُ إذا كانت للكثرةِ كما يزعمُ أصحابُ مذهبِ القلّةِ والكثرةِ، فإنَّ «أَشْبَالَهَا» ستكونُ للكثرةِ أيضًا؛ لأنَّ لكلِّ أسدٍ نحوَ خمسةِ أشبالٍ، وحتّى لو فرضنا أنّ الأسودَ في هذا المقامِ كانت قليلةً، وهو فرضٌ مخالفٌ لدلالةِ المقامِ، فإنَّ عددَ «الأَشْبَالِ» سيكونُ أكثرَ من أعداد القلّةِ، فلخمسةِ أسودٍ مثلًا أكثرُ

---

(١)- ديوانه: ٢٦٥.

(٢)- ديوانه: ٢٥٦.

(٣)- شعر عروة بن أذينة: ٢٣٥.

(٤)- جمهرة اللغة: ١/٣٤٥.

(٥)- ديوانه: ٣٠٣.

من عشرين شِبْلًا.

واستعمَلَ جريرٌ كلمةَ «شُبُول» في مقام يدلُّ على القلّة، فقال[1]:

أَرْجُو سَوَابِقَ ذِي فَوَاضِلَ مِنْهُمُ ... وَأَخَافُ صَوْلَةَ ذِي شُبُولٍ ضَيْغَمِ

فشُبُولُ الأسدِ الواحدِ قد تكونُ خمسةً أو أكثرَ بقليلٍ، وجريرٌ في هذا البيتِ يتحدّثُ عن أسدٍ واحدٍ لا أكثرَ. فالمرادُ إذن «شُبُولٌ» قليلةٌ لا تتجاوَزُ العشرةَ.

* «**أَشْخَاص – شُخُوص**»:

فعلى وفقِ مذهبِ القلّةِ والكثرةِ تكونُ صيغةُ الجمعِ «شُخُوص» للكثرةِ، وصيغةُ الجمعِ «أَشْخَاص» للقلّةِ. قال الخليلُ: ((الشَّخْصُ: سَوَادُ الْإِنْسَانِ إِذَا رَأَيْتَهُ مِنْ بَعِيدٍ، وَكُلُّ شَيْءٍ رَأَيْتَ جُسْمَانَهُ فَقَدْ رَأَيْتَ شَخْصَهُ، وَجَمْعُهُ: الشُّخُوصُ وَالْأَشْخَاصُ))[2].

وبالرجوعِ إلى الشعرِ العربيِّ نجدُ ما يعارضُ هذا المذهبَ صراحةً، فقد استعمل عمرُ بنُ أبي ربيعة كلمة «شُخُوص» في مقامٍ يدلُّ على القلّةِ، فقال[3]:

فَكَانَ مِجَنِّي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي ... ثَلَاثُ شُخُوصٍ: كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ

فقد أضافَ العددَ «ثَلاث» إلى المعدودِ «شُخُوص»، والثلاثُ من أعدادِ القلّةِ عند العلماءِ، وهذا يدلُّ على عمومِ صيغةِ الجمعِ «شُخُوص»، فهي صالحةٌ للقليلِ والكثيرِ.

فهذه الشواهدُ من الشعرِ العربيِّ المحتجِّ به تشهدُ ببطلانِ ذلك التقسيمِ

(١)- ديوانه: ٣٩٧.

(٢)- العين: ٤/١٦٥.

(٣)- ديوانه: ١٢٧.

الشائعِ للجموعِ على جموع قلّةٍ وجموعِ كثرة؛ فإنَّ صيغَ الجموعِ تدلُّ على معنى «الجَمْعِ» عمومًا، وليس فيها تنصيصٌ على القليلِ أو الكثيرِ، والقرائنُ السياقيّةُ هي التي تحدِّدُ المقصودَ منهما.

الْفَصْلُ الْخَامِسُ
الِاصْطِلَاحُ الصَّرْفِيُّ

مَدْخَلٌ:

كلمةُ «الاصْطِلَاح» في الاستعمالِ اللغويِّ مصدرُ الفعلِ الثلاثيِّ المزيدِ «اصْطَلَحَ»، ومعناها مُركَّبٌ من معنى مادَّتِها الاشتقاقيَّةِ «صلح»، ومعنى صيغتِها الصرفيَّةِ «افْتِعَال».

أمّا مادَّةُ «صلح»، فإنَّها تدلُّ على خلافِ ما تدلُّ عليه مادَّةُ «فسد»[1]. ويؤيِّدُ هذه الدلالةَ التقابلُ الواردُ بين ألفاظٍ مشتقَّةٍ من مادَّةِ «صلح»، وألفاظٍ مشتقَّةٍ من مادَّةِ «فسد» في بعضِ النصوصِ القرآنيَّةِ والشعريَّةِ.

قال تعالى: ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ**﴾[2]، وقال تعالى: ﴿**وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ**﴾[3]، وقال تعالى: ﴿**وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ**﴾[4]، وقال تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ**﴾[5]، وقال

---

(١)- انظر في: العين: ١١٧/٣، وجمهرة اللغة: ٥٤٢/١، وتهذيب اللغة: ١٤٢/٤، والمحيط: ٤٥٩/٢، والصحاح: ٣٨٣/١، ومقاييس اللغة: ٣٠٣/٣، والمحكم: ١٥٢/٣.

(٢)- البقرة: ١١.

(٣)- البقرة: ٢٢٠.

(٤)- الأعراف: ١٤٢.

(٥)- يونس: ٨١.

تعالى: ﴿**الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ**﴾[١]، وقال تعالى: ﴿**وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ**﴾[٢].

وقال الْحَارِثُ بْنُ حِلِّزَةَ[٣]:

وَأَفْسَدْتَ قَوْمَكَ بَعْدَ الصَّلَاحِ ... بَنِي يَشْكُرَ الصِّيدَ بِالْمَلْهَمِ

وقال أيضًا[٤]:

وَأَصْلَحَ مَا أَفْسَدُوا بَيْنَهُمْ ... وَذَلِكَ فِعْلُ الْفَتَى الْأَكْرَمِ

وقال الْأَعْشَى[٥]:

وَلَكِنْ أَرَى الدَّهْرَ الَّذِي هُوَ خَاتِرٌ ... إِذَا أَصْلَحَتْ كَفَّايَ عَادَ فَأَفْسَدَا

وقال الْحُطَيْئَةُ[٦]:

قَبَحَ الْإِلَهُ بَنِي بِجَادٍ إِنَّهُمْ ... لَا يُصْلِحُونَ وَمَا اسْتَطَاعُوا أَفْسَدُوا

وقال حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ[٧]:

فَإِنْ تَصْلُحْ، فَإِنَّكَ عَابِدِيٌّ ... وَصُلْحُ الْعَابِدِيِّ إِلَى فَسَادِ

وَإِنْ تَفْسُدْ، فَمَا أُلْفِيتَ إِلَّا ... بَعِيدًا مَا عَلِمتَ مِنَ السَّدَادِ

---

(١)- الشعراء: ١٥٢.

(٢)- النمل: ٤٨.

(٣)- ديوانه: ٥٧.

(٤)- ديوانه: ٥٨.

(٥)- ديوانه: ١٣٥.

(٦)- ديوانه: ٢٩٩.

(٧)- ديوانه: ٨٩.

وقال الْفَرَزْدَقُ[1]:

أَمَا تُصْلِحُ الدُّنْيَا لَنَا بَعْضَ لَيْلَةٍ مِنَ الدَّهْرِ إِلَّا عَادَ شَيْءٌ فَأَفْسَدَا

وقال جَرِيرٌ[2]:

فَرَقِّعْ لِجِدِّكَ أَكْيَارَهُ وَأَصْلِحْ مَتَاعَكَ لَا تُفْسِدِ

وقال أيضًا[3]:

رَجَعْتَ لِبَيْتِ اللهِ عَهْدَ نَبِيِّهِ وَأَصْلَحْتَ مَا كَانَ الْخُبَيْبَانِ أَفْسَدَا

أمَّا المعنى الصرفيُّ لصيغةِ «افْتِعَال»، فإنَّهُ مُرَكَّبٌ من معنيينِ رئيسينِ: معنى المصدريَّةِ المستمدِّ من الصيغةِ المصدريَّةِ، ومعنى «الاشْتِرَاك» المستمدِّ من صيغةِ الزيادةِ[4]. ولا بدَّ في هذا المعنى من أَنْ يُسنَدَ الفعلُ إلى ما يدلُّ على اثنينِ أو أكثرَ، يقالُ: اصْطَلَحَ الْقَوْمُ اصْطِلَاحًا[5]، أي: اشْتَرَكُوا في «الصُّلْحِ».

ومِن هنا تدلُّ كلمةُ «اصْطِلَاح» في الاستعمالِ اللغويِّ على معنًى قريبٍ من معنى «الاتِّفَاقِ بينَ فَاعِلَيْنِ أو أكثرَ»، ومنهُ: «اصْطِلَاحُ القَوْمِ» بعدَ وقوعِ الاختصامِ، أوِ الاحترابِ بينهم. فالاصطلاحُ هنا بمعنى اتِّفاقِهم على الصُّلْحِ، بعدَ أن أَفْسَدَ الاختصامُ، أو الاحترابُ ما بينهم.

---

(١)- ديوانه: ١٢٢.

(٢)- ديوانه: ١٠٣.

(٣)- ديوانه: ٨٥٣.

(٤)- الزيادةُ الصرفيَّةُ في «افْتَعَلَ» حاصلةٌ بزيادةِ «التاءِ» بعدَ الفاءِ فقط، أمَّا همزةُ الوصلِ، فهي زيادةٌ صوتيَّةٌ؛ للتوصُّلِ إلى نُطْقِ السَّاكِنِ. انظر في: الكتاب: ٤/١٤٤، والمنصف: ١/٧٤.

(٥)- انظر في: ديوان الأدب: ٢/٤٦٧، وتهذيب اللغة: ٤/١٤٣، والصحاح: ١/٣٨٣، والمحكم: ٣/١٥٢، وشمس العلوم: ٦/٣٨١٦.

قال الْأَعْشَى[1]:

وُجِدْتَ، إِذَا اصْطَلَحُوا، خَيْرَهُم وَزَنْـدُكَ أَثْقَـبُ أَزْنَـادِهَـا

وقال جَمِيلُ بُثَيْنَةَ[2]:

أَلَا، يَا عِبَادَ اللهِ، قُومُوا لِتَسْمَعُوا خُصُومَةَ مَعْشُوقَيْنِ يَخْتَصِمَانِ

وَفِي كُـلِّ عَـامٍ يَسْتَجِدَّانِ، مَرَّةً، عِتَابًا وَهَجْرًا، ثُمَّ يَصْطَلِحَانِ

أمَّا معنى كلمةِ «الاصْطِلَاح» في الاستعمالِ الاصطلاحيِّ، فقدِ اختَلَفَتِ العباراتُ في تحديدِهِ، وأبرزُها[3]:

١- الاصْطِلَاحُ: هُوَ اتِّفَاقُ قَوْمٍ عَلَى تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِاسْمٍ مَا، يُنْقَلُ عَنْ مَوْضِعِهِ الْأَوَّلِ.

٢- الاصْطِلَاحُ: هُوَ اتِّفَاقُ طَائِفَةٍ عَلَى وَضْعِ اللَّفْظِ بِإِزَاءِ الْمَعْنَى.

٣- الاصْطِلَاحُ: هُوَ إِخْرَاجُ اللَّفْظِ مِنْ مَعْنًى لُغَوِيٍّ إِلَى آخَرَ؛ لِمُنَاسَبَةٍ بَيْنَهُمَا.

٤- الاصْطِلَاحُ: هُوَ لَفْظٌ مُعَيَّنٌ بَيْنَ قَوْمٍ مُعَيَّنِينَ.

فالتعريفُ الأوَّلُ يتضمَّنُ ثلاثةً من أركانِ الاصطلاحِ، هيَ: «الاتِّفَاقُ»، و«التَّسْمِيَةُ»، و«النَّقْلُ». والتعريفُ الثاني يتضمَّنُ ركنينِ، هما: «الاتِّفَاقُ»، و«التَّسْمِيَةُ». والتعريفُ الثالثُ يتضمَّنُ ثلاثةَ أركانٍ، هي: «التَّسْمِيَةُ»، و«النَّقْلُ»، و«الْمُنَاسَبَةُ».

أمَّا التعريفُ الرابعُ، فلا يمكنُ الأخذُ بهِ أَصلًا؛ لأنَّهُ جَعَلَ الاصطلاحَ لفظًا، لا استعمالًا، بخلافِ التعريفاتِ الثلاثةِ التي قبلَهُ، فقدِ اتَّفقَتْ على أنَّ

---

(١)- ديوانه: ٧٣.

(٢)- ديوانه: ٥٠.

(٣)- انظر في: التعريفات: ٢٧.

«الاصْطِلَاحَ» استعمالُ لفظٍ ما استعمالًا مُعيَّنًا.

ومن هنا يمكنُ تعريفُ «الاصْطِلَاح» بقولِنا: «هُوَ اتِّفَاقُ جَمَاعَةٍ عَلَى اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ، بِنَقْلِهِ مِنْ مَعْنَاهُ اللُّغَوِيّ إِلَى مَعْنًى آخَرَ؛ لِمُنَاسَبَةٍ بَيْنَهُمَا».

وقد يقالُ: إنَّ بعضَ الألفاظِ استُعمِلَتْ بمعنًى واحدٍ في اللغةِ والاصطلاحِ، بلا أَدنى نقلٍ، فكلمةُ «الباء» مثلًا، في الاستعمالِ اللغويّ، والاستعمالِ الاصطلاحيّ بمعنًى واحدٍ، وليسَ ثمَّةَ نَقْلٌ.

والحقيقةُ أنَّ المصنِّفين عمومًا يعتمدونَ على نوعينِ من الألفاظِ:

١- الألفاظ اللغويَّة، وهي الألفاظُ المستعمَلَةُ بمعانيها اللغويَّةِ التي تَعرِفُهَا العربُ.

٢- الألفاظ الاصطلاحيَّة، وهي الألفاظُ المستعمَلَةُ بمعانيها الجديدةِ التي لا يكادُ يعرفُها إلَّا مَنِ اطَّلَعَ على اصطلاحِ المُصطَلِحِينَ.

وغلبةُ الألفاظِ الاصطلاحيَّةِ في العبارةِ الواحدةِ قد تعوقُ عن الفَهْمِ؛ لذلكَ كانتِ الألفاظُ اللغويَّةُ هيَ الأكثرَ وُرُودًا في المصنَّفاتِ؛ لأنَّها مادَّةُ الرَّبْطِ، والتَّعْقِيبِ، والشَّرْحِ، والتَّوْضِيحِ، والتَّمْثِيلِ، والتَّعْلِيلِ.

ومن هنا لا نَعجَبُ إذا وَجَدْنَا ألفاظًا تُستعمَلُ في المصنَّفاتِ العلميَّةِ بمعانيها اللغويَّةِ، بلا أدنى نقلٍ؛ لأنّ المصنِّفينَ لا يعتمدونَ على الألفاظِ الاصطلاحيَّةِ فقط.

ويُسمَّى اللفظُ الاصطلاحيُّ «مُصْطَلَحًا»، وهو على صيغةِ اسمِ المفعولِ من الفعلِ المزيدِ «اصْطَلَحَ». وفي هذهِ التسميةِ من التجوُّزِ ما فيها، والأصلُ أن يقالَ: «الـمُصْطَلَحُ عَلَيْهِ»[1]، أي: «اللَّفْظُ الَّذِي اصْطَلَحَ عَلَيْهِ الْـمُصْطَلِحُونَ»، كما في صياغةِ اسمِ المفعولِ من الفعلِ «غَضِبَ»، في قوله تعالى: ﴿**غَيْرِ**

(١)- انظر في: معجم اللغة العربيّة المعاصرة: ١٣١٢/٢.

الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[1].

وكذلك مصطلَحُ «الـمُشْتَرَك»، والأصلُ: «الـمُشْتَرَكُ فيهِ»[2]، أي: اللَّفْظُ الَّذِي اشْتَرَكَ فِيهِ مَعْنَيَانِ أَوْ أَكْثَرُ، ومِثْلُهُ مصطلَحُ «الْمَزِيد» في قولِنا: «الاسْمُ الْمَزِيدُ، والْفِعْلُ الْمَزِيدُ»، والأصلُ: «الْمَزِيدُ فِيهِ»[3]؛ لأَنَّنا نقولُ: «زَادَ الـمُتَكَلِّمُ فِي الْفِعْلِ حَرْفًا» مَثَلًا، فَالْفِعْلُ مَزِيدٌ فِيهِ حَرْفٌ.

ويمكنُ تقسيمُ «الاصْطِلَاح» على أساسِ العلومِ التي تُستعمَلُ فيها الـمُصطَلَحاتُ، فإذا كانَ الـمُصطَلَحُ مُستعمَلًا في علمِ الصَّرْفِ، كان «الاصْطِلَاحُ» صَرْفِيًّا، وإذا كانَ الـمُصطَلَحُ مُستعمَلًا في علمِ النَّحْوِ، كان «الاصْطِلَاحُ» نَحْوِيًّا، وإذا كانَ الـمُصطَلَحُ مُستعمَلًا في عُلُومِ البَلاغَةِ، كانَ «الاصْطِلَاحُ» بَلَاغِيًّا، وإذا كان الـمُصطَلَحُ مُستعمَلًا في علمِ العَرُوضِ، كان «الاصْطِلَاحُ» عَرُوضِيًّا.... إلخ.

وليسَ بخافٍ أنَّ بعضَ الـمُصطَلَحاتِ يمكنُ أن تُستعمَلَ في عِلْمَينِ أو أكثرَ من علومِ العربيَّةِ بالمعنى نفسِهِ، فمُصطَلَحُ «الْمَصْدَرِ» مَثَلًا يُستعمَلُ في علمِ الصَّرْفِ، وفي علمِ النَّحْوِ[4].

---

(١)- الفاتحة: ٧.

(٢)- انظر في: تحرير ألفاظ التنبيه: ٢٤٨، والمطلع: ٣١٨، والمصباح المنير: ٣١١/١، والكلّيّات: ١١٩، ودستور العلماء: ١٩٧/٣.

(٣)- انظر في: المقتضب: ٢٧٥/١، والشافية: ١٧، والممتع: ٥٧، وإيجاز التعريف: ٧٧، وشرح الكافية الشافية: ١٨١٣/٤، وشرح الشافية، الرضيّ: ٥/١.

(٤)- كان المتقدِّمونَ من النحويّينَ يُطلقونَ مُصطَلَحَ «النحو» على ما يشملُ الإعرابَ والتصريفَ. قال الرضيُّ الأستراباذيُّ: ((وَاعْلَمْ أَنَّ التَّصْرِيفَ جُزْءٌ مِنْ أَجْزَاءِ النَّحْوِ، بِلَا خِلَافٍ مِنْ أَهْلِ الصِّنَاعَةِ)). «شرح الشافية: ٦/١».

ومن هنا نُدرِكُ أنَّ المقصودَ بـ«الاصْطِلَاحِ الصَّرْفِيِّ»: «هُوَ التَّوَاضُعُ عَلَى المُصْطَلَحَاتِ الصَّرْفِيَّةِ، وَهِيَ الـمُصْطَلَحَاتُ الـمُسْتَعْمَلَةُ فِي عِلْمِ الصَّرْفِ، سَوَاءٌ أَكَانَتْ مِنْ وَضْعِ الصَّرْفِيِّينَ، أَمْ مِنْ وَضْعِ غَيْرِهِمْ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ وَالنَّحْوِيِّينَ، لَكِنَّ الصَّرْفِيِّينَ اسْتَعْمَلُوهَا فِي بَيَانِ الْأَحْكَامِ الصَّرْفِيَّةِ».

وللاصطلاحِ الصَّرْفِيِّ صورتانِ:

الأُولى– أن يَجتمِعَ عالِمَانِ أو أكثرُ، فيحصلُ الاتِّفاقُ على مُصْطَلَحٍ أو أكثرَ، وهيَ صورةٌ لا يُمكنُ تَحقُّقُها إلَّا في العصرِ الحديثِ، بعدَ ظُهورِ الْمَجَامِعِ الْعِلْمِيَّةِ اللُّغَوِيَّةِ.

والثانيـة– أن يَضَعَ عالِـمٌ مُصطَلَحًا، فيطَّلِعَ عليهِ غيرُهُ من العلماءِ، فيَستَعمِلَهُ كما استَعمَلَهُ واضِعُهُ، ويَشِيعُ بينَ المصنِّفينَ وطَلَبةِ العِلمِ، فيكونُ بذلكَ حاصِلًا بالاتِّفاقِ أيضًا. وهذهِ الصورةُ هي التي شاعَتْ في العصورِ القديمةِ.

فسيبويهِ مثلًا وَضَعَ مُصطَلَحَ «الْمَمْدُود» أو نَقَلَهُ مِمَّنْ وَضَعَهُ قبلَهُ، فقال: ((وَأَمَّا الْمَمْدُودُ، فَكُلُّ شَيْءٍ وَقَعَتْ يَاؤُهُ أَوْ وَاوُهُ بَعْدَ أَلِفٍ))[(١)].

واستعمَلَ المبرِّدُ هذا الـمُصطَلَحَ نفسَهُ بالمعنى نفسِهِ الذي أرادهُ سيبويهِ، فقال: ((فَأَمَّا الْمَمْدُودُ، فَإِنَّهُ يَاءٌ أَوْ وَاوٌ تَقَعُ بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ، أَوْ تَقَعُ أَلِفَانِ لِلتَّأْنِيثِ، فَتُبْدَلُ الثَّانِيَةُ هَمْزَةً...))[(٢)]. واستعملَهُ كلُّ صَرْفِيٍّ أو نَحْوِيٍّ جاءَ بعدَ سيبويهِ[(٣)].

---

(١)– الكتاب: ٥٣٩/٣.

(٢)– المقتضب: ٨٤/٣.

(٣)– انظر في: الأصول: ٤١٦/٢، واللمع: ١٧، واللباب، العكبريّ: ٤٣٩/٢، والشافية: ٦٨، وشرح الكافية الشافية: ١٧٦٠/٤، وشرح الشافية، الرضيّ: ٣٢٤/٢، وتوضيح المقاصد: ١٣٦٢/٣.

وَالـمُصْطَلَحُ الصَّرْفِيُّ الْمَقْبُولُ هُـوَ الـمُصْطَلَحُ الَّـذِي يَعْتَمِـدُ وَاضِـعُهُ، أَوْ وَاضِـعُوهُ عَلَـى أُسُـسٍ دَقِيقَـةٍ، أَبْرَزُهَـا: أَنْ يَكُـونَ الـمُصْطَلَحُ مُخْتَصًّـا، وجَامِعًـا، ومَانِعًا، ومُنَاسِبًا، ووَاضِحًا، وصَحِيحًا.

الأَسَاسُ الْأَوَّلُ
أَنْ يَكُونَ الـمُصْطَلَحُ الصَّرْفِيُّ مُخْتَصًّا

يَنبغي أن يُستعمَلَ «الـمُصْطَلَحُ الصَّرْفِيُّ» بمعنًى اصطلاحيٍّ واحدٍ، فلا يكونَ لهُ أكثرُ من معنًى. وفي المصنَّفاتِ الصَّرْفِيَّةِ نَجِدُ بعضَ الـمُصطَلَحاتِ تُستعمَلُ بمعنيينِ، أو أكثرَ، منها:

١- مُصْطَلَحُ «الاسْمِ»:

يُستعمَلُ مُصْطَلَحُ «الاسْمِ» للدلالةِ على كُلِّ كلمةٍ تقبلُ الجرَّ، أو التنوينَ، أو النداءَ، أو «آل»، أو الإسنادَ[١]. قال سيبويهِ: ((فَالْكَلِم: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنًى لَيْسَ بِاسْمٍ، وَلَا فِعْلٍ. فَالاسْمُ: رَجُلٌ، وَفَرَسٌ، وَحَائِطٌ...))[٢]. وواضحٌ أنَّ مصطلحَ «الاسْمِ» هنا يعني أحدَ أقسامِ «الكلمةِ» الثلاثةِ المعروفةِ.

وقد استعمَلَ سيبويهِ نفسُهُ مصطلحَ «الاسْم» بمعنًى اصطلاحيٍّ آخرَ، فقال: ((فَأَمَّا فَعَلَ يَفْعُلُ وَمَصْدَرُهُ، فَقَتَلَ يَقْتُلُ قَتْلًا، وَالاسْمُ قَاتِلٌ؛ وَخَلَقَهُ يَخْلُقُهُ خَلْقًا، وَالاسْمُ خَالِقٌ؛ وَدَقَّهُ يَدُقُّهُ دَقًّا، وَالاسْمُ دَاقٌّ...))[٣]. وواضحٌ أنَّ مصطلحَ «الاسْمِ» هنا يعني «اسمَ الفاعلِ» حصرًا.

وكذلك استعمَلَ المبرّدُ مصطلحَ «الاسمِ»، وعنى بهِ «اسمَ الفاعِلِ»، فقَالَ: ((اعْلَمْ أَنَّ الاسْمَ مِنْ «فَعَلَ» عَلَى «فَاعِلٍ»؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبَ، فَهُوَ

---

(١)- انظر في: شرح ابن عقيل: ١/١٦-١٧.

(٢)- الكتاب: ١/١٢.

(٣)- الكتاب: ٤/٥.

ضَارِبٌ، وَشَتَمَ، فَهُوَ شَاتِمٌ، وَكَذَلِكَ «فَعِلَ» نَحْوُ: عَلِمَ، فَهُوَ عَالِمٌ، وَشَرِبَ، فَهُوَ شَارِبٌ))[١].

وقد نَسبَ بعضُ العلماءِ إلى سيبويهِ أنَّهُ استعمَلَ مصطلحَ «الفِعْلِ» مُرادِفًا لمصطلحِ «المَصْدَرِ»، فقال الزمخشريُّ: ((الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ هُوَ الْمَصْدَرُ، سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَصْدُرُ عَنْهُ. وَيُسَمِّيهِ سِيبَوَيْهِ الْحَدَثَ وَالْحَدَثَانَ، وَرُبَّمَا سَمَّاهُ الْفِعْلَ))[٢]. وقال صدرُ الأَفاضلِ: ((وَرُبَّمَا سَمَّاهُ الْفِعْلَ؛ لِأَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ فِعْلٌ، كَمَا أَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ حَادِثٌ))[٣]. وقال ابنُ يعيشَ: ((وَرُبَّمَا سَمَّاهُ الْفِعْلَ مِنْ حَيْثُ كَانَ حَرَكَةَ الْفَاعِلِ))[٤].

وقد بحثتُ في كتابِ سيبويهِ كثيرًا، فلم أجدْ أيَّ عبارةٍ صريحةٍ تدلُّ على صحَّةِ هذهِ النسبةِ، بل وجدتُهُ يفرِّقُ بينَ هذينِ المُصطلَحينِ «المَصْدَرِ» و«الفِعْلِ» تفريقًا تامًّا. وقد أشار بعضُ المحدثين في هوامشِ كتابِهِ إلى الموضعينِ اللذينِ يرى أنَّ سيبويهِ سمَّى فيهما المصدرَ فِعْلًا[٥]، وقد رَجَعْتُ إليهما، فوجدتُ سيبويهِ يفرِّقُ بينهما، قال: ((... وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ آخَرَ، وَيَكُونُ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ، فَتَقُولُ: سِيرَ عَلَيْهِ سَيْرًا، وَضُرِبَ بِهِ ضَرْبًا، كَأَنَّكَ قُلْتَ بَعْدَ مَا قُلْتَ: سِيرَ عَلَيْهِ وَضُرِبَ بِهِ: يَسِيرُونَ سَيْرًا وَيَضْرِبُونَ ضَرْبًا،

(١)- المقتضب: ١١٢/٢.

(٢)- المفصّل: ٥٥.

(٣)- التخمير: ٢٩٧/١.

(٤)- شرح المفصّل: ٢٧٢/١.

(٥)- انظر في: المصطلح النحويّ نشأته وتطوّره، عوض القوزيّ: ١٣٩، والهامش: «٥٧٠». وقد اعتمد القوزيُّ على طبعةِ بولاق لكتابِ سيبويهِ، واعتمدتُ أنا على طبعةِ عبد السلامِ هارون.

وَيَنْطَلِقُونَ انْطِلَاقًا، وَلَكِنَّهُ صَارَ الْمَصْدَرُ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ، نَحْو: يَضْرِبُونَ وَيَنْطَلِقُونَ...))[1].

وقال أيضًا: ((وَإِنَّمَا اخْتُزِلَ الْفِعْلُ هَا هُنَا؛ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ، كَمَا جُعِلَ «الْحَذَرَ» بَدَلًا مِن «احْذَرْ». وَكَذَلِكَ هَذَا كَأَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ "سَقَاكَ اللهُ وَرَعَاكَ اللهُ"، وَمِنْ "خَيَّبَكَ اللهُ"... وَمِمَّا يَدُلُّكَ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ عَلَى الْفِعْلِ نُصِبَ، أَنَّكَ لَمْ تَذْكُرْ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْمَصَادِرِ لِتَبْنِيَ عَلَيْهِ كَلَامًا...))[2].

ومرادُ سيبويهِ أنَّ المصدرَ المنصوبَ قد يقومُ مقامَ الفعلِ، فيُحذَفُ الفعلُ، ويقومُ المصدرُ مَقامَهُ، كقولنا: «ضَرْبًا زَيْدًا»، والتقديرُ: «اضْرِبْ زَيْدًا»[3]. وليسَ في هذا القولِ ما يشيرُ أدنى إشارةٍ إلى استعمالِ مصطلحِ «الفِعْلِ» مُرادًا بهِ «المصدرُ».

ولا أَدري ما الذي أَوْهَمَ الزمخشريَّ، ومن وَافَقَهُ، فنسبوا إلى سيبويهِ إطلاقَ مصطلحِ «الفِعْلِ» على «المَصْدَرِ» أهو التعقيدُ الذي تتَّصِفُ بهِ عباراتُ سيبويهِ[4]، أم هو التعجُّلُ في إصدارِ الأحكامِ، بلا تَدَبُّرٍ كافٍ، أم أنَّ لسيبويهِ كتابًا آخَرَ غيرَ كتابهِ هذا، اشتملَ على هذا الاستعمالِ، أم أنَّ الزمخشريَّ قد اعتمدَ على نسخةٍ لم يطَّلِعْ عليها المُحدَثونَ؟!!

٢- مُصْطَلَحُ «التَّكَلُّفِ»:

استعملَ الميدانيُّ مُصطلَحَ «التَّكَلُّفِ» للدلالةِ على معنيينِ مختلفينِ، أحدهما تدلُّ عليه صيغةُ «تَفَعَّلَ»، والآخر تدلُّ عليهِ صيغةُ «تَفَاعَلَ». والغريبُ

---

(١)- الكتاب: ٢٣١/١.

(٢)- الكتاب: ٣١٢/١.

(٣)- انظر في: التعليقة: ١٥١/١، وشرح ابن عقيل: ١٧٦/٢-١٧٧.

(٤)- انظر في: خزانة الأدب، البغداديّ: ٣٧١/١-٣٧٢.

أنَّ الميدانيَّ يلتفتُ إلى الفرقِ بينَ هذينِ المعنيينِ، لكنَّهُ يستعمِلُ المصطلحَ نفسَهُ «التَّكَلُّف» للتعبيرِ عنهما.

قال الميدانيُّ: ((وَبَيْنَ تَفعَّلَ وَتَفَاعَلَ فِي مَعْنَى «التَّكَلُّفِ» فَرْقٌ، وَذَلِكَ أَنَّ «التَّفَعُّلَ» فِي هَذَا الْمَعْنَى كَالتَّكَرُّمِ وَالتَّجَمُّلِ وَالتَّجَلُّدِ، هُوَ: أَنْ يُرِيدَ صَاحِبُهُ إِظْهَارَ ذَلِكَ الْمَعْنَى مِنْ نَفْسِهِ، وَوُجُودَهُ فِيهِ، حَتَّى يَكُونَ بِتِلْكَ الصِّفَةِ، وَهِيَ الْكَرَمُ وَالْجَمَالُ وَالْجَلَادَةُ. وَ«التَّفَاعُلُ» لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ صَاحِبَهُ مُدَّعٍ دَعْوَى كَاذِبَةً؛ لِأَنَّ الـمُتَمَارِضَ لَا يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ مَرِيضًا، وَإِنْ أَظْهَرَ ذَلِكَ، فَبَانَ بِهَذَا أَنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقًا))[1].

وقد سبقَهُ إلى التفريقِ بينهما سيبويهِ، لكنَّهُ لم يستعمِلْ مُصطَلَحًا واحدًا للدلالةِ على هذينِ المعنيينِ المختلفينِ[2].

٣- مُصْطَلَحُ «الـمُشَارَكَةِ»:

تدلُّ صيغةُ «فَاعَلَ» على معنى «الـمُشَارَكَة»، وتدلُّ صيغةُ «تَفَاعَلَ» على معنى «التَّشَارُك». وهذانِ المعنيانِ لَيْسَا متطابقينِ، كما ظَنَّ من أَطْلَقَ مصطلحَ «المُشارَكةِ» على ما يُستمَدُّ من صيغتي «فَاعَلَ»، و«تَفَاعَلَ».

قال عبدُ القاهر الجرجانيُّ: ((وَفَاعَلَ لِنِسْبَةِ أَصْلِهِ إِلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مُتَعَلِّقًا بِالْآخَرِ لِلْمُشَارَكَةِ صَرِيحًا، فَيَجِيءُ الْعَكْسُ ضِمْنًا، نَحْو: ضَارَبْتُهُ وَشَارَكْتُهُ))[3]، وقال: ((وَ«تَفَاعَلَ» لِمُشَارَكَةِ أَمْرَيْنِ فَصَاعِدًا فِي أَصْلِهِ صَرِيحًا، نَحْو: تَشَارَكَ،

(١)- نزهة الطرف: ٣١٢/١. وكذلكَ فعلَ محمّد محيي الدين عبد الحميد، انظر في: دروس التصريف: ٨٠.

(٢)- انظر في: الكتاب: ٦٩/٤، ٧١.

(٣)- المفتاح: ٤٩.

وَمِنْ ثَمَّ نَقَصَ مَفْعُولًا عَنْ «فَاعَلَ»...))[1].

وقدِ اعترضَ الرضيُّ على مصطلحِ «الـمُشارَكةِ» في «تَفاعَلَ» في شرحِهِ لكلامِ ابنِ الحاجبِ الذي أَخَذَ بمصطلحِ الجرجانيّ نفسِهِ، فقال: ((وَكَانَ أَيْضًا مِنْ حَقِّ اللَّفْظِ أَنْ يَقُولَ: تَفاعَلَ لِاشْتِرَاكِ أَمْرَيْنِ؛ لِأَنَّ الـمُشارَكَةَ تُضَافُ إِمَّا إِلَى الْفَاعِلِ، أَوْ إِلَى الْمَفْعُولِ، تَقُولُ: أَعْجَبَتْنِي مُشَارَكَةُ الْقَوْمِ عَمْرًا، أَوْ مُشَارَكَةُ عَمْرٍو الْقَوْمُ، وَأَمَّا إِذَا قَصَدْتَ بَيَانَ كَوْنِ الـمُضَافِ إِلَيْهِ فَاعِلًا وَمَفْعُولًا مَعًا، فَالْحَقُّ أَنْ تَجِيءَ بِبَابِ التَّفَاعُلِ أَوِ الافْتِعَالِ، نَحْو: أَعْجَبَنِي تَشَارُكُنا، وَاشْتِرَاكُنا))[2].

فيرى الرضيُّ أنَّ الصوابَ استعمالُ مصطلحِ «التَّشَارُكِ»، أو مصطلحِ «الاشْتِرَاك» في دلالةِ صيغةِ «تَفَاعَلَ».

والأصوبُ في رأيي أنَّ مصطلحَ «الـمُشَارَكَةِ» خاصٌّ بصيغةِ «فَاعَلَ»، ومصطلحَ «التَّشَارُكِ» خاصٌّ بصيغةِ «تَفَاعَلَ»، ومصطلحَ «الاشْتِرَاكِ» خاصٌّ بصيغةِ «افْتَعَلَ»؛ لأنَّ ثَمَّةَ فروقًا في المعنى بينَ هذهِ الصيغِ الثلاثِ، وينبغي أن يكونَ المصطلحُ موافِقًا للصيغةِ التي يختصُّ بها، فالمصدرُ من «فَاعَلَ» على «الـمُفَاعَلَة»، كالـمُشَارَكَة، والمصدرُ من «تَفَاعَلَ» على «التَّفَاعُلِ»، كالتَّشَارُكِ، والمصدرُ من «افْتَعَلَ» على «الافْتِعَالِ» كالاشْتِرَاكِ.

وصيغةُ «فَاعَلَ» تُخالِفُ صيغتي «تَفَاعَلَ»، و«افْتَعَلَ»، فتدلُّ على أنَّ «الفَاعِلَ» هو البادئُ بفعلِ «الـمُشارَكَةِ»، وليسَ البادئَ بأصلِ الفعلِ. أمَّا صيغتا «تَفَاعَلَ»، و«افْتَعَلَ»، فليس فيهما تنصيصٌ على البادئِ.

فمثلًا في قولِنا: «ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا» يكونُ عمرٌو البادئَ بالضربِ،

---

(١)- المفتاح: ٥٠.

(٢)- شرح الشافية، الرضيّ: ١/١٠٠، وانظر في: المناهل الصافية: ١/٧٢.

ويكونُ زيدٌ البادئَ بالـمُضَارَبَةِ، أمَّا في قولِنا: «تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، وَاضْطَرَبَا»، فليسَ في السياقِ ما يدلُّ على البادئِ منهما[1].

وأوضحُ منهُ قولُنا: «جَالَسَ زَيْدٌ عَمْرًا»، فالبادئُ بفعلِ «الجُلُوسِ» هو «عَمْرٌو»، والبادئُ بفعلِ «الْمُجَالَسَةِ» هو «زَيْدٌ»، أي: إنَّ عَمْرًا جَلَسَ أَوَّلًا، ثُمَّ جَاءَ زَيْدٌ، فَشَارَكَهُ في «الجُلُوسِ».

أمّا في قولِنا: «تَجَالَسَ زَيْدٌ وعَمْرٌو»، فليس ثمَّةَ تنصيصٌ على البادئِ بالجلوسِ، أو البادئِ بالمجالسةِ.

والفرقُ بينَ صيغتي «تَفَاعَلَ»، و«افْتَعَلَ» أنَّ «الاشْتِرَاكَ» الذي تدلُّ عليهِ صيغةُ «افْتَعَلَ» أخصُّ من «التَّشَارُكِ» الذي تدلُّ عليهِ صيغةُ «تَفَاعَلَ»، فـ«الاشْتِرَاكُ» عبارةٌ عنِ «التَّشَارُكِ» الـمُقَيَّدِ بمعنى «الـمُبَالَغَةِ»، و«التَّشَارُكُ» مُطْلَقٌ من أيِّ قَيْدٍ[2].

٤- مُصْطَلَحُ «النَّقْلِ»:

استُعمِلَ مصطلحُ «النَّقْلِ» مُرادفًا لمصطلحِ «التَّعْدِيَةِ»، قال الرضيُّ الأستراباذيُّ: ((الْأَغْلَبُ فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ أَنْ لَا تَنْحَصِرَ الزِّيَادَةُ فِي مَعْنًى، بَلْ تَجِيءُ لِمَعَانٍ عَلَى الْبَدَلِ، كَالْهَمْزَةِ فِي «أَفْعَلَ» تُفِيدُ: النَّقْلَ، وَالتَّعْرِيضَ...))[3].

واستُعمِلَ مصطلحُ «النَّقْلِ» للدلالةِ على أحدِ أسبابِ «الإِعْلَالِ»، وهي: الحَذْفُ «النَّقْصُ»، والنَّقْلُ، والقَلْبُ، قال ابنُ عصفور: ((وَهَذَا التَّغْيِيرُ مُنْحَصِرٌ فِي: النَّقْصِ كـ«عِدَة» وَنَحْوِهِ، وَالْقَلْبِ كـ«قَالَ»، وَ«بَاعَ» وَنَحْوِهِمَا،

---

(١)- انظر في: المنهاج السويّ: ١٠٠-١٠١.

(٢)- انظر في: العموم الصرفيّ: ٩٠.

(٣)- شرح الشافية، الرضيّ: ١/٨٣، وانظر في: الممتع: ١٢٩، وشرح الكافية الشافية: ٢/٥٦٩، والمبدع: ١١٢، وهمع الهوامع: ١/٥٠٥.

وَالْإِبْدَالِ كـ«اتَّعَدَ» وَ«اتَّزَنَ» وَنَحْوِهِمَا، وَالنَّقْلِ كَنَقْلِ عَيْنِ «شَاكَ» وَ«لَاثَ» إِلَى مَحَلِّ اللَّامِ، وَكَنَقْلِ حَرَكَةِ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ فِي نَحْوِ: قُلْتُ وَبِعْتُ، عَلَى مَا يُبَيَّنُ بَعْدُ))[1].

واستُعمِلَ مصطلحُ «النَّقْلِ» للدلالةِ على تغييرِ تصنيفِ الكلمةِ، كالنقلِ من الوصفيَّةِ إلى العَلَمِيَّة، قال ابنُ عصفور: ((وَفِي الْأَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ؛ لِأَنَّهَا مَنْقُولَةٌ فِي الْأَكْثَرِ، وَقَدْ تَكُونُ مُشْتَقَّةً قَبْلَ النَّقْلِ، فَتَبْقَى عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ النَّقْلِ))[2].

---

(١)- الممتع: ٣٣.

(٢)- الممتع: ٤٤.

الأَسَاسُ الثَّانِي
أَنْ يَكُونَ الـمُصْطَلَحُ الصَّرْفِيُّ جَامِعًا

فبعضُ المصطلحاتِ الصرفيَّةِ لا تَنطَبِقُ إلَّا على بعضِ الأمثلةِ، ومنها:

١- مصطلحُ «المَبْنِيّ لِلْمَجْهُولِ»:

قال الرضيُّ الأستراباذيُّ: ((وَقَوْلُنا: مُطِرَتْ أَوْقَاتُهُمْ، كَقَوْلِهِمْ: صِيدَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ، عَلَى إِسْنَادِ الْفِعْلِ الْمَبْنِيّ لِلْمَجْهُولِ إِلَى الزَّمَانِ))[1]. وقال أيضًا: ((فَصَيَّرُوا الْفِعْلَ فِي صُورَةِ الاسْمِ: الْفِعْلَ الْمَبْنِيَّ لِلْفَاعِلِ فِي صُورَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ، وَالْمَبْنِيَّ لِلْمَجْهُولِ فِي صُورَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ، لِأَنَّ الْمَعْنَيَيْنِ مُتَقَارِبَانِ، إِذْ مَعْنَى "زَيْدٌ ضَارِبٌ": "زَيْدٌ ضَرَبَ، أَوْ يَضْرِبُ"، وَ"زَيْدٌ مَضْرُوبٌ": زَيْدٌ ضُرِبَ، أَوْ يُضْرَبُ))[2].

وهذا المصطلحُ يُوحي بأنَّ «الفاعِلَ» مَجْهُولٌ دائمًا، وأنَّهُ حُذِفَ، ونابَ منابَهُ نائِبُهُ؛ من أجلِ ذلكَ. والصوابُ أنَّ الفاعلَ قد يكونُ معلومًا في كثيرٍ من السياقاتِ، فلا يُذْكَرُ، ويرِدُ الفعلُ بهذِهِ الصيغةِ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿**وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا**﴾[3]، والفاعلُ الذي خَلَقَ الإنسان ضَعِيفًا، هو اللهُ تعالى، وهو معلومٌ، بلا ريبٍ.

ومن هنا تَجَنَّبَ كثيرٌ من النحويّين والصرفيّين استعمالَ هذا المصطلحِ،

---

(١)- شرح الرضي على الكافية: ٢/٣٦٩.

(٢)- شرح الرضي على الكافية: ٣/١٤.

(٣)- النساء: ٢٨.

واستعملوا مصطلحاتٍ أخرى، أشهرُها: «مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ»[1].

وأَرى أنَّ الأنسبَ إطلاقُ مصطلحِ «الْفِعْل الْمَقْصُور» على الفعلِ المبنيِّ للمفعولِ؛ لأنَّهُ ينقصُ عن الفعلِ المبنيّ للفاعلِ مفعولًا، فهو قريبٌ من الفعلِ القاصرِ «اللَّازِم»، الذي يُسَمَّى قاصِرًا؛ لقصورِهِ عن التعدِّي إلى المفعولِ بنفسِهِ[2].

والفرقُ بينَ الفعلينِ القاصرِ والمقصورِ أنَّ المرفوعَ بعدَ الفعلِ القاصرِ يُعرَبُ فاعِلًا، بخلافِ الفعلِ المقصورِ، فإنَّ المرفوعَ بعدَهُ يُعرَبُ نائبًا عن الفاعلِ. والفعلُ اللازِمُ قاصِرٌ بنفسِهِ، بخلافِ الفعلِ المقصورِ، فإنَّهُ ليسَ مقصورًا بنفسِهِ، بل بفعلِ المتكلِّمِ، الذي جَعَلَهُ على صيغةٍ غيرِ الصيغةِ التي كانَ عليها.

٢- مصطلحُ «الإِيهَامِ»، ونظائرُهُ:

استُعمِلَ مصطلحُ «الإِيهَامِ» لتسميةِ المعنى المستمدِّ من صيغةِ «تَفَاعَلَ» في قولِنا مثلًا: «تَبَاكَى الرَّجُلُ»، أي: أَوْهَمَ مَنْ يَراهُ أَنَّهُ يَبكي حقيقةً، والواقعُ أنَّ البكاءَ مُنْتَفٍ عنهُ، قال ابنُ عصفور: ((وَالثَّالِثُ الإِيهَامُ: وَهُوَ أَنْ يُرِيَكَ أَنَّهُ فِي حَالٍ لَيْسَ فِيهَا، كَقَوْلِكَ: تَغَافَلْتُ، وَتَعَامَيْتُ، وَتَناعَسْتُ، وَتَجَاهَلْتُ، أَيْ: أَظْهَرْتُ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ أَكُنْ فِي الْحَقِيقَةِ مَوْصُوفًا بِذَلِكَ))[3].

ومصطلحُ «الإيهام» ليسَ جامعًا لكلِّ أمثلةِ هذا المعنى.

وقدِ استعمَلَ الرضيُّ مصطلحَ «الإِبْهَامِ»، فقالَ: ((فَتَغَافَلَ عَلَى هَذَا لِإِبْهَامِكَ الْأَمْرَ عَلَى مَنْ تُخَالِطُهُ، وَتُرِيَ مِنْ نَفْسِكَ مَا لَيْسَ فِيكَ مِنْهُ شَيْءٌ

---

(١)- انظر في: المقتضب: ١/٢٤٤، والأصول: ١/٧٧، وعلل النحو: ٣١٤، واللمع: ٢٤، والمنصف: ١/٩٥، والممتع: ٢٨٢، وإيجاز التعريف: ١٠٨.

(٢)- انظر في: شرح ابن عقيل: ٢/١٤٦.

(٣)- الممتع: ١٢٥.

أَصْلًا))[1]. والإبهامُ والإعلامُ لا يجتمعانِ أيضًا.

والمصطلحُ المناسبُ هنا هو مصطلحُ «المُحَاكَاة»، فيقال مثلًا: «تبَاكَى الرَّجُلُ»، بمعنى: «حَاكَى الرَّجُلُ فِعْلَ الْبَاكِي»، أي: فَعَلَ فِعْلًا يُشْبِهُ فِعْلَهُ، وليسَ في هذهِ المحاكاةِ أيُّ إيحاءٍ بمعنى الإِبْهَامِ أو الإِيهَامِ، فهيَ تحتمِلُ الإيهامَ وعدَمَهُ، والسياقُ هو الذي يُحدِّدُ المقصودَ. وهذا ما يناسبُ دلالةَ صيغةِ المزيدِ «تبَاكَى» الوارِدِ في الحديثِ الذي أخرجه أحمدُ: ((... فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي مَاذَا يُبْكِيكَ أَنْتَ وَصَاحِبَكَ؟ فَإِنْ وَجَدْتُ بُكَاءً بَكَيْتُ، وَإِنْ لَمْ أَجِدْ بُكَاءً تَبَاكَيْتُ لِبُكَائِكُمَا))[2].

وسياقُ الحديثِ يدلُّ بوضوحٍ على أنَّ «الإيهامَ» لا يمكنُ وقوعُهُ هنا؛ لأنَّ الذي يُوهِمُ غيرَهُ لا يُعْلِمُهُ بذلكَ، فالإعلامُ والإيهامُ لا يَصْدُرَانِ من فاعِلٍ واحدٍ، في وقتٍ واحدٍ قطعًا[3].

ويناسِبُ هذا المصطَلَحُ أيضًا مقاماتٍ أُخرى، منها أَنْ يَطلُبَ الرجلُ من صاحبِهِ أن يُحَاكِيَ فِعْلَ «الأَعْرَجِ»، فيُقالُ مثلًا: «طَلَبَ زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو أَنْ يَتَعَارَجَ»، أي: طَلَبَ زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو أَنْ يُحَاكِيَ فِعْلَ «الأَعْرَجِ»، لا أن يُوهِمَ عَمْرٌو زَيْدًا بأَنَّهُ أَعْرَجُ. وهذا هو الواقعُ اليومَ في «التَّمْثِيلِ المَسْرَحِيِّ» وأشباهه.

---

(١)- شرح الشافية، الرضيّ: ١/١٠٢، وانظر في: المبدع: ١٠٩.

(٢)- مسند أحمد: ١/٣٣٥، رقم: ٢٠٨، وانظر في: صحيح مسلم: ٧٣٢، رقم: ١٧٦٣.

(٣)- اختلَفَ العلماءُ في مسألةِ الاحتجاجِ بالحديثِ في علومِ العربيَّةِ، فمنهم مَن أَجازَهُ مطلقًا، ومنهم مَن مَنَعَهُ مطلقًا، ومنهم مَن توسَّطَ في ذلك. انظر في: الاقتراح: ٨٩-٩٩، وخزانة الأدب، البغداديّ: ١/٣٢-٣٧.

وقال عُرْوَةُ بْنُ الْوَرْدِ[1]:

وَإِنْ جَارَتِي أَلْوَتْ رِيَاحٌ بِبَيْتِهَا تَغَافَلْتُ حَتَّى يَسْتُرَ الْبَيْتَ جَانِبُهْ

فعروةُ في هذا المقامِ ليسَ غافِلًا، لكنَّهُ يُحَاكِي فِعْلَ «الغَافِلِ». ولا يريدُ بهذهِ «المُحَاكَاةِ» إيهامَ جارتِهِ، وإنَّما يريدُ أن يُلزِمَ نفسَهُ بالغَضِّ من بصرِهِ. وجارتُهُ غافِلةٌ عن اطِّلاعِهِ أصلًا؛ بدلالةِ إسنادِهِ الفِعْلَ «يَسْتُرَ» إلى جانبِ البيتِ، لا إلى جارَتِهِ، فالرياحُ تُحرِّكُ جزءًا من البيتِ، فتكشفُهُ عن جارَتِهِ، ثمّ تهدأُ، فيحصلُ السَّتْرُ، وهي غافلةٌ عن اطِّلاعِهِ.

وحتَّى لو كانتْ جارَتُهُ غيرَ غافِلةٍ؛ فإنَّهُ لا يقصدُ إيهامَها قطعًا، وإنَّما يقصدُ طَمْأَنَتَهَا؛ لِتَأْمَنَ على نفسِها. ومصطلحُ «الإيهام» يُوحي في مثلِ هذا المقامِ بأنَّهُ ينوي بها شرًّا، ويُبيِّتُ لها فِعلَ سوءٍ، وهو خلافُ المقصودِ من هذا المقامِ قطعًا؛ لأنَّهُ إنَّما يَفخَرُ برعايتِهِ حقَّ الجِيرَةِ. ويؤكِّدُ أنَّ هذا هو المقصودُ من المقامِ قولُهُ: «حَتَّى يَسْتُرَ الْبَيْتَ جَانِبُهْ»، فهو يَتَحرَّى السَّتْرَ لبيتِ جارَتِهِ، لا هَتْكَ السَّتْرِ.

وقال ابْنُ الرُّومِيّ[2]:

وَكَمْ جاهَرْتُهُ وَقَالَتْ لَهُ: تَغَافَلْ كَأَنَّكَ فِي مَرْعَشِ

ففي هذا البيتِ تَطلُبُ المرأةُ من زوجِها أن يَتَغافَلَ عنها، حتَّى كأنَّهُ مُقيمٌ في «مَرْعَش»، وهي كما يقول الحمويُّ: ((مَدِينَةٌ فِي الثُّغُورِ بَيْنَ الشَّامِ وَبِلَادِ الرُّومِ))[3]. وطَلَبُها هذا دليلٌ واضحٌ على أنَّ «التَّغَافُلَ» ليس إيهامًا بالغَفْلَةِ؛

(١)- ديوانه: ٤٨.

(٢)- ديوانه: ١٢٤٨/٣.

(٣)- معجم البلدان: ١٠٧/٥.

لأنَّك إذا طَلَبْتَ من مُخاطَبِكَ «التَّغَافُلَ»، فأنتَ تَعْلَمُ يقينًا أنَّهُ ليسَ بغافلٍ، فكيفَ يكونُ «التَّغَافُلُ» بعدَ هذا العِلْمِ إيهامًا؟!

وقال أيضًا[1]:

وَانْخَدِعْ لِي أَوْ تَخَادَعْ إِنَّهَا خُدْعَةٌ فِيهَا رَبَاحٌ لَا غَبَنْ

وكذلك يدلُّ طلبُ المتكلِّمِ من مُخاطَبِهِ «التَّخَادُعَ» على أنَّ المتكلِّمَ يعلَمُ أنَّ مُخاطَبَهُ غيرُ مُنخَدِعٍ، فكيفَ يكونُ «التَّخَادُعُ» بعدَ هذا العِلْمِ إيهامًا؟!

وقال ابنُ المُعتزّ[2]:

تَغَافَلْ لَنَا يَا دَهْرُ عَنْ نَفْسِ أَحْمَدٍ فَمَا بَعْدَهُ لِلْمُلْكِ حِصْنٌ، وَلَا مَلْجَا

و«التَّغافُلُ» هنا أيضًا لا يمكنُ أن يكونَ إيهامًا بالغفلةِ؛ لأنَّ الذينَ يطلبونَ من «الدَّهْرِ» التَّغافُلَ عن نفسِ «أَحْمَدَ»، وهو المُعْتَضِدُ العَبَّاسِيُّ، يعلمونَ يقينًا أنَّ «الدَّهْرَ» ليسَ بغافِلٍ عنه[3]. فَهُمْ لا يطلبونَ من الدهرِ أن يُوهِمَهُمْ بالغفلةِ عن نفسِ «أَحْمَدَ» قطعًا.

وكذلك مصطلحا «التَّخْيِيل»، و«التَّجْهِيل»، فهما مصطلحانِ غيرُ جامعينِ، يُماثِلانِ مصطلحي «الإيهام»، و«الإبهام». قال ابنُ مالك: ((وَالَّذِي لِتَخْيِيلِ تَارِكِ الْفِعْلِ كَوْنَهُ فَاعِلًا، كَتَغَافَلَ زَيْدٌ، إِذَا ظَهَرَ بِصُورَةِ غَافِلٍ، وَهُوَ غَيْرُ غَافِلٍ، وَكَذَلِكَ تَجَاهَلَ، وَتَبَالَهَ، وَتَطَارَشَ، وَتَلَاكَنَ، وَتَمَارَضَ...))[4]. وقال

---

(١)- ديوانه: ٤٨٠/٣.

(٢)- ديوانه: ١٣١.

(٣)- اختلَفَ العلماءُ في الاحتجاجِ بشعرِ المُوَلَّدِينَ والمُحدَثِينَ، فمنهم مَن أَجازَهُ، ومنهم مَن مَنَعَهُ، ومنهم من اختار بعضَ الشعراءِ دونَ مَن سواهم، انظر في: الاقتراح: ١٤٤-١٤٨، وخزانة الأدب، البغداديّ: ١/٣٠-٣٢.

(٤)- شرح التسهيل: ٣/٤٥٤-٤٥٥، وانظر في: شفاء العليل: ٢/٨٤٩.

السيوطيُّ: ((وَتَفَاعَلَ، وَهُوَ لِلْمُشَارَكَةِ كَتَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، وَالتَّجْهِيلِ، كَتَغَافَلَ، وَتَجَاهَـلَ، وَتَبَالَـهَ، وَتَمَـارَضَ، وَتَطَـارَشَ))[1]. وربَّمـا كـانَ «التَّجْهِيـلُ» في كتـابِ السيوطيِّ مُصَحَّفًا عن «التَّخْيِيلِ».

٣- مصطلحُ «التَّحَوُّلِ»:

استُعمِلَ مصطلحُ «التَّحَوُّل» لتسميةِ أحدِ معاني صيغةِ «اسْتَفْعَلَ»، قال سيبويهِ: ((وَقَالُوا فِي التَّحَوُّلِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ هَكَذَا، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: اسْتَنْوَقَ الْجَمَلُ، وَاسْتَتْيَسَتِ الشَّاةُ))[2]. وقال عبدُ القاهرِ الجرجانيُّ: ((وَلِلتَّحَوُّلِ، نَحْو: اسْتَحْجَرَ الطِّينُ، وَإِنَّ الْبُغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ))[3].

وواضحٌ أنَّ مصطلحَ «التَّحَوُّلِ» في قولِنا: «اسْتَحْجَرَ الطِّينُ»، أي: تَحَوَّلَ الطـينُ إلى حَجَـرٍ، يُمكـنُ أن يكـونَ مُناسِبًا، ولكنَّـهُ غـيرُ مناسـبٍ في قولِنـا: «اسْتَنْسَـرَ الْبغَـاثُ»[4]، ولا في قولِنـا: «اسْـتَنْوَقَ الْجَمَـلُ»، ولا في قولِنـا: «اسْتَتْيَسَتِ الشَّاةُ». فالبغاثُ لا يمكنُ أن يتحوَّلَ إلى نَسْرٍ، والجَمَلُ لا يمكنُ أن يَتحوَّلَ إلى ناقةٍ، والشاةُ لا يمكنُ أن تَتحوَّلَ إلى تَيْسٍ.

ومـن هنـا قَسَّـمَ الرضـيُّ الأسـتراباذيُّ «التحوُّلَ» علـى قسـمينِ: حقيقـيٍّ ومجـازيٍّ، فقـال: ((وَيَكُونُ لِلتَّحَوُّلِ إِلَى الشَّيْءِ حَقِيقَةً، نَحْو: اسْتَحْجَرَ الطِّينُ، أَيْ: صَارَ حَجَرًا حَقِيقَةً، أَوْ مَجَازًا، أَيْ: صَارَ كَالْحَجَرِ فِي الصَّلَابَةِ، وَإِنَّ الْبغَاثَ

---

(١)- همع الهوامع: ٢٦٧/٣.

(٢)- الكتاب: ٧١/٤، وانظر في: الأصول: ١٢٨/٣، والممتع: ١٣٢.

(٣)- المفتاح: ٥١، وانظر في: الشافية: ٢١.

(٤)- كلمةُ «البغـاث» مُثَلَّثَةُ البـاءِ، وتُطلَقُ علـى مـا لا يَصيدُ مـن الطـيرِ، انظر في: لسـان العرب: ١١٨/٢، وتاج العروس: ١٧٢/٥.

بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ، أَيْ: يَصِيرُ كَالنَّسْرِ فِي الْقُوَّةِ))[١].

وقال ركنُ الدينِ الأستراباذيُّ: ((اعْلَمْ أَنَّهُ إِنْ أُرِيدَ بِهِ تَحَوُّلُهُ إِلَى صِفَةِ الـمُشْتَقِّ مِنْهُ، فَالْأَوْلَى أَنْ يُقَالَ: أَنْ يَأْتِيَ لِلتَّشَبُّهِ، وَإِنْ أُرِيدَ بـ"اسْتَحْجَرَ الطِّينُ" تَحْوِيلُهُ إِلَى الْحَجَرِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ لِلتَّحَوُّلِ حَقِيقَةً))[٢]. فيرى ركنُ الدينِ هنا أنَّ الأنسبَ في نحو: «اسْتَنْوَقَ الْجَمَلُ» أَنْ يُستعمَلَ مصطلحُ «التَّشَبُّه»؛ لأنَّ التحوُّل غيرُ ممكنٍ.

وفي رأيي أنَّ لدينا خِيَارَينِ، إمَّا أن نأتيَ بالمصطلحِ الذي يَجمَعُ هذهِ الأمثلةَ كلَّها: «اسْتَحْجَرَ، واسْتَنْوَقَ، واسْتَتْيَسَ، واسْتَنْسَرَ» وأشباهها، أو نَعُدَّهُمَا معنيينِ، ونُحَدِّدَ لِكُلٍّ معنًى منهما مُصطَلَحًا.

٤- مصطلحُ «الجَعْلِ»:

استُعمِلَ مصطلحُ «الجَعْلِ» لتسميةِ أحدِ معاني صيغةِ «فَعَّلَ»، قال ابنُ مالك: ((وَلِجَعْلِ الشَّيْءِ بِمَعْنَى مَا صِيغَ مِنْهُ، كَـ«عَدَّلْتُهُ وَأَمَّرْتُهُ»، إِذَا جَعَلْتُهُ عَدْلًا وَأَمِيرًا، وَفَسَّقْتُهُ وَكَفَّرْتُهُ وَزَنَّيْتُهُ وَجَهَّلْتُهُ، إِذَا نَسَبْتُهُ إِلَى الْفِسْقِ وَالْكُفْرِ وَالزِّنَى وَالْجَهْلِ، وَمِنْهُ: بَطَّنْتُ الثَّوْبَ، وَجَيَّبْتُهُ، إِذَا جَعَلتُ لَهُ بِطَانَةً وَجَيْبًا))[٣].

ومصطلحُ «الجَعْلِ» لا يُناسِبُ قولَنا: «فَسَّقْتُهُ»، بمعنى «نَسَبْتُهُ إِلَى الْفِسْقِ»، وكذلكَ «كَفَّرْتُهُ» وأشباهه، فينبغي أن تتعدَّدَ المصطلحاتُ، فيُستعمَلَ مصطلحُ «الجَعْلِ» في قولنا مثلًا: «أَمَّرْتُهُ» بمعنى «جَعَلْتُهُ» أَميرًا، ويُستعمَلَ مصطلحُ «النِّسْبَةِ» في قولِنا مثلًا: «زَنَّيْتُهُ» بمعنى «نَسَبْتُهُ» إلى الزِّنَى. وقد

---

(١)- شرح الشافية، الرضيّ: ١/١١١، وانظر في: المناهل الصافية: ٧٦-٧٧.

(٢)- شرح الشافية، ركن الدين الأستراباذيّ: ١/٢٦٥.

(٣)- شرح التسهيل: ٣/٤٥١.

استَعمَلَ بعضُ الصرفيّينَ مُصطلَحَ «النِّسْبَةِ»[1]، واستعمَلَ ابنُ عصفور مصطلحَ «التَّسْمِيَة»[2].

وكذلكَ في قولِ ابنِ مالك: ((وَمِنْهُ: بَطَّنْتُ الثَّوْبَ، وَجَيَّبْتُهُ، إِذَا جَعَلتُ لَهُ بِطَانَةً وَجَيْبًا))، فليسَ مصطلحُ «الجَعْلِ» مناسبًا هنا؛ لأنَّ مصطلحَ «الجَعْلِ» هنا ينبغي أن يكونَ مُقَيَّدًا لا مُطلَقًا، فمعنى: «جَيَّبْتُ الثَّوْبَ»: جَعَلْتُهُ ذَا جَيْبٍ، أو جَعَلْتُ لَهُ جَيْبًا، بخلافِ معنى «أَمَّرْتُ زَيْدًا»، فهو بمعنى «جَعَلْتُهُ أَمِيرًا». وقولُ ابنِ مالك: ((وَلِجَعْلِ الشَّيْءِ بِمَعْنَى مَا صِيغَ مِنْهُ))، لا يُناسِبُ المزيدَ «جَيَّبَ» وأشباهه، وإنَّما يناسبُ المزيدَ «أَمَّرَ» وأشباهه.

وقد قسَّم ابنُ عصفور «الجَعْلَ» على ثلاثةِ أقسامٍ عندَ كلامِهِ على معاني صيغةِ «أَفْعَلَ»، فقال: ((فَالْجَعْلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: أَحَدِهَا أَنْ تَجْعَلَهُ يَفْعَلُ، كَقَوْلِكَ: أَخْرَجْتُهُ وَأَدْخَلْتُهُ، أَيْ: جَعَلْتُهُ خَارِجًا وَدَاخِلًا. وَالثَّانِي أَنْ تَجْعَلَهُ عَلَى صِفَةٍ، كَقَوْلِكَ: أَطْرَدْتُهُ: جَعَلْتُهُ طَرِيدًا. وَثَالِث أَنْ تَجْعَلَهُ صَاحِبَ شَيْءٍ، نَحْو: أَقبَرْتُهُ: جَعَلْتُ لَهُ قَبْرًا))[3].

وما ذكرهُ ابنُ عصفور في صيغةِ «أَفْعَلَ» يُماثِلُهُ ما في صيغةِ «فَعَّلَ»، فيقال: نَزَّلَهُ، إِذَا جَعَلَهُ يَنْزِلُ، وجَمَّلَهُ إِذَا جَعَلَهُ جَمِيلًا، وَجَيَّبَهُ إِذَا جَعَلَهُ صَاحِبَ جَيْبٍ، أَوْ ذَا جَيْبٍ، أَوْ جَعَلَ لَهُ جَيْبًا.

٥- مصطلحُ «الاجْتِهَادِ»، ونظائرُهُ:

تُستعمَلُ صيغةُ «افْتَعَلَ» للدلالةِ على معنى «الـمُبَالَغَةِ»، نحو: «صَبَرَ

---

(١)- انظر في: الإيضاح في شرح المفصّل: ١٢٨/٢، وشرح الشافية، الرضيّ: ٩٤/١.

(٢)- انظر في: الممتع ١٢٩، والمبدع: ١١٣.

(٣)- الممتع: ١٢٧، وانظر في: المبدع: ١١١.

واصْـطَبَرَ»، و«قَـدَرَ واقْتَـدَرَ»، و«لجَـأَ والْتَجَـأَ». وقـد تعـدَّدَتْ مصـطلحاتُ الصرفيِّينَ للتعبيرِ عن هذا المعنى، وأبرزُها: الاجْتِهَادُ، والاضْطِرَابُ، والاعْتِمَالُ، والتَّسَبُّبُ، والتَّصَرُّفُ[1].

ومصطلحُ «المبالغة» أنسبُ من هذهِ المصطلحاتِ؛ لسببينِ[2]:

١- أنَّ هذهِ المصطلحاتِ إنَّما تنطبِقُ على الأفعالِ المُسنَدةِ إلى المخلوقِ العاقلِ، فلا تنطبِقُ على الأفعالِ المسندةِ إلى الخالقِ، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ**﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ**﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿**أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى**﴾[5]. فلا يجوزُ أن يقالَ: إنَّ معنى صيغةِ «افْتَعَلَ» في الأفعالِ المزيدةِ: «ابْتَلَى، واخْتَصَّ، وامْتَحَنَ»، في هذهِ الآياتِ، هو: الاجتهادُ، أو الاضطرابُ، أو الاعتمالُ، أو التسبُّبُ، أو التصرُّفُ، بل معناها هو: «المُبَالَغَة».

ولا تنطبِقُ هذهِ المصطلحاتُ أيضًا على الأفعالِ المسندةِ إلى المخلوقِ غيرِ العاقلِ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿**أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا**﴾[6]. فلا يصحُّ أن يقالَ: إنَّ معنى صيغةِ «افْتَعَلَ» في الفعلِ المزيدِ «احْتَمَلَ»، في هذِهِ الآيةِ، هو: الاجتهادُ، أو الاضطرابُ، أو

---

(١)- انظر في: الكتاب: ٤/٧٤، والأصول: ٣/١٢٧، والمفتاح: ٥٠، والممتع: ١٣١، وشرح الشافية، الرضيّ: ١/١١٠، وارتشاف الضرب: ١/١٧٥، وهمع الهوامع: ٣/٢٦٨.

(٢)- انظر في: العموم الصرفيّ: ٣١-٣٣.

(٣)- البقرة: ١٢٤.

(٤)- البقرة: ١٠٥.

(٥)- الحجرات: ٣.

(٦)- الرعد: ١٧.

الاعتمـالُ، أو التسـبُّبُ، أو التصـرُّفُ، بـل معناهـا هـو: «الـمُبَالَغَة»؛ فيكـونُ مصطلحُ «المُبَالَغَة» أنسبَ.

٢- أنَّ معنى المبالغةِ أعـمُّ مـن هـذهِ المعـاني، فهـو يشـملُ صـورَ الزيـادةِ الكمِّيَّـةِ والكيفيَّـةِ كلِّهـا، كـالتكرارِ، والتطويـلِ، والتأكيـدِ، والشـدَّةِ، والعَظَمَـةِ، والقُـوَّةِ، والاجْتِهَادِ، ونحوها، والقرائنُ السياقيَّةُ والمقاميَّةُ هي التي تحدِّدُ الصورةَ المقصودةَ.

وقد يقالُ: إنَّ مصطلحَ «المُبالَغَةِ» يُوحي بالزيادةِ على الواقعِ، والإفراطِ، والغُلُوِّ، والإغراقِ، فلا يكونُ مصطلحًا مناسبًا في تسميةِ المعاني التي تدلُّ عليها الأفعالُ الـمُسندَةُ إلى الخالقِ سبحانه وتعالى.

والحقيقةُ أنَّ مصطلحَ «الـمُبالَغَةِ» في الأصلِ اللغويِّ مصدرٌ للفعلِ المزيدِ «بَـالَغَ»، وهـو مـن مـادَّةِ «بلـغ»، الـتي تـدلُّ علـى «الوُصُـولِ وَالنِّهَايَـةِ»[1]، فمصطلحُ «الـمُبَالَغَةِ» لا يُوحي بمعنى «الزِّيَادَةِ عَلَى الغَايَةِ»، وإنَّما يُوحي بمعنى «بُلُوغِ الغَايَةِ»[2]، وليس في هذا الإيحاءِ ما يُخالِفُ الواقعَ.

وليس الغُلُوُّ نوعًا من أنواعِ المبالغةِ في الاصطلاحِ الصرفيِّ، بل هو كذلكَ في الاصطلاحِ البلاغيِّ فقط، قال ابنُ رشيقٍ القيروانيُّ: ((فَأَمَّا الْغُلُوُّ فَهُوَ الَّذِي يُنْكِرُهُ مَنْ يُنْكِرُ الـمُبَالَغَةَ مِنْ سَائِرِ أَنْوَاعِهَا، وَيَقَعُ فِيهِ الاخْتِلَافُ، لَا مَا سِوَاهُ مِمَّا بَيَّنْتُ، وَلَوْ بَطَلَتِ الـمُبَالَغَةُ كُلُّهَا، وَعِيبَتْ، لَبَطَلَ التَّشْبِيهُ، وَعِيبَتِ الاسْتِعَارَةُ، إِلَى كَثِيرٍ مِنْ مَحَاسِنِ الْكَلَامِ))[3].

---

(١)- انظر في: مقاييس اللغة: ١/٣٠١، والمحكم: ٥/٥٣٥.

(٢)- انظر في: العين: ٤/٤٢١، وتهذيب اللغة: ٨/١٣٥، والمحكم: ٥/٥٣٦.

(٣)- العمدة: ٢/٥٥.

الأَسَاسُ الثَّالِثُ
أَنْ يَكُونَ المُصْطَلَحُ الصَّرْفِيُّ مَانِعًا

فبعضُ المصطلحاتِ لا تمنعُ دخولَ أمثلةٍ ينبغي ألَّا تدخلَ، كما في مصطلحِ «التَّعْدِيَةِ» المستعمَلِ لتسميةِ أحدِ معاني صيغةِ «أَفْعَلَ»، وأحدِ معاني صيغةِ «فَعَّلَ»، قال عبدُ القاهرِ الجرجانيُّ: ((وَأَفْعَلَ: لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، نَحْو: أَجْلَسْتُهُ))[1]، وقال: ((وَفَعَّلَ لِلتَّكْثِيرِ غَالِبًا، نَحْو: غَلَّقْتُ، وَقَطَّعْتُ، وَجَوَّلْتُ، وَطَوَّفْتُ. وَلِلتَّعْدِيَةِ، نَحْو: فَرَّحْتُهُ))[2].

والحقيقةُ أنَّ مصطلحَ «التَّعْدِيَةِ»، ليسَ تسميةً لأيِّ معنًى صرفيٍّ، وإنَّما هو تعبيرٌ عن نقلِ الفعلِ من اللزومِ إلى التعدِّي الأُحَادِيِّ، أو نقلهِ من التعدِّي الأُحاديِّ إلى التعدِّي الثُّنَائيِّ، أو نقلهِ من التعدِّي الثُّنَائيِّ إلى التعدِّي الثُّلَاثِيِّ[3].

وإطلاقُ مصطلحِ «التَّعْدِيَةِ» لا يمنعُ دخولَ أَفْعَالِ صيغةِ «فَاعَلَ»، وأفعالِ صيغةِ «اسْتَفْعَلَ» إذا كانت تَزيدُ على مجرَّدَاتِها مفعولًا، نحو: «جَلَسَ زَيْدٌ، وَجَالَسْتُهُ»، و«كَرُمَ زَيْدٌ وَاسْتَكْرَمْتُهُ»[4].

فلا يجوزُ أن يقالَ هنا بدلالةِ صيغةِ «جَالَسَ» على التعديةِ؛ لأنَّها تدلُّ

---

(١)- المفتاح: ٤٩، وانظر في: الشافية: ١٩، وشفاء العليل: ٨٤٧/٢.

(٢)- المفتاح: ٤٩، وانظر في: الشافية: ٢٠، وشفاء العليل: ٨٤٨/٢.

(٣)- انظر في: المفصّل: ٣٤١، والإيضاح في شرح المفصّل: ١٢٦/٢.

(٤)- انظر في: اللباب، العكبريّ: ٢٧٠/١، ومغني اللبيب: ٦٧٨، وشرح الأشمونيّ: ٢٠٠/١، وهمع الهوامع: ٩/٣.

هنا على معنى «المُشَارَكَةِ»، فمعنى «جَالَسْتُ زَيْدًا»: شَارَكْتُهُ فِي الْجُلُوسِ[1].

ولا يجوزُ أن يقالَ أيضًا بدلالةِ صيغةِ المزيدِ «اسْتَكْرَمَ» على التعديةِ؛ لأنَّها تدلُّ هنا على «الْإِصَابَةِ والْوُجُودِ»[2]، أو «الْعَدِّ وَالاعْتِقَادِ»[3]، فمعنى «اسْتَكْرَمْتُ زَيْدًا»: وَجَدْتُهُ كريمًا، أو عَدَدْتُهُ كريمًا.

وقد تَكلَّمَ سيبويهِ على معاني صيغةِ «أَفْعَلَ»، ومعاني صيغةِ «فَعَّلَ»، ولم يَستعمِلْ مصطلحَ «التعديةِ»، بلِ استعمَلَ عبارة «صَيَّرَهُ إِلَى كَذَا»، فقال: ((تَقُولُ: دَخَلَ وَخَرَجَ وَجَلَسَ. فَإِذَا أَخْبَرْتَ أَنْ غَيْرَهُ صَيَّرَهُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا، قُلْتَ: أَخْرَجَهُ وَأَدْخَلَهُ وَأَجْلَسَهُ..... وَقَدْ يَجِيءُ الشَّيْءُ عَلَى فَعَّلْتُ، فَيُشْرِكُ أَفْعَلْتُ، كَمَا أَنَّهُمَا قَدْ يَشْتَرِكَانِ فِي غَيْرِ هَذَا؛ وَذَلِكَ قَوْلُكَ: فَرِحَ وَفَرَّحْتُهُ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: أَفْرَحْتُهُ...))[4].

فصيغةُ «أَفْعَلَ» في قولِنا: «أَجْلَسْتُهُ» تدلُّ على معنى «التَّصْيِيرِ»، أي: صَيَّرْتُهُ جَالِسًا، وكذلك صيغةُ «فَعَّلَ» في قولِنا: «فَرَّحْتُهُ» تدلُّ على معنى «التَّصْيِيرِ»، أي: صَيَّرْتُهُ فَرِحًا.

واستعمَلَ سيبويهِ في موضعٍ آخرَ مصطلح «الجَعْلِ»، فقالَ: ((وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّكَ حَيْثُ قُلْتَ: فَتَنْتُهُ، وَحَزَنْتُهُ، لَمْ تُرِدْ أَنْ تَقُولَ: جَعَلْتُهُ حَزِينًا، وَجَعَلْتُهُ فَاتِنًا، كَمَا أَنَّكَ حِينَ قُلْتَ: أَدْخَلْتُهُ، أَرَدْتَ: جَعَلْتُهُ دَاخِلًا))[5].

واستعمَلَ ابنُ عصفورٍ مصطلحَ «الجَعْلِ»، وذَكَرَ للجعلِ ثلاثةَ أوجُهٍ،

---

(١)- انظر في: المفتاح: ٤٩، والشافية: ٢٠، وشرح الأشمونيّ: ١/٢٠٠.

(٢)- انظر في: الكتاب: ٤/٧٠.

(٣)- انظر في: شرح الشافية، الرضيّ: ١/١١١، والمناهل الصافية: ١/٧٧.

(٤)- الكتاب: ٤/٥٥.

(٥)- الكتاب: ٤/٥٥.

وذَكَرَ في أحدِها بعضَ أمثلةِ التعديةِ نفسِها، فقال: ((فَالْجَعْلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: أَحَدِهَا أَنْ تَجْعَلَهُ يَفْعَلُ، كَقَوْلِكَ: أَخْرَجْتُهُ وَأَدْخَلْتُهُ، أَيْ: جَعَلْتُهُ خَارِجًا وَدَاخِلًا....))[1].

ومصطلحُ «التَّصْيِيرِ» ومصطلحُ «الجَعْلِ» أنسبُ من مصطلحِ «التَّعْدِيَةِ»؛ لأنَّهما استُعمِلا لتسميةِ معنًى صرفيٍّ، ففي قولِنا: «أَخْرَجْتُ زَيْدًا، وَفَرَّحْتُهُ» نَفهَمُ أنَّ المرادَ: جَعَلْتُ زَيْدًا خَارِجًا وَفَرِحًا، وصَيَّرْتُهُ كذلكَ.

قال الرضيُّ الأستراباذيُّ: ((فَإِذَا فُهِمَ هَذَا، فَاعْلَمْ أَنَّ الْمَعْنَى الْغَالِبَ فِي «أَفْعَلَ»: تَعْدِيَةُ مَا كَانَ ثُلَاثِيًّا، وَهِيَ أَنْ يُجْعَلَ مَا كَانَ فَاعِلًا لِلَّازِمِ مَفْعُولًا لِمَعْنَى «الجَعْلِ» فَاعِلًا لِأَصْلِ الحَدَثِ عَلَى مَا كَانَ، فَمَعْنَى «أَذْهَبْتُ زَيْدًا»: جَعَلْتُ زَيْدًا ذَاهِبًا، فَزَيْدٌ مَفْعُولٌ لِمَعْنَى الجَعْلِ الَّذِي اسْتُفِيدَ مِنَ الْهَمْزَةِ، فَاعِلٌ لِلذَّهَابِ، كَمَا كَانَ فِي: «ذَهَبَ زَيْدٌ». فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ الثُّلَاثِيُّ غَيْرَ مُتَعَدٍّ صَارَ بِالْهَمْزَةِ مُتَعَدِّيًا إِلَى وَاحِدٍ، هُوَ مَفْعُولٌ لِمَعْنَى الْهَمْزَةِ - أَي: الجَعْل وَالتَّصْيِير - كَأَذْهَبْتُهُ))[2].

وقال أبو البقاءِ الكَفَوِيُّ: ((التَّعْدِيَةُ: هِيَ عِنْدَ الصَّرْفِيِّينَ تَغْيِيرُ الْفِعْلِ، وَإِحْدَاثُ مَعْنَى الجَعْلِ وَالتَّصْيِيرِ، نَحْو: «ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ»، فَإِنَّ مَعْنَاهُ: جَعَلْتُهُ ذَا ذَهَابٍ، أَوْ صَيَّرْتُهُ ذَا ذَهَابٍ، وَعِنْدَ النُّحَاةِ: هِيَ إِيصَالُ مَعَانِي الْأَفْعَالِ إِلَى الْأَسْمَاءِ))[3].

فينبغي تجنُّبُ مصطلحِ «التَّعْدِيَةِ»؛ لأنَّهُ إنَّما يُناسِبُ اصطلاحَ النحوِيِّينَ،

---

(١)- الممتع: ١٢٧.

(٢)- شرح الشافية، الرضيّ: ٨٦/١.

(٣)- الكلّيّات: ٣١١.

ولا يُناسِبُ اصطلاحَ الصرفيّين، ولا يُعبِّرُ صراحةً عن معنى الجَعْلِ «التَّصْييرِ» المستمدِّ من الزيادةِ الصرفيَّةِ.

الأَسَاسُ الرَّابِعُ
أَنْ يَكُونَ المُصْطَلَحُ الصَّرْفِيُّ مُنَاسِبًا

استعمَلَ بعضُ الصرفيّينَ مصطلحَ «التَّحْقِير» ويعنونَ بهِ «التَّصْغِيرَ»[1].

وعند الموازنةِ بينَ مصطلحِ «التَّحْقِيرِ» ومصطلحِ «التَّصْغِيرِ» نَجِدُ الثانيَ أنسبَ من الأوَّلِ؛ لأنَّ «التَّحْقِيرَ» من مادَّةِ «حقر»، وهي تُوحي بالذِّلَّةِ والهَوَانِ[2]، بخلافِ «التَّصْغِيرِ»، فهو من مادَّةِ «صغر»، وهي تدلُّ على معنى عامٍّ، يشملُ التحقيرَ، والتقليلَ، والتقريبَ، والشفقةَ، والتحنُّنَ، والتلطُّفَ[3].

وقد أَوْقَعَ سيبويهِ فِعْلَ «التَّحْقِيرِ» على «إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ»، فقالَ: ((وَإِنْ حَقَّرْتَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ، قُلْتَ: بُرَيْهِيمُ وسُمَيْعِيلُ، تَحْذِفُ الْأَلِفَ، فَإِذَا حَذَفْتَهَا صَارَ مَا بَقِيَ يَجِيءُ عَلَى مِثَالِ فُعَيْعِيلٍ))[4].

فسيبويهِ لم يُخَصِّصْ مصطلحَ «التَّحْقِيرِ» بتصغيرِ الجَمَاداتِ، أو الحَشَرَاتِ، أو الآلاتِ، بلْ أطلَقَهُ حتَّى على «إِبْرَاهِيم وَإِسْمَاعِيل»، وهما من أعلامِ الرِّجالِ. وتحقيرُ الإنسانِ الذي كَرَّمَهُ الله تعالى رَجُلًا كانَ أو امرأةً لا يُسَوِّغُهُ أدنى مُسَوِّغٍ، إلَّا من أَذَلَّهُ اللهُ تعالى من القومِ الكافرينَ.

والغريبُ أنَّ سيبويهِ قد جَمَعَ في عدَّةِ مواضِعَ بين مصطلحي «التَّصْغِيرِ

---

(١)- انظر في: الكتاب: ٤٢٣/٣، والمقتضب: ٢٤٩/٢، والأصول: ٣٩/٣، واللمع: ٢١٢، والمنصف: ٣٣/١، والممتع: ٢٤٦،

(٢)- انظر في: الصحاح: ٦٣٥/٢، ولسان العرب: ٢٠٧/٤، والمصباح المنير: ١٤٣/١.

(٣)- انظر في: اللباب: ١٥٨/٢، وشرح الشافية، الرضيّ: ١٩٠/١، واللمحة: ٦٥٤/٢، وتوضيح المقاصد: ١٤١٩/٣، وشرح الأشمونيّ: ٧٠٦/٣.

(٤)- الكتاب: ٤٤٦/٣.

والتَّحْقِيرِ»، كما في قولِهِ: ((هَذَا بَابُ تَصْغِيرِ مَا كَانَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، وَلَمْ يَكُنْ رَابِعُهُ شَيْئًا مِمَّا كَانَ رَابِعَ مَا ذَكَرْنَا مِمَّا كَانَ عِدَّةُ حُرُوفِهِ خَمْسَةَ أَحْرُفٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ: سَفَرْجَلٍ، وَفَرَزْدَقٍ، وقَبَعْثَرَى، وَشَمَرْدَلٍ، وَجَحْمَرِشٍ، وَصَهْصَلِقٍ. فَتَحْقِيرُ الْعَرَبِ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ: سُفَيْرِجٌ، وَفُرَيْزِدٌ، وَشُمَيْرِدٌ، وَقُبَيْعِثٌ، وَصُهَيْصِلٌ))[١].

ولا أدري لِمَ لَمْ يَسْتَغْنِ سيبويهِ بمصطلحِ «التَّصْغِيرِ» عن مصطلح «التَّحْقِيرِ»، ولو في تصغيرِ «الأَعْلَامِ» فقط، كما في إبراهيم وإسماعيل؟

(١)- الكتاب: ٤١٧/٣.

الأَسَاسُ الْخَامِسُ
أَنْ يَكُونَ الـمُصْطَلَحُ الصَّرْفِيُّ وَاضِحًا

فبعضُ المصطلحاتِ الصرفيّةِ تتَّصِفُ بالغموضِ أو الغَرَابةِ، ومنها:

١- مصطلحُ «الإِجْنَاحِ»، ونظائرُهُ:

استُعمِلَتْ هذهِ المصطلحاتُ مرادِفَةً لمصطلحِ «الإِمَالَةِ»، قال سيبويهِ: ((فَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّ إِجْنَاحَ الْأَلِفِ أَخَفُّ عَلَيْهِمْ، يَعْنِي: الإِمَالَةَ، لِيَكُونَ الْعَمَلُ مِنْ وَجْهٍ وَاحِدٍ، فَكَرِهُوا تَرْكَ الْخِفَّةِ، وَعَلِمُوا أَنَّهُمْ إِنْ كَسَرُوا الرَّاءَ وَصَلُوا إِلَى ذَلِكَ، وَأَنَّهُمْ إِنْ رَفَعُوا لَمْ يَصِلُوا))[1]. وقال المبرِّدُ: ((فَإِنَّ بَنِي تَمِيمٍ يَتَّبِعُونَ فِيهِ لُغَةَ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يُرِيدُونَ إِجْنَاحَ الْأَلِفِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا وَالرَّاءُ مَكْسُورَةٌ، وَهَذَا مُبَيَّنٌ فِي بَابِ الْإِمَالَةِ))[2]، وقال الأشمونيُّ: ((الإِمَالَةُ: وَتُسَمَّى الْكَسْرَ، وَالْبَطْحَ، وَالاضْطِجَاعَ))[3].

وواضحٌ أنَّ مصطلحَ «الإِمَالَةِ» أوضحُ من المصطلحاتِ الثلاثةِ الأُخرى، وهو أكثرُ منها استعمالًا، وأبعدُها من الغموضِ والغرابةِ.

٢- مصطلحُ «الإِلْفَاءِ»:

استُعمِلَ هذا المصطلحُ لتسميةِ أحدِ معاني صيغةِ «أَفْعَلَ»، فقال ابنُ مالكٍ: ((وَلِإِلْفَاءِ الشَّيْءِ بِمَعْنَى مَا صِيغَ مِنْهُ، كَأَحْمَدْتُ فُلَانًا، إِذَا أَلْفَيْتُهُ مُتَّصِفًا بِمَا يُوجِبُ حَمْدَهُ، وَأَبْخَلْتُهُ، وَأَجْبَنْتُهُ، وَأَفْحَمْتُهُ، إِذَا أَلْفَيْتُهُ ذَا بُخْلٍ، وَذَا جُبْنٍ، وَذَا

---

(١)- الكتاب: ٣/٢٧٨.

(٢)- المقتضب: ٣/٣٧٥.

(٣)- شرح الأشمونيّ: ٣/٧٦٢.

إِفْحَامٍ، أَيْ: عَاجِزًا عَنْ قَوْلِ الشِّعْرِ))[١].

ومعنى «الإِلْفَاءِ» قريبٌ من معنى «الوُجُودِ»، أو «الوِجْدَانِ»[٢]، وهما أوضحُ منهُ، وأكثرُ استعمالًا، قال الزمخشريُّ: ((وَلِوُجُودِ الشَّيْءِ عَلَى صِفَةٍ، نَحْو: أَحْمَدْتُهُ، أَيْ: وَجَدْتُهُ مَحْمُودًا))[٣]. وقدِ استنبطَ الزمخشريُّ هذا المصطلحَ من قولِ سيبويهِ: ((وَقَالُوا: حَمِدْتُهُ، أَيْ: جَزَيْتُهُ وَقَضَيْتُهُ حَقَّهُ، فَأَمَّا أَحْمَدْتُهُ، فَتَقُولُ: وَجَدْتُهُ مُسْتَحِقًّا لِلْحَمْدِ مِنِّي، فَإِنَّمَا تُرِيدُ أَنَّكَ اسْتَبَنْتَهُ مَحْمُودًا))[٤].

٣- مصطلحُ «الخَتْلِ»:

استُعمِلَ مصطلحُ «الخَتْلِ» لتسميةِ أحدِ معاني صيغةِ «تَفَعَّلَ»، قال سيبويهِ: ((وَأَمَّا تَعَقَّلَهُ، فَهُوَ نَحْوُ تَقَعَّدَهُ، لِأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَخْتِلَهُ عَنْ أَمْرٍ يَعُوقُهُ عَنْهُ. وَيَتَمَلَّقُهُ نَحْوُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُدِيرُهُ عَنْ شَيْءٍ))[٥].

والخَتْلُ مصدرُ الفعلِ المجرَّدِ «خَتَلَ»، ومعناهُ قريبٌ من معنى «الخَدْعِ»[٦]، و«الغَدْرِ»[٧]، وهو أقلُّ استعمالًا منهما، وهما أوضحُ منهُ، وأنسبُ في تسميةِ هذا المعنى.

---

(١)- شرح التسهيل: ٣/٤٤٩-٤٥٠، وانظر في: شفاء العليل: ٢/٨٤٧.

(٢)- انظر في: الصحاح: ٦/٢٤٨٤، ومقاييس اللغة: ٥/٢٥٨، والمحكم: ١٠/٤١٨.

(٣)- المفصّل: ٣٧٢، وانظر في: الشافية: ١٩، وشرح الشافية، الرضيّ: ١/٩٠-٩١.

(٤)- الكتاب: ٤/٦٠.

(٥)- الكتاب: ٤/٧٢، وانظر في: الممتع: ١٢٦، والمبدع: ١٠٩.

(٦)- انظر في: الصحاح: ٤/١٦٨٢، ومقاييس اللغة: ٢/٢٤٥، والمحكم: ٥/١٥٠،

(٧)- انظر في: الخصائص: ٢/١٥٠.

الأَسَاسُ السَّادِسُ
أَنْ يَكُونَ المُصْطَلَحُ الصَّرْفِيُّ صَحِيحًا

ثمّةَ مصطلَحاتٌ غيرُ صحيحةٍ لا تُطابِقُ دلالاتُها الدلالاتِ الواقعيَّةَ المقصودةَ، ومنها:

١- مصطلحُ «القِيَامُ»:

استعمَلَ ابنُ عصفورٍ هذا المصطلحَ، فقال: ((وَالسَّادِسُ: الْقِيَامُ عَلَى الشَّيْءِ، كَقَوْلِكَ: مَرَّضْتُهُ، أَيْ: قُمْتُ عَلَيْهِ))[1]. وقد استنبطَ هذا المصطلحَ من قولِ سيبويهِ: ((وَتَقُولُ: أَمْرَضْتُهُ، أَيْ: جَعَلْتُهُ مَرِيضًا، وَمَرَّضْتُهُ، أَيْ: قُمْتُ عَلَيْهِ، وَوَلِيتُهُ. وَمِثْلُهُ: أَقْذَيْتُ عَيْنَهُ، أَيْ: جَعَلْتُهَا قَذِيَّةً، وَقَذَّيْتُهَا: نَظَّفْتُهَا))[2].

والحقيقةُ أنَّ سيبويهِ لم يُفسِّرِ المزيدَ «مَرَّضَ» تفسيرًا صرفيًّا، وإنَّما بيَّنَ المعنى إجمالًا؛ بدلالةِ قوله: ((وَمِثْلُهُ: أَقْذَيْتُ... وَقَذَّيْتُهَا: نَظَّفْتُهَا)).

وقد عُنِي بتفسيرِ المزيدِ «قَذَّى» صرفيًّا بعضُ الصرفيّينَ، فقال الزمخشريُّ: ((وَفِي السَّلْبِ، نَحْو: فَزَّعْتُهُ، وَقَذَّيْتُ عَيْنَهُ، وَجَلَّدْتُ الْبَعِيرَ، وَقَرَّدْتُهُ، أَيْ: أَزَلْتُ الْفَزَعَ، وَالْقَذَى، وَالْجِلْدَ، وَالْقُرَادَ))[3].

فصيغةُ «فَعَّلَ» تدلُّ على معنى «السَّلْبِ»، أو «الإِزَالَةِ»، يُقالُ: «مَرَّضْتُ زَيْدًا»، بمعنى «أَزَلْتُ الْمَرَضَ عَنْهُ». أمَّا القيامُ على المريضِ، فهو السببُ الذي أدَّى إلى «الإزالةِ».

---

(١)- الممتع: ١٢٩.

(٢)- الكتاب: ٦٢/٤، وانظر في: الأصول: ١١٧/٣.

(٣)- المفصّل: ٣٧٣.

٢- مصطلحُ «الهُجُومِ»:

استعمَلَ ابنُ عصفورٍ هذا المصطلحَ، فقال: ((وَالْهُجُومُ، كَقَوْلِكَ: أَطْلَعْتُ عَلَيْهِمْ، أَيْ: هَجَمْتُ عَلَيْهِمْ. وَأَمَّا طَلَعْتُ عَلَيْهِمْ، فَبَدَوْتُ))(١). وقد استَنبَطَ هذا المصطلحَ من قولِ سيبويهِ: ((وَيُقَالُ: طَلَعْتُ، أَيْ: بَدَوْتُ، وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ، أَيْ: بَدَتْ. وَأَطْلَعْتُ عَلَيْهِمْ، أَيْ: هَجَمْتُ عَلَيْهِمْ))(٢).

وتفسيرُ سيبويهِ هنا ليسَ صرفيًّا أيضًا، فمعنى «الهُجُومِ» معنًى إجماليٌّ مستمدٌّ من الكلمةِ بمادَّتِها وصيغتِها، لا من الصيغةِ الصرفيَّةِ فقط، والفرقُ بين المجرَّدِ «طَلَعَ» والمزيدِ «أَطْلَعَ» راجعٌ إلى دلالةِ صيغةِ «أَفْعَلَ» على معنى «المُبَالَغَةِ».

وبيانُ ذلكَ أنَّ الفعلينِ المجرَّدَ والمزيدَ متوافقانِ في حدوثِ أصلِ الفعلِ، وفي الفاعلِ، وفي التعدِّي بحرف الجرِّ «على»، وفي الاسم المجرور(٣)، قال ابنُ سيده: ((وَطَلَعَ الرَّجُلُ عَلَى الْقَوْمِ يَطْلَعُ وَيَطْلُعُ طُلُوعًا، وَأَطْلَعَ: هَجَمَ))(٤).

والهجومُ في الحقيقةِ صورةٌ خاصَّةٌ من صورِ الطلوعِ والبُدُوِّ، تكونُ مصحوبةً بالمُباغَتةِ، قال ابنُ فارسٍ: ((الْهَاءُ وَالْجِيمُ وَالْمِيمُ: أَصْلٌ صَحِيحٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى وُرُودِ شَيْءٍ بَغْتَةً، ثُمَّ يُقَاسُ عَلَى ذَلِكَ. يُقَالُ: هَجَمْتُ عَلَى الْقَوْمِ بَغْتَةً أَهْجُمُ هُجُومًا))(٥).

---

(١)- الممتع: ١٢٨.

(٢)- الكتاب: ٤/٥٦.

(٣)- انظر في: العموم الصرفيّ: ٢٠-٢٣.

(٤)- المحكم: ١/٥٤٥.

(٥)- مقاييس اللغة: ٦/٣٧.

٣- مصطلحُ «الضِّيَاءِ»:

استعمَلَ ابنُ عصفورٍ هذا المصطلحَ، فقال: ((وَالضِّيَاءُ، كَقَوْلِكَ: أَشْرَقتِ الشَّمْسُ: أَضَاءَتْ. فَأَمَّا شَرَقَتْ فَطَلَعَتْ))[١]. وقدِ اعتمدَ في هذا المصطلحِ أيضًا على قولِ سيبويهِ: ((وَشَرَقَتْ: بَدَتْ، وَأَشْرَقَتْ: أَضَاءَتْ))[٢].

والحقيقةُ أنَّ تفسيرَ سيبويهِ هنا ليسَ صرفيًّا، فليستْ صيغةُ «أَفْعَلَ» هي التي تدلُّ على «الضِّيَاءِ»، وإنَّما تدلُّ عليهِ الكلمةُ بمادَّتِها وصيغتِها. أمَّا الصيغةُ الصرفيَّةُ، فتدلُّ على معنى «المُبَالَغَةِ»؛ لأنَّ في قولِنا: «أَشْرَقَتِ الشَّمْسُ» دلالةً على ارتفاعِ الشمسِ بعدَ طُلُوعِها، فهو طُلُوعٌ زائدٌ.

وقد أشار القرطبيُّ إلى هذهِ الزيادةِ في الطُّلُوعِ، فقال: ((الْإِشْرَاقُ أَيْضًا: ابْيِضَاضُ الشَّمْسِ بَعْدَ طُلُوعِهَا، يُقَالُ: شَرَقَتِ الشَّمْسُ، إِذَا طَلَعَتْ، وَأَشْرَقَتْ، إِذَا أَضَاءَتْ))[٣].

فابيضاضُ الشمسِ وإضاءتُها ليسا معنيينِ صرفيّينِ، وإنَّما هما معنيانِ لفظيَّانِ مستمدَّانِ من الكلمةِ بمادَّتِها وصيغتِها معًا. أمَّا المعنى الصرفيُّ لصيغةِ «أَفْعَلَ» في المزيدِ «أَشْرَقَ»، فهو المبالغةُ.

٤- مصطلحُ «الوُجُودِ»:

استعمَلَ ابنُ عصفورٍ هذا المصطلحَ، فقالَ: ((وَالْوُجُودُ، كَقَوْلِكَ: أَبْصَرَهُ: دَلَّهُ عَلَى وُجُودِ المُبْصَرِ))[٤].

---

(١)- الممتع: ١٢٨.

(٢)- الكتاب: ٤/٥٦.

(٣)- الجامع لأحكام القرآن: ١٨/١٤٥.

(٤)- الممتع: ١٢٨.

وقد ذكرتُ آنِفًا أنَّ مصطلحَ «الْوُجُودِ» الذي استعمَلَهُ الزمخشريُّ أوضحُ من مصطلحِ «الإِلْفَاءِ» الذي استعمَلَهُ ابنُ مالكٍ، لكنَّ ابنَ عصفورٍ لم يستعمِلْ مصطلحَ «الوُجُودِ» بالمعنى نفسِهِ الذي استعمَلَهُ الزمخشريُّ؛ بدلالةِ أنَّ المثالَ الذي ذَكَرَهُ ابنُ عصفورٍ لا يُماثِلُ الأمثلةَ التي يذكُرُها الصرفيُّونَ لمعنى «الْوُجُودِ»، كقولِهِم: «أَبْخَلْتُ الرَّجُلَ»، بمعنى: وَجَدْتُهُ بَخِيلًا، و«أَكْرَمْتُ الرَّجُلَ»، بمعنى: وَجَدْتُهُ كَرِيمًا. فنحنُ لا نقولُ: «أَبْصَرْتُ الرَّجُلَ»، بمعنى: وَجَدْتُهُ بَصِيرًا.

وحتَّى إنْ فَرَضْنَا أنَّ العربَ قالتْ: «أَبْصَرْتُ الرَّجُلَ»، بمعنى: وَجَدْتُهُ بَصِيرًا، فإنَّ ابنَ عصفورٍ لم يقصدْ هذا المعنى أبدًا؛ بدلالةِ تفسيرِهِ لمعنى المزيدِ «أَبْصَرَ» بقولِهِ: ((أَبْصَرَهُ: دَلَّهُ عَلَى وُجُودِ الْمُبْصَرِ)). وهذا التفسيرُ لا يُناسِبُ معنى «الْوُجُودِ» الذي ذَكَرَهُ الزمخشريُّ أبدًا.

وعبارةُ ابنِ عصفورٍ تشتملُ على ضميرِ نَصْبٍ مُتَّصِلٍ بالفعلِ في قولِهِ: «دَلَّهُ»، ولا أَرى العبارةَ يَستقيمُ معناها إلَّا بحذفِهِ. ولعلَّ زيادةَ الهاءِ مِنْ أوهامِ ابنِ عصفورٍ، أو من أوهام الناسخِ.

والغريبُ أنَّ الْمُحقِّقَ لم يلتفتْ إلى زيادةِ «الهاء»، ولم يُعلِّقْ عليها أيَّ تعليقٍ. وكذلك محقِّقُ كتابِ «الْمُبْدِعِ»، الذي هو عبارةٌ عن تلخيصٍ لكتابِ «الْمُمْتِعِ»، فقد ردَّدَ أبو حيَّانَ الأندلسيُّ العبارةَ نفسَها، فقال: ((وَالْوُجُودُ: أَبْصَرَهُ، دَلَّهُ عَلَى وُجُودِ الْمُبْصَرِ))[1].

ولبيانِ زيادةِ هذا الضميرِ نَفتَرِضُ أنَّا قلنا: «أَبْصَرَ زَيْدٌ خَالِدًا»، وفسَّرنا الجملةَ بعبارَةِ ابنِ عصفورٍ: «أَبْصَرَهُ: دَلَّهُ عَلَى وُجُودِ الْمُبْصَرِ»، فَعَلَى مَنْ يعودُ الضميرُ المتَّصِلُ في قولِهِ: «دَلَّهُ»؟ أيعودُ على «زَيْدٍ» ويكونُ المعنى: «دَلَّ خَالِدٌ

---

(١)- المبدع: ١١٢.

زَيْدًا عَلَى وُجُودِ الـمُبْصَرِ»، أم يعودُ على «خَالِدٍ»، ويكونُ المعنى: «دَلَّ زَيْدٌ خَالِدًا عَلَى وُجُودِ المُبْصَرِ»؟

والحقيقةُ أنَّ هذا الضميرَ لا يعودُ على أيٍّ منهما؛ لأنَّ المعنى على كلا التقديرينِ هو «الدَّلَالَة» لَا «الْوُجُود»، وهو معنًى لا وجودَ لهُ في العربيَّةِ، ولم يكنِ ابنُ عصفورٍ يقصدُهُ لا من قريبٍ ولا من بعيدٍ.

أمَّا إذا حَذَفْنَا هذا الضميرَ، فإنَّ العبارةَ ستكونُ هكذا: ((أَبْصَرَهُ: دَلَّ عَلَى وُجُودِ المُبْصَرِ))، ويكونُ معناها أنَّ المزيدَ «أَبْصَرَ» يدلُّ على وجودِ شَيْءٍ مُبْصَرٍ. وقدِ استنبَطَ ابنُ عصفورٍ هذا المصطلحَ من قولِ سيبويهِ: ((وَمِثْلُ ذَلِكَ: بَصُرَ، وَمَا كَانَ بَصِيرًا، وَأَبْصَرَهُ، إِذَا أَخْبَرَ بِالَّذِي وَقَعَتْ رُؤْيَتُهُ عَلَيْهِ))(1).

ومرادُ سيبويهِ أنَّ المجرَّدَ «بَصُرَ» لا يُستعمَلُ للدلالةِ على رُؤْيَةِ الأشياءِ الْمَرْئِيَّةِ، وإنَّما يدلُّ على «العِلْمِ»؛ ولذلكَ قالَ: ((وَمَا كَانَ بَصِيرًا)).

أمَّا المزيدُ «أَبْصَرَ»، فيرى سيبويهِ أَنَّهُ يُستعمَلُ بمعنى «الرُّؤْيَةِ»؛ ولذلكَ قالَ: ((أَخْبَرَ بِالَّذِي وَقَعَتْ رُؤْيَتُهُ عَلَيْهِ))، فالإبصارُ عندَ سيبويهِ يعني وقوعَ الرؤيةِ على شيءٍ مُبْصَرٍ؛ ومن هذهِ العبارةِ استنبطَ ابنُ عصفورٍ معنى «الوُجُودِ».

فالفرقُ عند سيبويهِ بينَ المجرَّدِ «بَصُرَ» والمزيدِ «أَبْصَرَ» أنَّ المزيدَ منهما يدلُّ على وجودِ شيءٍ مُبْصَرٍ، بخلافِ المجرَّدِ الذي يدلُّ -كما عند سيبويهِ- على العِلْمِ، ولا يدلُّ على الرؤيةِ.

وقد ذَكَرَ الجوهريُّ ما يُوافِقُ كلامَ سيبويهِ، فقالَ: ((الْبَصَرُ: حَاسَّةُ الرُّؤْيَةِ. وَأَبْصَرْتُ الشَّيْءَ: رَأَيْتُهُ. وَالْبَصِيرُ: خِلَافُ الضَّرِيرِ. وَبَاصَرْتُهُ، إِذَا أَشْرَفْتَ تَنْظُرُ إِلَيْهِ مِنْ بَعِيدٍ. وَالْبَصَرُ: الْعِلْمُ. وَبَصُرْتُ بِالشَّيْءِ: عَلِمْتُهُ. قَالَ اللهُ تَعَالَى:

(1)- الكتاب: ٦٢/٤.

﴿بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ﴾[1]. وَالْبَصِيرُ: الْعَالِمُ. وَقَدْ بَصُرَ بَصَارَةً))[2].

وبالتدبُّرِ الكافي نُدرِكُ أنَّ مصطلحَ «الوُجُودِ» الذي ذَكَرَهُ ابنُ عصفورٍ ليسَ تسميةً لمعنًى صرفيٍّ مستمدٍّ من الزيادةِ في صيغةِ «أَفْعَلَ»، وإنَّما هو عبارةٌ تمييزيَّةٌ؛ لبيانِ الفرقِ بينَ الفعلينِ المجرَّدِ والمزيدِ، كما يراهُ سيبويهِ ومَن وَافَقَهُ من اللغويّينَ والصرفيّينَ.

والحقيقةُ أنَّ التفريقَ بينهما على هذا الأساسِ ليسَ لهُ أَدنى نصيبٍ من الصحَّةِ، فالمجرَّد «بَصُرَ»، والمزيدُ «أَبْصَرَ» كلاهُما يُستعمَلانِ في الرؤيةِ العَيْنِيَّةِ، والرؤيةِ العَقْلِيَّةِ «القَلْبِيَّةِ». والشواهدُ على هذهِ الحقيقةِ كثيرةٌ، سأكتفي ببعضِها:

أوّلًا- شواهدُ استعمالِ المجرَّدِ «بَصُرَ» في الرؤيةِ العينيَّةِ:

- قال تعالى: ﴿**قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَلِكَ سَوَّلَتْ لِي نَفْسِي**﴾[3]. فعلى رأيِ بعضِ المفسّرينَ: الرؤيةُ هنا عينيَّةٌ، قال الطبريُّ: ((وَقَالَ آخَرُونَ: هِيَ بِمَعْنَى: أَبْصَرْتُ مَا لَمْ يُبْصِرُوهُ، وَقَالُوا: يُقَالُ: بَصُرْتُ بِالشَّيْءِ وَأَبْصَرْتُهُ، كَمَا يُقَالُ: أَسْرَعْتُ وَسَرُعْتُ...))[4].

- قال تعالى: ﴿**وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيهِ فَبَصُرَتْ بِهِ عَنْ جُنُبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ**﴾[5]. ودلالةُ المجرّد «بَصُرَ» على الرؤيةِ العينيَّةِ في هذهِ الآيةِ واضحةٌ جدًّا.

---

(١)- طه: ٩٦.

(٢)- الصحاح: ٢/٥٩١-٥٩٢، وانظر في: درّة الغواص: ١١٧.

(٣)- طه: ٩٦.

(٤)- جامع البيان: ١٦/١٤٨، وانظر في: التفسير الكبير: ٢٢/٩٦.

(٥)- القصص: ١١.

قال الطبريُّ: ((يَقُولُ: فَبَصُرَتْ بِمُوسَى عَنْ بُعْدٍ، لَمْ تَدْنُ مِنْهُ، وَلَمْ تَقْرُبْ، لِئَلَّا يُعْلَمَ أَنَّهَا مِنْهُ بِسَبِيلٍ، يُقَالُ مِنْهُ: بَصُرْتُ بِهِ وَأَبْصَرْتُهُ، لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ))[١].

وقال الفخرُ الرازيُّ: ((قَالَ الـمُبَرِّدُ: أَبْصَرْتُهُ وَبَصُرْتُ بِهِ، بِمَعْنًى وَاحِدٍ. وَقَوْلُهُ: عَنْ جُنُبٍ، أَيْ: عَنْ بُعْدٍ... أَيْ: نَظَرَتْ نَظْرَةَ مُزْوَرَّةٍ مُتَجَانِبَةٍ، وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ بِحَالِهَا وَغَرَضِهَا))[٢].

- روى مسلمٌ عن أبي قتادةَ، قالَ: ((خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْقَاحَةِ، فَمِنَّا الـمُحْرِمُ وَمِنَّا غَيْرُ الـمُحْرِمِ، إِذْ بَصُرْتُ بِأَصْحَابِي يَتَرَاءَوْنَ شَيْئًا، فَنَظَرْتُ فَإِذَا حِمَارُ وَحْشٍ...))[٣].

- روى مسلمٌ عَنْ أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ، قَالَ: ((بَيْنَمَا جَارِيَةٌ عَلَى نَاقَةٍ، عَلَيْهَا بَعْضُ مَتَاعِ الْقَوْمِ، إِذْ بَصُرَتْ بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَتَضَايَقَ بِهِمُ الْجَبَلُ...))[٤].

- روى النَّسائيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: ((بَصُرَتْ عَيْنَايَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، عَلَى جَبِينِهِ، وَأَنْفِهِ أَثَرُ الْمَاءِ وَالطِّينِ...))[٥].

- روى النَّسائيُّ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: ((... فَرَجَعَ خَالِدٌ، فَلَمَّا بَصُرَتْ بِهِ السَّدَنَةُ، وَهُمْ حَجَبَتُهَا، أَمْعَنُوا فِي الْجَبَلِ...))[٦].

---

(١)- جامع البيان: ١٨/١٧٤، وانظر في: معاني القرآن وإعرابه: ٤/١٣٤.

(٢)- التفسير الكبير: ٢٤/١٩٧.

(٣)- صحيح مسلم: ٤٦٧، رقم: «١١٩٦»، وانظر في: السنن الكبرى، البيهقيّ: ٥/٣٠٦، رقم: «٩٩٠٧».

(٤)- صحيح مسلم: ١٠٤٤، رقم: «٢٥٩٦».

(٥)- السنن الكبرى، النسائيّ: ١/٣٤٦، رقم: «٦٨٦».

(٦)- السنن الكبرى، النسائيّ: ١٠/٢٧٩، رقم: ١١٤٨٣.

- روى الطَّبَرانيُّ عَنْ أَبِي تَمِيمَةَ الْهُجَيْمِيّ قَالَ: ((بَيْنَا أَنَا فِي حَائِطٍ مِنْ حِيطَانِ الْمَدِينَةِ إِذْ بَصُرْتُ بِامْرَأَةٍ، فَلَمْ يَكُنْ لِي هَمٌّ غَيْرُهَا، حَتَّى جَازَتْنِي...))[1].

- قال عَلْبَاءُ بنُ أَرْقَمَ[2]:

بَصُرْتُ بِهِ يَوْمًا وَقَدْ كَادَ صُحْبَتِي ... مِنَ الْجُوعِ أَنْ لَا يَبْلُغُوا الرَّجْمَ مِ الْوَحَمْ

- قال عَوْفُ بنُ عَطِيَّة[3]:

بَصُرَتْ بِفِتْيَانٍ كَأَنَّ بَضِيعَهُمْ ... جُرْذَانُ رَابِيَةٍ خَلَتْ لَمْ تُصْطَدِ

- قال كُثَيِّرُ عَزَّةَ[4]:

إِذَا بَصُرَتْ بِهَا الْعَيْنَانِ لَجَّتْ ... بِدَمْعِهِمَا مَعَ النَّظَرِ اللَّجُوجُ

- قال ابنُ الرُّومِيّ[5]:

أَنَا آكَلْتُهُ، فَمَا بَصُرَتْ عَيـ ... ـنِي بِشَيْءٍ كَأَكْلِهِ وَكَخَبْنِهْ

- قال الـمُتَنَبِّي[6]:

أَيْقَنْتُ أَنَّ سَعِيدًا طَالِبٌ بِدَمِي ... لَمَّا بَصُرْتُ بِهِ بِالرُّمْحِ مُعْتَقِلَا

- قال أَبُو فِرَاسٍ الْحَمْدَانِيُّ[7]:

يَا رَاكِبَ الْخَيْلِ لَوْ بَصُرْتَ بِنَا ... نَحْمِلُ أَقْيَادَنَا، ونَنْقُلُهَا

رَأَيْتَ، فِي الضُّرِّ، أَوْجُهًا كَرُمَتْ ... فَارَقَ فِيكَ الْجَمَالَ أَجْمَلُهَا

---

(١)- المعجم الأوسط: ٥/٢٨٠، رقم: ٥٣١٥.

(٢)- الأصمعيات: ١٥٨.

(٣)- الأصمعيّات: ١٧٠.

(٤)- ديوانه: ١٩٠.

(٥)- ديوانه: ٦/٢٥٣٩.

(٦)- ديوانه: ١٧.

(٧)- ديوانه: ٢٦٥.

ثانيًا– شواهدُ استعمالِ المزيدِ «أَبْصَرَ» في الرؤيةِ العقليَّةِ «القلبيَّةِ»:

- قال تعالى: ﴿**قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ**﴾[(١)]. فالمزيدُ «أَبْصَرَ» هنا بمعنى الرؤية العقليَّةِ «القلبيَّةِ» لا العينيَّةِ؛ بدلالةِ أنَّ المقصودَ من الفعلِ «عَمِيَ» عدمُ الرؤيةِ العقليَّةِ «القلبيَّةِ»، كما في قوله تعالى: ﴿**فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ**﴾[(٢)].

قال الفخرُ الرازيُّ: ((الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: الـمُرَادُ مِنَ الْإِبْصَارِ هَاهُنَا: الْعِلْمُ، وَمِنَ الْعَمَى: الْجَهْلُ))[(٣)].

- قال ابنُ مُقْبِلٍ[(٤)]:

أَلَمْ تَـرَ أَنَّ الْقَلْبَ ثَابَ وَأَبْـصَـرَا　　وَجَلَّى عَمَايَاتِ الشَّبَابِ وَأَقْصَرَا

وَبُدِّلَ حِلْمًا بَعْدَ جَهْلٍ، وَمَنْ يَعِشْ　　يُجَـرِّبْ وَيُبْصِـرْ شَـأْنَهُ إِنْ تَفَكَّرَا

- قال النَّابِغَةُ الشَّيْبَانِيُّ[(٥)]:

وَقِيلُكَ: قَدْ أَبْصَرْتُ شَيْئًا جَهِلْتَهُ　　لِذِي حَنَقٍ عِنْدَ الْحَمِيَّةِ بُورُ

- قال عُرْوَةُ بْنُ أُذَيْنَة[(٦)]:

فَأَبْصَرُوا، فَاسْتَبَانَ الرُّشْدَ مُشْعِرَةً　　بَعْدَ الضَّلَالِ قُلُوبُ النَّاسِ إِيمَانَا

---

(١)– الأنعام: ١٠٤.

(٢)– الحجّ: ٤٦.

(٣)– التفسير الكبير: ١٠٥/١٣، وانظر في: جامع البيان: ٢٥/١٢، والكشّاف: ٣٨٤/٢.

(٤)– ديوانه: ١١٦.

(٥)– ديوانه: ٣١.

(٦)– شعر عروة بن أذينة: ١٣٤.

- قال عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ[1]:

وَلَقَدْ كُنْتُ قَدْ عَرَفتُ، وَأَبْصَرْ ... تُ أُمُورًا، لَوَ ٱنَّهَا نَفَعَتْني

- قال أَبُو الْعَتَاهِيَةِ[2]:

وَالْآنَ أَبْصَرْتُ السَّبِيلَ إِلَى الْهُدَى ... وَتَفَرَّغَتْ هِمَمِي عَنِ الْأَشْغَالِ

- قال البُحْتُرِيُّ[3]:

أَقَامَ مَنَارَ الْحَقِّ، حَتَّى اهْتَدَى بِهِ ... وَأَبْصَرَهُ مَنْ لَمْ يَكُنْ قَطُّ أَبْصَرَا

٥- مصطلحُ «الْوُصُولِ»:

استعمَلَ ابنُ عصفورٍ هذا المصطلحَ، فقال: ((وَالْوُصُولُ- كَقَوْلِكَ: أَغْفَلْتُهُ، أَيْ: وَصَلَتْ غَفْلَتِي إِلَيْهِ))[4]. وقد استندَ في هذا المصطلحِ إلى قولِ سيبويهِ: ((وَتَقُولُ: غَفَلْتُ، أَيْ: صِرْتُ غَافِلًا، وَأَغْفَلْتُ، إِذَا أَخْبَرْتَ أَنَّكَ تَرَكْتَ شَيْئًا، وَوَصَلَتْ غَفْلَتُكَ إِلَيْهِ. وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: غَفَلَ عَنْهُ، فَاجْتَزَأْتَ بِـ«عَنْهُ» عَنْ «أَغْفَلْتُهُ»؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ «عَنْهُ»، فَقَدْ أَخْبَرْتَ بِالَّذِي وَصَلَتْ غَفْلَتُكَ إِلَيْهِ))[5].

والمقصودُ بـ«الوصولِ» عندَ سيبويهِ: الوُصولُ إلى المفعولِ بهِ، فإنَّ الفعلَ إمَّا أن يصلَ إلى المفعولِ بهِ بالحرفِ، كقولِنا: «غَفَلَ عَنْهُ»، أو يصلَ إليهِ بنفسهِ؛ لأنَّ زيادةَ الهمزةِ في صيغةِ «أَفْعَلَ» من أسبابِ التعدِّي، فنقول: «أَغْفَلَهُ».

وقد بيَّنَ ابنُ عقيل هذه المسألةَ بقولِهِ: ((يَنْقَسِمُ الْفِعْلُ إِلَى مُتَعَدٍّ وَلَازِمٍ.

---

(١)- ديوانه: ٣٩٦.

(٢)- ديوانه: ٣٢٥.

(٣)- ديوانه: ٢/٩٣٣.

(٤)- الممتع: ١٢٨.

(٥)- الكتاب: ٤/٦١.

فَالـمُتَعَدِّي: هُوَ الَّذِي يَصِلُ إِلَى مَفْعُولِهِ بِغَيْرِ حَرْفِ جَرٍّ، نَحْو: ضَرَبْتُ زَيْدًا. وَالـلَّازِمُ: مَـا لَـيْسَ كَـذَلِكَ، وَهُـوَ مَـا لَا يَصِلُ إِلَى مَفْعُولِهِ إِلَّا بِحَرْفِ جَرٍّ، نَحْو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، أَوْ لَا مَفْعُولَ لَهُ، نَحْو: قَامَ زَيْدٌ، وَيُسَمَّى مَا يَصِلُ إِلَى مَفْعُولِهِ بِنَفْسِهِ فِعْلًا مُتَعَدِّيًا، وَوَاقِعًا، وَمُجَاوِزًا، وَمَا لَيْسَ كَذَلِكَ يُسَمَّى لَازِمًا، وَقَاصِرًا، وَغَيْرَ مُتَعَدٍّ، وَيُسَمَّى مُتَعَدِّيًا بِحَرْفِ جَرٍّ))[١].

ومن هنا ندركُ مُجانَبَةَ ابنِ عصفورٍ للصوابِ حينَ ذَكَرَ أنَّ من معاني صيغةِ «أَفْعَلَ» معنى «الوُصُولِ».

وقد يُقالُ: إنَّ ابنَ عصفورٍ استَعمَلَ مصطلحَ «الوُصُولِ» مُرَادِفًا لـمُصطلَحِ التعديةِ، وقدِ استعمَلَ عبدُ القاهرِ الجرجانيُّ مصطلحَ «التعديةِ» لتسميةِ أحدِ معاني صيغةِ «أَفْعَلَ»[٢].

والحقيقةُ أنَّ ابنَ عصفورٍ استعمَلَ مصطلَحَ «الجَعْلِ»، وذَكَرَ للجعلِ ثلاثةَ أَوْجُهٍ، فقالَ: ((فَالْجَعْلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: أَحَدِهَا أَنْ تَجْعَلَهُ يَفْعَلُ، كَقَوْلِكَ: أَخْرَجْتُهُ وَأَدْخَلْتُهُ، أَيْ: جَعَلْتُهُ خَارِجًا وَدَاخِلًا....))[٣]. والوجهُ الأوَّلُ من وجوهِ «الجَعْلِ» عندَ ابنِ عصفورٍ يُرادفُ مصطلحَ «التعديةِ» عند عبدِ القاهرِ الجرجانيّ.

وهذا يعني أنَّ ابنَ عصفورٍ لم يَقصِدْ بمصطلحِ «الوُصُولِ» ما يُرادِفُ مصطلحَ «التَّعْدِيَةِ» عند عبدِ القاهرِ الجرجانيّ؛ بدلالةِ أنَّ أمثلةَ الوجهِ الأوَّل من وجوهِ الجعلِ عند ابنِ عصفورٍ هيَ من أمثلةِ التعديةِ في صيغةِ «أَفْعَلَ»، وبدلالةِ

---

(١)- شرح ابن عقيل: ٢/١٤٥-١٤٦.

(٢)- انظر في: المفتاح: ٤٩، والمفصّل: ٣٧٢، والشافية: ١٩.

(٣)- الممتع: ١٢٧.

أنَّ ابنَ عصفورٍ لم يذكُرْ للوصولِ إلَّا مثالًا واحدًا هو «أَغْفَلَ»، وهو ليسَ من أمثلةِ التعديةِ أصلًا.

ولا بُدَّ من الإشارة هنا إلى أنَّ للتعديةِ في صيغتي «أَفْعَلَ وفَعَّلَ» ضوابطَ ينبغي التنبُّهَ عليها، هي:

أ- أن يزيدَ الفعلُ المزيدُ مفعولًا واحدًا على الفعلِ المجرَّد.

ب- أن يَتَطابَقَ الفعلانِ المجرَّدُ والمزيدُ في شبهِ الجملةِ.

ج- أن يكونَ فاعِلُ الفعلِ المجرَّد مفعولًا بهِ للفعلِ المزيدِ.

د- أن يُفْهَمَ معنى «الجَعْلِ والتَّصْيِيرِ»، أي: أن يُفْهَمَ أنَّ فاعِلَ المزيدِ جَعَلَ المفعولَ بِهِ يَفْعَلُ أصلَ الفعلِ، أو يتَّصِفُ بهِ. فالفعلُ المزيدُ يدلُّ على السَّبَبِ، والفعلُ المجرَّدُ يدلُّ على نَتيجَةِ ذاكَ السَّبَبِ.

فإذا قُلْنَا: «خَرَجَ عَمْرٌو إِلَى الصَّحْرَاءِ»، فبالتعديةِ نقولُ: «أَخْرَجَ زَيْدٌ عَمْرًا إِلَى الصَّحْرَاءِ». وواضحٌ أنَّ الفعلَ المزيدَ «أَخْرَجَ» يزيدُ على الفعلِ المجرَّد «خَرَجَ» مفعولًا واحدًا، فالمزيدُ متعدٍّ بنفسهِ إلى واحدٍ، والمجرَّدُ لازِمٌ، وأنَّ الفعلينِ مُتَطابِقَانِ في شبهِ الجملةِ: «إِلَى الصَّحْرَاءِ»، وأنَّ فاعِلَ الفعلِ المجرَّد «عَمْرو» مفعولٌ بهِ للفعلِ المزيدِ، وأنَّ المعنى المفهومَ من العبارة هو أنَّ زيدًا جَعَلَ عَمْرًا يَخرُجُ إلى الصَّحراءِ، فالإخراجُ الصَّادِرُ من زيدٍ هو السَّبَبُ في خروجِ عَمْرٍو إلى الصحراءِ.

الْفَصْلُ السَّادِسُ
التَّحْقِيقُ الصَّرْفِيُّ

مَدْخَلٌ:

التَّحْقِيقُ: هو الكشفُ عن الحقيقةِ في المسائلِ المختلَفِ فيها، أو المسائلِ التي أخطأَ فيها بعضُ العلماءِ، وبيانُ الأخطاءِ، ونقدُها بالأدلَّةِ المعتبرَةِ[١].

ويتنوَّعُ التحقيقُ بتنوُّعِ المسائلِ التي يقعُ عليها، فثمَّةَ تحقيقٌ فقهيٌّ في المسائلِ الفقهيَّةِ، وثمَّةَ تحقيقٌ تأريخيٌّ في المسائلِ التأريخيَّةِ، وثمَّةَ تحقيقٌ لغويٌّ في المسائلِ اللغويَّةِ، وثمَّةَ تحقيقٌ نحويٌّ في المسائلِ النحويَّةِ، وثمَّةَ تحقيقٌ صرفيٌّ في المسائلِ الصرفيَّةِ... إلخ.

وليسَ الغرضُ هنا استقراءَ أخطاءِ الصرفيّينَ كلِّها، وبيانَ الصوابِ بالأدلَّةِ المعتبرَةِ، بلِ المقصودُ التنبيهُ على فائدةِ التحقيقِ في المسائلِ الصرفيَّةِ المختلِفةِ، وبيانُ بعضِ الأُسسِ التي ينبغي للمحقِّقِ أن يَستنِدَ إليها في تحقيقِهِ الصرفيِّ، وذلكَ بِالكلامِ على بعضِ المسائلِ المنتخَبةِ.

---

(١)- انظر في: التعريفات: ٤٨.

مسألةٌ في الاقترانِ الصرفيِّ

لا يمكنُ أن تدلَّ الصيغةُ الصرفيَّةُ على المعنى الصرفيِّ، وهيَ خارجةٌ عنِ السياقِ، بل لا بدَّ من دخولِها في التركيبِ اللغويِّ؛ لتكونَ عنصرًا من عدَّةِ عناصرَ تتآزَرُ؛ للدلالةِ على المعنى الكلِّيِّ المقصودِ من النصِّ.

وقد نسبَ العلماءُ الأثرَ الدلاليَّ الـمُسمَّى بـ«المعنى الصرفيِّ» إلى الصيغةِ الصرفيَّةِ تجوُّزًا؛ لأنَّ الصيغةَ الصرفيَّةَ هيَ العنصرُ الأوَّلُ في تحديدِ المعنى الصرفيِّ، وإنْ لم تكنِ العنصرَ اللغويَّ الوحيدَ في ذلكَ.

ومن هنا كانَ لا بدَّ في «التفسيرِ الصرفيِّ» منَ الاعتمادِ اعتمادًا كبيرًا على «الاقترانِ الصرفيِّ»، أعني الاعتمادَ على اقترانِ الصيغةِ الصرفيَّةِ بالقرائنِ السياقيَّةِ والمقاميَّةِ التي تُحيطُ بها، وتُعينُ المفسِّرَ على تحديدِ معناها، كالموادِّ الاشتقاقيَّةِ، والعناصرِ الإعرابيَّةِ «العلاماتِ، والعلاقاتِ»، والأدواتِ النحويَّةِ[1].

ويُؤخَذُ على المصنَّفاتِ الصرفيَّةِ في معظمِ مواضعِ الدلالةِ الصرفيَّةِ أنَّها خلت، أو كادت تخلو من الإشارةِ إلى العناصرِ السياقيَّةِ والمقاميَّةِ التي تُسهِمُ في تحديدِ المعنى الصرفيِّ[2].

والأمثلةُ على ذلكَ كثيرةٌ، سأكتفي بذكرِ نصٍّ واحدٍ لسيبويهِ يقولُ فيهِ: ((بَابُ مَوْضِعِ «افْتَعَلْتُ»، تَقُولُ: اشْتَوَى الْقَوْمُ، أَيِ: اتَّخَذُوا شِوَاءً. وَأَمَّا «شَوَيْتُ»، فَكَقَوْلِكَ: أَنْضَجْتُ... وَأَمَّا «كَسَبَ»، فَإِنَّهُ يَقُولُ: أَصَابَ، وَأَمَّا «اكْتَسَبَ»، فَهُوَ التَّصَرُّفُ، وَالطَّلَبُ، وَالِاجْتِهَادُ، بِمَنْزِلَةِ الِاضْطِرَابِ... وَأَمَّا

---

(١)- انظر في: اللغة العربيّة معناها ومبناها: ١٦٣-١٦٥.

(٢)- انظر في: الفصل السابع «الاشتراك الصرفيّ»، من هذا الكتابِ.

«انْتَزَعَ»، فَإِنَّمَا هِيَ خَطْفَةٌ، كَقَوْلِكَ: اسْتَلَبَ، وَأَمَّا «نَزَعَ»، فَإِنَّهُ تَحْوِيلُكَ إِيَّاهُ، وَإِنْ كَانَ عَلَى نَحْوِ الِاسْتِلَابِ))[1].

فسيبويهِ في هذا النصِّ مثلًا ذكرَ لصيغةِ «افْتَعَلَ» عدَّةَ مَعَانٍ، أبرزُها: «الاتِّخاذُ، والتصرُّفُ، والخَطفةُ»، ولكنَّهُ أهملَ إهمالًا تامًّا الكلامَ على القرائنِ السياقيَّةِ والمقاميَّةِ التي يُعتمَدُ عليها في تحديدِ المعاني الصرفيَّةِ التي تدلُّ عليها هذهِ الصيغةُ.

ومن هنا نجدُ كثيرًا من المفسِّرينَ يختلفونَ عندَ تحديدِ بعضِ المعاني الصرفيَّةِ، فيتركونَ القارئَ في حَيرةٍ وجهالةٍ. وسأكتفي بمثالٍ واحدٍ قصدًا إلى الاختصارِ:

قالَ تَعالى: ﴿**وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ**﴾[2].

اختلفَ المفسِّرونَ في تحديدِ معنى صيغةِ الفعلِ المزيدِ «اسْتَبْدَلَ» في هذهِ الآيةِ، على ثلاثةِ أقوالٍ رئيسةٍ:

١- معناها هو «الأَخْذُ»، أي: أخذُ البَدَلِ، قال الطبريُّ: ((قَالَ لَهُمْ مُوسَى: أَتَأْخُذُونَ الَّذِي هُوَ أَخَسُّ خَطَرًا وَقِيمَةً وَقَدْرًا مِنَ الْعَيْشِ، بَدَلًا بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ

---

(١)- الكتاب: ٤/٧٣-٧٤.

(٢)- البقرة: ٦١.

مِنْهُ خَطَرًا وَقِيمَةً وَقَدْرًا. وَذَلِكَ كَانَ اسْتِبْدَالَهُمْ. وَأَصْلُ الِاسْتِبْدَالِ: هُوَ تَرْكُ شَيْءٍ لِآخَرَ غَيْرِهِ، مَكَانَ الْمَتْرُوكِ))[1].

٢- معناها هو «الطَّلَبُ»، أي: طلبُ البَدَلِ، قال ابنُ عطيَّةَ: ((وَالِاسْتِبْدَالُ: طَلَبُ وَضْعِ الشَّيْءِ مَوْضِعَ الْآخَرِ))[2].

٣- معناها هو «التَّأْكِيدُ»، قال ابنُ عاشورٍ: ((وَقَوْلُهُ: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ﴾، السِّينُ وَالتَّاءُ فِيهِ لِتَأْكِيدِ الْحَدَثِ، وَلَيْسَ لِلطَّلَبِ))[3].

والتحقيقُ أنَّ معنى صيغةِ المزيدِ «اسْتَبْدَلَ» في هذهِ الآيةِ الكريمةِ هو: «الطلبُ»؛ بدلالةِ القرائنِ القطعيَّةِ الواردةِ في الآيةِ نفسِها، وهيَ:

- عبارةُ: ﴿**فَادْعُ لَنَا**﴾، والدُّعاءُ صورةٌ من صورِ الطلبِ، يصدُرُ من الأدنى إلى الأعلى، أي: اطلُبْ لنا من ربِّكَ، بصيغةِ الدُّعاءِ.

- عبارةُ: ﴿**يُخْرِجْ لَنَا**﴾، والفعلُ المضارعُ هنا مجزومٌ؛ لأنَّهُ واقعٌ في جوابِ الطلبِ، فالمقصودُ الإخراجُ الذي سيحصلُ بعدَ الطلبِ.

- عبارةُ: ﴿**اهْبِطُوا مِصْرًا**﴾، وفعلُ الأمرِ هنا يدلُّ على عدمِ حصولِ الهبوطِ، قبلَ صدورِ الأمرِ، فلو كانوا حينَ أمرَهُم بالهبوطِ هابطينَ في الواقعِ، لما صدرَ منهُ الأمرُ، فدلَّ هذا على أنَّ الهبوطَ غيرُ واقعٍ منهم. وواضحٌ أنَّ الأرضَ التي هم فيها تخلو مِنَ «البَقْلِ والقِثَّاءِ والفُومِ والعَدَسِ والبَصَلِ»، فكيفَ يأخذونَ شيئًا ليسَ في مُتناوَلِ أيديهِم؟!

---

(١)- جامع البيان: ١٩/٢، وانظر في: الوسيط: ١٤٦/١، ونظم الدرر: ١٤٧/١، وإرشاد العقل السليم: ١٨١/١.

(٢)- المحرّر الوجيز: ١٥٣/١، وانظر في: زاد المسير: ٧١/١، والبحر المحيط: ٣٩٦/١، وتفسير ابن عرفة: ١٢٠/١.

(٣)- التحرير والتنوير: ٥٢٣/١.

- عبارةُ: ﴿مَا سَأَلْتُمْ﴾، وهيَ صريحةٌ في الدلالةِ على معنى «الطَّلَبِ»، فالسؤالُ صورةٌ من صورِ الطلبِ، كما هو معلومٌ.

فهذهِ القرائنُ تدلُّ دلالةً واضحةً على أنّ المعنى الصرفيَّ لصيغةِ المزيدِ «اسْتَبْدَلَ» في هذهِ الآيةِ هو معنى «الطَّلَبِ»، لا معنى «الأَخْذِ»، ولا معنى «التَّأْكِيدِ».

مسألةٌ في الدَّوْرِ الصرفيِّ

الدَّوْرُ في التفسيرِ: أن يكونَ اللفظُ المستعمَلُ للتفسيرِ مجهولَ المعنى، ولا يُفهَمُ معناهُ إلَّا باللفظِ المرادِ تفسيرُهُ، وهذا مُحالٌ؛ لأنَّهُ يعني أن يكونَ الشيءُ معلومًا قبلَ أن يكونَ معلومًا، وأن يتوقَّفَ الشيءُ على نفسِهِ[1].

وفي بعضِ المصنَّفاتِ الصرفيَّةِ أمثلةٌ للدَّوْرِ الصرفيّ، أذكرُ منها ما جاءَ في قولِ الرضيِّ الأستراباذيِّ: ((أَيْ: لِوُجُودِكَ مَفْعُولَ «أَفْعَلَ» عَلَى صِفَةٍ، وَهِيَ كَوْنُهُ فَاعِلًا لِأَصْلِ الْفِعْلِ، نَحْوُ: «أَكْرَمْتَ، فَارْبِطْ»، أَيْ: وَجَدْتَ فَرَسًا كَرِيمًا، وَ«أَسْمَنْتَ»، أَيْ: وَجَدْتَ سَمِينًا، وَ«أَبْخَلْتُهُ»، أَيْ: وَجَدْتُهُ بَخِيلًا، أَوْ كَوْنُهُ مَفْعُولًا لِأَصْلِ الْفِعْلِ، نَحْوُ: «أَحْمَدْتُهُ»، أَيْ: وَجَدْتُهُ مَحْمُودًا. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «أَفْحَمْتُكَ»، أَيْ: وَجَدْتُكَ مُفْحَمًا، فَكَأَنَّ «أَفْعَلَ» فِيهِ مَنْقُولٌ مِنْ نَفْسِ «أَفْعَلَ»، كَقَوْلِكَ فِي التَّعَجُّبِ: «مَا أَعْطَاكَ لِلدَّنَانِيرِ»! وَيُقَالُ: «أَفْحَمْتُ الرَّجُلَ»، أَيْ: أَسْكَتُّهُ، قَالَ عَمْرُو بْنُ مَعْدِي كَرِبَ، لِمُجَاشِعِ بْنِ مَسْعُودٍ السُّلَمِيّ- وَقَدْ سَأَلَهُ فَأَعْطَاهُ -: «لِلَّهِ دَرُّكُمْ، يَا بَنِي سُلَيْمٍ، سَأَلْنَاكُمْ فَمَا أَبْخَلْنَاكُمْ، وَقَاتَلْنَاكُمْ فَمَا أَجْبَنَّاكُمْ، وَهَاجَيْنَاكُمْ فَمَا أَفْحَمْنَاكُمْ»[2]، أَيْ: مَا وَجَدْنَاكُمْ بُخَلَاءَ، وَجُبَنَاءَ، وَمُفْحَمِينَ))[3].

والعجيبُ أنَّ الرضيَّ الأستراباذيَّ قد غفل عنِ «الدَّورِ» الحاصلِ في

---

(١)- انظر في: التعريفات: ٩٢، والبحث اللغويّ عند العرب: ١٦٩.

(٢)- انظر في: المصنّف: ٢٥٩/١١، والأخبار الموفّقيّات: ١٤٨، والعقد الفريد: ٣١٩/١، والأمالي: ١١٤/٢.

(٣)- شرح الشافية، الرضيّ: ٩٠/١-٩١.

تفسيرِ «أَفْحَمْنَاكُمْ» بـ«وَجَدْنَاكُمْ مُفْحَمِينَ»، وهوَ العلَّامةُ المحقِّقُ المدقِّقُ!

والأعجبُ مِن ذلكَ أنَّهُ سوَّغَ هذا الدَّورَ بقولِهِ: ((فَكَأَنَّ «أَفْعَلَ» فِيهِ مَنْقُولٌ مِنْ نَفْسِ «أَفْعَلَ»، كَقَوْلِكَ فِي التَّعَجُّبِ: مَا أَعْطَاكَ لِلدَّنَانِيرِ!)).

والحقيقةُ أنَّ الرضيَّ لم يبتدِعْ هذا التفسيرَ الصرفيَّ، ولم يتفرَّدْ بِهِ، بل لقد سبقَهُ إليهِ بعضُ العلماءِ[1]، لكنَّهُ حاوَلَ أن يجدَ لهُ تخريجًا مناسبًا، وتسويغًا مقبولًا، وهو العلَّامةُ المحقِّقُ المدقِّقُ المتكلِّمُ المنطقيُّ[2]؛ ولذلكَ نقلتُ نصَّ عبارتِهِ دونَ ما سِواها.

ولنا أن نسألَ: أيُّ اللفظينِ اسْتُعمِلَ أوَّلًا، أهوَ الفعلُ المزيدُ «أَفْحَمَ»، أمِ اسمُ المفعولِ «مُفْحَمٌ»؟

فإنْ قيلَ باستعمالِ الفعلِ المزيدِ «أَفْحَمَ» أوَّلًا، قلنا: إنَّ استعمالَ المزيدِ «أَفْحَمَ» قبلَ اسمِ المفعولِ يعني أنَّهُ كانَ ذا معنًى قبلَ استعمالِ اسمِ المفعولِ، فيكونُ معنى اسمِ المفعولِ قبلَ استعمالِهِ معدومًا، فكيفَ يُفَسَّرُ الموجودُ المعلومُ بالمعدومِ المجهولِ؟!

وإنْ قيلَ باستعمالِ اسمِ المفعولِ «مُفْحَم» أوَّلًا، قلنا: فَسِّرُوا لنا معنى «الـمُفْحَم»، فلنْ تقولوا إلَّا: إنَّهُ اسمٌ يدلُّ على من وَقَعَ عليهِ الفعلُ المزيدُ «أَفْحَمَ».

ولا يجوزُ تسميتُهُ بـ«الـمُفْحَمِ» قبلَ وقوعِ فعلِ «الإفحامِ» عليهِ، كما

---

(١)- انظر في: إصلاح المنطق: ٢٥٠، وأدب الكاتب: ٤٣٤، وغريب الحديث، ابن قتيبة: ٤٠٨/١، وديوان الأدب: ٣٣٧/٢، وغريب الحديث، الخطّابيّ: ٧١٦/١، والصحاح: ٢٠٠٠/٥، والمحكم: ٣٩٣/٣، والمخصّص: ٣٠٤/٤، وأساس البلاغة: ١٠/٢، وشمس العلوم: ٥١١٥/٨.

(٢)- انظر في: معجم المؤلّفين: ٢١٣/٣.

أنَّكـم لا تُسـمُّونَ زيـدًا مضـروبًا إلَّا بعـدَ أن يقـعَ عليـهِ فعـلُ «الضَّـرْبِ». وهـذهِ التسميةُ منكم دليلٌ على أنَّكـم تعرفونَ معنى «الإفحامِ» قبلَ تسميةِ المفعولِ بـ«الـمُفْحَمِ».

ومـن هنـا نـدركُ واضـحًا بطـلانَ هـذهِ الطريقـةِ في التفسـيرِ؛ لأنَّ معـنى «الـمُفْحَمِ» لا يُعرَفُ إلَّا بعدَ معرفةِ معنى المزيدِ «أَفْحَمَ»، فكيفَ ساغَ تفسيرُ المزيدِ «أَفْحَمَ» بقولهم: وَجَدْتُهُ مُفْحَمًا؟!

والتحقيقُ أنَّ صيغةَ المزيدِ «أَفْحَمَ» تدلُّ على معنى «الجَعْلِ»، لا على معنى الوِجْدَانِ «الوجودِ»، يقالُ: فَحَمَ عَنِ الْكَلَامِ، وَأَفْحَمَهُ عَنِ الْكَلَامِ، كما يُقالُ: سَكَتَ عَنِ الْكَلَامِ، وَأَسْكَتَهُ عَنِ الْكَلَامِ.

فالمعنى الاشتقاقيُّ لمادَّةِ «فحم» قريبٌ من معنى «السُّكونِ والانقطاعِ عن الفعلِ». وللمجرَّدِ «فَحَمَ» ثلاثُ لغاتٍ مستعمَلةٍ، فهو يأتي من بابِ «نَصَرَ»، فيقالُ: «فَحَمَ يَفْحُمُ»، ويأتي من بابِ «مَنَعَ»، فيقالُ: «فَحَمَ يَفْحَمُ»، ويأتي من بابِ «عَلِمَ»، فيقالُ: «فَحِمَ يَفْحَمُ».

وفي هذهِ اللغاتِ الثلاثِ يكونُ المعنى الاشتقاقيُّ للفعلِ «فَحَمَ» قريبًا من معنى «السُّكونِ»، فيقالُ: «فَحَمَتِ الْقَلِيبُ، أَيِ: الْبِئْرُ»، من بابِ «نَصَرَ»، بمعنى: سَكَنَ مَاؤُهَا. ويقالُ: «فَحَمَ الصَّبِيُّ، وَفَحِمَ»، من بابَيِ «مَنَعَ»، و«عَلِمَ»، بمعنى: «طَالَ بُكَاؤُهُ، حَتَّى انْقَطَعَ نَفَسُهُ». ويقالُ: «كَلَّمْتُهُ، فَفَحَمَ»، من باب «مَنَعَ»، بمعنى: «سَكَتَ، وَلَمْ يُطِقْ جَوَابًا»[1].

فالفعلانِ المجرَّدانِ «سَكَتَ وَفَحَمَ» يدلَّانِ على «سكونِ الفاعلِ وانقطاعِهِ عنِ الفعلِ»، والفعلانِ المزيدانِ «أَسْكَتَ وَأَفْحَمَ» يدلَّانِ على «جعلِ

(١)- انظر في: تاج العروس: ١٩٨/٣٣.

الفاعلِ ساكنًا مُنقطِعًا عنِ الفعلِ»، يُقالُ: أَفْحَمَهُ، فَفَحَمَ، كَمَا يُقالُ: أَسْكَتَهُ، فَسَكَتَ. فالمزيدُ منهما يدلُّ على معنى السببِ، والمجرَّدُ منهما يدلُّ على معنى النتيجةِ.

وهـذا كمـا في قولِنـا: «جَلَـسَ وَأَجْلَسَـهُ، وَخَـرَجَ وَأَخْرَجَـهُ، وَضَـحِكَ وَأَضْحَكَهُ، وَغَضِبَ وَأَغْضَبَهُ، وَفَرِحَ وَأَفْرَحَهُ»، فالمجرَّدُ يدلُّ على اتِّصافِ الفاعلِ بأصلِ الفعلِ، والمزيدُ يدلُّ على أنَّ الفاعلَ جَعَلَ المفعولَ يتَّصفُ بأصلِ الفعلِ.

فمعنى «جَلَسَ الشَّاهِدُ» أنَّ الفاعلَ «الشَّاهِد» اتَّصفَ بأصلِ الفعلِ «الجُلُوسِ»، ومعنى «أَجْلَسَ الْقَاضِي الشَّاهِدَ» أنَّ الفاعلَ «القاضي» جَعَلَ المفعولَ «الشَّاهِد» يتَّصفُ بأصلِ الفعلِ «الجُلُوسِ»، أي: جَعَلَهُ يَجْلِسُ، أو جَعَلَهُ جَالِسًا.

قالَ سيبويهِ: ((تَقُولُ: دَخَلَ وَخَرَجَ وَجَلَسَ. فَإِذَا أَخْبَرْتَ أَنَّ غَيْرَهُ صَيَّرَهُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا، قُلْتَ: أَخْرَجَهُ وَأَدْخَلَهُ وَأَجْلَسَهُ))[1].

وقالَ الرضيُّ الأستراباذيُّ نفسُهُ: ((فَإِذَا فُهِمَ هَذَا، فَاعْلَمْ أَنَّ الْمَعْنَى الْغَالِبَ فِي «أَفْعَلَ»: تَعْدِيَةُ مَا كَانَ ثُلَاثِيًّا، وَهِيَ أَنْ يُجْعَلَ مَا كَانَ فَاعِلًا لِلَّازِمِ مَفْعُولًا لِمَعْنَى «الْجَعْلِ»، فَاعِلًا لِأَصْلِ الْحَدَثِ عَلَى مَا كَانَ، فَمَعْنَى «أَذْهَبْتُ زَيْدًا»: جَعَلْتُ زَيْدًا ذَاهِبًا، فَـ«زَيْدٌ» مَفْعُولٌ لِمَعْنَى الْجَعْلِ الَّذِي اسْتُفِيدَ مِنَ الْهَمْزَةِ، فَاعِلٌ لِلذَّهَابِ، كَمَا كَانَ فِي: «ذَهَبَ زَيْدٌ». فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ الثُّلَاثِيُّ غَيْرَ مُتَعَدٍّ صَارَ بِالْهَمْزَةِ مُتَعَدِّيًا إِلَى وَاحِدٍ، هُوَ مَفْعُولٌ لِمَعْنَى الْهَمْزَةِ - أَي: الْجَعْلِ وَالتَّصْيِيرِ - كَأَذْهَبْتُهُ))[2].

---

(١)- الكتاب: ٤/٥٥.

(٢)- شرح الشافية، الرضيّ: ١/٨٦.

وقد ذكرتِ المعجماتُ العربيَّةُ القديمةُ استعمالَ الفعلِ المجرَّدِ «فَحَمَ» دالًّا على ما يُقارِبُ معنى الفعلِ المجرَّدِ «سَكَتَ»، واستعمالَ الفعلِ المزيدِ «أَفْحَمَ» دالًّا على ما يُقارِبُ معنى الفعلِ المزيدِ «أَسْكَتَ». ومن ذلك:

- جاءَ في كتابِ «العين»: ((وَفحمَ الصَّبِيُّ يَفْحمُ، إِذَا طَالَ بُكَاؤُهُ، حَتَّى يَنْقَطِعَ نَفَسُهُ، فَلَا يُطِيقُ الْبُكَاءَ، وَأَفْحَمْتُ فُلَانًا، إِذَا لَمْ يُطِقْ جَوَابَكَ))[١].

- قالَ الأزهريُّ: ((وَقَالَ اللَّيْثُ: فَحمَ الصَّبِيُّ، وَهُوَ يَفْحمُ، إِذَا طَالَ بُكَاؤُهُ، حَتَّى يَنْقَطِعَ نَفَسُهُ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: قَالَ الْكِسَائِيُّ: فَحمَ الصَّبِي يَفْحمُ فُحُومًا وَفُحَامًا، إِذَا بَكَى، حَتَّى يَنْقَطِعَ. وَقَالَ اللَّيْث: كَلَّمَنِي فُلَانٌ، فَأَفْحَمْتُهُ، إِذَا لَمْ يُطِقْ جَوَابَكَ، قُلْتُ: كَأَنَّهُ شُبِّهَ بِالَّذِي يَبْكِي، حَتَّى يَنْقَطِعَ نَفَسُهُ، وَشَاعِرٌ مُفْحَمٌ لَا يُجِيبُ مُهَاجِيَهُ[٢]، وَرَجُلٌ مُفْحَمٌ: لَا يَقُولُ الشِّعْرَ))[٣].

- قالَ ابنُ فارسٍ: ((وَالْأَصْلُ الْآخَرُ: بَكَى الصَّبِيُّ حَتَّى فَحمَ[٤]، أَيِ: انْقَطَعَ صَوْتُهُ مِنَ الْبُكَاءِ. وَيُقَالُ: كَلَّمْتُهُ، حَتَّى أَفْحَمْتُهُ. وَشَاعِرٌ مُفْحَمٌ، أَيِ: انْقَطَعَ عَنْ قَوْلِ الشِّعْرِ))[٥].

- قال نشوانُ الحِميريُّ: ((أَفْحَمَهُ، إِذَا قَطَعَ كَلَامَهُ، مَأْخُوذٌ مِنْ «فَحمَ الصَّبِيُّ»، إِذَا بَكَى، حَتَّى يَنْقَطِعَ صَوْتُهُ))[٦].

---

(١)- العين: ٣/٢٥٣-٢٥٤، وانظر في: جمهرة اللغة: ١/٥٥٦، والمحيط: ٣/٣٤٥.

(٢)- في الأصل المطبوع: «محاجِيَه» بالحاء، والصواب ما أثبتناه.

(٣)- تهذيب اللغة: ٥/٧٩.

(٤)- ضَبَطَ المحقِّقُ عبدُ السلامِ هارون الفعلَ «فَحمَ» في هذا النصِّ بضمِّ الحاءِ، ولم أجدْهُ عند غيرِه، ولعلَّهُ خطأٌ طباعيٌّ.

(٥)- مقاييس اللغة: ٤/٤٧٩.

(٦)- شمس العلوم: ٨/٥١١٥.

فالمعنى المقصودُ من صيغةِ «أَفْعَلَ» في المزيدِ «أَفْحَمَ» في القولِ المنسوبِ إلى عمرِو بنِ معد يكربَ، هو معنى «الجَعْلِ»، لا معنى الوِجدانِ.

والذي أوقعَ الرضيَّ وغيرَهُ في هذا الوهمِ: أنَّ السياقَ الذي وردَ فيهِ المزيدُ «أَفْحَمَ» قدِ اشتملَ على فعلينِ آخرينِ يدلَّانِ على معنى «الوِجدانِ» حقيقةً، هما «أَجْبَنَ وأَبْخَلَ»، يُقالُ: أَجْبَنَهُ، بمعنى: وَجَدَهُ جَبَانًا، وأَبْخَلَهُ، بمعنى: وَجَدَهُ بَخِيلًا[١].

وكانَ لأسلوبِ العطفِ أثرٌ كبيرٌ في حصولِ هذا الوهمِ؛ لأنَّ العطفَ بالواوِ يعني الاشتراكَ في الحكمِ العامّ[٢]، فظَنَّ الرضيُّ وغيرُهُ أنَّ عمرَو بنَ معد يكربَ كانَ يقصدُ إلى الدلالةِ على معنى «الوِجدانِ» في الأفعالِ الثلاثةِ.

ولم أجدْ منَ العلماءِ مَن أشارَ إلى هذا الوهمِ صراحةً، إلَّا ابنَ برّيٍّ، لكنَّ عبارَتَهُ لم تسلَمْ مِن بعضِ الوهمِ. جاءَ في لسانِ العربِ: ((قَالَ ابْنُ بَرّيٍّ: يُقَالُ: هَاجَيْتُهُ، فَأَفْحَمْتُهُ، بِمَعْنَى: أَسْكَتُّهُ، قَالَ: وَيَجِيءُ «أَفْحَمْتُهُ»، بِمَعْنَى: صَادَفْتُهُ مُفْحَمًا، تَقُولُ: «هَجَوْتُهُ، فَأَفْحَمْتُهُ»، أَيْ: صَادَفْتَهُ مُفْحَمًا، قَالَ: وَلَا يَجُوزُ فِي هَذَا «هَاجَيْتُهُ»؛ لِأَنَّ المُهَاجَاةَ تَكُونُ مِن اثْنَيْنِ، وَإِذَا صَادَفَهُ مُفْحَمًا، لَمْ يَكُنْ مِنْهُ هِجَاءٌ، فَإِذَا قُلْتَ: «فَمَا أَفْحَمْنَاكُمْ»، بِمَعْنَى: «مَا أَسْكَتْنَاكُمْ»، جَازَ، كَقَوْلِ عَمْرِو بْنِ مَعْدِ يكَرِبَ: «وَهَاجَيْنَاكُمْ، فَمَا أَفْحَمْنَاكُمْ»، أَيْ: فَمَا أَسْكَتْنَاكُمْ عَنِ الْجَوَابِ))[٣].

وخلاصةُ رأيِ ابنِ برّيٍّ أنَّ الفعلَ المزيدَ «أَفْحَمَ» لهُ استعمالانِ:

---

(١)- انظر في: تهذيب اللغة: ١١/٨٥، والمحكم: ٨/٢٨٨.

(٢)- انظر في: علل النحو: ٣٧٧، واللباب، العكبريّ: ١/٤١٦.

(٣)- لسان العرب: ١٢/٤٤٩.

١- أن يُستعمَلَ مسبوقًا بالفعلِ المجرَّدِ «هَجَا»، فيدلُّ على معنى المصادفةِ «الوِجدانِ»، يُقالُ: هَجَوْتُهُ، فَأَفْحَمْتُهُ، بمعنى: وَجَدْتُهُ مُفْحَمًا.

٢- أن يُستعمَلَ مسبوقًا بالفعلِ المزيدِ «هَاجَى»، فيدلُّ على معنى «الإسكاتِ»، يُقالُ: هَاجَيْتُهُ، فَأَفْحَمْتُهُ، بمعنى: أَسْكَتُّهُ.

ولا يجوزُ استعمالُ المزيدِ «أَفْحَمَ»؛ للدلالةِ على معنى المصادفةِ «الوِجدانِ»، إذا كانَ مسبوقًا بالفعلِ المزيدِ «هَاجَى»؛ لأنَّ الأخيرَ يدلُّ بصيغتِهِ على معنى «المشاركةِ»، أي: حصولِ الهجاءِ من الطرفينِ المتكلِّمِ والمخاطَبِ، ودلالة المزيدِ «أَفْحَمَ» على معنى «المصادفةِ» تستلزمُ أنَّ المتكلِّمَ هَجَا المخاطَبَ، وأنَّ المخاطَبَ سَكَتَ عن هجائِهِ، وأنَّ المتكلِّمَ الهاجِيَ وَجَدَ المخاطَبَ المهجُوَّ ساكتًا، لا يُطيقُ جوابًا.

والحقيقةُ أنَّ ابنَ برّيٍّ قد أجادَ في بيانِ الاستعمالِ الثاني؛ لأنَّ المقصودَ من عبارةِ عمرِو بنِ معد يكربَ هو معنى «الإسكاتِ»، أي: جعلِ المهجوِّ يسكُتُ عنِ الجوابِ، ولكنَّهُ لم يسلَمْ منَ الوهمِ نفسِهِ الذي وقعَ فيهِ الرضيُّ ومن سبقَهُ، وهو التفسيرُ بالدَّوْرِ، وذلكَ في قولِهِ: ((وَيَجِيءُ «أَفْحَمْتُهُ»، بِمَعْنَى: صَادَفْتُهُ مُفْحَمًا، تَقُولُ: «هَجَوْتُهُ، فَأَفْحَمْتُهُ»، أَيْ: صَادَفْتَهُ مُفْحَمًا)).

وليسَ الوهمُ في إجازةِ استعمالِ المزيدِ «أَفْحَمَ»؛ للدلالةِ على معنى المصادفةِ «الوِجدانِ»، بل في الغفلةِ عنِ الدَّوْرِ الصرفيِّ الحاصلِ في تفسيرِهِ المزيدَ «أَفْحَمَ» بقولِهِ: «صَادَفْتَهُ مُفْحَمًا»، كما ذكرنا من قبلُ.

والتحقيقُ أنَّ المتكلِّمَ إذا جازَ أن يَستعمِلَ المزيدَ «أَفْحَمَ»؛ للدلالةِ على معنى المصادفةِ في قولِهِ: «هَجَوْتُهُ، فَأَفْحَمْتُهُ»، فإنَّ التفسيرَ الصرفيَّ الصحيحَ السليمَ من «الدَّوْرِ» هو قولُنا: «وَجَدْتُهُ فَاحِمًا»، أي: وَجَدْتُهُ سَاكِتًا، وهو اسمُ فاعلٍ من المجرَّدِ «فَحَمَ»، كما أنَّ «السَّاكِتَ» اسمُ فاعلٍ من المجرَّدِ «سَكَتَ».

قالَ الزَّبيدِيُّ: ((وَيُقَالُ لِلَّذِي لَا يَتَكَلَّمُ أَصْلًا: فَاحِمٌ))[1].

وإنَّما قلتُ: «إِذَا جَازَ»؛ لأنَّني لا أرى جوازَ ذلكَ أصلًا، ولم أجدْ شاهدًا واحدًا من القرآنِ الكريمِ، أو الحديثِ الشريفِ، أو الشعرِ العربيِّ قديمِهِ وحديثِهِ، يؤكِّدُ هذا الاستعمالَ، بلِ الواردُ من الشواهدِ يؤكِّدُ استعمالَ المزيدِ «أَفْحَمَ»؛ للدلالةِ على معنى «الجَعْلِ»، أي: جَعْلِهِ فَاحِمًا، أي: سَاكِتًا. ومن ذلك:

- عن أمِّ المؤمنينَ عائشةَ: ((فَشَتَمَتْنِي، حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ أَنْ أَنْتَصِرَ مِنْهَا، فَاسْتَقْبَلْتُهَا، فَلَمْ أَلْبَثْ أَنْ أَفْحَمْتُهَا))[2].

جاءَ في شرحِ الحديثِ: ((قَوْلُهَا: «حَتَّى أَفْحَمْتُهَا»، بِالْفَاءِ وَالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ، أَيْ: أَسْكَتُّهَا، يُقَالُ: أَفْحَمَهُ، إِذَا أَسْكَتَهُ فِي خُصُومَةٍ، أَوْ غَيْرِهَا))[3].

- قالَ الأخطلُ[4]:

أَفْحَمْتُ عَنْكُمْ بَنِي النَّجَّارِ قَدْ عَلِمَتْ　　عُلْيَا مَعَدٍّ، وَكَانُوا طَالَمَا هَدَرُوا

- قالَ النابغةُ الشيبانيُّ[5]:

بَهَرْتُهُمُ، وَأُفْحِمَ نَاطِقُوهُمْ،　　كَمَا بَهَرَ الْمُحَمَّلَةَ الصَّعُودُ

- قالَ ابنُ الروميِّ[6]:

أَحْسَنَتْ وَصْفَهُ مَسَاعِيهِ، حَتَّى　　أَفْحَمَتْ كُلَّ شَاعِرٍ وَخَطِيبِ

---

(١)- تاج العروس: ١٩٩/٣٣.

(٢)- مسند أحمد: ٩٢/٤٢، رقم: «٢٥١٧٤»، والسنن الكبرى، النسائيّ: ١٥٢/٨، رقم: «٨٨٤٣».

(٣)- طرح التثريب: ٥٣/٧.

(٤)- ديوانه: ١٠٦.

(٥)- ديوانه: ٣٦.

(٦)- ديوانه: ١٤٣/١.

- قال ابنُ الروميّ[1]:

فَأَفْحَمَ عَنْهُ كُلَّ طَالِبِ حَاجَةٍ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ لِامْرِئٍ مُتَكَلَّمُ

- قالَ البحتريُّ[2]:

نَطَقْتُ فَأَفْحَمْتُ الْأَعَادِي وَلَمْ يَكُنْ لِيُفْحِمَنِي جُمْهُورُهُمْ حِينَ يَنْطِقُ

- قالَ السريُّ الرفَّاءُ[3]:

وَفَصَاحَـةٍ، لَوْ أَنَّهُ نَاجَـى بِهَـا سَحْبَانَ، أَوْ قُسَّ الْفَصَاحَةِ، أَفْحَمَا

- قالَ المتنبّي[4]:

كَصِفَاتِ أَوْحَدِنَا أَبِي الْفَضْلِ، الَّتِي بَهَرَتْ، فَأَنْطَقَ وَاصِفِيهِ، وَأَفْحَمَا

- قال مهيارُ الديلميُّ[5]:

أَنْتَ الَّذِي لَوْ لَمْ تَكُنْ مُطْمِعِي، أَفْحَمَنِي الْيَأْسُ، فَلَمْ أَنْطِقِ

والحقيقةُ أنَّ معنى «الوِجدانِ» قد يُفهَمُ من دلالةِ صيغةِ «أَفْعَلَ» على معنى «الجَعْلِ»، لا من صيغةِ «أَفْعَلَ» نفسِها. فإذا قلتُ: «أَغْضَبْتُ زَيْدًا» فالمقصود «جَعَلْتُ زَيْدًا غَاضِبًا»، وقد يُفهَمُ من هذهِ الدلالةِ أنَّني وجدتُ زيدًا غاضِبًا، بعد أن لم يكن كذلكَ، لكنَّ هذهِ الدلالةَ ليستْ مقصودةً من صيغةِ «أَفْعَلَ»، بل هي مفهومةٌ من «الجَعْلِ»، في بعضِ السياقاتِ، دونَ ما سواها.

وبيانُ ذلكَ أنَّني قد أَجعلُ زيدًا غاضبًا، بقولٍ، أو بفعلٍ يصدُرُ منّي، وهو حاضرٌ، فأستطيعُ بعدَ ذلكَ الجعلِ أن أجدَهُ «أراهُ» غاضبًا، وقد أجعلُهُ غاضبًا،

---

(١)- ديوانه: ٦/٢٢٦٠.

(٢)- ديوانه: ٣/١٤٩٨.

(٣)- ديوانه: ٤٠٠.

(٤)- ديوانه: ١٥.

(٥)- ديوانه: ٢/٣٤٢.

بقولٍ أو بفعلٍ، وهو غائبٌ عنّي، فلا أستطيعُ أن أجدَهُ «أراهُ» كذلكَ.

وكذلكَ الأمرُ في الفعلِ المزيدِ «أَفْحَمَ»، فالمقصودُ منهُ الدلالةُ على معنى «الجَعْلِ»، تقولُ: أَفْحَمْتُ زَيْدًا، إذا جعلتَهُ فَاحِمًا «سَاكِتًا»، فإن كانَ حاضرًا، استطعتَ أن تجدَهُ «تراهُ» كذلكَ، وإن كانَ غائبًا، لم تستطعْ أن تجدَهُ «تراهُ» بهذِهِ الحالِ.

ومن هنا كانتِ الدلالةُ المقصودةُ من صيغةِ المزيدِ «أَفْحَمَ» هيَ الدلالةُ على معنى «الجَعْلِ» حصرًا، لا معنى «الوِجدانِ، أوِ المصادفةِ».

وقد أَثْلَجَتْ صدري حاشيةٌ، قرأتُها بعدَ كتابةِ هذِهِ السطورِ، كَتَبَها محقِّقو كتابِ «شَرْح شَافِيَةِ ابنِ الحاجِبِ» تعليقًا على نصِّ الرضيِّ المذكورِ آنفًا، جاءَ فيها بعدَ أن نقلوا نصَّ ابنِ بَرِّيٍّ المذكورَ آنفًا: ((وَبِهَذَا يُعْلَمُ مَا فِي كَلَامِ الشَّارِحِ المُحَقِّقِ؛ فَإِنَّ الشَّاهِدَ الَّذِي ذَكَرَهُ لَيْسَ بِمَعْنَى: وَجَدَهُ ذَا كَذَا، بَلْ مَعْنَاهُ: جَعَلَهُ ذَا كَذَا))[1].

(١)- شرح الشافية، الرضيّ: ١/٩١، هامش «١».

مسألةٌ في المصطلَحِ الصرفيِّ

قد يُخطئُ بعضُ الصرفيّينَ عندَ التفريقِ بينَ بعضِ المصطلحاتِ الصرفيَّةِ، كأن يُقَيَّدَ «المصطلحُ» بالدلالةِ على معنًى أخصَّ منَ المعنى الذي وُضِعَ لهُ في الأصلِ الاصطلاحيّ.

ومِن أمثلةِ ذلكَ قولُ ابنِ مالكٍ: ((وَالَّذِي لِإِلْفَاءِ الشَّيْءِ بِمَعْنَى مَا صِيغَ مِنْـهُ، كَـ: اسْـتَعْظَمْتُهُ، إِذَا وَجَدْتَـهُ عَظِيمًـا، وَاسْتَصْـغَرْتُهُ، إِذَا وَجَدْتَـهُ صَـغِيرًا، وَاسْـتَكْثَرْتُهُ، إِذا وَجَدْتَـهُ كَثِـيرًا، وَاسْـتَقْلَلْتُهُ، إِذَا وَجَدْتَـهُ قَلِـيلًا، وَاسْتَحْسَـنْتُهُ، إِذَا وَجَدْتَـهُ حَسَـنًا، وَاسْـتَقْبَحْتُهُ، إِذَا وَجَدْتَـهُ قَبِيحًـا، وَاسْـتَحْلَيْتُهُ، إِذَا وَجَدْتَـهُ حُلْـوًا، وَاسْـتَفْظَعْتُهُ، إِذَا وَجَدْتَـهُ فَظِيعًـا. وَكَـذَا تَقُـولُ فِيمَـا تَعُـدُّهُ عَظِيمًـا، أَوْ صَـغِيرًا، أَوْ كَثِـيرًا، أَوْ قَلِـيلًا، أَوْ حَسَـنًا، أَوْ قَبِيحًـا، أَوْ حُلْـوًا، أَوْ فَظِيعًـا، وَهُـوَ بِخِـلَافِ ذَلِكَ))[1].

ذكرَ ابنُ مالكٍ في هذا النصّ معنيينِ لصيغةِ «اسْتَفْعَلَ»:

الأوَّل- معـنى «الإِلْفَـاءِ»، ويُسـمَّى: «الإِصَـابَةَ»[2]، و«الوُجُـودَ»[3]، أي: «الوِجْدَانَ». وفي هذا المعنى يجدُ الفاعلُ المفعولَ متَّصفًا بصفةٍ مشتقَّةٍ من أصلِ الفعلِ، كقولِنا: «اسْتَبْخَلَ زَيْدٌ عَمْرًا»، أي: أنَّ الفاعلَ، وهو «زيدٌ»، قد وجدَ المفعولَ، وهـو «عمـرٌو»، متَّصفًا بصفةِ «البُخْـلِ» المشـتقَّةِ مـن أصلِ الفعـلِ «بخل»، والتقديرُ: «وَجَدَ زَيْدٌ عَمْرًا بَخِيلًا».

---

(١)- شرح التسهيل: ٣/٤٥٨.

(٢)- انظر في: الكتاب: ٤/٧٠، والأصول: ٣/١٢٨، والممتع: ١٣٢.

(٣)- انظر في: دقائق التصريف: ١٦٨، وهمع الهوامع: ٣/٢٦٩.

والثاني- معنى «العَدِّ»، ويُسمَّى «الِاعْتِقَادَ»[1]، وهو قسمانِ:

١- اعتقادٌ قبلَ الوِجدانِ، ينشأُ من بعضِ ما يراهُ المعتقدُ دليلًا كافيًا على صحَّةِ اعتقادِهِ، كأن يرى زيدٌ المسافرينَ يقصدونَ منزلَ عمرٍو، فلا يُضَيِّفُهُم، فينشأَ في ذهنِهِ اعتقادٌ ببُخلِ عمرٍو.

٢- اعتقادٌ بعدَ الوِجدانِ، ينشأُ من الدليلِ الوِجدانيِّ، فيكونُ اعتقادًا مستمدًّا من الوِجدانِ، ومستنبَطًا منهُ، كأن يقصدَ زيدٌ منزلَ عمرٍو، فلا يُضَيِّفَهُ، فينشأَ في ذهنِهِ اعتقادٌ ببُخلِ عمرٍو، بعدَ أن وجدَهُ بخيلًا، وِجدانًا واقعيًّا.

ويُفهَمُ مِن عبارةِ ابنِ مالكٍ الأخيرةِ: ((وَهُوَ بِخِلَافِ ذَلِكَ))[2]، أنَّ معنى «الاعتقادِ» في صيغةِ «اسْتَفْعَلَ» لا يُطابقُ الواقعَ دائمًا، فالفاعلُ، مثلًا، يَسْتَبْخِلُ الكَرِيمَ، ويَسْتَكْرِمُ البَخِيلَ، ويَسْتَصْعِبُ السَّهْلَ، ويَسْتَسْهِلُ الصَّعْبَ، ويَسْتَحْسِنُ القَبِيحَ، ويَسْتَقْبِحُ الحَسَنَ...إلخ.

والتحقيقُ أنَّ صيغةَ «اسْتَفْعَلَ» إذا صحَّ استعمالُها للدلالةِ على معنى «الاعتقادِ»، فإنَّ هذا التخصيصَ، لا وجهَ لهُ، ولا دليلَ عليهِ، بلِ الاستعمالُ بخلافِهِ. ففي الاعتقادِ الذي يسبِقُ الوِجدانَ لدينا احتمالانِ:

١- أن يوافقَ اعتقادُهُ وِجدانَهُ، أي: يُطابِقَ اعتقادُهُ واقِعَهُ الوِجدانيَّ، كأَنْ نقولَ مثلًا: «اسْتَبْخَلْتُ عَمْرًا قَبْلَ أَنْ أَزُورَهُ، فَلَمَّا زُرْتُهُ اسْتَيْقَنْتُ بُخْلَهُ»، أي: اعتقدتُ ببُخلِ عمرٍو، قبلَ أن أزورَهُ، فلمَّا زرتُهُ، ازددتُ يقينًا بصحَّةِ اعتقادي.

٢- أن يخالفَ اعتقادُهُ وِجدانَهُ، أي: يُخالِفَ اعتقادُهُ واقِعَهُ الوِجدانيَّ، كقولِنا:

---

(١)- انظر في: شرح الشافية، الرضيّ: ١/١١١.

(٢)- سبقَ الفارابيُّ ابنَ مالكٍ إلى هذا التقييدِ، فقالَ في كتابِهِ «ديوان الأدب: ٢/٤٣٦»: ((وَمِنْهَا مَا يَكُونُ بِمَعْنَى عَدِّ الشَّيْءِ شَيْئًا آخَرَ، كَقَوْلِكَ: اسْتَحْسَنَهُ، وَاسْتَمْلَحَهُ))، فقولُهُ: ((شَيْئًا آخَرَ)) قريبٌ من قولِ ابنِ مالكٍ: ((وَهُوَ بِخِلَافِ ذَلِكَ)).

«اسْتَبْخَلْتُ عَمْرًا قَبْلَ أَنْ أَزُورَهُ، فَلَمَّا زُرْتُهُ اسْتَكْرَمْتُهُ»، أي: اعتقدتُ ببُخلِ عمرٍو، قبلَ أن أزورَهُ، فلمَّا زرتُهُ، وجدتُهُ كريمًا، فانتفى اعتقادي ببُخلِهِ.

وفي الاعتقادِ الذي يسبقُهُ الوِجدانُ، يكونُ الاعتقادُ مستمَدًّا من الوِجدانِ، ومطابقًا له، سواء أطابقَ الواقعَ العامَّ، أم لم يطابِقْهُ.

ومن هنا كانَ الإدراكُ في «الاعتقادِ والوِجدانِ» نِسْبِيًّا، وكانتِ الواقعيَّةُ فيهما نِسْبِيَّةً، بمعنى أنَّ لكلِّ «مدرِكٍ» واقعًا ذا عناصرَ عقليَّةٍ ونفسيَّةٍ: عامَّةٍ «يُشارِكُهُ فيها غيرُهُ»، أو خاصَّةٍ «لا يُشارِكُهُ فيها أحدٌ غيرُهُ».

فقد يعتقدُ زيدٌ أنَّ عَمرًا بخيلٌ، قبلَ أن يزورَهُ، وهو في واقعِ زيدٍ بخيلٌ، فلو زارَهُ لوجدَهُ بخيلًا كما اعتقدَ. وقد يعتقدُ زيدٌ أنَّ عَمرًا بخيلٌ، قبلَ أن يزورَهُ، وهو في واقعِ زيدٍ كريمٌ، فلو زارَهُ لوجدَهُ كريمًا، لا بخيلًا، كما اعتقدَ. وقد يعتقدُ زيدٌ أنَّ عَمرًا بخيلٌ، قبلَ الزيارةِ، أو بعدَها، ويعتقدُ غيرُهُ غيرَ ذلكَ.

وقد يجدُ زيدٌ عَمرًا بخيلًا، وهو في الواقعِ بخيلٌ عندَهُ، وعندَ غيرِهِ. وقد يجدُ زيدٌ عَمرًا بخيلًا، وهو في واقعِ غيرِهِ كريمٌ.

والشواهدُ الدالَّةُ على النِّسْبِيَّةِ في «الإدراكِ»، والنِّسبيَّةِ في «واقعِ المُدْرِكِ»، أكثرُ مِن أن تُحصَى، سأكتفي بذكرِ بعضٍ منها:

- قالَ طُرَيْحُ بنُ إسماعيلَ الثَّقَفِيُّ[1]:

لِأَنَّكَ تُولِينِي الْجَمِيلَ بَدَاهَةً ... وَأَنْتَ لِمَا اسْتَكْثَرْتُ مِنْ ذَاكَ حَاقِرُ

فإذا كانَ طُريحٌ يجدُ عطاءَ ممدوحِهِ كثيرًا، ويعدُّهُ كذلكَ، فإنَّ ممدوحَهُ يحقِرُ ذاكَ العطاءَ، أي: لا يجدُهُ إلَّا قليلًا حقيرًا تافهًا، ولا يراهُ إلَّا كذلكَ.

---

(١)- شعر طُريح بن إسماعيل الثقفيّ: ٨٦.

- قالَ العبَّاسُ بنُ الأحنفِ[1]:

أَرَى كُلَّ مَعْشُوقَيْنِ غَيْرِي وَغَيْرَهَا، قَدِ اسْتَعْذَبَا طَعْمَ الْهَوَى، وَتَمَتَّعَا

فإذا كانَ سائرُ المعشوقينَ قد وجدوا طعمَ الهوى عَذْبًا، وعدُّوهُ كذلكَ، فإنَّ العبَّاسَ ومعشوقتَهُ لم يجدا من الهوى إلَّا المرارةَ والأَسى والحسرةَ.

- قالَ أبو العتاهيةِ[2]:

اصْبِرْ عَلَى الْحَقِّ تَسْتَعْذِبْ مَغَبَّتَهُ، وَالصَّبْرُ لِلْحَقِّ أَحْيَانًا لَهُ مَضَضُ

مَغبَّةُ الحقِّ هي عاقبتُهُ، وهي عندَ أبي العتاهيةِ عَذْبَةٌ إن جاءت بعدَ صبرٍ، معَ ما في هذا الصبرِ من مَضَضٍ، أي: وجعٍ وألمٍ وحرقةٍ.

- قالَ أبو تمَّامٍ[3]:

لَا تَسْقِنِي مَاءَ الْمَلَامِ، فَإِنَّنِي صَبٌّ قَدِ اسْتَعْذَبْتُ مَاءَ بُكَائِي

فإذا كانَ ماءُ البكاءِ، وهو الدمعُ، عندَ الناسِ مُرًّا؛ لاقترانِهِ بالأَسى والحزنِ، فإنَّ أبا تمَّامٍ قدِ استعذبَ دمعَهُ، أي: وجدَهُ عَذْبًا؛ لأنَّهُ كانَ صَبًّا «عاشِقًا».

- قالَ أبو تمَّامٍ[4]:

وَاسْتَعْذَبُوا الْأَحْزَانَ، حَتَّى إِنَّهُمْ يَتَحَاسَدُونَ مَضَاضَةَ الْأَحْزَانِ

فهؤلاءِ قد وجدوا الأحزانَ عذبةً، وعدُّوها كذلكَ، حتَّى إنَّ بعضَهُم يحسُدُ بعضًا على نصيبِهِ من آلامِ الأحزانِ وأوجاعِها.

---

(١)- ديوانه: ١٧٢.

(٢)- ديوانه: ٢٣٩.

(٣)- ديوانه: ١/٢٢.

(٤)- ديوانه: ٤/١٤٥.

- قالَ ابنُ الروميّ[1]:

كَيْفَ تَسْتَسْهِلُ إِبْعَادَ امْرِئٍ، قَدْ بَنَى إِلْفَكَ فِيهِ، وَقَطَنْ؟

فإذا كانَ الممدوحُ قد وجدَ إبعادَ ابنِ الروميّ عنهُ سهلًا، فإنَّ ابنَ الروميِّ يستصعبُ ذلكَ، أي يجدُهُ صعبًا، ويعدُّهُ كذلكَ؛ لأنَّ حُبَّ الممدوحِ قد سكنَ في قلبِهِ، فلا طاقةَ لهُ بالبعدِ منهُ.

- قالَ ابنُ الروميِّ[2]:

وَتَسْتَلِينُ، الدَّهْرَ، ذَا خُشْنَةٍ فَظًّا، وَتَسْتَخْشِنُ مَنْ لَانَا

فالمعاتَبُ في هذا البيتِ يستلينُ الخَشِنَ، ويستخشنُ الليِّنَ، أي: يجدُ الخَشِنَ ليِّنًا، ويعدُّهُ كذلكَ، ويجدُ الليِّنَ خَشِنًا، ويعدُّهُ كذلكَ.

- قالَ ابنُ الروميِّ[3]:

وَلَوْ وَسَمَ النَّاسُ الْجِبَاهَ بِمَدْحِهِ، إِذًا لَاسْتَلَذُّوا الْوَسْمَ، وَالْوَسْمُ يُؤْلِمُ

فإذا كانَ الوسمُ مؤلِمًا عندَ الناسِ في الأحوالِ كلِّها، فإنَّ ابنَ الروميِّ يقولُ: إنَّ الناسَ لو وَسَموا جِباهَهُم بمدحِ ممدوحِهِ، لوجدوا لذلكَ الوسمِ لَذاذةً.

- قالَ ابنُ الروميِّ[4]:

يَا مَنْ رَأَى قَدْرَهُ يَعْلُو مَوَاهِبَهُ، فَلَيْسَ مُسْتَعْظِمًا شَيْئًا، وَإِنْ عَظُمَا

فممدوحُ ابنِ الروميِّ ذو قدر عظيمٍ، يعلو المواهبَ التي يهبُها للناسِ؛ ولذلكَ لا يجدُ الممدوحُ أيَّ شيءٍ من مواهبِهِ عظيمًا، ولا يعدُّهُ كذلكَ، حتَّى لو

---

(١)- ديوانه: ٢٥٨٠/٦.

(٢)- ديوانه: ٢٥٣٤/٦.

(٣)- ديوانه: ٢٠٩٩/٥.

(٤)- ديوانه: ٢٣٣٨/٦.

كانَ عظيمًا في واقعِ الشاعرِ، أو واقعِ غيرِهِ، أو في الواقعِ العامِّ.

- قالَ المتنبّي[1]:

وَيَسْتَكْبِرُونَ الدَّهْرَ وَالدَّهْرُ دُونَهُ   وَيَسْتَعْظِمُونَ الْمَوْتَ وَالْمَوْتُ خَادِمُهْ

أي: يجدونَ الدهرَ كبيرًا، ويعدُّونَهُ كذلكَ، ويجدونَ الموتَ عظيمًا، ويعدُّونَهُ كذلكَ. والدهرُ كبيرٌ في الواقعِ، والموتُ عظيمٌ في الواقعِ، وإن كان المتنبّي يبالغُ في مدحِ سيفِ الدولةِ، فيجعلُهُ أكبرَ منَ الدهرِ، وأعظمَ من الموتِ.

- قالَ أبو فراسٍ الحمدانيُّ[2]:

يَجْنِي الْخَلِيلُ، فَأَسْتَحْلِي جِنَايَتَهُ؛   حَتَّى أَدُلَّ عَلَى عَفْوِي وَإِحْسَانِي

فإذا كانتِ الجنايةُ مُرَّةً عندَ الناسِ، فإنَّ أبا فراسٍ يجدُ الحلاوةَ في جنايةِ الخليلِ عليهِ.

- قالَ الشريفُ الرضيُّ[3]:

فَيَا ظَالِمًا تَسْتَحْسِنُ النَّفْسُ ظُلْمَهُ،   وَيَا قَاتِلًا يَسْتَعْذِبُ الْقَلْبُ قَتْلَهُ

فإذا كانَ الظلمُ قبيحًا عندَ الناسِ، فإنَّ نفسَ الشريفِ الرضيِّ تستحسنُ ظلمَ مخاطَبِهِ لهُ، أي: تجدُ ظلمَهُ حَسَنًا. وإذا كانَ القتلُ مُرًّا عندَ الناسِ، فإنَّ قلبَ الشريفِ الرضيِّ يستعذبُ قتلَ مخاطَبِهِ لهُ، أي: يجدُ قتلَهُ لهُ عَذْبًا.

- قالَ مهيارُ الديلميُّ[4]:

إِذَا الْفِجَاجُ صَعُبَتْ تَذَكَّر الْـ   ـفَوْزَ الَّذِي يُدْرِكُهُ فَاسْتَسْهَلَا

---

(١)- ديوانه: ٢٦٠.

(٢)- ديوانه: ٣٣٨.

(٣)- ديوانه: ٢/١٩٦.

(٤)- ديوانه: ٣/٢٠٤.

فإذا كانتِ الفجاجُ صعبةً، فإنَّ الممدوحَ يتذكَّرُ الفوزَ الذي يدركُهُ بسلوكِها؛ لذلكَ يستسهِلُها، أي: يجدُها سهلةً.

- قالَ أسامةُ بنُ منقذٍ[1]:

وَإِنْ بَلَدٌ عَزَّ الْمُلُوكَ مَرَامُهُ وَرُمْنَاهُ ذَلَّ الصَّعْبُ وَاسْتُسْهِلَ الْوَعْرُ

أي: إذا كانَ ثمَّةَ بلدٌ قدِ استعصى على الملوكِ، فإنَّنا إن رُمناهُ استسهَلْنا الوعرَ إليهِ، أي: وجدْنَا الوعرَ عندَ غيرِنَا: سهلًا عندنا.

- قالَ ابنُ الفارضِ[2]:

لَكَ فِي الْحَيِّ هَالِكٌ، بِكَ حَيٌّ، فِي سَبِيلِ الْهَوَى اسْتَلَذَّ الْهَلَاكَا

فإذا كانتِ النفوسُ تفرُّ منَ الهلاكِ، وتستبشِعُهُ، فإنَّ ابنَ الفارضِ قدِ استلذَّ الهلاكَ في سبيلِ مَن يهواهُ، أي: وجد الهلاكَ لذيذًا في سبيلِهِ.

- قالَ البهاءُ زهيرٌ[3]:

وَيَسْتَكْثِرُ الْعُذَّالُ دَمْعًا أَرَقْتُهُ، وَفِي حَقِّكُمْ ذَاكَ الْكَثِيرُ قَلِيلُ

أي: يجدُ العذَّالُ ذلكَ الدمعَ كثيرًا، ويعدُّونَهُ كذلكَ. والدمعُ الذي أراقَهُ الشاعرُ كثيرٌ في الواقعِ؛ بدلالةِ قولِهِ: «ذَاكَ الْكَثِيرُ»، لكنَّهُ يعودُ، فيصِفُهُ بالقلَّةِ؛ لأنَّهُ في حقِّ أحبابِهِ.

يبقى أن أُنبِّهَ على أنَّ الوِجدانَ في صيغةِ «اسْتَفْعَلَ» يُوافقُ الوِجدانَ في صيغةِ «أَفْعَلَ»، يُقالُ: «أَبْخَلْتُهُ»، بمعنى: وجدتُهُ بخيلًا، و«أَحْمَدْتُهُ»، بمعنى: وجدتُهُ محمودًا. قالَ سيبويهِ: ((وَقَالُوا: حَمَدْتُهُ، أَيْ: جَزَيْتُهُ، وَقَضَيْتُهُ حَقَّهُ، فَأَمَّا

(١)- ديوانه: ٢٠٦.

(٢)- ديوانه: ١٥٦.

(٣)- ديوانه: ٢١٦.

«أَحْمَدْتُهُ»، فَتَقُولُ: وَجَدْتُهُ مُسْتَحِقًّا لِلْحَمْدِ مِنِّي، فَإِنَّمَا تُرِيدُ أَنَّكَ اسْتَبَنْتَهُ مَحْمُودًا))[1].

والفرقُ بينَ دلالةِ صيغةِ «أَفْعَلَ»، ودلالةِ صيغةِ «اسْتَفْعَلَ» على هذا المعنى: أنَّ الأُولى تُستعمَلُ للدلالةِ على معنى «الوِجدان» مطلقًا، بخلافِ الثانية، فإنَّها تُستعمَلُ للدلالةِ على معنى «الوِجدانِ» مقيَّدًا بمعنى «المبالغةِ» تنصيصًا.

وهذا الفرقُ يُناظرُ الفرقَ بينَ هاتينِ الصيغتينِ في الدلالةِ على معنى «الجَعْلِ»؛ فإنَّ صيغةَ «أَفْعَلَ» تدلُّ على معنى «الجَعْلِ» دلالةً مطلقةً، وصيغةَ «اسْتَفْعَلَ» تدلُّ عليهِ دلالةً مقيَّدةً بمعنى «المبالغةِ» تنصيصًا، كما في قولِنا: «أَخْرَجْتُهُ وَاسْتَخْرَجْتُهُ»[2].

---

(١)- الكتاب: ٤/٦٠، وانظر في: الأصول: ٣/١١٨، والمفتاح: ٤٩، والشافية: ١٩، وشرح الشافية، الرضيّ: ١/٩٠-٩١.

(٢)- انظر في: شرح الشافية، الرضيّ: ١/١١٠.

مسألةٌ في الاستعمالِ الصرفيِّ

تُستعمَلُ بعضُ الصيغِ الصرفيَّةِ استعمالاتٍ مختلفةً، تبعًا لاختلافِ السياقاتِ التي تردُ فيها. وقد يقصُرُ بعضُ العلماءِ بعضَ الصيغِ الصرفيَّةِ على استعمالٍ خاصٍّ دونَ ما سواهُ.

ومن أمثلةِ ذلكَ أنَّ «د. مصطفى جواد» خَطَّأَ «د. طه حسين»، في استعمالِهِ «الْمَلِيءَ» بدلًا من «الْمَمْلُوءِ»[1]، في قولِهِ: ((وَالَّتِي كَانَ يَجْلِسُ الطَّاعِمُونَ مِنْ حَوْلِهَا عَلَى الْأَرْضِ، وَقَدْ وُضِعَ فِي وَسَطِهَا طَبَقٌ عَظِيمٌ مَلِيءٌ بِالْفُولِ، وَالسَّمْنِ أَوِ الزَّيْتِ، وَإِلَى جَانِبِهِ إِنَاءٌ عَظِيمٌ مَلِيءٌ بِأَلْوَانِ الـمُخَلَّلِ، الْغَارِقَةِ فِي مَاءٍ يَعُبُّ فِيهِ هَؤُلَاءِ الشَّبَابُ، قَبْلَ أَنْ يَأْخُذُوا فِي طَعَامِهِمْ))[2].

والظاهرُ أنَّ «د. طه حسين» استعملَ الفعلَ المبنيَّ للمجهولِ «مُلِئَ»، لا الوصفَ «مَلِيء»؛ لأنَّ الهمزةَ قد كُتِبَتْ، في الطبعةِ التي رجعتُ إليها، فوقَ الياءِ غيرِ المنقوطةِ، ولم تُكتَبْ بعدَ الياءِ مفردةً على السطرِ. والسياقُ يُوحي بإرادةِ هذا الاستعمالِ؛ بدلالةِ ما قبلَهُ، وهو قولُهُ: «وَقَدْ وُضِعَ». ولا أدري كيفَ كُتِبَتْ في الطبعةِ التي رجعَ إليها «د. مصطفى جواد»، فلم يتيسَّرْ ليَ الرجوعُ إليها.

وتابعَ «د. مصطفى جواد» كثيرونَ، منهم «محمَّدٌ العدنانيُّ» بقولِهِ: ((وَيَقُولُونَ: إِنَاءٌ مَلِيءٌ بِاللَّبَنِ. وَالصَّوَابُ: مَمْلُوءٌ، أَوْ مَلْآنُ؛ لِأَنَّ الْمَلِيءَ، فِي اللُّغَةِ

---

(١)- انظر في: قل ولا تقل: ١/١١.

(٢)- الأيَّام: ٢/٢٤.

الْعَرَبِيَّةِ هُوَ: الْغَنِيُّ...))[1].

والتحقيقُ أنَّ استعمالَ «الْمَلِيءِ» في هذا السياقِ وأمثالِهِ ليسَ خطأً لغويًّا؛ لأنَّ «الْمَلِيءَ» يُستعمَلُ في بعضِ السياقاتِ؛ للدلالةِ على معنى المفعولِ «الْمَمْلُوءِ»، معَ التنصيصِ على «المبالغةِ»، كما في «الْمَجْرُوحِ وَالْجَرِيحِ»[2].

واستعمالُ «الْمَلِيءِ» بالمعنى الذي أنكرَهُ الناقدونَ واردٌ في بعضِ المعجماتِ العربيَّةِ القديمةِ. ومن ذلك:

- جاءَ في كتابِ «العين»: ((وَالْمَلْءُ: مِنَ الِامْتِلَاءِ، وَالْمِلْءُ: الِاسْمُ، مَلَأْتُهُ، فَامْتَلَأَ، وَهُوَ مَلْآنُ، مَمْلُوءٌ، مُمْتَلِئٌ، مَلِيءٌ))[3].

- قالَ أبو بكر بنُ الأنباريِّ: ((وَالذَّنُوبُ: الدَّلْوُ الْمَلِيءُ مِنَ الْمَاءِ، تُذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ))[4].

- قالَ الفارابيُّ: ((وَالسَّجْلُ: الدَّلْوُ الْمَلِيءُ مَاءً))[5].

- قالَ الفارابيُّ: ((وَالذَّنُوبُ: الدَّلْوُ الْمَلِيءُ مَاءً))[6].

واستعمالُ «الْمَلِيءِ» بهذا المعنى واردٌ في بعضِ الرواياتِ، والأشعارِ، والأقوالِ، قديمًا، فليسَ من مبتدعاتِ العصرِ الحديثِ. ومن ذلك:

- جاءَ في الحديثِ المرفوعِ: ((لَوْ أَنَّ ابْنَ آدَمَ أُعْطِيَ وَادِيًا مَلِيئًا ذَهَبًا، أَحَبَّ إِلَيْهِ ثَانِيًا، وَلَوْ أُعْطِيَ ثَانِيًا، أَحَبَّ إِلَيْهِ ثَالِثًا، وَأَنَّهُ لَا يَسُدُّ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ،

---

(١)- معجم الأخطاء الشائعة: ٢٣٨.

(٢)- انظر في: شرح شذور الذهب: ١٣٧، ومعاني الأبنية: ٥٣-٥٥.

(٣)- العين: ٣٤٦/٨.

(٤)- الزاهر، الأنباريّ: ٣٩٤/٢.

(٥)- ديوان الأدب: ١٢٦/١.

(٦)- ديوان الأدب: ٣٨٧/١.

وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ))[1].

- يُنسَبُ إلى أبي الأسودِ الدؤليّ أنَّهُ قالَ في «الدَّلْوِ»[2]:

تَجِيءُ مَلِيئَةً طَوْرًا، وَطَوْرًا   تَجِيءُ بِحَمْأَةٍ، وَقَلِيلِ مَاءِ

ولكنَّ الواردَ في ديوانِهِ المحقَّقِ[3]:

تَجِئْكَ بِمَلْئِهَا طَوْرًا، وَطَوْرًا   تَجِئْكَ بِحَمْأَةٍ، وَقَلِيلِ مَاءِ

- روى أبو الفرجِ الأصفهانيُّ عن بعضِ الكوفيّينَ أنَّهُ قالَ: ((حَضَرْنَا دَعْوَةً لِيَحْيَى بْنِ أَبِي يُوسُفَ الْقَاضِي، وَبِتْنَا عِنْدَهُ، فَنِمْتُ، فَمَا أَنْبَهَنِي إِلَّا صِيَاحُ بَكْرٍ[4]، يَسْتَغِيثُ مِنَ الْعَطَشِ، فَقُلْتُ لَهُ: مَا لَكَ؟ فَاشْرَبْ، فَالدَّارُ مَلِيئَةٌ مَاءً...))[5].

- قالَ محمودٌ الورَّاقُ[6]:

وَالْبَسِ الدَّهْرَ عَلَى عِلَّاتِهِ،   تَجِدِ الدَّهْرَ مَلِيئًا بِالْعَجَائِبْ

- قالَ أبو تمَّامٍ[7]:

وَالدَّلْوُ بَالِغَةُ الرِّشَاءِ، مَلِيئَةٌ   بِالرِّيِّ، إِنْ وُصِلَتْ بِبَاعٍ وَاحِدِ

---

(١)- شعب الإيمان: ٢٧١/٧، رقم: «١٠٢٧٦».

(٢)- التذكرة الحمدونيّة: ١٣٣/٧.

(٣)- ديوانه: ١٦٠.

(٤)- هو بكرُ بنُ خارجةَ، شاعرٌ عبّاسيٌّ مغمورٌ، مِن أهلِ الكوفةِ، مولى لبني أسدٍ، وكان ماجنًا، معاقرًا للشربِ في منازلِ الخمّارينَ وحاناتِهم، لا تُعرَفُ سنةُ وفاتِهِ، انظر في: الأغاني: ١٦٥/٢٣.

(٥)- الأغاني: ١٦٦/٢٣.

(٦)- ديوانه: ٧٠.

(٧)- ديوانه: ٩/٢.

- قالَ ابنُ المعتزِّ: ((فَالْأَطْرَافُ عَلَى مَسَرَّةٍ، وَالنَّظَرُ إِلَى مَبَرَّةٍ، قَبْلَ أَنْ تَخُبَّ مَطَايَا الْغِيَرِ، وَتُسْفِرَ وُجُوهُ الْحَذَرِ، وَمَا زَالَ الدَّهْرُ مَلِيئًا بِالنَّوَائِبِ، طَارِقًا بِالْعَجَائِبِ))[1].

- قالَ البغويُّ: ((وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿**وَكَأْسًا دِهَاقًا**﴾[2]، أَيْ: مَلِيئًا، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: مُتَتَابِعًا))[3].

- قالَ الزمخشريُّ: ((وَقَدْ تَمَحَّلَ النَّاسُ بِمَا أَخْرَجُوهُ بِهِ، مِنْ هَذَا الأُسْلُوبِ الشَّرِيفِ، الْمَلِيءِ بِالنُّكَتِ وَالْفَوَائِدِ، الْمُسْتَقِلِّ بِإِثْبَاتِ التَّوْحِيدِ عَلَى أَبْلَغِ وُجُوهِهِ))[4].

- قال بِنْيَامِينُ التُّطِيلِيُّ: ((وَبِالْإِجْمَالِ لَيْسَ فِي الْعَالَمِ كُلِّهِ بُقْعَةٌ آهِلَةٌ بِالسُّكَّانِ، كَثِيرَةُ الزُّرُوعِ، مِثْلُ مِصْرَ الْوَاسِعَةِ، الْمَلِيئَةِ بِالْخَيْرَاتِ))[5].

- قالَ ابنُ القرطبيِّ الكاتبُ: ((هَذِهِ، وَأَبِيكَ، أُمُّ الرَّسَائِلِ الْمُبْتَكَرَةِ، وَبِنْتُ الْأَفْكَارِ، الَّتِي هَذَّبَتْهَا الْآدَابُ، فَهِيَ فِي سَهْلِ الْإِيجَازِ الْبَرْزَةُ، وَفِي صَوْنِ الْإِعْجَازِ الْمُخَدَّرَةُ، وَالْمَلِيئَةُ بِبَدَائِعِ الْبَدَائِهِ))[6].

وقد أجازَ مجمعُ اللغةِ المصريُّ هذا الاستعمالَ، إمَّا على أنَّ صيغةَ «فَعِيلٍ» مسموعةٌ بكثرةٍ في الصفةِ المشبَّهةِ، وإمَّا على أنَّ تحويلَ صيغةِ «مَفْعُولٍ» إلى

---

(١)- معجم البلدان: ٣/١٧٧-١٧٨.

(٢)- النبأ: ٣٤.

(٣)- شرح السنَّة: ١٥/٢٠١.

(٤)- الكشّاف: ٥/٤٥٩.

(٥)- رحلة بنيامين التطيليّ: ٣٥٣.

(٦)- نهاية الأرب: ٨/٤٤.

صيغةِ «فَعِيلٍ» قياسيٌّ عندَ بعضِ العلماءِ[1].

وأمثلةُ الخطإِ في «النقد اللغويّ» عمومًا، ومنه «النقد الصرفيّ»، كثيرةٌ جدًّا. وأكثرُها يرجعُ إلى «الاستقراءِ الناقصِ»، أي: الغفلةِ عن الأدلَّةِ الصحيحةِ الدالَّةِ على صحَّةِ الاستعمالِ سماعًا، أو قياسًا.

---

(١)- انظر في: كتاب الألفاظ والأساليب: ١/١٧٣-١٧٤، والقرارات المجمعيّة في الألفاظ والأساليب: ١٣٦، ومعجم الصواب اللغويّ: ١/٧٢٧.

الْفَصْلُ السَّابِعُ
الِاشْتِرَاكُ الصَّرْفِيُّ

مَدْخَلٌ:

الاشتراكُ اللَّفظيُّ: أنْ يشتركَ معنيانِ أو أكثرُ في لفظٍ واحدٍ، وبعبارةٍ أدقَّ: أنْ يكونَ اللَّفظُ الواحدُ صالحًا لأنْ يستعملَ للدِّلالةِ على أكثرَ من معنًى، وهوَ خارجٌ عنِ السِّياق، ولكنَّهُ في السِّياقِ الواحدِ يدلُّ على معنًى واحدٍ لا أكثر، هوَ المعنى المقصود[1].

والاشتراكُ اللَّفظيُّ ظاهرةٌ ذاتُ وجهين:

١- وجهٍ إيجابيّ: يتمثَّلُ بإثراءِ العربيَّة، من حيثُ إنَّ الألفاظَ متناهيةٌ، والمعاني غيرُ متناهيةٍ، فلا بدَّ منِ استعمالِ اللَّفظِ الواحدِ - غالبًا — للدِّلالةِ على معنيينِ أو أكثر، ويكونُ تحديدُ المعنى المقصودِ بالاعتمادِ على القرائنِ السِّياقيَّةِ والمقاميَّةِ المختلفة[2].

٢- وجهٍ سلبيّ: يتمثَّلُ بالاحتمالاتِ الذِّهنيَّةِ النَّاشئةِ منَ الغفلةِ عن تلكَ القرائنِ التي تقطعُ الاحتمالات، وتحدِّدُ المعنى المقصود[3].

فلكي تكونَ ظاهرةُ الاشتراكِ اللَّفظيّ ظاهرةً إيجابيَّةً تمامًا لا بدَّ من تحديدِ القرائنِ السِّياقيَّةِ والمقاميَّةِ المختلفةِ الَّتي تقضي على الاحتمالاتِ كلِّها، وتُبقي معنًى واحدًا، هو المعنى المقصود.

---

(١)- انظر في: التعريفات: ١٨٠، والمزهر: ١/٢٩٢، وعلم الدلالة: ١٥٨-١٥٩.

(٢)- انظر في: علم الدلالة: ١٧٩-١٨٠.

(٣)- انظر في: علم الدلالة: ١٨٣-١٨٤.

و«الاشـتراكُ الصَّـرفيُّ»: صـورةٌ مـن صـورِ الاشـتراكِ اللَّفظـيّ، امـتلأتِ المصنَّفاتُ الصَّرفيَّةُ بـالكثيرِ من أمثلتـهِ، لكنَّهـا خلَـتْ أو كـادتْ تخلو مـنَ التَّنبيـهِ على القرائنِ التي تقطعُ الاحتمالات، وتحدِّدُ المعانيَ المقصودةَ منَ الصِّيغِ الصَّرفيَّةِ المشتركةِ.

وقـد قصـدتُ هنـا إلى الكشـفِ عـن أهـمِّ القـرائنِ السِّـياقيَّةِ والمقاميَّـةِ بالاعتمادِ على التَّمثيلِ والتَّحليلِ لأبرزِ الصِّيغِ الصَّرفيَّةِ المشتركةِ. وتكلَّمتُ قبلَ ذلكَ على أقسامِ الاشتراكِ اللَّفظيِّ؛ وصولًا إلى تحديدِ المقصودِ من مصطلحِ «الاشْتِرَاك الصَّرْفِيّ».

أَقْسَامُ الاشْتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ

الكلمةُ في العربيَّةِ قسمان[1]:

١- الْكَلِمَةُ الْبَسِيطَةُ «غَيْرُ الْمُرَكَّبَةِ»: الَّتي لا يمكنُ تحليلها إلى عنصري المادَّةِ والصِّيغة، كالحروفِ وأشباهِ الحروفِ، ويمكنُ تسميتُها تجوُّزًا بالكلمةِ الحرفيَّةِ.

٢- الْكَلِمَةُ الـمُرَكَّبَةُ: الَّتي تتركَّبُ لفظيًّا من عنصريِ المادَّةِ والصِّيغةِ، ويتركَّبُ معناها من معنيينِ جزئيَّينِ: معنى المادَّةِ «الْمَعْنَى الاشْتِقَاقِيّ»، ومعنى الصِّيغةِ «الْمَعْنَى الصَّرْفِيّ»، وذلكَ نحوُ كلمةِ «اسْتَصْعَبَ» المركَّبةِ لفظيًّا منْ مادَّةِ «صعب»، وصيغةِ «اسْتَفْعَلَ»، ومعناها مركَّبٌ منَ المعنى الاشتقاقيّ لمادَّةِ «صعب»، والمعنى الصَّرفيِّ لصيغةِ «اسْتَفْعَلَ».

فإذا كانتِ «الكلمةُ الحرفيَّةُ» صالحةً للتَّعدُّدِ الدِّلاليّ، فتستعملُ للدِّلالةِ على أكثرَ منْ «معنًى حرفيٍّ» تبعًا لاختلافِ القرائنِ السِّياقيَّةِ والمقاميَّةِ، فثمَّةَ «اشتراكٌ حرفيٌّ». ومنْ أمثلةِ ذلكَ اشتراكُ عدَّةِ معانٍ حرفيَّةٍ في حرفِ الجرِّ «الْبَاءِ»، منها[2]:

١- الإِلْصَاق، نحو: «أَمْسَكْتُ بِزَيْدٍ» إذا قبضتُ على شيءٍ من جسمِهِ، أو على ما يحبسهُ منْ يدٍ أو ثوبٍ ونحوِهِ.

٢- السَّبَبِيَّة، نحو قولهِ تعالى: ﴿**يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ**﴾[3].

---

(١)- انظر في: شرح الشافية، الرضيّ: ١/٨.

(٢)- انظر في: مغني اللبيب: ١٣٧-١٤٣.

(٣)- البقرة: ٥٤.

٣- الاسْتِعَانَة، وهيَ الدَّاخلةُ على آلةِ الفعلِ، نحو: «كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ».

٤- الظَّرْفِيَّة، نحو قولهِ تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ﴾[1]، وقولهِ تعالى: ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾[2].

٥- الْقَسَم، نحو: «أُقْسِمُ بِاللهِ لَتَفْعَلَنَّ».

وإذا كانتْ «مادَّةُ الكلمةِ» صالحةً للتَّعدُّدِ الدِّلاليِّ، فتستعملُ للدِّلالةِ على أكثرَ منْ «معنًى اشتقاقيٍّ» تبعًا لاختلافِ القرائنِ السِّياقيَّةِ والمقاميَّة، فثمَّةَ «اشتراكٌ اشتقاقيٌّ». ومنْ أمثلةِ ذلكَ اشتراكُ عدَّةِ معانٍ اشتقاقيَّةٍ في مادَّةِ «أرض»، قالَ ابنُ فارسٍ: ((الْهَمْزَةُ وَالرَّاءُ وَالضَّادُ ثَلاثَةُ أُصُولٍ، أَصْلٌ يَتَفَرَّعُ وَتَكْثُرُ مَسَائِلُهُ، وَأَصْلانِ لا يَنْقَاسَانِ، بَلْ كُلُّ وَاحِدٍ مَوْضُوعٌ حَيْثُ وَضَعَتْهُ الْعَرَبُ. فَأَمَّا هَذَانِ الأَصْلانِ، فَالأَرْضُ: الزُّكْمَةُ، رَجُلٌ مَأْرُوضٌ، أَيْ: مَزْكُومٌ. وَهُوَ أَحَدُهُمَا... وَالآخَرُ: الرِّعْدَةُ، يُقَالُ: بِفُلانٍ أَرْضٌ، أَيْ: رِعْدَةٌ... وَأَمَّا الأَصْلُ الأَوَّلُ فَكُلُّ شَيْءٍ يَسْفُلُ، وَيُقَابِلُ السَّمَاءَ، يُقَالُ لأَعْلَى الْفَرَسِ: سَمَاءٌ، وَلِقَوَائِمِهِ أَرْضٌ.... وَالأَرْضُ: الَّتِي نَحْنُ عَلَيْهَا... فَهَذَا هُوَ الأَصْلُ، ثُمَّ يَتَفَرَّعُ مِنْهُ قَوْلُهُمْ: أَرْضٌ أَرِيضَةٌ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ لَيِّنَةً طَيِّبَةً.... وَمِنْهُ: رَجُلٌ أَرِيضٌ لِلْخَيْرِ، أَيْ: خَلِيقٌ لَهُ، شُبِّهَ بِالأَرْضِ الأَرِيضَةِ. وَمِنْهُ: تَأَرَّضَ النَّبْتُ، إِذَا أَمْكَنَ أَنْ يُجَزَّ، وَجَدْيٌ أَرِيضٌ، إِذَا أَمْكَنَهُ أَنْ يَتَأَرَّضَ النَّبْتَ. وَالإِرَاضُ: بِسَاطٌ ضَخْمٌ مِنْ وَبَرٍ أَوْ صُوفٍ. وَيُقَالُ: فُلانٌ ابْنُ أَرْضٍ، أَيْ: غَرِيبٌ.... وَيُقَالُ: تَأَرَّضَ فُلانٌ، إِذَا لَزِمَ الأَرْضَ))[3].

---

(١)- آل عمران: ١٢٣.

(٢)- القمر: ٣٤.

(٣)- مقاييس اللغة: ١/٧٩-٨١.

وإذا كانتْ «صيغةُ الكلمةِ» صالحةً للتَّعدُّدِ الدِّلاليّ، فتستعملُ للدِّلالةِ على أكثرَ منْ «معنًى صرفيٍّ» تبعًا لاختلافِ القرائنِ السِّياقيَّةِ والمقاميَّة، فثمَّةَ «اشتراكٌ صرفيٌّ». ومنْ أمثلةِ ذلكَ اشتراكُ عدَّةِ معانٍ صرفيَّةٍ في صيغةِ «اسْتَفْعَلَ»، قالَ الزَّمخشريُّ: ((وَاسْتَفْعَلَ لِطَلَبِ الْفِعْلِ، تَقُولُ: اسْتَخَفَّهُ، وَاسْتَعْمَلَهُ، وَاسْتَعْجَلَهُ، إِذَا طَلَبَ عَمَلَهُ وَخِفَّتَهُ وَعَجَلَتَهُ... وَلِلتَّحَوُّلِ، نَحْوُ: اسْتَتْيَسَتِ الشَّاةُ، وَاسْتَنْوَقَ الْجَمَلُ، وَاسْتَحْجَرَ الطِّينُ.... وَلِلإِصَابَةِ عَلَى صِفَةٍ، نَحْوُ: اسْتَعْظَمْتُهُ، وَاسْتَسْمَنْتُهُ، وَاسْتَجَدْتُهُ، أَيْ: أَصَبْتُهُ عَظِيمًا وَسَمِينًا وَجَيِّدًا...))[1].

فالاشتراكُ اللَّفظيُّ ثلاثةُ أقسامٍ:

١- الاشْتِرَاكُ الحَرْفِيُّ: وهوَ اشتراكُ أكثرَ منْ معنًى حرفيٍّ في كلمةٍ حرفيَّةٍ واحدةٍ، وهيَ خارجةٌ عنِ السِّياق.

٢- الاشْتِرَاكُ الاشْتِقَاقِيُّ: وهوَ اشتراكُ أكثرَ منْ معنًى اشتقاقيٍّ في مادَّةٍ اشتقاقيَّةٍ واحدةٍ، وهيَ خارجةٌ عنِ السِّياق.

٣- الاشْتِرَاكُ الصَّرْفِيُّ: وهوَ اشتراكُ أكثرَ منْ معنًى صرفيٍّ في صيغةٍ صرفيَّةٍ واحدةٍ، وهيَ خارجةٌ عنِ السِّياق. وهو الذي يعنينا هنا. ولهُ صورتان:

أ- أنْ يكونَ التَّعدُّدُ الدِّلاليُّ معَ الاختلافِ في المادَّةِ الاشتقاقيَّة، وهذا هوَ الغالب، وذلكَ نحوُ اشتراكِ معنى «الطَّلَبِ»، ومعنى «التَّحَوُّلِ»، في صيغةِ «اسْتَفْعَلَ» في الفعلين: «اسْتَغْفَرَ»، وَ«اسْتَحْجَرَ». ففي الأوَّلِ معنى «الطَّلَبِ»، وفي الثَّاني معنى «التَّحوُّلِ».

ب- أنْ يكونَ التَّعدُّدُ الدِّلاليُّ معَ الاتِّفاقِ في المادَّةِ الاشتقاقيَّة، وهذا هوَ النَّادر،

---

(١)- المفصّل: ٣٧٤.

وذلكَ نحوُ اشتراكِ معنى الْمَصْدَرِيَّةِ، ومعنى الْمَفْعُولِيَّةِ، ومعنى الْمَكَانِيَّةِ، ومعنى الزَّمَانِيَّةِ في صيغةِ «مُفْعَل» في الاسمِ «مُدْخَل»[1]، فهوَ مصدرٌ ميميٌّ في قولنا: «أَدْخَلْتُ الرَّجُلَ مُدْخَلًا»، وهوَ اسمُ مفعولٍ في قولنا: «أَخْرَجْتُ الرَّجُلَ المُدْخَلَ»، وهوَ اسمُ مكانٍ في قولنا: «أَدْخَلْتُ الرَّجُلَ مِنَ المُدْخَلِ»، وهوَ اسمُ زمانٍ في قولنا: «خَرَجْتُ مُدْخَلَ الرَّجُلِ».

ومن ذلكَ صيغةُ «مُفَاعَلَة»، نحو: «مُعَاقَبَة»، فهي تحتملُ أن تكونَ صيغةً مصدريَّةً للفعلِ المزيدِ «عَاقَبَ»، كما في قولِنا: «عَاقَبْتُهُ مُعَاقَبَةً شَدِيدَةً»، وتحتملُ أن تكونَ صيغةَ اسمِ المفعولِ المؤنَّثةَ من الفعلِ المزيدِ نفسهِ «عَاقَبَ»، كما في قولِنا: «الْفَتَاةُ مُعَاقَبَةٌ».

(١)- انظر في: الأصول: ٣ / ١٤٩، وشرح الشافية، الرضيّ: ١/١٧٤.

قرائنُ المعنى الصَّرفيِّ

لا بدَّ لتحديدِ المعنى الصَّرفيِّ المقصودِ منَ النَّظرِ في القرائنِ السِّياقيَّةِ والمقاميَّةِ المختلفةِ، وأبرزُها[1]:

١- الصِّيغَةُ الصَّرْفِيَّةُ: وهيَ العنصرُ الأوَّلُ في تحديدِ المعنى الصَّرفيِّ؛ لكنَّها ليستِ العنصرَ الوحيدَ في ذلك. ويمكنُ الاستعانةُ بصيغِ بعضِ كلماتِ السِّياقِ لتحديدِ معنى الصِّيغةِ المشتركة، وذلكَ كما في قولنا: «المُحْتَلُّ ظَالِمٌ»، و«المُحْتَلُّ مَظْلُومٌ»، ففي الجملةِ الأولى دلَّ الإخبارُ بصيغةِ «فَاعِل» على أنَّ صيغةَ «المُحْتَلّ» تدلُّ على معنى «الفاعليَّةِ»، أي: الَّذي وقعَ منهُ الاحتلال، وفي الجملةِ الثَّانيةِ دلَّ الإخبارُ بصيغةِ «مَفْعُول» على أنَّ صيغةَ «المُحْتَلّ» تدلُّ على معنى «المفعوليَّةِ»، أي: الَّذي وقعَ عليهِ الاحتلال.

٢- الْمَادَّةُ الاشْتِقَاقِيَّةُ، فالاسمانِ «الأَكْبَر وَالأَسْمَر» في قولنا: «رَأَيْتُ الرَّجُلَ الأَكْبَرَ، وَرَأَيْتُ الرَّجُلَ الأَسْمَرَ» على صيغةٍ واحدةٍ، هيَ «أَفْعَل»، لكنَّها في «أَكْبَر» صيغةُ اسمِ تفضيلٍ، وفي «أَسْمَر» صيغةٌ منْ صيغِ الصِّفةِ المشبَّهة. والقرينةُ الوحيدةُ القاطعةُ - هنا - هيَ مادَّةُ الكلمة؛ لأنَّ مادَّةَ «كبر» يستعملُ منها: «أَكْبَر كُبْرَى»، ومادَّةَ «سمر» يستعملُ منها: «أَسْمَر سَمْرَاء».

٣- الْمَوْقِعُ الإِعْرَابِيُّ، وذلكَ كما في قولنا: «أَخْرَجْتُ الرَّجُلَ مُخْرَجًا»، و«رَأَيْتُ الرَّجُلَ مُخْرَجًا»، فقد دلَّتْ صيغةُ «مُخْرَج» في الجملةِ الأولى على معنى «المصدريَّة»؛ بدلالةِ الموقعِ الإعرابيِّ «مَفْعُول مُطْلَق»، ودلَّتِ الصِّيغةُ نفسها في

---

(١)- أفدتُ كثيرًا من قرائنِ التَّعليقِ الَّتي ذكرها د. تمَّام حسَّان لتحديدِ المعنى النحويِّ في كتابهِ: «اللغة العربيّة معناها ومبناها»، انظر في: ١٩١-٢٢٦.

الجملةِ الثَّانيةِ على معنى «المفعوليَّة»؛ بدلالةِ الموقعِ الإعرابيِّ «حَال».

٤- الإِعْرَابُ وَالْبِنَاءُ، وذلكَ كما في قولنا: «مُوسَى قَاتِلٌ»، و«مُوسَى قَاتِلْ»، فكلمةُ «قَاتِل» تحتملُ أنْ تكونَ اسمَ فاعلٍ منَ الفعلِ «قَتَلَ»، وتحتملُ أنْ تكونَ فعلَ أمرٍ للفعلِ «قَاتَلَ»، فإذا حرَّكنا اللَّامَ بحركةٍ إعرابيَّةٍ معَ التَّنوين، فهوَ اسمُ فاعلٍ، وإذا بنيناها على السُّكون، فهوَ فعلُ أمرٍ[1].

٥- اللُّزُومُ وَالتَّعَدِّي، فالفعلُ إذا كانَ لازمًا تدلُّ صيغتهُ على معنًى، وإذا كانَ متعدِّيًا تدلُّ على معنًى آخر، وذلكَ نحوُ قولنا: «أفجَرت» لازمًا، بمعنى «دَخَلْتُ فِي الْفَجْرِ»[2]، ونظيرهُ في ذلكَ «أَصْبَحَ»، فإذا قلنا: «أَفْجَرْتُ الرَّجُلَ» متعدِّيًا، فالمعنى «وَجَدْتُهُ فَاجِرًا»[3]، ونظيرهُ في ذلكَ «أَبْخَلَ».

٦- الْعَطْفُ، فإذا عطفنا صيغةً مشتركةً على أخرى واضحةِ المعنى، أمكنَ معرفةُ المعنى المقصودِ منَ «المُشْتَرَكَةِ»، كما في قولنا: «أَعْجَبَنِي مَجْلَسًا وَمُجْلَسًا»، فكلمةُ «مُجْلَس» مضمومةُ الميمِ على صيغةٍ مشتركةٍ، تحتملُ خارجةً عنِ السِّياق، الدِّلالةَ على المصدريَّة، والمفعوليَّة، والمكانيَّة، والزَّمانيَّة، ولكنَّها في هذا السِّياقِ عطفتْ على كلمةِ «مَجْلَس» مفتوحةِ الميمِ واللَّام، وهيَ لا تحتملُ الدِّلالةَ إلَّا على معنًى واحدٍ، هوَ المصدريَّة، ومنْ هنا يكونُ هذا «الْعَطْفُ» قرينةً قاطعةً على أنَّ المقصودَ منْ كلمةِ «مُجْلَس» مضمومةِ الميمِ هوَ معنى المصدريَّة.

٧- الأَدَاةُ، وذلكَ أنَّ بعضَ الأدواتِ تدخلُ على صيغٍ دونَ ما سواها، كما في «لا النَّاهِيَةِ» الَّتي تختصُّ بالدُّخولِ على صيغةِ الفعلِ المضارع، ومنْ هنا أمكنَ

---

(١)- انظر في: اللغة العربيَّة معناها ومبناها: ١٤٧.

(٢)- انظر في: لسان العرب: ٥/٤٥.

(٣)- انظر في: لسان العرب: ٥/٤٥.

التَّمييزُ بينَ فعلِ الأمرِ «تَعَاوَنُوا»، والفعلِ المضارعِ «تَعَاوَنُوا»، في قولهِ تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾[1].

٨- المُطَابَقَةُ: قد تكونُ المطابقةُ في الإفرادِ أوِ التَّثنيةِ أوِ الجمعِ أوِ التَّذكيرِ أوِ التَّأنيثِ أوِ التَّعريفِ أوِ التَّنكيرِ قرينةً تحدِّدُ المعنى الصَّرفيَّ المقصودَ. فمثلًا تستعملُ صيغةُ «فَعِيل» استعمالاتٍ كثيرةً، منها أنَّها تستعملُ وصفًا مفردًا، نحو: «كَرِيم»، ومنها أنَّها تستعملُ صيغةً منْ صيغِ جمعِ التَّكسير، نحو: «عَبِيد». ونحنُ نقول: «هَذَا كَرِيمٌ»، و«هَؤُلاءِ عَبِيدٌ»، ولا نقول: «هَؤُلاءِ كَرِيمٌ»، و«هَذَا عَبِيدٌ». ولوِ استعملنا كلمةَ «عَبِيد» اسمَ علمٍ أو وصفًا مفردًا، فقرينةُ المطابقةِ تكشفُ عنِ المقصودِ قطعًا.

٩- الْعَلاقَاتُ الدِّلالِيَّةُ: والمقصودُ بها الْعَلاقَاتُ الَّتي تحصلُ بينَ معاني كلماتِ السِّياقِ الواحد، فمثلًا تستعملُ صيغةُ «فَعُول» لمبالغةِ اسمِ الفاعل، نحو: «غَفُور» مبالغة «غَافِر»[2]، وتستعملُ لمبالغةِ اسمِ المفعولِ نحو: «جَزُور» مبالغة «مَجْزُور». وقد تستعملُ بعضُ الأسماءِ الَّتي على «فَعُول» للدِّلالةِ على هذينِ المعنيين، وذلكَ نحو: «الرَّكُوب»[3]، فقد يكونُ المقصودُ «مُبَالَغَةَ الرَّاكِبِ»، وقد يكونُ المقصودُ «مُبَالَغَةَ المرْكوبِ»، فالرُّجوعُ إلى القرائنِ هوَ الَّذي يقطعُ الاحتمالات، ويحدِّدُ المقصود. ففي قولنا: «هَذَا رَجُلٌ رَكُوبٌ» يفهمُ منَ السِّياقِ أنَّ المقصودَ «مُبَالَغَةُ الرَّاكِبِ»، وفي قولنا: «هَذَا جَمَلٌ رَكُوبٌ» يفهمُ منَ السِّياقِ أنَّ المقصودَ «مُبَالَغَةُ الْمَرْكُوبِ».

---

(١)- المائدة: ٢.

(٢)- انظر في: الزاهر، الأزهريّ: ٣٦.

(٣)- انظر في: لسان العرب: ١/٤٢٩-٤٣٠.

والَّـذي أرشـدنا إلى ذلـكَ العلاقـاتُ الدِّلاليَّـةُ بـينَ الصِّـفةِ والموصـوفِ في السِّياقين. فالعلاقةُ بينَ «الرَّجُلِ وَالرُّكُوب» هيَ علاقةُ «الْفَاعِلِيَّةِ»، بمعنى أنَّ فعلَ «الرُّكُـوبِ» يقـعُ مـنَ «الرَّجُـلِ»، والعلاقـةُ بـينَ «الجَمَـلِ وَالرُّكُـوب» هـيَ علاقـةُ «الْمَفْعُولِيَّـةِ»، بمعنى أنَّ فعـلَ «الرُّكُـوبِ» يقـعُ علـى «الجَمَـلِ». نقـول: «رَكِـبَ الرَّجُلُ الجَمَلَ».

١٠- الْمَقَامُ، وهوَ حصيلةُ الظُّروفِ الطَّبيعيَّةِ أوِ الاجتماعيَّةِ الواردةِ في السِّياق. ويتـألَّفُ مـنْ عـدَّةِ قـرائنَ جزئيَّـةٍ، أبرزهـا: صـفاتُ المتكلِّم، وصـفاتُ المخاطـب، والظُّروفُ الزَّمانيَّةُ والمكانيَّة، والغرضُ منَ الكلام، والأحداثُ الواردة، والأفكار، والعادات[١].

ومنْ أمثلتهِ قولهُ تعالى: ﴿**فَقَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا نَرَاكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَاذِبِينَ**﴾[٢].

وقدِ اختلفَ العلماءُ في كلمةِ «أَرَاذِل» على قولين[٣]:

- أَرَاذِل: جمـعُ «أَرْذَل» بفـتحِ الـذَّال، وهـوَ اسـمُ تفضـيلٍ، ونظـيرهُ في ذلـكَ «أَكَابِر» جمعُ اسمِ التَّفضيلِ «أَكْبَر».
- أَرَاذِل: جمـعُ «أَرْذُل» بضـمِّ الـذَّال، وهـوَ جمـعُ «رَذْل» بفـتحِ الـرَّاءِ وسـكونِ الذَّال، ونظيرهُ في ذلكَ «أَكَالِب» جمعُ «أَكْلُب»، و«أَكْلُب» جمعُ «كَلْب».

---

(١)- انظر في: اللغة العربيّة معناها ومبناها: ٣٥٢، و٣٥٦-٣٧٢.

(٢)- هود: ٢٧.

(٣)- انظر في: المفردات: ١٩٤، والتفسير الكبير: ١٧/١٧٠، والتسهيل لعلوم التنزيل: ١٠٣/٢، والبحر المحيط: ٢١٥/٥.

فإذا نظرنا في قرائنِ المقامِ أمكنَ أنْ نقطعَ بأنَّ المقصودَ هوَ الاحتمالُ الأوَّل؛ لأنَّ المتكلِّمَ هنا همْ الملأُ الَّذينَ كفروا منْ قومِ نوحٍ «عليه السلام»، والمخاطبُ هنا هوَ نوحٌ «عليه السلام»، ومنْ آمنَ بهِ «وَهُمْ قَلِيلٌ» بلا خلافٍ. والغرضُ منَ الكلامِ هوَ «الرَّدُّ على نوحٍ وتكذيبه، ومحاولةُ الاستدلالِ على إبطالِ رسالته». فالغرضُ الَّذي قصدوهُ هوَ الطَّعنُ في رسالتهِ مستدلِّينَ على ذلكَ بأنَّ منِ اتَّبعهُ قدِ اتَّصفوا بأعلى درجاتِ «الرَّذَالَةِ».

والقولُ الأوَّلُ هوَ المناسبُ للمقام؛ لأنَّ اسمَ التَّفضيلِ إذا أضيفَ إلى معرفةٍ، أو عرِّفَ بـ«ال» دلَّ على أعلى درجاتِ المبالغة[1]، فوصفُ أحدهمْ بـ«الأَرْذَلِ» أبلغُ منْ وصفهِ بـ«الرَّذْلِ»، ونظيرُ ذلكَ أنَّ وصفَ الماءِ بـ«الأَعْذَبِ» أبلغُ منَ وصفهِ بـ«الْعَذْبِ».

وفوقَ ذلكَ يشتملُ القولُ الثَّاني على ما يخالفُ الغرضَ الَّذي قصدوه؛ لأنَّ «جَمْعَ الجَمْعِ» يوحي بمعنى «الْكَثْرَةِ الْعَدَدِيَّةِ»[2]، وهمْ في الواقعِ قليلٌ، ووصفهمْ بالكثرةِ يمكنُ أنْ يعدَّ دليلًا على صحَّةِ رسالته، بحيثُ اتَّبعهُ الكثيرُ منَ النَّاس.

فكانَ غرضهمُ التَّقليلَ منْ شأنِ «المُؤْمِنِينَ»، فهمْ قلَّةٌ أوَّلًا، وقد بلغوا – في نظرهمْ – أعلى درجاتِ الرَّذالة، فيكونُ المقصودُ بقولهم: «أَرَاذِلُنَا» جمعًا لاسمِ التَّفضيلِ «أَرْذَل». ويزيدنا اطمئنانًا بهذا القطعِ قراءةُ قولهِ تعالى: ﴿**قَالُوا**

---

(١)- انظر في: شرح المفصّل: ١٥٩/٢، والبحر المحيط: ٥٢/٧، والتسهيل لعلوم التنزيل: ٢٠٨/٤.

(٢)- انظر في: الأصول: ٣٣/٣.

﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الأَرْذَلُونَ﴾[1]. فالقصَّةُ واحدةٌ والحدثُ واحدٌ، وقد جمعَ اسمُ التَّفضيلِ هنا جمعَ مذكَّرٍ سالِمًا.

وثمَّةَ قرينةٌ مهمَّةٌ، لكنَّها ليستْ منَ القرائنِ السِّياقيَّةِ والمقاميَّة، هيَ قرينةُ «الاسْتِعْمَالِ». فصيغةُ «فَعِيل» مثلًا تستعملُ لمبالغةِ اسمِ الفاعل، نحو: «عَلِيم» مبالغة «عَالِم»[2]، وتستعملُ لمبالغةِ اسمِ المفعولِ نحو «جَرِيح» مبالغة «مَجْرُوح»[3]. فالقرينةُ الَّتي نستعينُ بها لتحديدِ المعنى الصَّرفيّ هنا ما سمعناهُ منِ استعمالِ العرب، فهمْ لَمْ يستعملوا صيغةَ «الْعَلِيم» لمبالغةِ «الْمَعْلُومِ»، بلِ استعملوها لمبالغةِ «الْعَالِمِ»، ولَمْ يستعملوا صيغةَ «الْجَرِيحِ» لمبالغةِ «الجَارِحِ»، بلِ استعملوها لمبالغةِ «الْمَجْرُوحِ».

(١)- الشعراء: ١١١.

(٢)- انظر في: الكتاب: ١١٥/١، وحجّة القراءات: ٢٢٤.

(٣)- انظر في: شرح شذور الذهب: ١٣٧.

مِنْ أَمْثِلَةِ الصِّيَغِ الصَّرْفِيَّةِ المُشْتَرَكَةِ

الصِّيغُ الصَّرفيَّةُ المشتركةُ كثيرةٌ، وأمثلتها أكثرُ بكثيرٍ، ولكنَّ القصدَ إلى الاختصارِ ألجأني إلى اختيارِ أبرزِ الصِّيغ، وهيَ الصِّيغُ الفعليَّةُ المزيدةُ، واختيارِ أبرزِ المعاني الَّتي تدلُّ عليها هذهِ الصِّيغُ؛ لبيانِ أثرِ القرائنِ السِّياقيَّةِ والمقاميَّةِ في تحديدِ المعاني الصَّرفيَّةِ المقصودةِ منها.

* **صِيغَةُ «أَفْعَلَ»**:

تُستعمَلُ هذهِ الصِّيغةُ للدِّلالةِ على معانٍ كثيرةٍ، منها: الجعلُ «التَّعْدِيَةُ»[(١)]، وَالتَّعْرِيضُ[(٢)]، وَالْوِجْدَانُ «الإِصَابَةُ أَوِ الـمُصَادَفَةُ»[(٣)]، وَالدُّخُولُ في المكانِ أوِ الزَّمان[(٤)]. ولا بدَّ منَ الاعتمادِ على بعضِ القرائنِ لتحديدِ المعنى المقصودِ منْ هذهِ الصِّيغة.

فلكي تدلَّ صيغةُ «أَفْعَلَ» على معنى «الْجَعْلِ» لا بدَّ أنْ يزيدَ المزيدُ مفعولًا على المجرَّد، فإذا كانَ المجرَّدُ لازمًا كانَ المزيدُ متعدِّيًا إلى واحدٍ، وإذا كانَ المجرَّدُ متعدِّيًا إلى واحدٍ كانَ المزيدُ متعدِّيًا إلى مفعولين... إلخ[(٥)]. وكذلكَ في

---

(١)- انظر في: الكتاب: ٥٥/٤، ونزهة الطرف: ٢٤٧/١، وتسهيل الفوائد: ١٩٨.

(٢)- انظر في: الكتاب: ٥٩/٤، والإيضاح في شرحِ المفصّل: ١٢٦/٢، وتسهيل الفوائد: ١٩٨.

(٣)- انظر في: الكتاب: ٦٠/٤، ونزهة الطرف: ٢٥١/١، والإيضاح: ١٢٧/٢-١٢٨، وتسهيل الفوائد: ١٩٨.

(٤)- انظر في: الكتاب: ٦٢/٤-٦٣، ونزهة الطرف: ٢٥٤/١، وشرح الملوكيّ: ٦٩، وتسهيل الفوائد: ١٩٨.

(٥)- انظر في: شرح الشافية، الرضيّ: ٨٦/١-٨٧.

معنى «الْوِجْدَانِ». فكيفَ نميِّزُ بينهما؟

في «الْجَعْلِ» لا بدَّ أنْ يشتملَ السِّياقُ أوِ المقامُ على ما يفهمُ منهُ أنَّ فاعلَ «أَفْعَلَ» كانَ سببًا في جعلِ مفعولِ «أَفْعَلَ» يتَّصفُ بأصلِ الفعلِ، وذلكَ نحوُ قولنا: «أَغْضَبَ زَيْدٌ عَمْرًا»، أي: «جَعَلَ زَيْدٌ عَمْرًا يَتَّصِفُ بِالْغَضَبِ».

وفي «الْوِجْدَانِ» لا بدَّ أنْ يشتملَ السِّياقُ أوِ المقامُ على ما يفهمُ منهُ أنَّ فاعلَ «أَفْعَلَ» يجدُ مفعولَ «أَفْعَلَ» متَّصفًا بأصلِ الفعل، منْ دونِ أنْ يكونَ سببًا في ذلك، وذلكَ نحوُ قولنا: «أَبْخَلَ زَيْدٌ عَمْرًا»، أي: «وَجَدَ زَيْدٌ عَمْرًا مُتَّصِفًا بِالْبُخْلِ».

ولا بدَّ منِ اشتمالِ السِّياقِ على ما يرشدُ إلى أحدِ هذينِ المعنيين، فنقولُ مثلًا: «أَغْضَبَ زَيْدٌ عَمْرًا؛ لأَنَّهُ خَرَجَ وَلَمْ يَسْتَأْذِنْهُ»، و«أَبْخَلَ زَيْدٌ عَمْرًا حِينَ لَمْ يُكْرِمْهُ».

وفي «التَّعْرِيضِ» يوافقُ المزيدُ أصلهُ المجرَّدَ في التَّعدِّي، يقال: «بِعْتُ الدَّارَ» بمعنى «حُصُولِ الْبَيْعِ»، و«أَبَعْتُ الدَّارَ» بمعنى «عَرَّضْتُهَا لِلْبَيْعِ، وَلَمْ يَحْصُلِ الْبَيْعُ بَعْدُ». والفعلانِ المجرَّدُ والمزيدُ هنا متوافقانِ في التَّعدِّي إلى مفعولٍ واحدٍ.

أمَّا في «الدُّخُولِ» فليسَ ثمَّةَ فعلٌ مجرَّدٌ، وإنَّما أصلُ الفعلِ - هنا - اسمٌ دالٌّ على مكانٍ، أو زمانٍ، يقال: «أَعْرَقَ الرَّجُلُ، وَأَشْأَمَ، وَأَنْجَدَ، وَأَتْهَمَ» بمعنى: «دَخَلَ فِي الْعِرَاقِ، وَالشَّامِ، وَنَجْدٍ، وَتِهَامَةَ»[١]. ويقال: «أَصْبَحَ الرَّجُلُ، وَأَضْحَى، وَأَظْهَرَ، وَأَمْسَى» بمعنى «دَخَلَ فِي الصُّبْحِ أَوِ الصَّبَاحِ، وَالضُّحَى، وَالظُّهْرِ، وَالْمَسَاءِ»[٢].

---

(١)- انظر في: شرح التسهيل: ٣/٤٥٠.

(٢)- انظر في: شرح التسهيل: ٣/٤٥٠.

* **صِيغَةُ «فَاعَلَ»:**

تُستعمَلُ هذهِ الصِّيغةُ للدِّلالةِ على عدَّةِ معانٍ، منها: الـمُشَارَكَةُ[١]، وَالـمُحَاوَلَةُ[٢]، وَالـمُبَالَغَةُ[٣]. ولا بدَّ منَ الاعتمادِ على بعضِ القرائنِ لتحديدِ المعنى المقصودِ منْ هذهِ الصِّيغة.

فلكي تدلَّ صيغةُ «فَاعَلَ» على معنى «الـمُشَارَكَةِ» لا بدَّ أنْ يقعَ أصلُ الفعلِ منَ الفاعلِ والمفعول، وذلكَ نحوُ قولنا: «مَاشَى زَيْدٌ عَمْرًا»، فأصلُ الفعلِ «الْمَشْي» واقعٌ منْ زيدٍ وعمرٍو، ونستطيعُ أنْ نعبِّرَ عن هذا المعنى بعبارةٍ مقاربةٍ باستعمالِ العطف، فنقول: «مَشَى زَيْدٌ وَعَمْرٌو»[٤].

أمَّا في معنى «الـمُحَاوَلَةِ»، فأصلُ الفعلِ لَمْ يقعْ لا منَ الفاعلِ ولا منَ المفعول، لكنَّهما يحاولانِ ذلك، وذلكَ نحوُ قولنا: «قَاتَلَ زَيْدٌ عَمْرًا»، فأصلُ الفعلِ «الْقَتْل» غيرُ واقعٍ لا منْ زيدٍ، ولا منْ عمرٍو، فلا نستطيعُ أنْ نستعملَ العطف، فنقول: «قَتَلَ زيدٌ وَعَمْرٌو».

ولا بدَّ لتدلَّ صيغةُ «فَاعَلَ» على معنى المبالغةِ منَ التَّوافقِ بينَ المجرَّدِ والمزيدِ في اللُّزومِ أوِ التَّعدِّي، وفي جنسِ الفاعل، وفي جنسِ المفعولِ به، وفي حصولِ أصلِ الفعل، وأنْ يكونَ الفعلُ واقعًا منَ الفاعلِ فقطْ دونَ المفعولِ به،

---

(١)- انظر في: نزهة الطرف: ٢٦٨/١، وتسهيل الفوائد: ١٩٩، والكنّاش: ٦٨/٢، وشفاء العليلِ: ٨٤٨/٢، وشرح مختصر التصريفِ العزّيّ: ٣٨.

(٢)- لم أجدْ مَن نبَّهَ على هذا المعنى صراحةً، بدلالةِ أنَّ العلماءَ لم يُفَرِّقُوا بينَ أمثلةِ المشارَكةِ، كما في: «جَالَسَ»، وأمثلةِ المحاوَلةِ، كما في: «قَاتَلَ».

(٣)- انظر في: النحو والصرف: ٢٣٧، وتصريف الأسماء والأفعال: ١١٥.

(٤)- انظر في: شذا العرف: ٤٢.

وذلكَ نحوُ قولنا: «جَازَ زَيْدٌ الْوَادِيَ، وَجَاوَزَ زَيْدٌ الْوَادِيَ»[1]. فالمزيدُ «جَاوَزَ» يوافقُ المجرَّدَ «جَازَ» في التَّعدِّي إلى مفعولٍ واحدٍ، ويوافقهُ في جنسِ الفاعلِ، وجنسِ المفعولِ بهِ، وفي حصولِ أصلِ الفعلِ «الْجَوَازِ»، معَ وقوعِ الفعلِ منَ الفاعلِ فقط.

* **صِيغَةُ «فَعَّلَ»:**

تُستعمَلُ هذهِ الصِّيغةُ للدِّلالةِ على عدَّةِ معانٍ، منها: الـمُبَالَغَةُ[2]، وَالنِّسْبَةُ[3]، وَالسَّلْبُ[4]. ولا بدَّ منَ الاعتمادِ على بعضِ القرائنِ لتحديدِ المعنى المقصودِ منْ هذهِ الصِّيغة.

ففي معنى المبالغةِ لدينا احتمالان:

الأوَّل- أنْ تكونَ لمبالغةِ الفعلِ المجرَّد، فلا بدَّ أنْ يتوافقَ الفعلانِ المجرَّدُ والمزيدُ في اللُّزومِ أوِ التَّعدِّي، وفي جنسِ الفاعل، وفي جنسِ المفعولِ به، وفي حصولِ أصلِ الفعل، وذلكَ نحوُ قولنا: «هَدَمَ الرَّجُلُ الدَّارَ، وَهَدَّمَ الرَّجُلُ الدَّارَ»، فالفعلانِ كلاهما متوافقانِ في التَّعدِّي إلى مفعولٍ بهِ واحدٍ، ومتوافقانِ في الفاعلِ، وفي المفعولِ به، ومتوافقانِ في حصولِ أصلِ الفعلِ «الْهَدْم»، ومنْ هنا تكونُ صيغةُ

---

(١)- انظر في: النحو والصرف: ٢٣٦، وتصريف الأسماء والأفعال: ١١٥.

(٢)- انظر في: الكتاب: ٦٤/٤، والمنصف: ٩١/١، ونزهة الطرف: ٢٦١/١، وشرح الملوكيّ: ٧٠-٧١، والإيضاح: ١٢٩/٢.

(٣)- انظر في: الكتاب: ٥٨/٤، ونزهة الطرف: ٢٦٣/١، وشرح مختصر التَّصريفِ العزّيّ: ٣٧.

(٤)- انظر في: الكتاب: ٦٢/٤، والمفتاح: ٤٩، ونزهة الطرف: ٢٦٤/١، وشرح الملوكيّ: ٧٢، وتسهيل الفوائد: ١٩٨، وشرح مختصر التصريف العزّيّ: ٣٧.

المزيدِ «هَدَّمَ» دالَّةً على معنى المبالغةِ تنصيصًا[1].

الثَّاني- أنْ تكونَ لمبالغةِ الفعلِ المزيد، فلا بدَّ أنْ يتوافقَ الفعلانِ المزيدانِ في اللُّزومِ أوِ التَّعدِّي، وفي جنسِ الفاعل، وفي جنسِ المفعولِ به، وفي الدِّلالةِ على معنًى صرفيٍّ واحدٍ، كمعنى الجعلِ في الفعلينِ «أَنْجَى وَنَجَّى» في قولنا: «أَنْجَيْتُ الرَّجُلَ، وَنَجَّيْتُ الرَّجُلَ»، فالفعلانِ كلاهما متوافقانِ في التَّعدِّي إلى مفعولٍ بهِ واحدٍ، ومتوافقانِ في الفاعل، وفي المفعولِ به، ومتوافقانِ في الدِّلالةِ على معنًى صرفيٍّ واحدٍ، هوَ معنى الجعل، نقول: «نَجَا الرَّجُلُ»، فإذا أردنا معنى الجعلِ قلنا: «أَنْجَيْتُ الرَّجُلَ، وَنَجَّيْتُ الرَّجُلَ». ومنْ هنا تكونُ صيغةُ المزيدِ «نَجَّى» دالَّةً على معنى المبالغةِ تنصيصًا[2].

وفي معنى النِّسبةِ لا بدَّ منَ التَّخالفِ بينَ الفعلينِ المجرَّدِ والمزيدِ في اللُّزومِ والتَّعدِّي، فيزيدُ الفعلُ المزيدُ على الفعلِ المجرَّدِ مفعولًا. وكذلكَ يتخالفانِ في حصولِ أصلِ الفعل، فالمجرَّدُ منهما يدلُّ على الحصول، أمَّا المزيدُ فلا يشترطُ فيهِ ذلك، يقال: «فَسَقَ زَيْدٌ»، فالمجرَّدُ لازمٌ، ويدلُّ على حصولِ الفسق، ويقال: «فَسَّقْتُ زَيْدًا»، فالمزيدُ متعدٍّ، ولا يدلُّ على حصولِ الفسق، وإنَّما يدلُّ على النِّسبةِ إليه، فقد يكونُ النَّاسبُ صادقًا أو لا، كما في نسبةِ الكفَّارِ المرسلينَ إلى الكذبِ، قالَ تعالى: ﴿**وَلَقَدْ كَذَّبَ أَصْحَابُ الْحِجْرِ الْمُرْسَلِينَ**﴾[3]، أي: نسبوهمْ إلى الكذب، فالحاصلُ هنا هوَ النِّسبةُ لا أصلُ الفعلِ «الْكَذِب»، فالمرسلونَ منزَّهونَ عنِ الكذبِ قطعًا.

---

(١)- انظر في: معالم التنزيل: ٥/٣٨٩.

(٢)- انظر في: الحجّة في القراءات السبع: ١٤١.

(٣)- الحجر: ٨٠.

فإنْ قيلَ: إنَّنا نجدُ في بعضِ أمثلةِ النسبةِ أنَّ الفعلينِ المجرَّدَ والمزيدَ متوافقانِ في التعدِّي، نحو: «جَهِلَ زَيْدٌ الْأَمْرَ»، و«جَهَّلْتُ زَيْدًا»، و«سَرَقَ زَيْدٌ الْمَالَ»، و«سَرَّقْتُ زَيْدًا»، و«صَدَقَ زَيْدٌ الْقَوْمَ»، و«صَدَّقْتُ زَيْدًا»، و«كَذَبَ زَيْدٌ الْقَوْمَ»، و«كَذَّبْتُ زَيْدًا».

قلتُ: في معنى النسبةِ - غالبًا - لا يُنظَرُ إلى المفعولِ بهِ أصلًا، ولا إلى المتعلّقاتِ الأخرى، كالظرفِ والجارِّ والمجرورِ، وإنَّما يتوجَّهُ النظرُ إلى «الصفةِ» تحديدًا، فيُقالُ: «بَخَّلْتُ زَيْدًا»، بمعنى: «نَسَبْتُهُ إِلَى صِفَةِ الْبُخْلِ»، بصرفِ النظرِ عن متعلّقاتِ البخلِ، التي نجدُها في مثلِ قولِنا: «بَخِلَ زَيْدٌ بِمَالِهِ عَنْ أَخِيهِ»، وكذلك في قولِنا: «سَرَّقْتُ زَيْدًا»، فالمعنى: «نَسَبْتُهُ إِلَى السَّرِقَةِ»، بصرفِ النظرِ عن «المسروقِ»، و«المسروقِ منهُ»، كما في قولِنا مثلًا: «سَرَقَ زَيْدٌ مَالًا مِنْ عَمْرٍو».

ومن هنا ندركُ أنَّ الموازنةَ إنَّما تكونُ بينَ الفعلِ المجرَّدِ اللازمِ، والفعلِ المزيدِ، كما في «فَسَقَ وفَسَّقَ»، أو بينَ الفعلِ المجرَّدِ المتعدِّي المحذوفِ مفعولُهُ اقتصارًا[1]، والفعلِ المزيدِ، كما في «جَهِلَ وجَهَّلَ»؛ لأنَّ المقصودَ النسبةُ إلى صفةِ «الجَهْلِ» عمومًا، بلا تقييد بمجهولٍ معيَّنٍ.

فإنْ صحَّ أنَّ قائلًا أراد التخصيصَ، أي: أرادَ النسبةَ التفصيليَّةَ بذكرِ المتعلّقاتِ، فإنَّ المزيدَ سيزيدُ مفعولًا أيضًا، كما في قولِنا: «سَرَقَ زَيْدٌ الْمَالَ»، و«سَرَّقْتُ زَيْدًا الْمَالَ»، أي: نسبتُ زيدًا إلى سرقةِ المالِ.

وفي معنى السَّلبِ لدينا احتمالان:

الأوَّل- أنْ يكونَ ثمَّةَ فعلٌ مجرَّدٌ، فلا بدَّ منْ تخالفهما في اللُّزومِ والتَّعدِّي، ويكونُ

(١)- انظر في: مغني اللبيب: ٧٩٧.

فاعلُ المجرَّد مفعولًا بهِ للمزيد، نحو قولنا: «مَرِضَ زَيْدٌ، وَمَرَّضْتُ زَيْدًا».

والثَّاني- أنْ يكونَ أصلُ الفعلِ اسمَ جنسٍ، وليسَ ثمَّةَ فعلٌ مجرَّدٌ يرجعُ إليهِ المزيدُ، وذلكَ نحو: «قَرَّدْتُ الْبَعِيرَ»، أي: أَزَلْتُ الْقُرَادَ عَنْهُ[1].

* **صِيغَةُ «انْفَعَلَ»:**

تُستعمَلُ هذهِ الصِّيغةُ للدِّلالةِ على معانٍ قليلةٍ، أهمُّها معنيان: المُطَاوَعَةُ[2]، وهوَ المعنى الغالب، وليسَ المعنى الوحيدَ كما توهَّمَ بعضُ العلماء[3]، وتستعملُ للدِّلالةِ على المُبَالَغَةِ قليلًا[4]. ولا بدَّ منَ الاعتمادِ على بعضِ القرائنِ لتحديدِ المعنى المقصودِ من هذهِ الصِّيغة.

ففي معنى المطاوعةِ لدينا احتمالان:

الأوَّل- أنْ تكونَ لمطاوعةِ الفعلِ المجرَّد، فلا بدَّ أنْ يتخالفَ الفعلانِ المجرَّدُ والمزيدُ في اللُّزومِ والتَّعدِّي، فيكونُ الفعلُ المجرَّدُ متعدِّيًا إلى واحدٍ، ويكونُ الفعلُ المزيدُ لازمًا، ويكونُ مفعولُ المجرَّدِ فاعلًا للمزيد، وذلكَ نحوُ قولنا: «قَطَعْتُ الْحَبَلَ»، و«انْقَطَعَ الْحَبْلُ»[5].

والثَّاني- أنْ تكونَ لمطاوعةِ الفعلِ المزيدِ الَّذي على صيغةِ «أَفْعَلَ» فلا بدَّ أنْ يتخالفَ المزيدانِ في اللُّزومِ والتَّعدِّي، فيكونَ الفعلُ المزيدُ الَّذي على صيغةِ

---

(١)- انظر في: المفتاح: ٤٩، وشرح الملوكيّ: ٧٢.

(٢)- انظر في: الكتاب: ٦٥/٢، ونزهة الطرف: ٢٧٥/١، وشرح الملوكيّ: ٧٩، وتسهيل الفوائد: ٢٠٠، وارتشاف الضرب: ١٧٥/١.

(٣)- انظر في: المفصّل: ٣٧٣، وشذا العرف: ٤٤.

(٤)- انظر في: النحو والصرف: ٢٤٠، وتصريف الأسماء والأفعال: ١١٨.

(٥)- انظر في: الكتاب: ٦٥/٢، ونزهة الطرف: ٢٧٥/١، وشرح الملوكيّ: ٧٩، وتسهيل الفوائد: ٢٠٠، وارتشاف الضرب: ١٧٥/١.

«أَفْعَلَ» متعدِّيًا إلى واحدٍ، ويكونَ الفعلُ المزيدُ الَّذي على صيغةِ «انْفَعَل» لازمًا، ويكونَ مفعولُ صيغةِ «أَفْعَلَ» فاعلًا لصيغةِ «انْفَعَلَ»، وذلكَ نحوُ قولنا: «أَزْعَجْتُ زَيْدًا»، و«انْزَعَجَ زَيْدٌ»[1].

أمَّا في معنى المبالغة، فلا بدَّ أنْ يتوافقَ الفعلانِ المجرَّدُ والمزيدُ في اللُّزوم، وفي جنسِ الفاعل، وفي حصولِ أصلِ الفعل، يقال: «دَاحَ الْبَطْنُ، وَانْدَاحَ الْبَطْنُ»، أي: عَظُمَ وَاسْتَرْسَلَ إِلَى أَسْفَلَ[2]، فالمجرَّدُ والمزيدُ هنا متوافقانِ في اللُّزوم، وفي جنسِ الفاعل، وفي حصولِ أصلِ الفعل. فتكونُ صيغةُ «انْفَعَلَ» هنا للدِّلالةِ على معنى المبالغة[3].

* **صِيغَةُ «افْتَعَلَ»**:

تُستعمَلُ هذهِ الصِّيغةُ للدِّلالةِ على عدَّةِ معانٍ، منها: الـمُبَالَغَةُ[4]، وَالْخَطْفَةُ «السُّرْعَةُ»[5]، وَالْعَمْدُ[6]، وَالـمُطَاوَعَةُ[7]، وَالاشْتِرَاكُ[8]. ولا بدَّ مِنَ الاعتمادِ على بعضِ القرائنِ لتحديدِ المعنى المقصودِ من هذهِ الصِّيغة.

---

(١)- انظر في: نزهة الطرف: ١/٢٧٥، وشرح الملوكيّ: ٧٩، وتسهيل الفوائد: ٢٠٠، وارتشاف الضرب: ١/١٧٥.

(٢)- انظر في: لسان العرب: ٢/٤٣٦.

(٣)- انظر في: النحو والصرف: ٢٤٠، وتصريف الأسماء والأفعال: ١١٨.

(٤)- انظر في: الكتاب: ٤/٧٤.

(٥)- انظر في: الكتاب: ٤/٧٤، وديوان الأدب: ٢/٤٢٠، والمفتاح: ٥٠.

(٦)- انظر في: عمدة القاري: ٦/٣٧، والمنهاج السويّ: ١٠٣، وتفسير القرآن الحكيم: ٩/٤٦١.

(٧)- انظر في: نزهة الطرف: ١/٢٧٩، وشرح الملوكيّ: ٨١.

(٨)- انظر في: الكتاب: ٤/٦٩، والمنصف: ١/٧٥، والمفصّل: ٣٧٣، وشرح الملوكيّ: ٨١، والإيضاح: ٢/١٣٢، والمناهل الصافية: ١/٧٥.

فلكي تدلَّ صيغةُ «افْتَعَلَ» على معنى المبالغةِ، أو معنى الخطفةِ، أو معنى العمدِ، لا بدَّ من توافقِ الفعلينِ المجرَّدِ والمزيدِ في اللُّزومِ أوِ التَّعدِّي، وفي جنسِ الفاعل، وفي جنسِ المفعولِ به، وفي حصولِ أصلِ الفعلِ.

وللتَّمييزِ بينَ هذهِ المعاني الثَّلاثةِ لا بدَّ منَ النَّظرِ في القرائنِ السِّياقيَّةِ والمقاميَّة، ولا سيَّما مادَّةِ الفعل. فصيغةُ «افْتَعَلَ» في الفعلِ المزيدِ «اكْتَسَبَ» تدلُّ على المبالغةِ «الاجْتِهَادِ وَالاعْتِمَالِ وَالتَّكَلُّفِ»[1]، وفي الفعلِ المزيدِ «انْتَزَعَ» تدلُّ على معنى الْخَطْفَةِ[2]، وفي الفعلِ المزيدِ «اسْتَمَعَ» تدلُّ على معنى الْعَمْدِ[3]. وبالموازنةِ بينَ موادِّ هذهِ الأفعالِ الثَّلاثةِ نجدُ أنَّ مادَّةَ «كسب» تناسبُ معنى الاجتهاد؛ لأنَّ كمالَ الكسبِ يكونُ بالاجتهاد، ومادَّةَ «نزع» تناسبُ معنى الخطفة؛ لأنَّ كمالَ النَّزعِ يكونُ بالسُّرعة، ومادَّةَ «سمع» تناسبُ معنى العمد؛ لأنَّ كمالَ السَّمعِ يكونُ بالعمدِ والعناية.

وفي معنى الاشتراكِ ومعنى المطاوعةِ يتخالفُ الفعلانِ المجرَّدُ والمزيدُ، فيزيدُ المجرَّدُ على المزيدِ مفعولًا، ويكونُ التَّمييزُ بينهما بالاعتمادِ على جنسِ الفاعل. ففي معنى الاشتراكِ لا بدَّ أنْ يكونَ الفاعلُ دالًّا على اثنين، فأكثر، إمَّا بالتَّثنية، أو بالجمع، أو بالعطف، أو باسمِ الجمع، أو باسمِ الجنسِ الجمعيِّ، وذلكَ نحوُ قولنا: «اقْتَتَلَ الرَّجُلانِ، وَاقْتَتَلَ الرِّجَالُ، وَاقْتَتَلَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، وَاقْتَتَلَ الْقَوْمُ، وَاقْتَتَلَ الرُّومُ». ولا يجوزُ إسنادُ الفعلِ إلى المفردِ بلا عطفٍ، فلا يقال: «اقْتَتَلَ زَيْدٌ» فقط[4].

---

(١)- انظر في: أدب الكاتب: ٣٦١، والخصائص: ٤/٢٦٥، والمفتاح: ٥٠.

(٢)- انظر في: الكتاب: ٤/٧٤، والأصول: ٣/١٢٧.

(٣)- انظر في: عمدة القاري: ٦/٣٧.

(٤)- انظر في: شرح ابن عقيل: ٣/٢٢٧.

أمَّا في المطاوعة، فيجوزُ إسنادُ المزيدِ إلى المفردِ والمثنَّى والجمعِ على السَّواء.
ويدلُّ المجرَّدُ على معنى السَّبب، ويدلُّ المزيدُ على معنى النَّتيجة، ويكونُ مفعولُ المجرَّدِ فاعلًا للمزيد، كما في قولنا: «مَلأْتُ الْكَأْسَ»، و«امْتَلأَتِ الْكَأْسُ»، والمعنى: إنَّ الْمَلْءَ سَبَبٌ، وَالامْتِلاءَ نَتِيجَةُ ذَلِكَ السَّبَبِ، فَلَوْلا الْمَلْءُ لَمَا حَصَلَ الامْتِلاء[1].

وإذا كانتْ صيغةُ «افْتَعَلَ» لمطاوعةِ الفعلِ المزيدِ الَّذي على صيغةِ «أَفْعَلَ»، فلا بدَّ أنْ يتخالفَ المزيدانِ في اللُّزومِ والتَّعدِّي، فيكونَ الفعلُ المزيدُ الذي على صيغةِ «أَفْعَلَ» متعدِّيًا إلى واحدٍ، ويكونَ الفعلُ المزيدُ الذي على صيغةِ «افْتَعَلَ» لازمًا، ويكونَ مفعولُ صيغةِ «أَفْعَلَ» فاعلًا لصيغةِ «افْتَعَلَ»، وذلكَ نحوُ قولنا: «أَحْرَقْتُ الحبل»، و«احْتَرَقَ الْحَبْلُ».

* **صِيغَةُ «تَفَاعَلَ»:**

تُستعمَلُ هذهِ الصِّيغةُ للدِّلالةِ على عدَّةِ معانٍ، منها: التَّشَارُكُ[2]، وَالـمُبَالَغَةُ[3]، وَالـمُطَاوَعَةُ[4]. ولا بدَّ منَ الاعتمادِ على بعضِ القرائنِ لتحديدِ المعنى المقصودِ منْ هذهِ الصِّيغة.

ففي معنى التَّشاركِ لا بدَّ أنْ تنقصَ صيغةُ «تَفَاعَلَ» عن صيغةِ «فَاعَلَ»

---

(١)- انظر في: لسان العرب: ١/١٥٨.

(٢)- انظر في: الإيضاح: ٢/١٢٤، وتسهيل الفوائد: ١٩٩.

(٣)- انظر في: النحو والصرف: ٢٣٩، وتصريف الأسماء والأفعال: ١١٧.

(٤)- انظر في: الكتاب: ٤/٦٤، وشرح الملوكيّ: ٧٧، وتسهيل الفوائد: ١٩٩، وشرح مختصر التصريف العزّيّ: ٣٩.

مفعولًا واحدًا، يقال: «قَاتَلَ زَيْدٌ عَمْرًا»، و«تَقَاتَلَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو»[1]. ولا بدَّ أنْ يكونَ الفاعلُ أكثرَ من واحدٍ، كما مضى في «افْتَعَلَ».

وفي معنى المطاوعةِ لا بدَّ كذلكَ أنْ تنقصَ صيغةُ «تَفَاعَلَ» عن صيغةِ «فَاعَلَ» مفعولًا واحدًا، ولكنْ يجوزُ إسنادُ صيغةِ «تَفَاعَلَ» إلى المفردِ والمثنَّى والجمعِ على السَّواء. وتدلُّ صيغةُ «فَاعَلَ» على معنى السَّبب، وتدلُّ صيغةُ «تَفَاعَلَ» على معنى النَّتيجة، ويكونُ مفعولُ صيغةِ «فَاعَلَ» فاعلًا لصيغةِ «تفاعل»، يقال: «سَاقَطَ زَيْدٌ التَّمْرَ»، و«تسَاقَطَ التَّمْرُ»[2].

أمَّا في معنى المُبَالَغَةِ، فلدينا احتمالان:

الأوَّل- أنْ تكونَ صيغةُ «تَفَاعَلَ» لمبالغةِ المجرَّدِ، فلا بدَّ من توافقِ الفعلينِ المجرَّدِ والمزيدِ في اللُّزومِ أوِ التَّعدِّي، وفي جنسِ الفاعلِ، وفي جنسِ المفعولِ بهِ، وفي حصولِ أصلِ الفعلِ، وذلكَ نحوُ قولِنا: «جَازَ الرَّجُلُ الْوَادِيَ، وَتَجَاوَزَ الرَّجُلُ الْوَادِيَ»، و«وَنَى الرَّجُلُ، وَتَوَانَى الرَّجُلُ»[3].

والثَّاني- أنْ تكونَ صيغةُ «تَفَاعَلَ» لمبالغةِ المزيدِ، كما في صيغةِ «أَفْعَلَ»، فيتوافقانِ في اللُّزومِ أوِ التَّعدِّي، وفي الفاعلِ، وفي المفعولِ بهِ، وفي الدِّلالةِ على معنًى واحدٍ، وتنفردُ صيغةُ «تَفَاعَلَ» هنا بالدِّلالةِ على معنى «المُبَالَغَةِ»

---

(١)- انظر في: المفصّل: ٣٧١، والكنّاش: ٢/٦٥، وارتشاف الضرب: ١/١٧٢، وشرح الشافية، الجاربرديّ: ١/٤٨، وشرح مختصر التصريف العزّيّ: ٣٩.

(٢)- انظر في: المفردات: ٢٣٥.

(٣)- انظر في: شرح الشافية، الرضيّ: ١/١٠٣، وسبل السلام: ٤/٢٠٠، وتصريف الأسماء والأفعال: ١١٧.

تنصيصًا، وذلكَ نحو: «تدارَكْتُ زَيْدًا» مبالغة «أَدْرَكْتُ زَيْدًا»[1].

* **صِيغَةُ «تَفَعَّلَ»:**

تُستعمَلُ هذهِ الصِّيغةُ للدِّلالةِ على عدَّةِ معانٍ، منها: الـمُبَالَغَةُ[2]، وَالمُطَاوَعَةُ[3]، وَالاتِّخَاذُ[4]، وَالتَّجَنُّبُ[5]. ولا بدَّ منَ الاعتمادِ على بعضِ القرائنِ لتحديدِ المعنى المقصودِ من هذهِ الصِّيغةِ.

ففي معنى المبالغةِ لدينا احتمالان:

الأوَّل- أنْ تكونَ صيغةُ «تَفَعَّلَ» لمبالغةِ المجرَّدِ، فلا بدَّ منْ توافقِ الفعلينِ المجرَّدِ والمزيدِ في اللُّزومِ أوِ التَّعدِّي، وفي جنسِ الفاعلِ، وفي جنسِ المفعولِ بهِ، وفي حصولِ أصلِ الفعلِ. وذلكَ نحوُ قولِنا: «قَبِلَ الرَّجُلُ الصَّدَقَةَ، وَتَقَبَّلَ الرَّجُلُ الصَّدَقَةَ»[6]، و«ضَرَعَ الرَّجُلُ، وَتَضَرَّعَ الرَّجُل»[7].

---

(١)- انظر في: التحرير والتنوير: ١٠٥/٢٩، والنحو والصرف: ٢٣٩، وتصريف الأسماء والأفعال: ١١٧.

(٢)- انظر في: شفاء العليل: ٨٤٨/٢، والنحو والصرف: ٢٣٨، وتصريف الأسماء والأفعال: ١١٦.

(٣)- انظر في: الكتاب: ٦٦/٤، والمنصف: ٩١/١، ونزهة الطرف: ٢٩٥/١، وشرح الملوكيّ: ٧٤، وارتشاف الضرب: ١٧٢/١.

(٤)- انظر في: شرح الملوكيّ: ٧٧، وتسهيل الفوائد: ١٩٩، والكنّاش: ٦٥/٢، وشرح مختصر التصريف العزّيّ: ٣٨.

(٥)- انظر في: شرح الملوكيّ: ٧٧، وتسهيل الفوائد: ١٩٨، والكنّاش: ٦٥/٢، وشرح مختصر التصريف العزّيّ: ٣٩.

(٦)- انظر في: المفردات: ٣٩٢، والتفسير الكبير: ٢٥/٨، وتفسير القرآن الحكيم: ٢٤٠/٣.

(٧)- انظر في: تفسير القرآن الحكيم: ٤٠٦/٧.

والثَّاني- أنْ تكونَ صيغةُ «تَفعَّلَ» لمبالغةِ المزيدِ، كما في صيغةِ «فَعَّلَ»، فيتوافقانِ في اللُّزومِ أوِ التَّعدِّي، وفي الفاعلِ، وفي المفعولِ بهِ، وفي الدِّلالةِ على معنًى واحدٍ، وتنفردُ صيغةُ «تَفعَّلَ» هنا بالدِّلالةِ على معنى «المُبَالَغَةِ» تنصيصًا، وذلكَ نحوُ «تَهَدَّدَ» مبالغة «هَدَّدَ»، يقال: «هَدَّدْتُ الرَّجُلَ، وَتَهَدَّدْتُ الرَّجُلَ».

وفي معنى المُطَاوَعَةِ لا بدَّ أنْ تنقصَ صيغةُ «تَفَعَّلَ» عن صيغةِ «فَعَّلَ» مفعولًا واحدًا، وتدلُّ صيغةُ «فَعَّلَ» على معنى السَّببِ، وتدلُّ صيغةُ «تَفَعَّلَ» على معنى النَّتيجةِ، ويكونُ مفعولُ صيغةِ «فَعَّلَ» فاعلًا لصيغةِ «تَفَعَّلَ»، يقال: «أَدَّبْتُ زَيْدًا»، و«تَأَدَّبَ زَيْدٌ»[1]. وإذا كانتْ صيغةُ «فَعَّلَ» متعدِّيةً إلى مفعولينِ، فإنَّ المفعولَ الأوَّلَ لصيغةِ «فَعَّلَ» يكونُ فاعلًا لصيغةِ «تَفَعَّلَ»، يقال: «علَّمْتُ زَيْدًا الْحِسَابَ، وَتَعَلَّمَ زَيْدٌ الْحِسَابَ»[2].

وفي معنى الاتِّخَاذِ لا بدَّ أنْ يكونَ أصلُ الفعلِ اسمَ جنسٍ محسوسٍ، وذلكَ نحوُ قولنا: «تَبَنَّيْتُ زَيْدًا»[3]، و«تَوَسَّدْتُ التُّرَابَ»[4].

أمَّا في معنى التَّجَنُّبِ، فلا بدَّ منَ الاعتمادِ على قرينتين:

الأولى- أنْ تكونَ مادَّةُ الفعلِ دالَّةً على أمرٍ مكروهٍ مطلقًا، وذلكَ نحو: «الإِثْمِ، وَالْحَرَجِ»، يقال: «تَأَثَّمَ الرَّجُلُ، وَتَحَرَّجَ»، للدِّلالةِ على معنى: «تَجَنَّبَ الرَّجُلُ الإِثْمَ

---

(١)- انظر في: ارتشاف الضرب: ١٧٢/١.

(٢)- انظر في: شرح الشافية، الرضيّ: ١٠٣/١، وأوضح المسالك: ١٧٧/٢، وشرح ابن عقيل: ١٤٩/٢، ومغني اللبيب: ٦٧٥.

(٣)- انظر في: الكنّاش: ٦٥/٢، وارتشاف الضرب: ١٧٢/١.

(٤)- انظر في: شرح الملوكيّ: ٧٧، والكنّاش: ٦٥/٢.

وَالْحَرَجِ»[1]، أو دالَّةً على أمرٍ يكرهُ وقوعهُ في المقامِ الَّذي يردُ فيهِ الفعل، وذلكَ نحوُ «الْهُجُودِ»، وهوَ النَّومُ ليلًا، في مقامِ العبادة، قالَ تعالى: ﴿**أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا. وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا**﴾[2]. فمعنى «تَهَجَّدْ»: «تَجَنَّبِ الْهُجُودَ»[3].

والثَّانية- الاعتمادُ على قرينةِ الاستعمالِ المسموعِ منَ العرب.

* **صِيغَةُ «اسْتَفْعَلَ»**:

تُستعمَلُ هذهِ الصِّيغةُ للدِّلالةِ على عدَّةِ معانٍ، منها: الطَّلَبُ[4]، وَالتَّحَوُّلُ[5]، وَالمُبَالَغَةُ[6]. ولا بدَّ منَ الاعتمادِ على بعضِ القرائنِ لتحديدِ المعنى المقصودِ منْ هذهِ الصِّيغةِ.

أمَّا معنى الطَّلب، فهوَ قسمان:

١- طَلَبٌ لِسَانِيٌّ، وتكونُ صيغةُ «اسْتَفْعَلَ» فيهِ متعدِّيةً، وفيهِ يطلبُ الفاعلُ منَ المفعولِ بهِ أصلَ الفعلِ بلسانِهِ، أو بِلِسَانِ غَيْرِهِ، وذلكَ نحوُ قولِنا: «اسْتَأْذَنَ

---

(١)- انظر في: شرح الملوكيّ: ٧٧.

(٢)- الإسراء: ٧٨-٧٩.

(٣)- انظر في: المفصّل: ٣٧١.

(٤)- انظر في: الكتاب: ٧٠/٤، والمنصف: ٧٧/١، ونزهة الطرف: ٢٨٦/١، وشرح الملوكيّ: ٨٢-٨٣.

(٥)- انظر في: الكتاب: ٧١/٤، والمنصف: ٧٨/١، ونزهة الطرف: ٢٩٠/١، وشرح الملوكيّ: ٨٣.

(٦)- انظر في: شرح الشافية، نقرة كار: ٣٢/٢، والمناهج الكافية: ٣٢/٢، وتصريف الأسماء والأفعال: ١١٩.

زَيْدٌ أَبَاهُ» بمعنى: «طَلَبَ زَيْدٌ بِلِسَانِهِ الإِذْنَ مِنْ أَبِيهِ، أَوْ بِلِسَانِ غَيْرِهِ».

٢- طَلَبٌ عَمَلِيٌّ «وَيُسَمَّى بِالاجْتِهَادِ»، وتكونُ صيغةُ «اسْتَفْعَلَ» فيهِ متعدِّيةً أيضًا، وفيهِ يسعى الفاعلُ ويجتهدُ؛ لتحصيلِ أصلِ الفعل، فكأنَّ لسانَ حالهِ يطلبُ ذلك، يقال: «اسْتَخْرَجَ الرَّجُلُ الْمَاءَ مِنَ الْبِئْرِ»، فهوَ لَمْ يطلبْ خروجَ الماءِ بلسانهِ، وإنَّما بسعيهِ واجتهادهِ(١). فالطَّلبُ العمليُّ صورةٌ منْ صورِ المبالغةِ.

ويمكنُ التَّمييزُ بينَ الطَّلبينِ اللِّسانيِّ والعمليّ بالنَّظرِ في المفعولِ بهِ، فإذا كانَ دالًّا على العاقلِ، فالطَّلبُ لسانيٌّ، وإذا كانَ دالًّا على غيرِ العاقلِ، فالطَّلبُ عمليٌّ.

وفي معنى التَّحوُّلِ لا بدَّ أنْ يكونَ أصلُ الفعلِ اسمَ جنسٍ محسوسٍ، وذلكَ نحو: «اسْتَحْجَرَ الطِّينُ، وَاسْتَنْسَرَ البغَاثُ، وَاسْتَنْوَقَ الْجَمَلُ»، أي: «صَارَ الطِّينُ حَجَرًا، وَالبغَاثُ كَالنَّسْرِ، وَالْجَمَلُ كَالنَّاقَةِ»(٢).

أمَّا في معنى الْمُبَالَغَةِ، فلدينا احتمالان:

الأوَّل- أنْ تكونَ صيغةُ «اسْتَفْعَلَ» لمبالغةِ المجرَّدِ، فلا بدَّ من توافقِ الفعلينِ المجرَّدِ والمزيدِ في اللُّزومِ أوِ التَّعدِّي، وفي جنسِ الفاعلِ، وفي جنسِ المفعولِ بهِ، وفي حصولِ أصلِ الفعلِ. وذلكَ نحوُ قولِنا: «عَلَا الرَّجُلُ خَصْمَهُ، وَاسْتَعْلاهُ»، و«قَرَّ

---

(١)- انظر في: شرح الشافية، الرضيّ: ١/ ١١٠، وشرح الشافية، الجاربرديّ: ١/ ٥٢، وشرح الشافية، نقرة كار: ٢/ ٣١، وعمدة القاري: ١٦/ ١٧، والمناهج الكافية: ٢/ ٣١، وشذا العرف: ٤٦.

(٢)- انظر في: الكتاب: ٤/ ٧١، والمنصف: ١/ ٧٨، والإيضاح: ٢/ ١٣٣، والكنّاش: ٢/ ٧٠، وشفاء العليل: ٢/ ٨٥٠.

الرَّجُلُ، وَاسْتَقَرَّ»[1].

والثَّـاني- أنْ تكـونَ صـيغةُ «اسْـتَفْعَل» لمبالغـةِ المزيـدِ، فيتوافقـانِ في اللُّـزومِ أوِ التَّعـدِّي، وفي جـنسِ الفاعـل، وفي جـنسِ المفعـولِ بـهِ، وفي الدِّلالـةِ علـى معـنًى واحدٍ، وتنفردُ صيغةُ «اسْتَفْعَل» هنا بالدِّلالةِ على معنى «الـمُبَالَغَةِ» تنصيصًـا، وذلكَ نحوُ «اسْتَنْقَذَ» مبالغة «أَنْقَذَ»، يقال: «أَنْقَذْتُ الرَّجُلَ، وَاسْتَنْقَذْتُهُ»[2].

(١)- انظـر في: شـرح الشـافية، الرضـيّ: ١/١١١، وشـرح الشـافية، نقـرة كـار: ٢/٣٢، والمناهج الكافية: ٢/٣٢.

(٢)- التحرير والتنوير: ١٧/٣٤٢.

الْفَصْلُ الثَّامِنُ
الإِيجَازُ الصَّرْفِيُّ

مَدْخَلٌ:

الإيجازُ الصَّرفيُّ صورةٌ مهجورةٌ منسيَّةٌ من صورِ إيجازِ القِصَرِ، أغفلَها علماءُ المعاني إغفالًا تامًّا، فلَمْ يُشيروا إليها أدنى إشارةٍ، ونبَّهَ عليها بعضُ علماءِ الصَّرفِ واللُّغةِ، ولكنَّهمْ لَمْ يفصِّلوا القولَ فيها، وإنَّما اكتفوا بإشاراتٍ معدودةٍ متفرِّقةٍ.

وقد قصدتُ هنا إلى الكشفِ عن هذهِ الصُّورةِ المنسيَّةِ بالاعتمادِ على «التَّحْلِيلِ الصَّرْفِيّ». وبدأتُ بالكلامِ على معنى الإيجازِ لغةً، ثمَّ معناهُ اصطلاحًا، ثمَّ مقتضى التَّعريفِ الاصطلاحيّ للإيجازِ، ثمَّ أقسامِ الإيجازِ، ثمَّ حقيقةِ إيجازِ القِصَرِ وأقسامه، ثمَّ سردتُ ما تيسَّرَ ليَ الاطِّلاعُ عليهِ من إشاراتِ علماءِ الصَّرفِ واللُّغةِ، ثمَّ بدأتُ بالتَّحليلِ الصَّرفيّ لأبرزِ الأصنافِ الصَّرفيَّةِ؛ منْ أجلِ التَّمثيلِ للإيجازِ الصَّرفيّ.

الإِيجَازُ لُغَةً:

هوَ مصدرُ الفعلِ المزيدِ بالهمزةِ «أَوْجَزَ»، ومعناهُ مركَّبٌ منْ معنى مادَّةِ «وجز»، ومعنى صيغةِ «أَفْعَلَ»، بمعونةِ القرائنِ السِّياقيَّةِ والمقاميَّةِ.

أمَّا مادَّةُ «وجز» فيبدو منَ الاستعمالاتِ اللُّغويَّةِ لها أنَّها تدلُّ على ما يقاربُ الخِفَّةَ والقِلَّةَ والقِصَرَ والسُّرعةَ(١).

وأمَّا صيغةُ «أَفْعَلَ» في الفعلِ «أَوْجَزَ» فلها استعمالانِ:

---

(١)- انظر في: لسان العرب: ٤٢٧/٥.

الأوَّل- استعمالُ الفعلِ اللَّازمِ، يقال: «أَوْجَزَ الكَلامُ»، بالرَّفع: إِذَا قَلَّ.

الثَّاني- استعمالُ الفعلِ المتعدِّي، يقال: «أَوْجَزْتُ الكَلامَ»، بالنَّصب: إِذَا أَقْلَلْتُهُ، أَيْ: جَعَلْتُهُ قَلِيلًا.

فالإيجازُ إمَّا أنْ يكونَ مقاربًا للقلَّة، فيوصفَ بهِ الكلامُ، وإمَّا أنْ يكونَ مقاربًا للإقلال، فيوصفَ بهِ المتكلِّمُ.

والاستعمالُ الثَّاني هوَ الأشهرُ، فتكونُ زيادةُ الهمزةِ في «أَوْجَزَ» للدِّلالةِ على معنى التَّعْدِيَةِ «الْجَعْلِ وَالتَّصْيِيرِ»، يقال: «وَجُزَ الْكَلامُ»، و«أَوْجَزْتُهُ أنا»، أي: جَعَلْتُهُ وَاجِزًا، أَوْ وَجْزًا، أَوْ وَجِيزًا[1].

الإِيجَازُ اصْطِلاحًا:

ذكرَ بعضُ العلماءِ تعريفاتٍ اصطلاحيَّةً للإيجازِ، منها:

١- تعريفُ الرُّمَّانيّ: ((الْعِبَارَةُ عَنِ الْغَرَضِ بِأَقَلِّ مَا يُمْكِنُ مِنَ الْحُرُوفِ))[2].

٢- تعريفُ الفخرِ الرَّازيّ: ((الْعِبَارَةُ عَنِ الْغَرَضِ بِأَقَلِّ مَا يُمْكِنُ مِنَ الْحُرُوفِ، مِنْ غَيْرِ إِخْلالٍ))[3].

٣- تعريفُ السَّكَّاكيّ: ((أَدَاءُ الْمَقْصُودِ مِنَ الكَلامِ بِأَقَلِّ مِنْ عِبَارَاتِ مُتَعَارَفِ الأَوْسَاطِ))[4].

٤- تعريفُ ضياءِ الدِّينِ بنِ الأثيرِ: ((دِلالةُ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى مِنْ غَيْرِ أَنْ يَزِيدَ عَلَيْهِ))[5].

---

(١)- انظر في: لسان العرب: ٥/٤٢٧.

(٢)- النكت: ٧٠.

(٣)- نهاية الإيجاز: ١٤٥.

(٤)- مفتاح العلوم: ٢٧٧.

(٥)- المثل السائر: ٢/٧٠.

ويبدو أنَّ تعريفَ الفخرِ الرَّازيِّ أقربُ هذهِ التَّعريفاتِ إلى الدِّقَّة؛ ولزيادةِ الدِّقَّةِ يصاغُ تعريفُ الإيجازِ على هذا النَّحوِ: ((هُوَ التَّعْبِيرُ عَنِ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ بِأَقَلِّ مَا يُمْكِنُ مِنَ الأَصْوَاتِ اللُّغَوِيَّةِ، مِنْ غَيْرِ إِخْلالٍ)).

وإنَّما استعملتُ عبارةَ «الأَصْوَات اللُّغَوِيَّة»؛ لتشملَ «الْحُرُوفَ والْحَرَكَاتِ»، فقد تتساوى عبارتانِ في عددِ الحروفِ، وتمتازُ إحداهما بقلَّةِ الحركاتِ.

مُقْتَضَى تَعْرِيفِ الإِيجَازِ

إنَّ الإيجـازَ - في الاصـطلاحِ - لا يعـني تقليـلَ «الأَصْـوَاتِ اللُّغَوِيَّـةِ» مطلقًا، بلْ لا بدَّ منْ تقييدِ هذا التَّقليلِ بعدمِ الإخلالِ؛ لأنَّ المعنى الَّذي يقصدُهُ المتكلِّمُ هوَ غايةُ التَّعبيرِ وأساسُهُ، فإذا كانَ التَّقليلُ الصَّوتيُّ سبيلًا إلى التَّقصيرِ في التَّعبيرِ عن هذا المعنى المقصودِ، فهذا إخلالٌ لا إيجازٌ.

ومنْ هنا فإنّني أرى يقينًا أنَّ ما يسمِّيهِ علماءُ المعاني بـ«الإِطْنَابِ» ليسَ إلَّا صورةً منْ صورِ الإيجازِ. ويدلُّنا على هذهِ الحقيقةِ التَّفريقُ بينَ «الإِطْنَابِ وَالتَّطْوِيلِ»، قالَ الرُّمَّانيُّ: ((فَأَمَّا التَّطْوِيلُ فَعَيْبٌ وَعَيٌّ؛ لأَنَّهُ تَكَلَّفَ فِيهِ الْكَثِيرَ فِيمَا يَكْفِي مِنَ الْقَلِيلِ، فَكَانَ كَالسَّالِكِ طَرِيقًا بَعِيدًا جَهْلًا مِنْهُ بِالطَّرِيقِ الْقَرِيبِ. وَأَمَّا الإِطْنَابُ فَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لأَنَّهُ كَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا بَعِيدًا، لِمَا فِيهِ مِنَ النُّزْهَةِ وَالفَوَائِدِ الْعَظِيمَةِ، فيَحْصُلُ فِي الطَّرِيقِ إِلَى غَرَضِهِ مِنَ الْفَائِدَةِ عَلَى نَحْوِ مَا يَحْصُلُ لَهُ بِالْغَرَضِ الْمَطْلُوبِ))[1].

وقالَ ضياءُ الدِّينِ بنُ الأثيرِ في تعريفِ الإطنابِ: ((هُوَ زِيَادَةُ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى لِفَائِدَةٍ. فَهَذَا حَدُّهُ الَّذِي يُمَيِّزُهُ عَنِ التَّطْوِيلِ؛ إِذِ التَّطْوِيلُ هُوَ زِيَادَةُ اللَّفْظِ عَنِ الْمَعْنَى لِغَيْرِ فَائِدَةٍ))[2].

فالزِّيادةُ الصَّوتيَّةُ لَمْ تأتِ إلَّا لغرضٍ دلاليٍّ «معنويٍّ»، أي: لأداءِ معنًى مقصودٍ، فحذفُ هذهِ الزِّيادةِ يعني الإخلالَ بالتَّعبيرِ عن هذا المعنى المقصودِ، بخلافِ التَّطويلِ الَّذي تأتي فيهِ الزِّيادةُ بلا فائدةٍ دلاليَّةٍ، فيكونُ حذفُ هذهِ

---

(١)- النكت: ٧٢-٧٣.

(٢)- المثل السائر: ٢/١٢٠.

الزِّيادةِ محقِّقًا للإيجازِ؛ إذْ لا إخلالَ في حذفِها.

ويدلُّنا على ذلكَ أنَّ القرآنَ الكريمَ اشتملَ على ما يسمَّى بأمثلةِ الإطنابِ، ولَمْ يشتملْ على مثالٍ واحدٍ منْ أمثلةِ التَّطويلِ، فالزِّيادةُ الصَّوتيَّةُ الَّتي في «الإِطْنَابِ» لا يمكنُ الاستغناءُ عنها؛ لفواتِ التَّعبيرِ عنِ المعنى المقصودِ.

ولو رجعنا إلى ما يسمَّى بأمثلةِ الإطنابِ لوجدناها أمثلةً للإيجازِ منْ حيثُ إنَّها عباراتٌ عنِ المعاني المقصودةِ بأقلِّ ما يمكنُ منَ الأصواتِ اللُّغويَّةِ منْ غيرِ إخلالٍ، فلا يمكنُ تحويلُ هذهِ الأمثلةِ إلى أمثلةٍ أكثرَ إيجازًا بالتَّقليلِ الصَّوتيِّ؛ لأنَّ هذا التَّقليلَ يؤدِّي إلى الإخلالِ بالمعاني المقصودةِ.

وهذا يعني أنَّ ثمَّةَ ثلاثةَ احتمالاتٍ:

١- التَّقليل الصَّوتيّ بلا إخلالٍ.

٢- التَّقليل الصَّوتيّ معَ الإخلال.

٣- التَّطويل.

فالأوَّلُ يسمَّى «إِيجَازًا»، والثَّاني يسمَّى «إِخْلالًا أَوْ تَقْصِيرًا»، والثَّالثُ يسمَّى «تَطْوِيلًا».

أمَّا ما يسمَّى بالإطنابِ، فليسَ إلَّا صورةً منْ صورِ الإيجازِ، وكلُّ ما في الأمرِ أنَّ المعانيَ المقصودةَ منَ التَّعبيرِ بأمثلةِ الإطنابِ معانٍ كثيرةٌ. وما أدقَّ قولَ الجاحظِ: ((وَالإِيجَازُ لَيْسَ يُعْنَى بِهِ قِلَّةُ عَدَدِ الْحُرُوفِ وَاللَّفْظِ، وَقَدْ يَكُونُ الْبَابُ مِنَ الكَلامِ مَنْ أَتَى عَلَيْهِ فِيمَا يَسَعُ بَطْنَ طُومَارٍ[1]، فَقَد أَوْجَزَ))[2].

أمَّا المساواةُ فللبلاغيّينَ مذهبانِ فيها:

---

(١)- الطُّومَارُ: الصَّحِيفَةُ، انظر في: لسان العرب: ٥٠٣/٤.

(٢)- الحيوان: ٩١/١.

١- أنَّ المساواةَ واسطةٌ بينَ الإيجازِ والإطنابِ[١].

٢- أنَّ المساواةَ داخلةٌ في الإيجازِ[٢].

أمَّا على المذهبِ الثَّاني فلا خلافَ في عدِّ المساواةِ صورةً منْ صورِ الإيجازِ، وأمَّا على المذهبِ الأوَّلِ فالمساواةُ داخلةٌ في الإيجازِ بعدَ دخولِ الإطنابِ فيهِ منْ بابٍ أَولى. ففي المساواةِ يعبَّرُ عنِ المعنى المرادِ بعبارةٍ ليسَ فيها إخلالٌ؛ لأنَّ الذِّكرَ «أي: عدمَ الحذفِ» مقصودٌ لأداءِ معنًى لا يؤدِّيهِ الحذفُ، ولأنَّ الزِّيادةَ الصَّوتيَّةَ تؤدِّي معنًى غيرَ مرادٍ، ومنْ هنا تكونُ أمثلةُ المساواةِ في الحقيقةِ منْ أمثلةِ الإيجازِ.

---

(١)- انظر في: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٧٠.

(٢)- انظر في: المثل السائر: ٢/٧٤.

أَقْسَامُ الإِيجَازِ

المشهورُ تقسيمُ الإيجازِ على قسمينِ: إِيجَازِ الْحَذْفِ، وَإِيجَازِ الْقِصَرِ[1].

أمَّا إيجازُ الحذفِ فهوَ ما يكونُ بحذفِ كلمةٍ أو جملةٍ أو أكثرَ، معَ قرينةٍ تُعيِّنُ المحذوفَ[2]، والحذفُ نوعانِ:

١- حذفُ جزءِ جملةٍ، وهوَ حذفُ المفرداتِ، كحذفِ الفاعلِ، في قولهِ تعالى: ﴿**كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ . وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ . وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ**﴾[3]، ففاعلُ «بَلَغَتْ» محذوفٌ، وهوَ «النَّفْس»، ولَمْ يجرِ لها ذكرٌ، وفاعلُ «ظَنَّ» محذوفٌ، وهوَ «الإِنْسَانُ» أوِ «المُحْتَضَرُ»، ولَمْ يجرِ لهُ ذكرٌ.

٢- حذفُ الجملةِ، كما في قولهِ تعالى: ﴿**وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ . يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنْبُلاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ**﴾[4]، والتَّقدير: فَأَرْسِلُونِ، فَأَرْسَلُوهُ، فَجَاءَهُ، فَقَالَ لهُ: ﴿**يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ**﴾.

وأمَّا إيجازُ الْقِصَرِ فهوَ إيجازُ اللَّفظِ لا إيجازُ الحذفِ، بمعنى أنَّ اللَّفظَ يدلُّ على معنًى مركَّبٍ، لوْ أُريدَ التَّعبيرُ عنهُ بغيرِ هذا اللَّفظِ لاحتاجَ المتكلِّمُ إلى

---

(١)- قسَّمَ ابنُ الأثيرِ الإيجازَ على ثلاثةِ أقسامٍ: إيجازِ الحذفِ، وإيجازِ التقديرِ «وهوَ المسَاوَاة»، وإيجازِ القِصَرِ. انظر في: المثل السائر: ٢/٧٤.

(٢)- انظر في: المثل السائر: ٢/٧٧.

(٣)- القيامة: ٢٦-٢٨.

(٤)- يوسف: ٤٥-٤٦.

استعمالِ أصواتٍ لغويَّةٍ أكثرَ. ومنْ أشهرِ أمثلتهِ قولهُ تعالى: ﴿**وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**﴾[1]. وقد وازنَ بعضُ العلماءِ بينَ قولهِ تعالى: ﴿**فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ**﴾، وقولِ بعضِ العربِ: «الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ»، فذكروا وجوهًا كثيرةً تدلُّ على فضلِ العبارةِ القرآنيَّةِ، منها[2]:

١- أنَّ القصاصَ المبنيَّ على المساواةِ أوزنُ في المعادلةِ منْ مطلقِ القتلِ؛ ولذلكَ يلزمُ التَّخصيصُ بخلافِ الآيةِ.

٢- أنَّ نفيَ القتلِ لا يستلزمُ الحياةَ، والآيةُ ناصَّةٌ على ثبوتِها، وهيَ الغرضُ المطلوبُ منهُ.

٣- أنَّ قولَهُمْ خطأٌ، فإنَّ القتلَ كلَّهُ ليسَ نافيًا للقتلِ، فإنَّ القتلَ العدوانيَّ لا ينفي القتلَ، وإنَّما ينفيهِ قتلٌ خاصٌّ، وهوَ قتلُ القصاصِ.

٤- القصاصُ في الأعضاءِ والنُّفوسِ، وقد جعلَ في كلِّ ذلكَ حياةً، فيكونُ جمعًا بينَ حياةِ النَّفسِ والأطرافِ، وهذهِ اللَّطيفةُ لا يتضمَّنها المثلُ.

ويبدو واضحًا أنَّ علماءَ المعاني لَمْ يفصِّلوا القولَ في إيجازِ الْقِصَرِ، كما فصَّلوا في إيجازِ الحذفِ، والأمثلةُ الَّتي ذكروها لهُ أقلُّ منْ أمثلةِ إيجازِ الحذفِ. ولعلَّ سببَ ذلكَ راجعٌ إلى اعتقادهِمْ أنَّ التَّنبُّهَ على هذا النَّوعِ منَ الإيجازِ عَسِرٌ؛ لأنَّهُ يحتاجُ إلى فضلِ تأمُّلٍ[3].

---

(١)- البقرة: ١٧٩.

(٢)- انظر في: البرهان: ٣/٢٢٣-٢٢٥.

(٣)- انظر في: المثل السائر: ٢/٧٤.

حَقِيقَةُ إِيجَازِ الْقِصَرِ وأَقْسَامُهُ

إنَّ استصعابَ إيجازِ القِصَرِ راجعٌ إلى الغفلةِ الواضحةِ عن حقيقتِهِ. وبيانُ ذلكَ أنَّ «الكلمةَ» في العربيَّةِ قسمانِ[1]:

١- الْكَلِمَةُ البَسِيطَةُ «غَيْرُ المُرَكَّبَةِ»: الَّتي لا يمكنُ تحليلُها إلى عنصري المادَّةِ والصِّيغة، كالحروفِ وأشباهِ الحروفِ، ويمكنُ تسميتها تجوُّزًا بالكلمةِ الحرفيَّةِ.

٢- الْكَلِمَةُ المُرَكَّبَةُ: الَّتي تتركَّبُ لفظيًّا منْ عنصري المادَّةِ والصِّيغةِ، ويتركَّبُ معناها منْ معنيينِ جزئيَّينِ: معنى المادَّةِ «الْمَعْنَى الاشْتِقَاقِيّ»، ومعنى الصِّيغةِ «الْمَعْنَى الصَّرْفِيّ»، وذلكَ نحوُ كلمةِ «ضَارِب» المركَّبةِ لفظيًّا منْ مادَّةِ «ضرب»، وصيغةِ «فَاعِل»، ومعناها مركَّبٌ منَ المعنى الاشتقاقيِّ لمادَّةِ «ضرب»، والمعنى الصَّرفيِّ لصيغةِ «فَاعِل».

وتختلفُ الكلماتُ العربيَّةُ منْ حيثُ مقدارُ المعاني الَّتي تدلُّ عليها، فبعضُ الكلماتِ أعمُّ منْ بعضٍ، وبعضها أخصُّ منْ بعضٍ، والكلماتُ الخاصَّةُ تحملُ منَ الدِّلالةِ أكثرَ ممَّا تحملهُ الكلماتُ العامَّةُ؛ لأنَّ الكلماتِ الخاصَّةَ كلماتٌ تدلُّ على معانٍ مقيَّدةٍ، بخلافِ الكلماتِ العامَّةِ الَّتي تدلُّ على معانٍ مطلقةٍ.

فالكلمةُ الحرفيَّةُ «أَيْنَ» اسمُ استفهامٍ يُسألُ بهِ عنِ المكان، وقد قامتْ هذهِ الكلمةُ مقامَ ثلاثِ كلماتٍ، فمعنى قولك: «أَيْنَ يَجْلِسُ زَيْدٌ»: «فِي أَيِّ مَكَانٍ يَجْلِسُ زَيْدٌ».

وبالموازنةِ بينَ الجملةِ الأصليَّةِ والجملةِ التَّفسيريَّةِ نجدُ أنَّ الجملةَ الأصليَّةَ

---

(١)- انظر في: شرح الشافية، الرضيّ: ١/٨، والممتع: ٣٥-٣٦، والمبدع: ٥٠، وفقه اللغة: ١١٢، واللغة العربيّة معناها ومبناها: ١٣٦.

تمتازُ بالتَّقليلِ الصَّوتيّ، بدونِ حذفٍ، معَ الوفاءِ بالمعنى، وهذا يعني أنَّها صورةٌ منْ صورِ إيجازِ القِصَرِ. ولكونهِ إيجازًا راجعًا إلى استعمالِ كلمةٍ حرفيَّةٍ غنيَّةٍ بالمعنى، يسمَّى بالإيجازِ الحرفيّ.

قالَ أبو البقاءِ العكبريُّ: ((وَالأَصْلُ فِي الْحُرُوفِ أَنَّهَا وُضِعَتْ لِلْمَعَانِي اخْتِصَارًا مِنَ التَّصْرِيحِ بِالاسْمِ، أَوِ الْفِعْلِ الدَّالِّ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى، كَالْهَمْزَةِ، فَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى اسْتِفْهَامٍ، فَإِذَا قُلْتَ: «أَزَيْدٌ عِنْدَكَ؟» أَغْنَتِ الْهَمْزَةُ عَنْ «أَسْتَفْهِمُ»، وَ«أَخَذْتُ مِنَ الْمَالِ»: أَيْ: بَعْضَهُ))[1].

وكلمةُ «الْمَوْءُودَة» كلمةٌ خاصَّةٌ بالنِّسبةِ إلى كلمةِ «الْمَقْتُولَة»، وكذلكَ بالنِّسبةِ إلى كلمةِ «الْمَدْفُونَة». فليستْ كلُّ مدفونةٍ موءودةً، وليستْ كلُّ مقتولةٍ موءودةً، ولكنَّ كلَّ موءودةٍ مقتولةٌ، وكلَّ موءودةٍ مدفونةٌ، ومنْ هنا تقومُ كلمةُ «الْمَوْءُودَة» الخاصَّةُ مقامَ كلمتينِ عامَّتين: «الْمَقْتُولَة الْمَدْفُونَة»، أو بعبارةٍ أخرى: «الْمَقْتُولَة دَفْنًا». فالمقتولةُ قد تكونُ بالدَّفنِ أو غيره، والمدفونة قد تكونُ مقتولةً أو غيرَ مقتولةٍ. وهذا يعني أنَّ استعمالَ كلمةِ «الْمَوْءُودَة» في قولِهِ تعالى: ﴿**وَإِذَا الْمَوْؤُودَةُ سُئِلَتْ . بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ**﴾[2]، صورةٌ منْ صورِ إيجازِ القِصَرِ؛ ولكونهِ إيجازًا راجعًا إلى استعمالِ مادَّةٍ اشتقاقيَّةٍ غنيَّةٍ بالمعنى يسمَّى بالإيجازِ الاشتقاقيّ.

وصيغةُ «تَفَاعَلَ» مثلًا في كلمةِ «تَبَاكَى» تدلُّ على عدَّةِ معانٍ صرفيَّةٍ، نكتفي هنا بذكرِ المعنى المستمدِّ منْ صيغةِ الزِّيادةِ، وهوَ معنى «التَّظَاهُرِ»[3]،

---

(١)- اللباب، العكبريّ: ١/٣٥٥، وانظر في: خزانة الأدب، الحمويّ: ٢/٢٧٤.

(٢)- التكوير: ٨-٩.

(٣)- انظر في: نزهة الطرف: ١/٣١٢.

أي: «الْمُحَاكَاةِ»، فقولنا: «تَبَاكَى زَيْدٌ»، يعني: «تَظَاهَرَ زَيْدٌ بِالْبُكَاءِ»، أي: «حَاكَى زَيْدٌ فعلَ الباكي»، وليس باكيًا في الحقيقةِ.

وبالموازنةِ بينَ الجملةِ الأصليَّة: «تَبَاكَى زَيْدٌ»، والجملةِ التَّفسيريَّة: «تَظَاهَرَ زَيْدٌ بِالْبُكَاءِ»، أو «حَاكَى زَيْدٌ فعلَ الباكي» نجدُ أنَّ الجملةَ الأصليَّةَ تمتازُ بالتَّقليلِ الصَّوتيِّ، بدونِ حذفٍ، معَ الوفاءِ بالمعنى. وهذا يعني أنَّها صورةٌ منْ صورِ إيجازِ القِصَرِ؛ ولكونهِ إيجازًا راجعًا إلى استعمالِ صيغةٍ صرفيَّةٍ غنيَّةٍ بالمعنى، يسمَّى بالإيجازِ الصَّرفيِّ.

وصفوةُ القول: «إِنَّ إِيجَازَ الْقِصَرِ هُوَ التَّعْبِيرُ بِالْكَلِمَةِ الْغَنِيَّةِ بِالْمَعْنَى، بِدُونِ حَذْفٍ، مَعَ عَدَمِ الإِخْلالِ»، وأقسامهُ ثلاثةٌ:

١- **الإِيجَازُ الْحَرْفِيُّ**: وهوَ التَّعبيرُ بكلمةٍ حرفيَّةٍ غنيَّةٍ بالمعنى، بدونِ حذفٍ، معَ عدمِ الإخلالِ.

٢- **الإِيجَازُ الاشْتِقَاقِيُّ**: وهوَ التَّعبيرُ بكلمةٍ ذاتِ مادَّةٍ اشتقاقيَّةٍ غنيَّةٍ بالمعنى، بدونِ حذفٍ، معَ عدمِ الإخلالِ.

٣- **الإِيجَازُ الصَّرْفِيُّ**: وهوَ التَّعبيرُ بكلمةٍ ذاتِ صيغةٍ صرفيَّةٍ غنيَّةٍ بالمعنى، بدونِ حذفٍ، معَ عدمِ الإخلال.

وهو الذي يعنينا هنا، وقدِ التفتَ إليهِ بعضُ القدامى والمحدثينَ من علماءِ الصَّرفِ واللُّغة، ولكنَّ إشاراتهمُ الَّتي تيسَّرَ ليَ الاطِّلاعُ عليها لا تعينُ على تكوينِ صورةٍ واضحةٍ شاملةٍ عن هذا النَّوعِ منَ الإيجاز، فكانَ لا بدَّ منَ الاعتمادِ على التَّحليلِ الصَّرفيِّ لأبرزِ الأصنافِ الصَّرفيَّة؛ لتكوينِ صورةٍ واضحةٍ عنه.

مِنْ إِشَارَاتِ العُلَمَاءِ

١- فِي الأَفْعَالِ:

- قالَ ابنُ جنّي: ((وَكَذَلِكَ «قَطَّعَ» وَ«كَسَّرَ»، فَنَفْسُ اللَّفْظِ هَا هُنَا يُفِيدُ مَعْنَى الْحَدَثِ، وَصُورَتُهُ تُفِيدُ شَيْئَيْنِ: أَحَدَهُمَا الْمَاضِي، وَالآخَرَ تَكْثِير الْفِعْلِ، كَمَا أَنَّ «ضَارَبَ» يُفِيدُ بِلَفْظِهِ الْحَدَثَ، وَبِبِنَائِهِ: الْمَاضِيَ، وَكَوْنَ الْفِعْلِ مِنِ اثْنَيْنِ، وَبِمَعْنَاهُ عَلَى أَنَّ لَهُ فَاعِلًا. فَتِلْكَ أَرْبَعَةُ مَعَانٍ. فَاعْرِفْ ذَلِكَ إِلَى مَا يَلِيهِ؛ فَإِنَّهُ كَثِيرٌ، لَكِنْ هَذِهِ طَرِيقُهُ))[١].

- قالَ ابنُ أبي الرَّبيعِ الإشبيليُّ: ((وَنَظِيرُ هَذَا فِي الأَفْعَالِ: «فَعَّلَ» بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ، تَقُولُ: «كَسَّرَ زَيْدٌ»، الأَصْلُ: «كَسَرَ زَيْدٌ هَذَا الشَّيْءَ كَسْرًا كَثِيرًا»، فَعَدَلُوا عَنْ هَذَا الطُّولِ إِلَى: «كَسَّرَ» طَلَبًا للتَّخْفِيفِ))[٢].

- قالَ د. فخرُ الدّينِ قباوة: ((وَإِذَا أَسْقَطْنَا مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي كُلِّهَا: الإِغْنَاءَ عَنِ الـمُجَرَّدِ بَقِيَتْ لَدَيْنَا مَعَانٍ ذَاتُ أَهَمِّيَّةٍ بَالِغَةٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ. فَهِيَ تَدُلُّ عَلَى الإِيجَازِ الْكَبِيرِ الَّذِي تَتَمَيَّزُ بِهِ هَذِهِ اللُّغَةُ. وَهُوَ إِيْجَازٌ فِي الـمُفْرَدَاتِ أَوِ التَّرَاكِيبِ. أَمَّا الإِيجَازُ فِي الـمُفْرَدَاتِ، فَيَظْهَرُ جلِيًّا فِي التَّعْدِيَةِ وَالـمُشَارَكَةِ وَالطَّلَبِ. فالْفِعْلُ «خَرَجَ» بِنَقْلِهِ إِلَى «أَخْرَجَ» يُصْبِحُ مُتَعَدِّيًا، فَيُعَبَّرُ بِهِ عَنْ مَعْنًى جَدِيدٍ، غَالِبًا مَا يَقْتَضِي فِي اللُّغَاتِ الأَجْنَبِيَّةِ فِعْلًا آخَرَ. وَكَذَلِكَ «قَتَلَ» وَ«سَبَقَ» بِنَقْلِهِمَا إِلَى «قَاتَلَ» وَ«سَابَقَ» يُصْبِحُ فِي كُلٍّ مِنْهُمَا مَعْنَى الـمُشَارَكَةِ، وَيُعَبِّرَانِ عَنْ مَعْنَيَيْنِ جَدِيدَيْنِ. وَمِثْلُ ذَلِكَ يُقَالُ فِي «فَهِمَ» إِذَا نُقِلَ إِلَى «اسْتَفْهَمَ»، فَهُوَ يُعَبِّرُ عَنْ

---

(١)- الخصائص: ١٠١/٣.

(٢)- البسيط: ١٠٥٣/٢.

«طَلَبِ الْفَهْمِ»، وَهُوَ مَعْنًى جَدِيدٌ يَقْتَضِي فِعْلًا خَاصًّا. وَلَوْلا هَذِهِ الصِّيَغُ المُتَضَمِّنَةُ لِلْمَعَانِي الْخَاصَّةِ لاحْتَجْنَا إِلَى آلافِ الأَفْعَالِ الأُخْرَى. وَأَمَّا الإِيجَازُ فِي التَّرَاكِيبِ فَتَرَاهُ فِي سَائِرِ الْمَعَانِي كَالـمُطَاوَعَةِ وَالجَعْلِ وَالصَّيْرُورَةِ وَالْبُلُوغِ وَالـمُبَالَغَةِ وَالتَّكْثِيرِ وَاخْتِصَارِ حِكَايَةِ الـمُرَكَّبِ وَالتَّحَوُّلِ وَالاتِّخَاذِ وَالإِيهَامِ وَالتَّجَنُّبِ وَالإِزَالَةِ وَالإِصَابَةِ وَالنِّسْبَةِ وَالانْتِسَابِ وَالتَّوَجُّهِ وَالتَّكَلُّفِ؛ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي قَدْ يَقْتَضِي فِي اللُّغَاتِ الأَعْجَمِيَّةِ كَلِمَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ. وَهُوَ فِي الْعَرَبِيَّةِ تَضُمُّهُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ. فَقَوْلُكَ: «انْقَطَعَ الحَبْلُ»، أَيْ: أَصْبَحَ مَقْطُوعًا، وَ«أَقْبَرْتُ الشَّهِيدَ»: جَعَلْتُهُ صَاحِبَ قَبْرٍ، وَ«أَثْمَرَ الشَّجَرُ»: صَارَ ذَا ثَمَرٍ، وَ«أَعْرَقَ الرَّجُلُ»: بَلَغَ الْعِرَاقَ، وَ«أَجْهَدَ الْعَامِلُ نَفْسَهُ»: جَهَدَهَا جَهْدًا مُبَالَغًا فِيهِ. وَ«صَفَّقَ الطِّفْلُ»: صَفَقَ بَاطِنَ كَفِّهِ بِبَاطِنِ الأُخْرَى مِرَارًا. وَ«لَبَّى الحَاجُّ»: قَالَ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، وَ«اسْتَحْجَرَ الطِّينُ»: صَارَ حَجَرًا، وَ«اخْتَتَمَ الشَّابُّ»: اتَّخَذَ فِي إِصْبَعِهِ خَاتَمًا، وَ«تَغَافَلَ الأُسْتَاذُ»: تَظَاهَرَ بِالْغَفْلَةِ، وَ«تَحَرَّجَ الصَّدِيقُ»: تَرَكَ الحَرَجَ... وَأَنْتَ تَرَى أَنَّ هَذِهِ الصِّيَغَ، بِمَعَانِيهَا الـمُحَدَّدَةِ، أَغْنَتْ عَنِ التَّرَاكِيبِ المُعَقَّدَةِ المُطَوَّلَةِ، فَكَانَ فِيهَا إِيجَازٌ بَالِغٌ))[1].

٢- فِي الْمَصَادِرِ:

- قَالَ ابنُ أَبِي الرَّبِيعِ الإشبيليُّ: ((وَقَدْ جَاءَ هَذَا الْعَمَلُ فِي الْمَصَادِرِ، قَالُوا: «قَتَلَ زَيْدٌ قَتْلًا»، إِذَا أَرَادُوا الْكَثْرَةَ قَالُوا: «التَّقْتَال»، وَكَانَ الأَصْلُ: «قَتَلَ زَيْدٌ قَتْلًا كَثِيرًا»، ثُمَّ عَدَلُوا عَنْ هَذَا إِلَى «التَّقْتَالِ» طَلَبًا لِلاخْتِصَارِ))[2].

---

(١)- تصريف الأسماء والأفعال: ١٢١-١٢٢.

(٢)- البسيط: ١٠٥٤/٢.

٣- فِي صِيَغِ الـمُبَالَغَةِ:

- قالَ ابنُ أبي الرَّبيعِ الإشبيليُّ: ((فَإِذَا قُلْتَ: «هَذَا ضَرُوبٌ زَيْدًا»، فَالأَصْلُ: «هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا كَثِيرًا»، فَعَدَلُوا عَنْ هَذَا إِلَى «ضَرُوب» طَلَبًا لِلاخْتِصَارِ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: «هَذَا شَرَّابٌ الْعَسَلَ»، الأَصْلُ: «هَذَا شَارِبٌ الْعَسَلَ شُرْبًا كَثِيرًا»، فَعَدَلُوا عَنْ هَذَا إِلَى «شَرَّاب»، طَلَبًا لِلاخْتِصَارِ. وَكَذَلِكَ: «إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا»، الأَصْلُ: «نَاحِرٌ كَثِيرًا»، وَكَذَلِكَ: عَلِيمٌ وَقَدِيرٌ وَحَذِرٌ))[١].

- قالَ الزَّركشيُّ[٢]: ((تَجِيءُ اللَّفْظَةُ الدَّالَّةُ عَلَى التَّكْثِيرِ وَالـمُبَالَغَةِ بِصِيَغٍ مِنْ صِيَغِ الـمُبَالَغَةِ، كـ«فَعَّال» وَ«فَعِيل» وَ«فَعْلان»، فَإِنَّهُ أَبْلَغُ مِنْ «فَاعِل»، وَيَجُوزُ أَنْ يُعَدَّ هَذَا مِنْ أَنْوَاعِ الاخْتِصَارِ؛ فَإِنَّ أَصْلَهُ وُضِعَ لِذَلِكَ، فَإِنَّ «ضَرُوبًا» نَابَ عَنْ قَوْلِكَ: ضَارِب وضَارِب وضَارِب))[٣].

٤- في اسمي المكانِ والزَّمان:

- قالَ ابنُ يعيش: ((الْغَرَضُ مِنَ الإتْيَانِ بِهَذِهِ الأَبْنِيَةِ ضَرْبٌ مِنَ الإِيجَازِ وَالاخْتِصَارِ؛ وَذَلِكَ أَنَّكَ تُفِيدُ مِنْهَا مَكَانَ الْفِعْلِ وَزَمَانَهُ، وَلَوْلاهَا لَزِمَكَ أَنْ تَأْتِيَ بِالْفِعْلِ، وَلَفْظِ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ))[٤].

- قالَ الفيُّوميُّ: ((وَالـمُرَادُ بِاسْمِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ: الاسْمُ الـمُشْتَقُّ لِزَمَانِ الْفِعْلِ وَمَكَانِهِ، وَكَانَ الأَصْلُ أَنْ يُؤْتَى بِلَفْظِ الْفِعْلِ، وَلَفْظِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، فَيُقَالُ: هَذَا الزَّمَانُ أَوِ الْمَكَانُ الَّذِي كَانَ فِيهِ كَذَا، لَكِنَّهُمْ عَدَلُوا عَنْ ذَلِكَ، وَاشْتَقُّوا مِنَ

---

(١)- البسيط: ١٠٥٣/٢.

(٢)- ليس الزَّركشيُّ مِن علماءِ الصَّرفِ أوِ اللُّغةِ، بل من علماءِ القرآن؛ ولكنَّني ذكرتُ إشارتَهُ للفائدةِ.

(٣)- البرهان: ٥٠٢/٢.

(٤)- شرح المفصّل: ١٤٤/٤.

الْفِعْلِ اسْمًا لِلزَّمَانِ وَالْمَكَانِ إِيجَازًا وَاخْتِصَارًا))[1].

٥- فِي الْمُصَغَّرِ وَالْمَنْسُوبِ:

- قالَ الرَّضيُّ الأستراباذيُّ: ((وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ قَصَدُوا بِالتَّصْغِيرِ وَالنِّسْبَةِ الاخْتِصَارَ، كَمَا فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، إِذْ قَوْلُهُمْ: «رُجَيْلٌ» أَخَفُّ مِنْ «رَجُل صَغِير»، وَ«كُوفِيٌّ» أَخْصَرُ مِنْ: مَنْسُوب إِلَى الْكُوفَةِ))[2].

٦- فِي الْمُثَنَّى:

- قالَ أبو البركاتِ الأنباريُّ: ((إِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا التَّثْنِيَةُ؟ قِيلَ: التَّثْنِيَةُ صِيغَةٌ مَبْنِيَّةٌ للدِّلالَةِ عَلَى الاثْنَيْنِ. وَأَصْلُ التَّثْنِيَةِ الْعَطْفُ، تَقُولُ: «قَامَ الزَّيْدَانِ، وَذَهَبَ الْعَمْرَانِ»، وَالأَصْلُ فِيهِ: «قَامَ زَيْدٌ وَزَيْدٌ، وَذَهَبَ عَمْرٌو وَعَمْرٌو»، إِلَّا أَنَّهُمْ حَذَفُوا أَحَدَهُمَا، وَزَادُوا عَلَى الآخَرِ زِيَادَةً دَالَّةً عَلَى التَّثْنِيَةِ؛ طَلَبًا لِلإِيْجَازِ وَالاخْتِصَارِ))[3].

- قالَ أبو البقاءِ العكبريُّ: ((أَصْلُ التَّثْنِيَةِ: الْعَطْفُ، مِنْ قَوْلِكَ: «ثَنَيْتُ الْعُودَ»، إِذَا عَطَفْتَهُ، وَكَانَ الأَصْلُ أَنْ يُعْطَفَ اسْمٌ عَلَى اسْمٍ، وَقَدْ جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فِي الشِّعْرِ كَثِيرٌ، لَكِنَّهُمُ اكْتَفَوا بِاسْمٍ وَاحِدٍ، وَحَرْفٍ، وَجَعَلُوهُ عِوَضًا مِنَ الأَسْمَاءِ الْمَعْطُوفَةِ اخْتِصَارًا))[4].

- قالَ السُّيوطيُّ: ((وَمِنْهَا لَفْظُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، فَإِنَّهُ يُغْنِي عَنْ تَكْرِيرِ الْمُفْرَدِ، وَأُقِيمَ الْحَرْفُ فِيهِمَا مُقَامَهُ اخْتِصَارًا))[5].

---

(١)- المصباح المنير، ٢/٧٠٠، وانظر في: فقه اللغة: ١١٨-١١٩، ولغويّات: ٥٤-٥٥.

(٢)- شرح الشافية، الرضيّ: ١/١٩٢.

(٣)- أسرار العربيَّة: ٦٣.

(٤)- اللباب، العكبريّ: ١/٩٦.

(٥)- الإتقان: ٢/١٥٣.

٧- فِي الجَمْعِ:

- قالَ أبو البركاتِ الأنباريُّ: ((فَإِنْ قِيلَ: مَا الْجَمْعُ؟ قِيلَ: صِيغَةٌ مَبْنِيَّةٌ لِلدِّلالَةِ عَلَى الْعَدَدِ الزَّائِدِ عَلَى الاثْنَيْنِ[1]. والأَصْلُ فيهِ أَيْضًا: الْعَطْفُ، كَالتَّثْنِيَةِ، إِلَّا أَنَّهُم لَمَّا عَدَلُوا عَنِ التَّكْرَارِ فِي التَّثْنِيَةِ طَلَبًا للاخْتِصَارِ، كَانَ ذَلِكَ فِي الجَمْعِ أَوْلَى))[2].

- قالَ ابنُ يعيش: ((وَالْغَرَضُ بِالجَمْعِ: الإِيجَازُ وَالاخْتِصَارُ، كَمَا كَانَ فِي التَّثْنِيَةِ كَذَلِكَ؛ إِذْ كَانَ التَّعْبِيرُ بِاسْمٍ وَاحِدٍ أَخَفَّ مِنَ الإِتْيَانِ بِأَسْمَاءٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وَرُبَّمَا تَعَذَّرَ إِحْصَاءُ جَمِيعِ آحَادِ ذَلِكَ الجَمْعِ، وَعَطْفُ أَحَدِهَا عَلَى الآخَرِ))[3].

- قالَ ابنُ مالكٍ: ((لأَنَّ الجَمْعَ بِمَعْنَى الْعَطْفِ، فَإِنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ: «ضُرَّابٌ»: ضَارِب وَضَارِب وَضَارِب))[4].

- قالَ ابنُ أبي الرَّبيعِ الإشبيليُّ: ((وَإِنَّمَا عَمِلَ الْجَمِيعُ بِالْحَمْلِ عَلَى الْمُفْرَدِ؛ لأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «هَؤُلاءِ ضُرَّابٌ زَيْدًا»، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: «هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا، وَهَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا، وَهَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا»، ثُمَّ عَدَلْتَ عَلَى قَوْلِكَ: «هَؤُلاءِ ضُرَّابٌ زَيْدًا»؛ طَلَبًا لِلاخْتِصَارِ))[5].

---

(١)- الحقيقةُ أنَّ صيغةَ الجمعِ أعمُّ من صيغةِ التَّثنيةِ، فكلُّ تثنيةٍ جمعٌ، وليسَ كلُّ جمعٍ تثنيةً، قال الزمخشريُّ في «الكشّاف: ١/ ٤٠٦»: ((اسْمُ الجَمْعِ يَشْتَرِكُ فِيهِ مَا وَرَاءَ الْوَاحِدِ))، وانظر في: الكشف والبيان: ١٠٤/٢، وأحكام القرآن: ٤٤١/١، والمزهر: ٣٩/١.

(٢)- أسرار العربيّة: ٦٤.

(٣)- شرح المفصّل: ٢١٣/٣.

(٤)- شرح التسهيل: ٧٩/٣.

(٥)- البسيط: ١٠٥٥/٢-١٠٥٦.

مِنْ أَمْثِلَةِ الإِيجَازِ الصَّرْفِيِّ

المعنى الصَّرفيُّ، على القولِ الصَّحيحِ، هوَ المعنى الجزئيُّ المستمدُّ منْ دلالةِ الصِّيغةِ الصَّرفيَّةِ أوَّلًا، ومنْ دلالةِ سائرِ العناصرِ السِّياقيَّةِ والمقاميَّةِ ثانيًا. فالصِّيغةُ الصَّرفيَّةُ هيَ العنصرُ الأوَّلُ في تحديدِ المعنى الصَّرفيِّ؛ لكنَّها ليستِ العنصرَ الوحيدَ في ذلك.

وتدلُّ كلُّ صيغةٍ صرفيَّةٍ، بمعونةِ العناصرِ السِّياقيَّةِ والمقاميَّةِ، على معنًى صرفيٍّ مركَّبٍ منْ عدَّةِ معانٍ صرفيَّةٍ مفردةٍ. ويدلُّ هذا التَّركيبُ الصَّرفيُّ على أنَّ الصِّيغةَ الصَّرفيَّةَ الواحدةَ غنيَّةٌ بالدِّلالةِ، بحيثُ تسهمُ في التَّقليلِ الصَّوتيِّ، معَ الوفاءِ بالمعنى المقصودِ، وهذا هوَ الإيجازُ الصَّرفيُّ. ولا بدَّ منَ التَّحليلِ الصَّرفيِّ، بالموازنةِ بينَ الصِّيغِ المختلفةِ؛ للوقوفِ على صورِ تركيبِ المعاني الصَّرفيَّةِ المفردةِ.

أَوَّلًا– صِيغَةُ الْفِعْلِ:

إذا وازنَ الصَّرفيُّ بينَ «اسْتَمَعَ» و«اسْتِمَاع» قال: إنَّ صيغةَ «اسْتَمَعَ» صيغةٌ فعليَّةٌ، وصيغةَ «اسْتِمَاع» صيغةٌ اسميَّةٌ.

وإذا وازنَ بينَ «اسْتَمَعَ» و«يَسْتَمِعُ» و«اسْتَمِعْ» قال: إنَّ صيغةَ «اسْتَمَعَ» صيغةُ ماضٍ، وصيغةَ «يَسْتَمِعُ» صيغةُ مضارعٍ، وصيغةَ «اسْتَمِعْ» صيغةُ أمرٍ.

وإذا وازنَ بينَ «اسْتَمَعَ» و«سَمِعَ» قال: إنَّ صيغةَ «اسْتَمَعَ» صيغةٌ مزيدةٌ، وصيغةَ «سَمِعَ» صيغةٌ مجرَّدةٌ. والصِّيغةُ المزيدةُ هنا أخصُّ منَ الصِّيغةِ

المجرَّدة؛ لدِّلالتها على معنى العمدِ تنصيصًا[1].

وإذا وازنَ بينَ «استمع» و«اسْتُمِعَ» قال: إنَّ صيغةَ «اسْتَمَعَ» صيغةُ بناءٍ للفاعل، وصيغةَ «اسْتُمِعَ» صيغةُ بناءٍ للمفعول.

ومنْ هنا تبدو صيغةُ الفعلِ «اسْتَمَعَ» كأنَّها مركَّبةٌ منْ أربعِ صيغٍ مختلفةٍ، هي: صيغةُ الفعل، وصيغةُ الماضي، وصيغةُ الزِّيادة، وصيغةُ البناءِ للفاعل، ولكلِّ صيغةٍ منها معنًى خاصٌّ. فتكونُ صيغةُ الفعلِ «اسْتَمَعَ» صيغةً غنيَّةً بالدِّلالةِ الصَّرفيَّةِ، وصورةً منْ صورِ الإيجازِ الصَّرفيِّ.

وللصِّيغِ الفعليَّةِ المزيدةِ معانٍ صرفيَّةٌ يحتاجُ المتكلِّمُ للتَّعبيرِ عنها - بغيرِ صيغِ الزِّيادةِ - إلى التَّكثيرِ الصَّوتيِّ، فيكونُ التَّعبيرُ بالصِّيغِ المزيدةِ صورةً منْ صورِ الإيجازِ الصَّرفيِّ.

ومنْ أمثلةِ ذلك:

١- تُستعمَلُ صيغةُ «فَاعَلَ»؛ للدِّلالةِ على معنى «المشاركة» في بعضِ السِّياقات، وذلكَ نحوُ قولنا: «جَالَسْتُ زَيْدًا»، بمعنى: شاركتُ زيدًا في الجلوسِ، أي: جَلَسَ زَيْدٌ وَجَلَسْتُ مَعَهُ[2].

وواضحٌ أنَّ زيادةَ «أَلِفِ المُفَاعَلَةِ» أغنتْ عنِ التَّطويل.

٢- تُستعمَلُ صيغةُ «افْتَعَلَ»؛ للدِّلالةِ على معنى «الْخَطْفَةِ»، في بعضِ السِّياقاتِ، وذلكَ نحوُ قولنا: «اقْتَلَعَ زَيْدٌ الشَّجَرَةَ»، بمعنى: قَلَعَ زَيْدٌ الشَّجَرَةَ بِسُرْعَةٍ[3].

---

(١)- انظر في: الفروق اللغويّة: ١٠٣، وعمدة القاري: ٣٧/٦، وتفسير القرآن الحكيم: ٤٦١/٩.

(٢)- انظر في: مغني اللبيب: ٦٧٨.

(٣)- انظر في: الكتاب: ٧٤/٤.

وواضحٌ أنَّ زيادةَ «تَاءِ الافْتِعَالِ»[1] أغنتْ عنِ التَّطويل.

٣- تُستعمَلُ صيغةُ «تَفعَّلَ»؛ للدِّلالةِ على معنى «التَّجَنُّبِ»، في بعضِ السِّياقاتِ، وذلكَ نحوُ قولنا: «تَأَثَّمَ زَيْدٌ»، بمعنى: تَجَنَّبَ زَيْدٌ الإِثْمَ[2]. وواضحٌ أنَّ زيادةَ «التَّاءِ وَالتَّضْعِيف» أغنتْ عنِ التَّطويلِ.

٤- تستعملُ صيغةُ «اسْتَفْعَلَ»؛ للدِّلالةِ على معنى «الطَّلَبِ»، في بعضِ السِّياقاتِ، وذلكَ نحوُ قولنا: «اسْتَغْفَرَ زَيْدٌ رَبَّهُ»، بمعنى: طَلَبَ زَيْدٌ الْمَغْفِرَةَ مِنْ رَبِّهِ[3]. وواضحٌ أنَّ زيادةَ «السِّينِ وَالتَّاءِ» أغنتْ عنِ التَّطويل.

ثَانِيًا- صِيغَةُ الْمَصْدَرِ:

إذا وازنَ الصَّرفِيُّ بينَ «جُلُوس» و«جَلَسَ» قال: إنَّ صيغةَ «جلُوس» صيغةٌ اسميَّةٌ، وصيغةَ «جَلَسَ» صيغةٌ فعليَّةٌ.

وإذا وازنَ بينَ «جُلُوس» و«جَالِس» قال: إنَّ صيغةَ «جُلُوس» صيغةٌ مصدريَّةٌ، وصيغةَ «جَالِس» صيغةٌ وصفيَّةٌ.

وإذا وازنَ بينَ «جُلُوس» و«مُجَالَسَة» قال: إنَّ صيغةَ «جُلُوس» صيغةُ مصدرِ الفعلِ المجرَّد، وصيغةَ «مُجَالَسَة» صيغةُ مصدرِ الفعلِ المزيد. ومعنى الصِّيغةِ المجرَّدةِ موجودٌ في مصدرِ الفعلِ المجرَّد، كما أنَّ معنى الصِّيغةِ المزيدةِ موجودٌ في مصدرِ الفعلِ المزيد.

وإذا وازنَ بينَ «جُلُوس» و«جَلْسَة»، و«جِلْسَة»، و«مَجْلَس»، قال: إنَّ

---

(١)- ليس لهمزةِ الوصلِ في «انْفَعَلَ، وَافْتَعَلَ، وَاسْتَفْعَلَ... إلخ» أيُّ أثرٍ دِلالِيّ، وإنَّما تُجْتَلَبُ للتَّوصُّلِ إلى النُّطقِ بالسَّاكنِ بعدها. انظر في: الكتاب: ٤/١٤١-١٤٦، والمنصف: ١/٧٤، ٧٧، ودقائق التَّصريف: ٣٦٢-٣٦٣.

(٢)- انظر في: شرح الملوكيّ: ٧٧.

(٣)- انظر في: مدارك التنزيل: ١/٢٥٠.

صيغةَ «جُلُوس» صيغةُ المصدرِ العامِّ، وصيغةَ «جَلْسَة» صيغةُ مصدرِ المرَّة، وصيغةَ «جِلْسَة» صيغةُ مصدرِ الهيأة، وصيغةَ «مَجْلَس» صيغةُ المصدرِ الميميّ، فهيَ صيغٌ مصدريَّةٌ خاصَّةٌ[1].

ومنْ هنا تبدو صيغةُ المصدرِ «جُلُوس» كأنَّها مركَّبةٌ منْ أربعِ صيغٍ مختلفةٍ، هي: صيغةُ الاسم، وصيغةُ المصدر، وصيغةُ التَّجرُّد، وصيغةُ المصدرِ العامّ، ولكلِّ صيغةٍ منها معنًى خاصٌّ. فتكونُ صيغةُ المصدرِ «جُلُوس» صيغةً غنيَّةً بالدِّلالةِ الصَّرفيَّة، وصورةً منْ صورِ الإيجازِ الصَّرفيّ.

ثالثًا– صيغةُ اسمِ الفاعل:

إذا وازنَ الصَّرفيُّ بينَ «كَاسِب» و«كَسَبَ» قال: إنَّ صيغةَ «كَاسِب» صيغةٌ اسميَّةٌ، وصيغةَ «كَسَبَ» صيغةٌ فعليَّةٌ.

وإذا وازنَ بينَ «كَاسِب» و«كَسْب» قال: إنَّ صيغةَ «كَاسِب» صيغةٌ وصفيَّةٌ، وصيغةَ «كَسْب» صيغةٌ مصدريَّةٌ.

وإذا وازنَ بينَ «كَاسِب» و«مَكْسُوب» قال: إنَّ صيغةَ «كَاسِب» صيغةُ اسمِ فاعلٍ، وصيغةَ «مَكْسُوب» صيغةُ اسمِ مفعولٍ.

وإذا وازنَ بينَ «كَاسِب» و«مُكْتَسِب» قال: إنَّ صيغةَ «كَاسِب» صيغةُ اسمِ فاعلٍ منَ المجرَّد، وصيغةَ «مُكْتَسِب» صيغةُ اسمِ فاعلٍ منَ المزيد. ومعنى الصِّيغةِ المجرَّدةِ موجودٌ في اسمِ الفاعلِ منَ الفعلِ المجرَّدِ، كما أنَّ معنى الصِّيغةِ المزيدةِ موجودٌ في اسمِ الفاعلِ منَ الفعلِ المزيدِ.

وإذا وازنَ بينَ «كَاسِب» و«كَسَّاب» قال: إنَّ صيغةَ «كَاسِب» صيغةٌ عامَّةٌ، تقعُ على القليلِ والكثيرِ، وصيغةَ «كَسَّاب» صيغةٌ خاصَّةٌ تدلُّ على

---

(١)– انظر في: الأصول: ١٢١/٣، والمناهل الصافية: ٩٨/١.

المبالغةِ تنصيصًا[(١)].

وإذا وازنَ بينَ «كَاسِب» و«كَاسِبَانِ» و«كَاسِبُونَ» قال: إنَّ صيغةَ «كَاسِب» صيغةُ إفرادٍ، وصيغةَ «كَاسِبَانِ» صيغةُ تثنيةٍ، وصيغةَ «كَاسِبُونَ» صيغةُ جمعٍ.

وإذا وازنَ بينَ «كَاسِب» و«كَاسِبَة» قال: إنَّ صيغةَ «كَاسِب» صيغةُ تذكيرٍ، وصيغةَ «كَاسِبَة» صيغةُ تأنيثٍ.

ومنْ هنا تبدو صيغةُ اسمِ الفاعلِ «كَاسِب» كأنَّها مركَّبةٌ منْ سبعِ صيغٍ مختلفةٍ، هي: صيغةُ الاسمِ، وصيغةُ الوصفِ، وصيغةُ الفاعلِ، وصيغةُ التَّجرُّدِ، وصيغةُ الوصفِ العامِّ، وصيغةُ الإفرادِ، وصيغةُ التَّذكيرِ، ولكلِّ صيغةٍ منها معنًى خاصٌّ. فتكونُ صيغةُ اسمِ الفاعلِ «كَاسِب» صيغةً غنيَّةً بالدِّلالةِ الصَّرفيَّةِ، وصورةً منْ صورِ الإيجازِ الصَّرفيِّ.

رَابِعًا- صِيغَةُ اسْمِ الْمَفْعُولِ:

إذا وازنَ الصَّرفيُّ بينَ «مَجْرُوح» و«جُرِحَ» قال: إنَّ صيغةَ «مَجْرُوح» صيغةٌ اسميَّةٌ، وصيغةَ «جُرِحَ» صيغةٌ فعليَّةٌ.

وإذا وازنَ بينَ «مَجْرُوح» و«جَرْح» قال: إنَّ صيغةَ «مَجْرُوح» صيغةٌ وصفيَّةٌ، وصيغةَ «جَرْح» صيغةٌ مصدريَّةٌ.

وإذا وازنَ بينَ «مَجْرُوح» و«جَارِح» قال: إنَّ صيغةَ «مَجْرُوح» صيغةُ اسمِ مفعولٍ، وصيغةَ «جَارِح» صيغةُ اسمِ فاعلٍ.

وإذا وازنَ بينَ «مَجْرُوح» و«مُجَرَّح» قال: إنَّ صيغةَ «مَجْرُوح» صيغةُ اسمِ مفعولٍ منَ المجرَّد، وصيغةَ «مُجَرَّح» صيغةُ اسمِ مفعولٍ منَ المزيد. ومعنى الصِّيغةِ

---

(١)- انظر في: المقتضب: ٢/١١٢، وحاشية الصبّان: ٢/٤٤٨.

المجرَّدةِ موجودٌ في اسمِ المفعولِ منَ الفعلِ المجرَّد، كما أنَّ معنى الصِّيغةِ المزيدةِ موجودٌ في اسمِ المفعولِ منَ الفعلِ المزيد.

وإذا وازنَ بينَ «مَجْرُوح» و«جَرِيح» قال: إنَّ صيغةَ «مَجْرُوح» صيغةٌ عامَّةٌ، تقعُ على القليلِ والكثيرِ، وصيغةَ «جَرِيح» صيغةٌ خاصَّةٌ تدلُّ على المبالغةِ تنصيصًا[1].

وإذا وازنَ بينَ «مَجْرُوح» و«مَجْرُوحَانِ» و«مَجْرُوحُونَ» قال: إنَّ صيغةَ «مَجْرُوح» صيغةُ إفرادٍ، وصيغةَ «مَجْرُوحَانِ» صيغةُ تثنيةٍ، وصيغةَ «مَجْرُوحُونَ» صيغةُ جمعٍ.

وإذا وازنَ بينَ «مَجْرُوح» و«مَجْرُوحَة» قال: إنَّ صيغةَ «مَجْرُوح» صيغةُ تذكيرٍ، وصيغةَ «مَجْرُوحَة» صيغةُ تأنيثٍ.

ومنْ هنا تبدو صيغةُ اسمِ المفعولِ «مَجْرُوح» كأنَّها مركَّبةٌ منْ سبعِ صيغٍ مختلفةٍ، هي: صيغةُ الاسمِ، وصيغةُ الوصفِ، وصيغةُ المفعولِ، وصيغةُ التَّجرُّدِ، وصيغةُ الوصفِ العامِّ، وصيغةُ الإفرادِ، وصيغةُ التَّذكيرِ، ولكلِّ صيغةٍ منها معنًى خاصٌّ. فتكونُ صيغةُ اسمِ المفعولِ «مَجْرُوح» صيغةً غنيَّةً بالدِّلالةِ الصَّرفيَّة، وصورةً منْ صورِ الإيجازِ الصَّرفيِّ.

خَامِسًا- صِيغَةُ المُبَالَغَةِ:

إذا وازنَ الصَّرفيُّ بينَ «حَمَّال» و«حَمَلَ» قال: إنَّ صيغةَ «حَمَّال» صيغةٌ اسميَّةٌ، وصيغةَ «حَمَلَ» صيغةٌ فعليَّةٌ.

وإذا وازنَ بينَ «حَمَّال» و«حَمْل» قال: إنَّ صيغةَ «حَمَّال» صيغةٌ وصفيَّةٌ، وصيغةَ «حَمْل» صيغةٌ مصدريَّةٌ.

---

(١)- انظر في: شرح شذور الذهب: ١٣٧.

وإذا وازنَ بينَ «حَمَّال» و«حَامِل» قال: إنَّ صيغةَ «حَمَّال» صيغةٌ خاصَّةٌ تدلُّ على المبالغةِ تنصيصًا، وصيغةَ «حَامِل» صيغةُ اسمِ فاعلٍ، وهيَ صيغةٌ عامَّةٌ، تقعُ على القليلِ والكثيرِ.

وإذا وازنَ بينَ «حَمَّال» و«حَمِيل» قال: إنَّ صيغةَ «حَمَّال» صيغةُ مبالغةٍ منِ اسمِ الفاعلِ «حَامِل»، ففيها معنى الفاعليَّةِ، وصيغةَ «حَمِيل» صيغةُ مبالغةٍ منِ اسمِ المفعولِ «مَحْمُول»[1]، ففيها معنى المفعوليَّةِ.

وإذا وازنَ بينَ «حَمَّال» و«حَمَّالانِ» و«حَمَّالُونَ» قال: إنَّ صيغةَ «حَمَّال» صيغةُ إفرادٍ، وصيغةَ «حَمَّالانِ» صيغةُ تثنيةٍ، وصيغةَ «حَمَّالُونَ» صيغةُ جمعٍ.

وإذا وازنَ بينَ «حَمَّال» و«حَمَّالَة» قال: إنَّ صيغةَ «حَمَّال» صيغةُ تذكيرٍ، وصيغةَ «حَمَّالَة» صيغةُ تأنيثٍ.

ومنْ هنا تبدو صيغةُ المبالغةِ «حَمَّال» كأنَّها مركَّبةٌ منْ ستِّ صيغٍ مختلفةٍ، هي: صيغةُ الاسم، وصيغةُ الوصف، وصيغةُ المبالغة، وصيغةُ الفاعل، وصيغةُ الإفراد، وصيغةُ التَّذكير، ولكلِّ صيغةٍ منها معنًى خاصٌّ. فتكونُ صيغةُ المبالغةِ «حَمَّال» صيغةً غنيَّةً بالدِّلالةِ الصَّرفيَّة، وصورةً منْ صورِ الإيجازِ الصَّرفيِّ.

سَادِسًا- صِيغَةُ اسْمَي الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ:

إذا وازنَ الصَّرفيُّ بينَ «مُدْخَل» و«أَدْخَلَ» قال: إنَّ صيغةَ «مُدْخَل» صيغةٌ اسميَّةٌ، وصيغةَ «أَدْخَلَ» صيغةٌ فعليَّةٌ.

وإذا وازنَ بينَ «مُدْخَل» و« مُدْخِل» قال: إنَّ صيغةَ «مُدْخَل» صيغةُ اسمِ مكانٍ «أو زَمَانٍ»، وصيغةَ «مُدْخِل» صيغةٌ وصفيَّةٌ.

وإذا وازنَ بينَ «مُدْخَل» و«مَدْخَل» قال: إنَّ صيغةَ «مُدْخَل» صيغةُ

---

(١)- انظر في: لسان العرب: ١١/١٧٨.

اسمِ مكانٍ «أو زَمَانٍ» منَ المزيد، وصيغةَ «مَدْخَل» صيغةُ اسمِ مكانٍ «أو زَمَانٍ» منَ المجرَّدِ. ومعنى الصِّيغةِ المجرَّدةِ موجودٌ في اسمِ المكانِ «أَوِ الزَّمَانِ» منَ الفعلِ المجرَّدِ، كما أنَّ معنى الصِّيغةِ المزيدةِ موجودٌ في اسمِ المكانِ «أَوِ الزَّمَانِ» منَ الفعلِ المزيدِ.

وإذا وازنَ بينَ «مُدْخَل» و«مُدْخَلانِ» و«مَدَاخِل» قال: إنَّ صيغةَ «مُدْخَل» صيغةُ إفرادٍ، وصيغةَ «مُدْخَلانِ» صيغةُ تثنيةٍ، وصيغةَ «مَدَاخِل» صيغةُ جمعٍ.

ومنْ هنا تبدو صيغةُ اسمِ المكانِ أوِ اسمِ الزَّمانِ «مُدْخَل» كأنَّها مركَّبةٌ منْ أربعِ صيغٍ مختلفةٍ، هي: صيغةُ الاسم، وصيغةُ المكانِ أوِ الزَّمان، وصيغةُ الزِّيادة، وصيغةُ الإفراد، ولكلِّ صيغةٍ منها معنًى خاصٌّ. فتكونُ صيغةُ اسمِ المكانِ أوِ اسمِ الزَّمانِ «مُدْخَل» صيغةً غنيَّةً بالدِّلالةِ الصَّرفيَّة، وصورةً منْ صورِ الإيجازِ الصَّرفيِّ.

الْفَصْلُ التَّاسِعُ
الإِعْـرَابُ الصَّـرْفِـيُّ

مَدْخَلٌ:

يتركَّبُ المعنى الكلِّيُّ للجملةِ منْ عدَّةِ معانٍ جزئيَّةٍ مختلفةٍ، أبرزها أربعةُ معانٍ، هي:

١- الْمَعْنَى الْحَرْفِيُّ «مَعْنَى الأَدَاةِ»: هوَ المعنى المقصودُ منِ استعمالِ الحروفِ، وأشباهِ الحروفِ[١].

٢- المعنى الاشتقاقيُّ: هوَ المعنى المقصودُ منِ استعمالِ الموادِّ الاشتقاقيَّةِ للكلماتِ[٢].

٣- الْمَعْنَى الصَّرْفِيُّ: هوَ المعنى المقصودُ منِ استعمالِ الصِّيغِ الصَّرفيَّةِ للكلماتِ[٣].

٤- الْمَعْنَى الإِعْرَابِيُّ «النَّحْوِيُّ»: هوَ المعنى المقصودُ منْ موقعِ الكلمةِ في الجملةِ، كمعنى الفاعليَّةِ، ومعنى المفعوليَّةِ، ومعنى الحاليَّةِ... إلخ[٤].

ولا يمكنُ تحديدُ أيِّ معنًى منْ هذهِ المعاني الأربعةِ إلَّا بعدَ الرُّجوعِ التَّامِّ إلى القرائنِ السِّياقيَّةِ والمقاميَّةِ المُتَضَافِرَةِ[٥].

---

(١)- انظر في: اللغة العربيّة معناها ومبناها: ١٢٣.

(٢)- انظر في: اللغة العربيّة معناها ومبناها: ١٦٦.

(٣)- انظر في: دلالة الألفاظ: ٤٧.

(٤)- انظر في: دلالة الألفاظ: ٤٨، واللغة العربيّة معناها ومبناها: ١٧٨، وقضايا نحويّة: ٧٩، وفي النحو العربيّ نقد وتوجيه: ٧٢.

(٥)- انظر في: اللغة العربيّة معناها ومبناها: ١٩١-١٩٣، وعلم الدلالة: ١٨٦-١٨٧.

فالحرفُ الواحدُ يصلحُ - في الغالبِ - للدلالةِ على أكثرَ من معنًى حرفيٍّ، وهوَ خارجٌ عنِ الجملةِ، فتتآزرُ القرائنُ المختلفةُ؛ لتقطعَ الاحتمالاتِ، وتحدِّدَ المعنى الحرفيَّ المقصودَ.

والمادَّةُ الاشتقاقيَّةُ الواحدةُ تصلحُ - في الغالبِ - للدلالةِ على أكثرَ من معنًى اشتقاقيٍّ، وهيَ خارجةٌ عنِ الجملةِ، فتتآزرُ القرائنُ المختلفةُ؛ لتحدِّدَ المعنى الاشتقاقيَّ المقصودَ.

والصِّيغةُ الصَّرفيَّةُ الواحدةُ تصلحُ- في الغالبِ - للدلالةِ على أكثرَ من معنًى صرفيٍّ، وهيَ خارجةٌ عنِ الجملةِ، فتتآزرُ القرائنُ المختلفةُ؛ لتحديدِ معنًى صرفيٍّ واحدٍ، هوَ المعنى المقصودُ.

والكلمةُ الواحدةُ تصلحُ - في الغالبِ - لأنْ تقعَ في مواقعَ إعرابيَّةٍ مختلفةٍ، فلا بدَّ منَ الرُّجوعِ التَّامِّ إلى القرائنِ السِّياقيَّةِ والمقاميَّةِ؛ لتحديدِ المعنى الإعرابيِّ المقصودِ.

وقد عنيَ النُّحاةُ قديمًا ببعضِ القرائنِ عنايةً كبيرةً، ولاسيَّما ما يسمَّى بالعلامةِ الإعرابيَّةِ، حتَّى أغفلوا، أو كادوا يُغفِلونَ الاعتمادَ على القرائنِ الأخرى التي تتضافرُ في تحديدِ المعنى الإعرابيِّ(١).

ولَمْ أجدْ أحدًا عُنيَ بقرائنِ الإعرابِ كما عُنيَ إمامُ النَّحوِ في العصرِ الحديثِ «د. تمَّام حسَّان» في كتابهِ الرَّائعِ «اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ مَعْنَاهَا وَمَبْنَاهَا»، فقد ذكرَ قرائنَ كثيرةً معنويَّةً ولفظيَّةً؛ لتحديدِ المعنى الإعرابيِّ، منها: الْعَلامَةُ الإِعْرَابِيَّةُ،

---

(١)- انظر في: اللغة العربيّة معناها ومبناها: ٢٠٥-٢٠٧، وقضايا نحويّة: ٧٢- ٧٨، وفي النحو العربيّ نقد وتوجيه: ٧٠-٧١.

وَالرُّتْبَةُ، وَالصِّيغَةُ، وَالـمُطَابَقَةُ، وَالرَّبْطُ، وَالتَّضَامُّ، وَالأَدَاةُ، وَالنَّغْمَة[1] .

وقد قصدتُ هنا إلى بيانِ أثرِ الصِّيغةِ الصَّرفيَّةِ في تحديدِ المعنى الإعرابيِّ، وذلكَ حينَ تعجزُ القرائنُ الأخرى، ولاسيَّما قرينةُ «الْعَلامَةِ الإِعْرَابِيَّةِ» عن تحديدِهِ.

فالمقصودُ بـ«الإِعْرَابِ الصَّرْفِيِّ»: الإِعْرَابُ الَّذِي تَكُونُ الصِّيغَةُ الصَّرْفِيَّةُ هِيَ عَلامَتَهُ الْحَاسِمَةَ حِينَ تَعْجَزُ الْقَرَائِنُ الأُخْرَى عَنْ تَحْدِيدِ الْمَقْصُودِ بِدُونِهَا.

---

(١)- انظر في: اللغة العربيّة معناها ومبناها: ٢٠٥-٢٣١.

مِنْ أَمْثِلَةِ الْقَرَائِنِ اللَّفْظِيَّةِ

قبلَ الكلامِ على القرينةِ الصَّرفيَّةِ أذكرُ بعضَ الأمثلةِ الدَّالَّةِ على تعدُّدِ القرائنِ الَّتي يُستعانُ بها؛ لتحديدِ المعنى الإعرابيِّ المقصودِ:

١- قَرِينَة الْعَلامَةِ الإِعْرَابِيَّةِ:

يُستعانُ بالعلامةِ الإعرابيَّةِ في التَّمييزِ بينَ الفاعلِ والمفعولِ بهِ مثلًا، كما في قولنا: «ضَرَبَ زَيْدٌ خَالِدًا»، و«ضَرَبَ زَيْدًا خَالِدٌ». فكلمةُ «زَيْد» في الجملةِ الأولى فاعلٌ، وفي الجملةِ الثَّانيةِ مفعولٌ بهِ، وكلمةُ «خَالِد» في الجملةِ الأولى مفعولٌ بهِ، وفي الجملةِ الثَّانيةِ فاعلٌ. والقرينةُ الكاشفةُ عن ذلكَ الضَّمَّةُ، وهيَ علامةُ الرَّفعِ، والفاعلُ مرفوعٌ دائمًا، والفتحةُ، وهيَ علامةُ النَّصبِ، والمفعولُ بهِ منصوبٌ دائمًا.

٢- قَرِينَة الرُّتْبَةِ:

يُستعانُ بهذهِ القرينةِ حينَ لا تظهرُ العلاماتُ الإعرابيَّةُ، ولا تدلُّ القرائنُ الأخرى على المقصودِ، كما في قولِنا: «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى»، و«ضَرَبَ عِيسَى مُوسَى». فكلمةُ «مُوسَى» في الجملةِ الأولى فاعلٌ، وفي الجملةِ الثَّانيةِ مفعولٌ بهِ، وكلمةُ «عِيسَى» في الجملةِ الأولى مفعولٌ بهِ، وفي الجملةِ الثَّانيةِ فاعلٌ، والقرينةُ الدَّالَّةُ على ذلكَ هيَ الرُّتبة، فرتبةُ الفاعلِ مقدَّمةٌ على رتبةِ المفعولِ بهِ، فعندَ حصولِ اللَّبسِ يُعَدُّ المقدَّمُ فاعلًا، والمؤخَّرُ مفعولًا بهِ. قالَ ابنُ جنِّي: ((بَابُ الْقَوْلِ عَلَى الإِعْرَابِ: هُوَ الإِبَانَةُ عَنِ الْمَعَانِي بِالأَلْفَاظِ، أَلا تَرَى أَنَّكَ إِذَا سَمِعْتَ: «أَكْرَمَ سَعِيدٌ أَبَاهُ، وَشَكَرَ سَعِيدًا أَبُوهُ»، عَلِمْتَ - بِرَفْعِ أَحَدِهِمَا وَنَصْبِ

الآخَرِ - الْفَاعِلَ مِنَ الْمَفْعُولِ، وَلَوْ كَانَ الْكَلامُ شَرْجًا[1] وَاحِدًا لاسْتَبْهَمَ أَحَدُهُمَا مِنْ صَاحِبِهِ. فَإِنْ قُلْتَ: فَقَدْ تَقُولُ: «ضَرَبَ يَحْيَى بُشْرَى»، فَلا تَجِدُ هُنَاكَ إِعْرَابًا فَاصِلًا، وَكَذَلِكَ نَحْوُهُ، قِيلَ: إِذَا اتَّفَقَ مَا هَذِهِ سَبِيلُهُ مِمَّا يَخْفَى فِي اللَّفْظِ حَالُهُ، أُلْزِمَ الكَلامُ مِنْ تَقْدِيمِ الْفَاعِلِ وَتَأْخِيرِ الْمَفْعُولِ مَا يَقُومُ مَقَامَ بَيَانِ الإِعْرَابِ))[2].

٣- قَرِينَة المُطَابَقَةِ:

يُستعانُ بهذهِ القرينةِ في التَّمييزِ بينَ النَّعتِ والحالِ مثلًا، كما في قولِنا: «حَمَلْتُ الطِّفْلَةَ باكِيَةً»، و«حَمَلْتُ طِفْلَةً بَاكِيَةً». فكلمةُ «بَاكِيَة» في الجملةِ الأولى حالٌ، وفي الجملةِ الثَّانيةِ نعتٌ؛ لأنَّ الحالَ لا تطابقُ صاحبَها، فالحالُ نكرةٌ، وصاحبها معرفةٌ، والنَّعتُ والمنعوتُ يتطابقانِ في التَّعريفِ والتَّنكيرِ. قالَ ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ: ((الْحَالُ: وَهُوَ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مَسُوقٌ؛ لِبَيَانِ هَيْأَةِ صَاحِبِهِ، أَوْ تَأْكِيدِهِ، أَوْ تَأْكِيدِ عَامِلِهِ، أَوْ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ... وَحَقُّهَا أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً مُنْتَقِلَةً مُشْتَقَّةً وَأَنْ يَكُونَ صَاحِبُهَا مَعْرِفَةً))[3]، وقالَ ابنُ عقيلٍ: ((النَّعْتُ يَجِبُ فِيهِ أَنْ يَتْبَعَ مَا قَبْلَهُ فِي إِعْرَابِهِ وَتَعْرِيفِهِ أَوْ تَنْكِيرِهِ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِقَوْمٍ كُرَمَاءَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْكَرِيمِ»، فَلا تُنْعَتُ الْمَعْرِفَةُ بِالنَّكِرَةِ، فَلا تَقُولُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ كَرِيمٍ»، وَلا تُنْعَتُ النَّكِرَةُ بِالْمَعْرِفَةِ، فَلا تَقُولُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ الْكَرِيمِ»...))[4].

---

(١)- الشَّرْجُ: الضَّرْبُ وَالنَّوْعُ، يُقَالُ: هُمَا شَرْجٌ وَاحِدٌ، وَعَلَى شَرْجٍ وَاحِدٍ، أَيْ: ضَرْب واحِد. انظر في: لسان العرب: ٣٠٥/٢.

(٢)- الخصائص: ٣٥/١. وانظر في: شرح الرَّضيِّ على الكافية: ١٩٠/١، وشرح قطر الندى: ١٨٥، وشرح ابن عقيل: ٩٩/٢.

(٣)- شرح شذور الذهب: ٢٦٩-٢٧٠.

(٤)- شرح ابن عقيل: ١٩٢/٣.

٤- قَرِينَة الْمَادَّةِ الاشْتِقَاقِيَّةِ:

لَمْ يذكُرْ د. تمَّام حسَّان هذهِ القرينةَ، وقدِ استنبطتُها منَ النَّظرِ في بعضِ الاستعمالاتِ، كما في قولِنا: «اشْتَرَتِ الْفَتَاةُ دَجَاجَةً مَسْرُورَةً»، و«اشْتَرَتِ الْفَتَاةُ دَجَاجَةً مَذْبُوحَةً».

فكلماتُ هاتينِ الجملتينِ متطابقةٌ تمامًا إلَّا في كلمتينِ: «مَسْرُورَة وَمَذْبُوحَة». وهاتانِ الكلمتانِ متطابقتانِ في «الصِّيغَةِ الصَّرْفِيَّةِ»، لكنَّهما متخالفتانِ في «الْمَادَّةِ الاشْتِقَاقِيَّة». والنَّظرُ في هاتينِ المادَّتينِ «سرر — ذبح» يدلُّنا على أنَّ كلمةَ «مَسْرُورَة» تُعرَبُ حالًا، وصاحبُ الحالِ كلمةُ «الْفَتَاة»، وكلمةُ «مَذْبُوحَة» تُعرَبُ نعتًا، والمنعوتُ كلمةُ «دَجَاجَة»؛ لأنَّ الدَّجاجةَ لا يمكنُ أنْ تكونَ مسرورةً، والفتاةَ لا يمكنُ أنْ تكونَ مذبوحةً، عندَ اشترائِها الدَّجاجةَ.

٥- قَرِينَة الصِّيغَةِ الصَّرْفِيَّةِ:

قد تعجزُ العلامةُ الإعرابيَّةُ، والرُّتبةُ، والمادَّةُ الاشتقاقيَّةُ، والأداةُ، وسائرُ القرائنِ السِّياقيَّةِ والمقاميَّةِ عن تحديدِ المعنى الإعرابيِّ المقصودِ، فتأتي الصِّيغةُ الصَّرفيَّةُ؛ لتشاركَ القرائنَ الأخرى، فتقطعَ الاحتمالاتِ، وتُحدِّدَ المقصودَ، فتكونَ بذلكَ القرينةَ اللَّفظيَّةَ الحاسمةَ.

مِنْ أَمْثِلَةِ الْقَرِينَةِ الصَّرْفِيَّةِ

ومنْ أبرزِ الأمثلةِ الشَّاهدةِ على ذلكَ:

أَوَّلًا– بَيْنَ الصِّيغَةِ الاسْمِيَّةِ وَالصِّيغَةِ الْفِعْلِيَّةِ:

يُستعانُ بهاتينِ الصِّيغتينِ في التَّمييزِ بينَ «الْفَاعِلِ وَالـمُبْتَدَإِ»، كما في قولِنا: «قَامَ زَيْدٌ»، و«قَائِمٌ زَيْدٌ». فكلمةُ «زَيْد» في الجملةِ الأولى فاعلٌ، وفي الجملةِ الثَّانيةِ مبتدأٌ مؤخَّرٌ. وقد عجزتِ العلامةُ الإعرابيَّةُ في الجملتينِ عن تحديدِ ذلكَ؛ لأنَّ الفاعلَ والمبتدأَ كليهما مرفوعانِ. والَّذي أرشدنا إلى الإعرابِ هوَ الصِّيغةُ الصَّرفيَّةُ. فقد أُسندَ إلى كلمةِ «زَيْد» في الجملةِ الأولى الفعلُ «قَامَ»، وأُسندَ إلى كلمةِ «زَيْد» في الجملةِ الثَّانيةِ الاسمُ «قَائِم». فتكونُ الصِّيغةُ الفعليَّةُ «قَامَ» في الجملةِ الأولى قرينةً تدلُّ على أنَّ «زَيْدًا» فاعلٌ، وتكونُ الصِّيغةُ الاسميَّةُ «قَائِم» في الجملةِ الثَّانيةِ قرينةً تدلُّ على أنَّ «زَيْدًا» مبتدأٌ مؤخَّرٌ.

قالَ ابنُ عقيلٍ: ((الأَصْلُ تَقْدِيمُ الـمُبْتَدَإِ، وَتَأْخِيرُ الْخَبَرِ؛ وَذَلِكَ لأَنَّ الْخَبَرَ وَصْفٌ فِي الْمَعْنَى لِلْمُبْتَدَإِ، فَاسْتَحَقَّ التَّأْخِيرَ كَالْوَصْفِ. وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهُ إِذَا لَمْ يَحْصُلْ بِذَلِكَ لَبْسٌ أَوْ نَحْوُهُ، عَلَى مَا سَيُبَيَّنُ، فَتَقُولُ: قَائِمٌ زَيْدٌ...))[1].

ويُستعانُ بهاتينِ الصِّيغتينِ أيضًا في التَّمييزِ بينَ «الْفَاعِلِ وَالْخَبَرِ»، كما في قولِنا: «هَاجَرَ مُؤْمِنٌ»، و«الـمُهَاجِرُ مُؤْمِنٌ».

فكلمةُ «مُؤْمِن» في الجملةِ الأولى فاعلٌ، وفي الجملةِ الثَّانيةِ خبرٌ للمبتدإِ. وقد عجزتِ العلامةُ الإعرابيَّةُ في الجملتينِ عن تحديدِ ذلكَ؛ لأنَّ الفاعلَ والخبرَ كليهما مرفوعانِ. وقد أرشدتنا الصِّيغةُ الصَّرفيَّةُ إلى الإعرابِ، فكلمةُ «مُؤْمِن»

---

(١)– شرح ابن عقيل: ١/٢٢٧.

في الجملـةِ الأولى مسـبوقةٌ بصـيغةٍ فعليَّـةٍ: «هَـاجَرَ»، ومسـبوقةٌ في الجملـةِ الثَّانيـةِ بصيغةٍ اسميَّةٍ: «المُهَاجِر».

يقولُ د. تمَّام حسَّان: ((وَهَكَذَا تَكُونُ الصِّيغَةُ قَرِينَةً لَفْظِيَّةً عَلَى الْبَابِ، فَنَحْنُ لا نَتَوَقَّعُ لِلْفَاعِلِ، وَلا لِلْمُبْتَدَإِ، وَلا لِنَائِبِ الْفَاعِلِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ اسْمٍ، وَلَوْ جَاءَ فِعْلٌ فِي هَذَا الْمَوْقِعِ لَكَانَ بِالنَّقْلِ اسْمًا مَحْكِيًّا[١]...))[٢].

ثَانِيًا- بَيْنَ الصِّيغَةِ الْمَصْدَرِيَّةِ وَالصِّيغَةِ الْوَصْفِيَّةِ:

يُستعانُ بهاتينِ الصِّيغتينِ في التَّمييزِ بينَ «النَّائِبِ عَنِ الْمَفْعُولِ الـمُطْلَقِ وَالْحَالِ»، كما في قولنا: «جَاءَ زَيْدٌ رَكْضًا»، و«جَاءَ زَيْدٌ رَاكِضًا».

فكلمةُ «رَكْضًا» في الجملةِ الأولى نائبٌ عنِ المفعولِ المطلقِ، يدلُّ على نوعٍ منهُ، وكلمةُ «رَاكِضًا» في الجملةِ الثَّانيةِ حالٌ. وقد عجزتِ العلامةُ الإعرابيَّةِ في الجملتينِ عن تحديدِ الإعرابِ؛ لأنَّ النَّائبَ عنِ المفعولِ المطلقِ والحالَ كليهما منصوبانِ. والَّذي دلَّنا على الإعرابِ هوَ الصِّيغةُ الصَّرفيَّةُ، فالنَّائبُ عنِ المفعولِ المطلقِ الدَّالُّ على نوعٍ منهُ لا بدَّ أنْ يكونَ مصدرًا[٣]، والحالُ - إذا كانتْ

---

(١)- قال الرضيُّ الأستراباذيُّ في شرحهِ على الكافيةِ «٢٦٢/٣»: ((وَاعْلَمْ أَنَّ الْعَلَمَ إِمَّا مَنْقُولٌ، أَوْ مُرْتَجَلٌ، وَالْمَنْقُولُ أَغْلَبُ، وَهُوَ إِمَّا عَنِ اسْمِ عَيْنٍ، كَـ«ثَوْرٍ» وَ«أَسَدٍ»، أَوْ مَعْنًى، كَـ«فَضْلٍ»، وَالاسْمُ إِمَّا صِفَةٌ كَـ«حَاتِمٍ»،أَوْ غَيْرُهَا كَمَا مَرَّ، وَقَدْ يَكُونُ الاسْمُ صَوْتًا، كَـ«بَبَّةَ»، وَإِمَّا عَنْ فِعْلٍ: إِمَّا مَاضٍ، كَـ«شَمَّرَ»، وَكَـ«عَسَبَ»، وَإِمَّا مُضَارِعٍ كَـ«تَغْلِبَ» وَ«يَشْكُرَ»، وَإِمَّا أَمْر، كَـ«اصْمِتْ»، لِبَرِّيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ....)).

(٢)- اللغة العربيّة معناها ومبناها: ٢١٠.

(٣)- انظر في: اللمع: ٤٩، وأوضح المسالك: ٢١٣/٢.

مفردةً – لا بدَّ أنْ تكونَ وصفًا مشتقًّا[1].

أمَّا ما ذهبَ إليهِ كثيرٌ منَ النُّحاةِ منْ مجيءِ الحالِ مصدرًا[2]، فهذا وهمٌ كبيرٌ؛ لأنَّهمْ لَمْ يُميِّزوا بينَ «حَالِ الْفِعْلِ» وبينَ «حَالِ الْفَاعِلِ أَوْ حَالِ الْمَفْعُولِ بِهِ... إلخ»، ففي قولنا: «طَلَعَ زَيْدٌ بَغْتَةً» نُعرِبُ المصدرَ «بَغْتَةً» نائبًا عنِ المفعولِ المطلقِ؛ لأنَّهُ مصدرٌ يدلُّ على نوعٍ منهُ[3]، أي: «نَوْعٍ مِنَ الطُّلُوعِ»، فالطُّلوعُ قد يكونُ بغتةً أو غيرَ ذلك. ويجوزُ أنْ يُسمَّى حالًا للفعلِ «طَلَعَ»؛ لأنَّهُ يبيِّنُ نوعَ الطُّلوعِ أو حالتَهُ أو هيأتَهُ، لكنَّهُ ليسَ حالًا للفاعلِ «زَيْد»، بلِ الحالُ في قولنا: «طَلَعَ زَيْدٌ بَاغِتًا». فكلمةُ «بَاغِتًا» حالٌ للفاعلِ «زَيْد»، وكلمةُ «بَغْتَةً» حالٌ للفعلِ «طَلَعَ» إنْ جازتْ هذهِ التَّسميةُ، والأنسبُ رفعًا للالتباسِ أنْ يُقصَرَ مصطلحُ «الْحَال» على ما كانَ صاحبُهُ ذاتًا لا حدثًا.

قالَ الغلاييني: ((وَالأَوْلَى أَنْ يُجْعَلَ ذَلِكَ مَفْعُولًا مُطْلَقًا مُبَيِّنًا لِلنَّوْعِ. فَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ لا عَلَى الْحَالِيَّةِ؛ لأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى ذَلِكَ، فَلا حَاجَةَ إِلَى التَّأْوِيلِ))[4].

وأَرى أنَّ «التلازمَ الصرفيَّ» بينَ الصيغةِ المصدريَّةِ والصيغةِ الوصفيَّةِ هو الذي أَوهمَ النحاةَ الذين قالوا بمجيءِ الحالِ مصدرًا؛ لأنَّهم فَهِموا معنى «الحاليَّةِ»، بالتلازمِ، من قولِنا مثلًا: «خَرَجَ زَيْدٌ بَغْتَةً»، و«خَرَجَ زَيْدٌ خَوْفًا».

---

(١)- انظر في: اللباب، العكبريّ: ٢٨٥/١، وتوضيح المقاصد: ٦٩٣/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٤٤/٢.

(٢)- انظر في: أوضح المسالك: ٣٠٥/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٥٣/٢.

(٣)- ذهبَ الكوفيُّونَ والأخفشُ الأوسطُ والمبرِّدُ إلى أنَّهُ منصوبٌ على المصدريّةِ، انظر في: شرح ابن عقيل: ٢٥٤/٢-٢٥٥.

(٤)- جامع الدروس العربيّة: ٨٥/٣.

فالصيغةُ المصدريَّةُ في الجملةِ الأُولى تدلُّ على «النوعيَّةِ» بالدلالةِ التطابُقيَّةِ، وتدلُّ على «الحاليَّةِ» بالدلالةِ التلازميَّةِ.

أمّا في الجملةِ الثانيةِ، فتدلُّ على «السببيَّةِ» بالدلالةِ التطابُقيَّةِ، وتدلُّ على الحاليَّةِ بالدلالةِ التلازميَّةِ.

فالغرضُ الأصليُّ للجملةِ الأُولى هو الدلالةُ على «نوعِ الخروجِ»، وليس الغرضُ بيانَ حالِ الخارجِ، والغرضُ الأصليُّ للجملةِ الثانيةِ هو الدلالةُ على «سببِ الخروجِ»، وليس الغرضُ بيانَ حالِ الخارجِ؛ لكنَّ حالَهُ تُفهَمُ في الجملتينِ بالتلازُمِ، وإن لم يقصدِ المتكلِّمُ إلى ذلكَ، كما يُفهَمُ وجودُ الفاعلِ والمفعولِ بهِ من المصدرِ في قولنا مثلًا: «كَانَ الْحَلْبُ سَهْلًا»؛ فلا بدَّ من وجودِ حالبٍ ومحلوبٍ، وإن لم يقصدِ المتكلِّمُ إلى بيانِ ذلكَ[1].

ويُستعانُ بالصِّيغتينِ المصدريَّةِ والوصفيَّةِ في التَّمييزِ بينَ المفعولِ المطلقِ والمفعولِ بهِ، كما في قولِنا: «ضَرَبْتُ مَضْرَبًا»، و«ضَرَبْتُ مَضْرُوبًا».

فكلمةُ «مَضْرَب» في الجملةِ الأولى مفعولٌ مطلقٌ، وكلمةُ «مَضْرُوب» في الجملةِ الثَّانيةِ مفعولٌ به. ولَمْ تنفعِ العلامةُ الإعرابيَّةُ هنا في تحديدِ ذلك؛ لأنَّ المفعولينِ كليهما منصوبانِ، وقد دلَّتنا الصِّيغةُ الصَّرفيَّةُ على الإعرابِ. فالمفعولُ المطلقُ يكونُ مصدرًا[2]، وصيغةُ «مَضْرَب» منْ صيغِ المصدرِ الميميّ[3].

أمَّا صيغةُ «مَضْرُوب» فليستْ منْ صيغِ المصدرِ، وهيَ تدلُّ على معنى

---

(١)- انظر في: الفصلِ الثالثِ «التلازم الصرفيّ»، من هذا الكتابِ.

(٢)- انظر في: الأصول: ١٥٩/١، واللمع: ٤٨، وأسرار العربيّة: ١٦١، وشرح قطر الندى: ٢٢٤.

(٣)- انظر في: الكتاب: ٢٣٣/١ و٨٧/٤، والمقتضب: ١١٩/٢، وشرح الملوكيّ: ١٥١، وارتشاف الضرب: ٥٠١/٢.

المفعوليَّةِ، وهذا يناسبُ موقعَ المفعولِ بهِ الإعرابيَّ.

ويُستعانُ بهاتينِ الصِّيغتينِ في التَّمييزِ بينَ «التَّمْيِيزِ وَالْحَالِ»، كما في قولِنا: «أَنَا أَسْرَعُ مِنْكَ مَشْيًا»، و«أَنَا أَسْرَعُ مِنْكَ مَاشِيًا».

فكلمةُ «مَشْيًا» في الجملةِ الأولى مصدرٌ، والمصدرُ اسمٌ جامدٌ[١]، والتَّمييزُ يكونُ كذلك[٢]، وكلمةُ «مَاشِيًا» في الجملةِ الثَّانيةِ اسمُ فاعلٍ، والحالُ تكونُ وصفًا مشتقًّا[٣].

ويُستعانُ بهاتينِ الصِّيغتينِ في التَّمييزِ بينَ «الْمَفْعُولِ لأَجْلِهِ وَالْحَالِ»، كما في قولِنا: «خَرَجْتُ مِنَ الْبَيْتِ الْمَهْجُورِ خَوْفًا»، و«خَرَجْتُ مِنَ الْبَيْتِ الْمَهْجُورِ خَائِفًا».

فكلمةُ «خَوْفًا» في الجملةِ الأولى مفعولٌ لأجلهِ؛ لأنَّهُ يكونُ مصدرًا دائمًا[٤]، وكلمةُ «خَائِفًا» في الجملةِ الثَّانيةِ حالٌ؛ لأنَّها تكونُ وصفًا مشتقًّا.

ثَالِثًا- بَيْنَ صِيغَتَيِ اسْمَي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ:

يُستعانُ بهاتينِ الصِّيغتينِ في التَّمييزِ بينَ «الْحَالِ وَالنَّعْتِ»، كما في قولِنا: «اشْتَرَى الرَّجُلُ جَمَلًا رَاكِبًا»، و«اشْتَرَى الرَّجُلُ جَمَلًا مَرْكُوبًا».

فكلمةُ «رَاكِبًا» في الجملةِ الأولى حالٌ، وصاحبُ الحالِ هوَ كلمةُ «الرَّجُل»، أي: أنَّ الرَّجلَ كانَ راكبًا حينَ اشترى جملًا.

وكلمةُ «مَرْكُوبًا» في الجملةِ الثَّانيةِ نعتٌ، والمنعوتُ هوَ كلمةُ «جَمَل». وما

(١)- انظر في: اللباب، العكبريّ: ١/٤٥١.

(٢)- انظر في: مغني اللبيب: ٦٠٣، وشرح قطر الندى: ٢٣٧-٢٣٨.

(٣)- انظر في: أسرار العربيّة: ١١٤.

(٤)- انظر في: الأصول: ١/٢٠٦، واللمع: ٥٨، والمفصّل: ٨٧، واللباب: ١/٢٧٧، وأوضح المسالك: ٢/٢٢٥.

أرشدَنا إلى هذا الإعرابِ إلَّا الصِّيغةُ الصَّرفيَّةُ؛ لأنَّ معنى «الْفَاعِلِيَّةِ» في كلمةِ «رَاكِب» يناسبُ فاعلَ «الاشْتِرَاءِ»، ومعنى «الْمَفْعُولِيَّةِ» في كلمةِ «مَرْكُوب» يناسبُ مفعولَ «الاشْتِرَاءِ».

رَابِعًا- بَيْنَ صِيغَتَيِ الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ:

يُستعانُ بهاتينِ الصِّيغتينِ في التَّمييزِ بينَ الحالِ والنَّعتِ، كما في قولِنا: «ضَرَبَ زَيْدٌ فَتَاةً غَاضِبًا»، و«ضَرَبَ زَيْدٌ فَتَاةً غَاضِبَةً».

فكلمةُ «غَاضِبًا» في الجملةِ الأولى حالٌ، وصاحبُ الحالِ كلمةُ «زَيْد»، وكلمةُ «غَاضِبَة» في الجملةِ الثَّانيةِ نعتٌ، والمنعوتُ كلمةُ «فَتَاة». والَّذي كشفَ عن ذلكَ هوَ الصِّيغةُ الصرفيّةُ، لا العلامةُ الإعرابيَّةُ؛ لأنَّها واحدةٌ في الكلمتينِ.

فكلمةُ «غَاضِب» على صيغةِ تذكيرٍ، والتَّذكيرُ يناسبُ كلمةَ «زَيْد»، ولأنَّ كلمةَ «زَيْد» معرفةٌ، وكلمةَ «غَاضِب» نكرةٌ، نعربُ «غَاضِبًا» حالًا، وتكونُ كلمةُ «زَيْد» صاحبَ الحال.

وكلمةُ «غَاضِبَة» على صيغةِ تأنيثٍ، والتَّأنيثُ يناسبُ كلمةَ «فَتَاة»؛ ولأنَّ كلمةَ «فَتَاة» وكلمةَ «غَاضِبَة» نكرتانِ، نعربُ كلمةَ «غَاضِبَة» نعتًا، وتكونُ كلمةُ «فَتَاة» هيَ المنعوت.

ويُستعانِ بهاتينِ الصِّيغتينِ لتحديدِ صاحبِ الحالِ، كما في قولنا: «ضَرَبَ زَيْدٌ هِنْدًا غَاضِبًا»، و«ضَرَبَ زَيْدٌ هِنْدًا غَاضِبَةً». فكلتا الكلمتينِ «غَاضِبًا وَغَاضِبَةً» يعربُ حالًا، لكنَّ صاحبَ الحالِ في الأُولى هوَ كلمةُ «زَيْد»، وصاحبَ الحالِ في الثَّانيةِ هوَ كلمةُ «هِنْد»، والقرينةُ الدَّالَّةُ على ذلكَ هيَ الصِّيغةُ الصَّرفيَّةُ، لا العلامةُ الإعرابيَّةُ[1].

---

(١)- انظر في: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٧٤.

قالَ الرَّضيُّ الأستراباذيُّ: ((فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ قَرِينَةٌ يُعْرَفُ بِهَا صَاحِبُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، جَازَ وُقُوعُهُمَا كَيْفَمَا كَانَا، نَحْو: لَقِيتُ هِنْدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرَةً، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ، فَالأَوْلَى جَعْلُ كُلِّ حَالٍ بِجَنْبِ صَاحِبِهِ، نَحْو: لَقِيتُ مُنْحَدِرًا زَيْدًا مُصْعِدًا))[1].

ويستعانُ بهاتينِ الصِّيغتينِ في التَّمييزِ بينَ الفاعلِ والمفعولِ بهِ، كما في قولنا: «تَضْرِبُ لَيْلَى مُوسَى»، و«يَضْرِبُ لَيْلَى مُوسَى».

فكلمةُ «لَيْلَى» في الجملةِ الأولى فاعلٌ، وفي الجملةِ الثَّانيةِ مفعولٌ به، وكلمةُ «مُوسَى» في الجملةِ الأولى مفعولٌ به، وفي الجملةِ الثَّانيةِ فاعلٌ. وقد دلَّنا على ذلكَ الصِّيغةُ الصَّرفيَّة، فالفعلُ «تَضْرِبُ» على صيغةِ المؤنَّثةِ الغائبةِ، والفعلُ «يَضْرِبُ» على صيغةِ المذكَّرِ الغائبِ[2].

خَامِسًا- بَيْنَ صِيغَةِ الْمُفْرَدِ وَصِيغَةِ الْمُثَنَّى وَصِيغَةِ الْجَمْعِ:

يُستعانُ بهذهِ الصِّيغِ في التَّمييزِ بينَ الحالِ والنَّعتِ، كما في قولِنا: «ضَرَبْتُ وَلَدَيْنِ جَالِسًا»، و«ضَرَبْتُ أَوْلادًا جَالِسًا»، و«ضَرَبْتُ وَلَدَيْنِ جَالِسَيْنِ»، و«ضَرَبْتُ أَوْلادًا جَالِسِينَ».

فكلمةُ «جَالِسًا» في الجملةِ الأولى والجملةِ الثَّانيةِ حالٌ، وكلمةُ «جَالِسَيْنِ» في الجملةِ الثَّالثةِ نعتٌ، وكذلكَ كلمةُ «جَالِسِينَ» في الجملةِ الرَّابعة.

وقد عجزتْ علاماتُ النَّصبِ: الفتحةُ في «جَالِسًا»، والياءُ في المثنَّى «جَالِسَيْنِ»، والياءُ في جمعِ المذكَّرِ السَّالمِ «جَالِسِينَ» عن تحديدِ الإعرابِ،

---

(١)- شرح الرضيّ على الكافية: ١١/٢.

(٢)- التَّذكيرُ والتَّأنيثُ قد يكونانِ في الأسماء، نحو: «ضَارِب وَضَارِبَة»، وقد يكونانِ في الأفعالِ، نحو: «يَضْرِبُ هُوَ، وَتَضْرِبُ هِيَ»، انظر في: الخصائص: ١٥٣/١، وسرّ صناعة الإعراب: ٢٢٤/١، وشرح الشافية، الرضيّ: ٢٣٠/٢، وأوضح المسالك: ١٣٧/٢.

وقامتِ الصِّيغةُ الصَّرفيَّةُ قرينةً دالَّةً عليهِ.

فصيغةُ المفردِ «جَالِسًا» تناسبُ «تَاءَ الْفَاعِلِ» الدَّالَّةَ على المفردِ، والتَّاءُ معرفةٌ، وكلمةُ «جَالِسًا» نكرةٌ، فتكونُ النَّكرةُ حالًا، والتَّاءُ صاحبَ الحالِ.

وصيغةُ المثنَّى «جَالِسَيْنِ» بكسرِ النُّونِ تناسبُ المثنَّى «وَلَدَيْنِ»، وهما نكرتانِ، فتكونُ كلمةُ «جَالِسَيْنِ» نعتًا، والمنعوتَ كلمةُ «وَلَدَيْنِ».

وصيغةُ الجمعِ السَّالمِ «جَالِسِينَ» بفتحِ النُّونِ تناسبُ الجمعَ «أَوْلادًا»، وهما نكرتانِ، فتكونُ كلمةُ «جَالِسِينَ» نعتًا، والمنعوتَ كلمةُ «أَوْلادًا».

ويُستعانُ بهذهِ الصِّيغِ أيضًا في التَّمييزِ بينَ الفاعلِ والمفعولِ بهِ، كما في قولنا: «حَمَلَ مُوسَى أَصْحَابِي»، و«حَمَلَ مُوسَى صَاحِبِي».

فكلمةُ «مُوسَى» مفعولٌ بهِ في الجملةِ الأولى، وفاعلٌ في الجملةِ الثَّانيةِ؛ وذلكَ لأنَّ الفاعلَ في الجملةِ الأولى «أَصْحَاب»، وهمْ جمعٌ يناسبُ أنْ يقعَ منهمْ فعلُ «الْحَمْلِ» على المفردِ «مُوسَى»، ولا يناسبُ أنْ يقعَ منْ موسى فعلُ «الْحَمْلِ»، وهوَ واحدٌ، على الجمعِ «أَصْحَاب».

والفاعلُ في الجملةِ الثَّانيةِ هوَ «مُوسَى»؛ لأنَّ الفاعلَ والمفعولَ كليهما مفردانِ، وتكونُ قرينةُ الرُّتبةِ هنا هيَ الَّتي تقطعُ بكونِ كلمةِ «مُوسَى» فاعلًا، وكونِ كلمةِ «صَاحِب» مفعولًا.

سَادِسًا- بَيْنَ صِيغَةِ الْمَاضِي وَصِيغَةِ الْمُضَارِعِ وَصِيغَةِ الأَمْرِ:

يُستعانُ بهذهِ الصِّيغِ الثَّلاثِ في التَّمييزِ بينَ المبتدإِ والمنادى محذوفِ الأداةِ، كما في قولِنا: «مُوسَى أَقْبَلَ»، و«مُوسَى يُقْبِلُ»، و«مُوسَى أَقْبِلْ».

فكلمةُ «مُوسَى» في الجملتينِ الأولى والثَّانيةِ مبتدأٌ؛ لأنَّ ما بعدهُ فعلٌ ماضٍ، وفعلٌ مضارعٌ. أمَّا في الجملةِ الثَّالثةِ فهيَ منادًى؛ لأنَّ ما بعدها فعلُ أمرٍ، والأصل: «يَا مُوسَى أَقْبِلْ»، كما في قولهِ تعالى: ﴿**يَا مُوسَى أَقْبِلْ وَلا تَخَفْ**

﴿إِنَّكَ مِنَ الآمِنِينَ﴾[1]، وقد حُذفتْ أداةُ النِّداء، كما في قولِهِ تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[2].

ويستعانُ بهذهِ الصِّيغِ أيضًا في التَّمييزِ بينَ الفاعلِ والمنادى محذوفِ الأداةِ، كما في قولنا: «أَقْبَلَ مُوسَى»، و«يُقْبِلُ مُوسَى»، و«أَقْبِلْ مُوسَى».

فكلمةُ «مُوسَى» في الجملتينِ الأولى والثَّانيةِ فاعلٌ؛ لأنَّهُ مسبوقٌ بفعلٍ ماضٍ، وفعلٍ مضارعٍ، ولكنَّهُ في الجملةِ الثَّالثةِ منادًى؛ لأنَّهُ مسبوقٌ بفعلِ أمرٍ، وفعلُ الأمرِ لا يسندُ إلى اسمٍ ظاهرٍ إذا كانَ للواحدِ المخاطَبِ[3]، والأصلُ: «أَقْبِلْ يَا مُوسَى».

سَابِعًا- بَيْنَ صِيغَةِ الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ وَصِيغَةِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ:

يُستعانُ بهاتينِ الصِّيغتينِ في التَّمييزِ بينَ الفاعلِ والنَّائبِ عنِ الفاعلِ، كما في قولِنا: «ضَرَبَ زَيْدٌ»، و«ضُرِبَ زَيْدٌ».

فالجملةُ الأولى تتألَّفُ منْ فعلٍ مبنيٍّ للفاعلِ «ضَرَبَ»، ومنْ فاعلٍ «زَيْد»، أمَّا المفعولُ بهِ فمحذوفٌ اقتصارًا؛ لأنَّ غرضَ المتكلِّمِ هوَ إسنادُ فعلِ الضَّربِ إلى زيدٍ، وليسَ منْ غرضهِ تعيينُ المضروب[4].

والجملةُ الثَّانيةُ تتألَّفُ منْ فعلٍ مبنيٍّ للمفعولِ «ضُرِبَ»، ومنْ نائبٍ عنِ الفاعلِ «زَيْد»، وهوَ في الأصلِ مفعولٌ بهِ للفعلِ المبنيِّ للفاعل.

قالَ الرَّضيُّ الأستراباذيُّ: ((وَإِنَّمَا غُيِّرَتْ صِيغَةُ الْفِعْلِ بَعْدَ حَذْفِ الْفَاعِلِ،

(١)- القصص: ٣١.

(٢)- يوسف: ٢٩.

(٣)- انظر في: شرح الرضيّ على الكافية: ٤٢٦/٢، وشرح ابن عقيل: ٩٦/١.

(٤)- انظر في: مغني اللبيب: ٧٩٧.

إِذْ لَوْ لَمْ تُغَيَّرْ، لالْتَبَسَ الْمَفْعُولُ الْمَرْفُوعُ[1]؛ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ، بِالْفَاعِلِ))[2].

ثَامِنًا– بَيْنَ صِيغَةِ الْفِعْلِ الْمُجَرَّدِ وَصِيغَةِ الْفِعْلِ الْمَزِيدِ:

يُستعانُ بهاتينِ الصِّيغتينِ في التَّمييزِ بينَ المفعولِ بهِ والمنادى محذوفِ الأداةِ، كما في قولنا: «قَتَلَ أَصْحَابِي مُوسَى»، و«اقْتَتَلَ أَصْحَابِي مُوسَى».

فكلمةُ «مُوسَى» في الجملةِ الأولى مفعولٌ بهِ للفعلِ المجرَّدِ «قَتَلَ»، ولكنَّها في الجملةِ الثَّانيةِ منادًى، والأصل: «اقْتَتَلَ أَصْحَابِي يَا مُوسَى». وقد أرشدنا إلى ذلكَ الصِّيغةُ الصَّرفيَّةُ، لا العلامةُ الإعرابيَّةُ ولا غيرُها.

فصيغةُ المجرَّدِ «قَتَلَ» تُستعمَلُ متعدِّيةً، بمعنى أنَّ لفعلِ القتلِ فاعلًا، هوَ كلمةُ «أَصْحَاب»، ومفعولًا به، هوَ كلمةُ «مُوسَى»، فالقتلُ وقعَ منْ «أَصْحَابِي» على «مُوسَى»، والقرينةُ الدَّالَّةُ على تعيينِ الفاعلِ والمفعولِ بهِ هيَ الرُّتبةُ.

أمَّا صيغةُ المزيدِ «اقْتَتَلَ» فإنَّها تدلُّ على معنى «الاشْتِرَاكِ»[3]؛ لذلكَ تنقصُ عنِ الصِّيغةِ المجرَّدةِ مفعولًا، فتكونُ لازمةً، فلا يقعُ الفعلُ على مفعولٍ بهِ، وإنَّما يقعُ منْ فاعلٍ دالٍّ على أكثرَ منْ واحدٍ[4]. فلا يقعُ فعلُ «الاقْتِتَالِ» منْ موسى، ولا يقعُ عليهِ.

ويُستعانُ بهاتينِ الصِّيغتينِ في التَّمييزِ بينَ الفاعلِ والمنادى محذوفِ الأداةِ، كما في قولنا: «كَسَرَ قَلَمِي مُوسَى»، و«انْكَسَرَ قَلَمِي مُوسَى».

فكلمةُ «مُوسَى» فاعلٌ مؤخَّرٌ في الجملةِ الأولى، ومنادًى في الجملةِ

---

(١)– يعني «نائبَ الفاعلِ».

(٢)– شرح الرضيّ على الكافية: ٤/١٢٩.

(٣)– انظر في: الكتاب: ٤/٦٩، وشرح الملوكيّ: ٨١، وحاشية الصبّان: ٤/٣٤٣.

(٤)– انظر في: شرح ابن عقيل: ٣/٢٢٧.

الثَّانية؛ لأنَّ صيغةَ «انْفَعَلَ» صيغةٌ لازمةٌ دائمًا[1]، فيكونُ لها فاعلٌ، ولا يكونُ لها مفعولٌ بهِ. ففعلُ «الانْكِسَارِ» في الجملةِ الثَّانيةِ لَمْ يقعْ منْ موسى، ولَمْ يقعْ عليهِ، بخلافِ فعلِ «الْكَسْرِ»، فقد وقعَ منْ «مُوسَى» على «الْقَلَمِ».

تَاسِعًا– بَيْنَ صِيغَتَيِ الْفِعْلَيْنِ الْمَزِيدَيْنِ:

يُستعانُ بالصِّيغتينِ المزيدتينِ المختلفتينِ في التَّمييزِ بينَ المفعولِ بهِ والمنادى محذوفِ الأداةِ، كما في قولنا: «خَاصَمَ أَصْحَابِي مُوسَى»، و«اخْتَصَمَ أَصْحَابِي مُوسَى».

فكلمةُ «مُوسَى» في الجملةِ الأولى مفعولٌ بهِ، لكنَّها في الجملةِ الثَّانيةِ منادًى؛ لأنَّ صيغةَ المزيدِ «خَاصَمَ» تستعملُ متعدِّيةً[2]، فيكونُ فعلُ «الْخِصَامِ» واقعًا منَ «الأَصْحَابِ» على «مُوسَى». أمَّا صيغةُ المزيدِ «اخْتَصَمَ»، فتستعملُ لازمةً[3]، فيكونُ فعلُ «الاخْتِصَامِ» واقعًا منَ «الأَصْحَابِ» على جهةِ «الاشْتِرَاكِ»، لكنَّهُ غيرُ واقعٍ على «مُوسَى» ولا غيره. ومنْ هنا يكونُ «مُوسَى» في الجملةِ الثَّانيةِ منادًى، والأصلُ: «اخْتَصَمَ أَصْحَابِي يَا مُوسَى».

ويُستعانُ بهاتينِ الصِّيغتينِ في التَّمييزِ بينَ اسمِ الفعلِ النَّاقصِ وخبرِهِ، وبينَ الفاعلِ والمفعولِ بهِ، كما في قولنا: «أَصْبَحَ زَيْدٌ عَدُوًّا لِعَمْرٍو»، و«صَبَّحَ زَيْدٌ عَدُوًّا لِعَمْرٍو».

فكلمةُ «زَيْد» في الجملةِ الأولى اسمٌ للفعلِ النَّاقصِ «أَصْبَحَ»، لكنَّها فاعلٌ في الجملةِ الثَّانيةِ للفعلِ «صَبَّحَ»، وكلمةُ «عدوّ» في الجملةِ الأولى خبرٌ

---

(١)– انظر في: الكتاب: ٤/٧٦، والمفتاح: ٥٠، والشافية: ١/٢١، وشرح الشافية، الرضيّ: ١/١٠٨.

(٢)– انظر في: المنصف: ١/٩٢، والممتع: ١/١٨٨، ولسان العرب: ١٢/١٨٠.

(٣)– انظر في: لسان العرب: ١٢/١٨٠.

للفعلِ النَّاقصِ «أَصْبَحَ»، لكنَّها في الجملةِ الثَّانيةِ مفعولٌ بهِ للفعلِ «صَبَّحَ».

والمعنى العامُّ للجملةِ الأولى: إنَّ زيدًا اتَّصفَ بالعداوةِ لعمرٍو، والمعنى العامُّ للجملةِ الثَّانية: إنَّ زيدًا أتى عدوَّ عمرٍو في الصُّبح. قالَ ابنُ منظورٍ: ((وَصَبَّحَ الْقَوْمَ: أَتَاهُمْ غُدْوَةً))[1]. ومنْ ذلكَ قولهُ تعالى: ﴿**وَلَقَدْ صَبَّحَهُمْ بُكْرَةً عَذَابٌ مُسْتَقِرٌّ**﴾[2]. قالَ أبو إسحاقَ الثَّعلبيُّ: ((﴿**وَلَقَدْ صَبَّحَهُمْ**﴾: جَاءَهُمُ الْعَذَابُ وَقْتَ الصُّبْحِ))[3].

---

(١)- لسان العرب: ٥٠٢/٢.

(٢)- القمر: ٣٨.

(٣)- الكشف والبيان: ١٦٩/٩، وانظر في: معالم التنزيل: ٤٣٣/٧، والسراج المنير: ١٤٨/٤.

الْخَاتِمَةُ

اشتملَ هذا الكتابُ على «تحقيقاتٍ صرفيَّةٍ» كثيرةٍ وكبيرةٍ، أَراها يقينًا، خطوةً لازمةً في سبيلِ محاولةِ «إحياءِ علمِ الصرفِ»، سبقَتْهَا خطوةٌ كبيرةٌ في كتابيَ الأوَّلِ: «العمومُ الصرفيُّ في القرآنِ الكريمِ»، وستَتلُوها، إن شاءَ اللهُ تعالى، خطواتٌ أُخرى في كتابينِ آخَرَينِ، أسأَلُ اللهُ تعالى أن يُيَسِّرَ لي نشرَهُما، هما: «تحقيقُ النصوصِ الصرفيَّةِ»، و«البلاغةُ الصرفيَّةُ في القرآنِ الكريمِ».

وفي هذا الكتابِ تنبيهٌ على ثلاثةِ أمورٍ رئيسةٍ، هي:

١- التنبيهُ على بعضِ العَلاقاتِ الدلاليَّةِ الصرفيَّةِ الدقيقةِ، أعني: «التباين الصرفيّ»، و«التداخل الصرفيّ»، و«الاختصاص الصرفيّ»، و«التلازم الصرفيّ». وهي علاقاتٌ لازمةٌ للتعبيرِ الصرفيِّ الصحيحِ، وإدراكُها لازمٌ للفَهمِ الدقيقِ. والغفلةُ عنها، أو إغفالُها، ولو في بعضِ المواضعِ، من أكبرِ أسبابِ الخطإِ في التعبيرِ والفهمِ والتفسيرِ.

٢- التنبيهُ على بعضِ أصولِ «الاجتهادِ الصرفيِّ»، أعني: «الاستقراء الصرفيّ»، و«الاصطلاح الصرفيّ» و«التحقيق الصرفيّ». وهي أصولٌ لازمةٌ للتقعيدِ الصرفيِّ الصحيحِ. والغفلةُ عنها، أو إغفالُها، ولو في بعضِ المواضعِ، من أكبرِ أسبابِ الخطإِ في التقعيدِ.

٣- التنبيهُ على بعضِ عناصرِ «الإثراءِ الصرفيِّ». ففي «الاشتراك الصرفيّ» نجدُ الصيغةَ الواحدةَ تُستعمَلُ لأكثرَ مِن معنًى بمعونةِ القرائنِ السياقيَّةِ والمقاميَّةِ. وفي «الإيجاز الصرفيّ» نجدُ الصيغةَ الواحدةَ في السياقِ الواحدِ غنيَّةً بالمعاني الصرفيَّةِ المختلفةِ نوعًا، المقصودةِ معًا. وفي «الإعراب الصرفيّ» نجدُ الصيغةَ الصرفيَّةَ قرينةً تُعينُ على تحديدِ المعنى الإعرابيِّ حينَ تعجزُ القرائنُ الأخرى.

الْمَصَادِرُ وَالْمَرَاجِعُ

* القرآن الكريم.

١. الإتقان في علوم القرآن، السيوطيّ «ت٩١١هـ»، تحقيق سعيد المندوب، بيروت، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٢. الإحكام في أصول الأحكام، الآمديّ «ت٦٣١هـ»، تعليق عبد الرزاق عفيفيّ، الرياض، دار الصميعيّ، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٣. أحكام القرآن، أبو بكر بن العربيّ «ت٥٤٣هـ»، تحقيق محمّد عبد القادر عطا، بيروت، دار الفكر، د.ت.

٤. الأخبار الموفّقيّات، الزبير بن بكّار «ت٢٥٦هـ»، تحقيق د. سامي مكّيّ العانيّ، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٥. أدب الكاتب، ابن قتيبة «ت٢٧٦هـ»، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، مصر، المكتبة التجاريّة، الطبعة الرابعة، ١٩٦٣م.

٦. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسيّ «ت٧٤٥هـ»، تحقيق رجب عثمان، القاهرة، مكتبة الخانجيّ، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٧. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العماديّ «ت٩٨٢هـ»، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، الرياض، مكتبة الرياض الحديثة، د.ت.

٨. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول، الشوكانيّ «ت١٢٥٠هـ»، تحقيق سامي بن العربيّ الأثريّ، الرياض، دار الفضيلة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٩. أساس البلاغة، الزمخشريّ «ت٥٣٨هـ»، تحقيق محمّد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
١٠. أسرار العربيّة، أبو البركات الأنباريّ «ت٥٧٧هـ»، تحقيق د. فخر صالح قدارة، بيروت، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
١١. إصلاح المنطق، ابن السكّيت «ت٢٤٤هـ»، تحقيق أحمد محمّد شاكر، وعبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، د.ت.
١٢. الأصمعيّات، الأصمعيّ «ت٢١٦هـ»، تحقيق أحمد محمّد شاكر، وعبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، الطبعة السابعة، ١٩٩٣م.
١٣. الأصول في النحو، ابن السرّاج «ت٣١٦هـ»، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ، بيروت، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
١٤. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمّد الأمين الشنقيطيّ «ت١٩٧٣م»، تحقيق مكتب البحوث والدراسات، بيروت، دار الفكر، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
١٥. إعراب القرآن، النحّاس «ت٣٣٨هـ»، تحقيق د. زهير غازي زاهد، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
١٦. الأغاني، أبو الفرج الأصفهانيّ «ت٣٥٦هـ»، تحقيق لجنة، بيروت، دار صادر، الطبعة الثالثة، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
١٧. الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطيّ «ت٩١١هـ»، قرأه وعلّق عليه محمود سليمان ياقوت، الإسكندريّة، دار المعرفة الجامعيّة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م.

١٨. إكمال الإعلام بتثليث الكلام، ابن مالك «ت٦٧٢هـ»، تحقيق سعد بن حمدان الغامديّ، مكّة المكرّمة، جامعة أمّ القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٩. الأمالي، أبو علي القاليّ «ت٣٥٦هـ»، بيروت، دار الكتب العلميّة، د.ت.

٢٠. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين، أبو البركات الأنباريّ «ت٥٧٧هـ»، تحقيق د. جودة مبروك، القاهرة، مكتبة الخانجيّ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

٢١. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاويّ «ت٦٨٥هـ»، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٢٢. أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ابن هشام الأنصاريّ «ت٧٦١هـ»، بيروت، دار الجيل، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م.

٢٣. الأيّام، د. طه حسين «ت١٩٧٣م»، القاهرة، مطابع الهيأة المصريّة العامّة للكتاب، ١٩٩٤م.

٢٤. إيجاز التعريف في علم التصريف، ابن مالك «ت٦٧٢هـ»، تحقيق محمّد المهديّ عبد الحيّ، المدينة المنوّرة، عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

٢٥. الإيضاح في شرح المفصّل، ابن الحاجب «ت٦٤٦هـ»، تحقيق موسى بناي العليليّ، بغداد، مطبعة العانيّ، ١٩٨٢م.

٢٦. الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزوينيّ «ت٧٣٩هـ»، بيروت، دار إحياء العلوم، الطبعة الرابعة، ١٩٩٨م.

٢٧.البحث اللغويّ عند العرب، د. أحمد مختار عمر «ت٢٠٠٣م»، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الثامنة، ٢٠٠٣م.
٢٨.البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسيّ «ت٧٤٥هـ»، تحقيق لجنة، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٢٩.البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشيّ «ت٧٩٤هـ»، تحقيق لجنة، مصر، الغرقدة، دار الصفوة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
٣٠.البرهان في علوم القرآن، الزركشيّ «ت٧٩٤هـ»، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار المعرفة، ١٣٩١هـ.
٣١.البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ، ابن أبي الربيع الإشبيليّ «ت٦٨٨هـ»، تحقيق د. عيّاد بن عبيد الثبيتيّ، بيروت، دار الغرب الإسلاميّ، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
٣٢.بيان المختصر، شمس الدين الأصفهانيّ «ت٧٤٩هـ»، تحقيق د. محمّد مظهر بقا، مكّة المكرّمة، جامعة أمّ القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٣٣.تاج العروس، الزَّبيديّ «ت١٢٠٥هـ»، تحقيق لجنة، الكويت، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م-١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٣٤.تحرير ألفاظ التنبيه، النوويّ «ت٦٧٦هـ»، تحقيق عبد الغنيّ الدقر، دمشق، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
٣٥.التحرير والتنوير، ابن عاشور «ت١٩٧٣م»، تونس، دار سحنون، ١٩٩٧م.

٣٦.التخمير «شرح المفصّل في صنعة الإعراب»، صدر الأفاضل الخوارزميّ «ت٦١٧هـ»، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، بيروت، دار الغرب الإسلاميّ، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

٣٧.التذكرة الحمدونيّة، ابن حمدون «ت٥٦٢هـ»، تحقيق إحسان عبّاس، وبكر عبّاس، بيروت، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٣٨.تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك «ت٦٧٢هـ»، تحقيق محمد كامل بركات، القاهرة، دار الكاتب العربيّ، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

٣٩.التسهيل لعلوم التنزيل، الغرناطيّ الكلبيّ «ت٧٤١هـ»، بيروت، دار الكتاب العربيّ، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٤٠.تصريف الأسماء والأفعال، د. فخر الدين قباوة، بيروت، مكتبة المعارف، الطبعة الثانية المجددة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٤١.التصريف الملوكيّ، ابن جنّي «ت٣٩٢هـ»، شرح وتعليق عرفان مطرجيّ، بيروت، مؤسّسة الكتب الثقافيّة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٤٢.التعريفات، الشريف الجرجانيّ «ت٨١٦هـ»، تحقيق محمّد صدّيق المنشاويّ، القاهرة، دار الفضيلة، ٢٠٠٤م.

٤٣.التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسيّ «ت٣٧٧هـ»، تحقيق د. عوض بن حمد القوزيّ، القاهرة، مطبعة الأمانة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م – ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٤٤.تفسير ابن عرفة «ت٨٠٣هـ»، تحقيق جلال الأسيوطيّ، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

٤٥.تفسير القرآن الحكيم «تفسير المنار»، محمّد رشيد رضا «ت١٩٣٥م»، خرّج آياته وأحاديثه وشرح غريبه إبراهيم شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٤٦.التفسير الكبير، الفخر الرازيّ «ت٦٠٦هـ»، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٤٧.التكملة، أبو علي الفارسيّ «ت٣٧٧هـ»، تحقيق ودراسة د. كاظم بحر المرجان، جامعة الموصل، دار الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٤٨.تهذيب اللغة، الأزهريّ «ت٣٧٠هـ»، تحقيق محمّد عوض مرعب، بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

٤٩.توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، ابن أمّ قاسم المراديّ «ت٧٤٩هـ»، شرح وتحقيق د. عبد الرحمن عليّ سليمان، القاهرة، دار الفكر العربيّ، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م.

٥٠.التوقيف على مهمّات التعاريف، المناويّ «ت١٠٣١هـ»، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٥١.جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبريّ «ت٣١٠هـ»، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركيّ، مصر – الجيزة، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٥٢.جامع الدروس العربية، الغلايينيّ «ت١٣٦٤هـ»، صيدا – بيروت، المكتبة العصريّة، الطبعة الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٥٣.الجامع لأحكام القرآن، القرطبيّ «ت٦٧١هـ»، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركيّ، بيروت، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٥٤.الجديد في الحكمة، ابن كمّونة «ت٦٧٦هـ»، تحقيق حميد مرعيد الكبيسيّ، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م.
٥٥.جمهرة اللغة، ابن دريد «ت٣٢١هـ»، تحقيق رمزيّ منير بعلبكّيّ، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
٥٦.الجواهر الحسان في تفسير القرآن، أبو زيد الثعالبيّ «ت٨٧٥هـ»، تحقيق لجنة، بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
٥٧.حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ، الصبّان «ت١٢٠٦هـ»، تحقيق محمود بن جميل، القاهرة، مكتبة الصفا، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
٥٨.الحجّة في القراءات السبع، ابن خالويه «ت٣٧٠هـ»، تحقيق عبد العال سالم مكرم، بيروت، دار الشروق، الطبعة الرابعة، ١٤٠١هـ.
٥٩.حجّة القراءات، ابن زنجلة «ت٤٠٣هـ»، تحقيق سعيد الأفغانيّ، بيروت، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
٦٠.الحيوان، الجاحظ «ت٢٥٥هـ»، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، القاهرة، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م.
٦١.خزانة الأدب وغاية الأرب، ابن حجّة الحمويّ «ت٨٣٧هـ»، تحقيق عصام شعيتو، بيروت، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
٦٢.خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر البغداديّ «ت١٠٩٣هـ»، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجيّ، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
٦٣.الخصائص، ابن جنّي «ت٣٩٢هـ»، تحقيق محمّد عليّ النجّار، القاهرة، دار الكتب المصريّة، ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م.

٦٤.الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبيّ «ت٧٥٦هـ»، تحقيق د. أحمد محمّد الخرّاط، دمشق، دار القلم، د.ت.
٦٥.درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ، الحريريّ «ت٥١٦هـ»، تحقيق عرفات مطرجيّ، بيروت، مؤسّسة الكتب الثقافيّة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
٦٦.دروس التصريف، محمّد محيي الدين عبد الحميد «ت١٩٧٢هـ»، صيدا – بيروت، المكتبة العصريّة، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
٦٧.دستور العلماء «جامع العلوم في اصطلاحات الفنون»، عبد النبيّ بن عبد الرسول الأحمد نكريّ «ت ق ١٢هـ»، تعريب حسن هاني فحص، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٦٨.دقائق التصريف، أبو القاسم بن محمّد بن سعيد المؤدّب «ت ق٤هـ»، تحقيق د. حاتم الضامن، دمشق، دار البشائر، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
٦٩.دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس «ت١٩٧٨م»، مصر، مكتبة الإنجلو المصريّة، الطبعة الثانية، ١٩٦٣م.
٧٠.ديوان ابن الروميّ «ت٢٨٣هـ»، تحقيق د. حسين نصّار، القاهرة، مطبعة دار الكتب والوثائق القوميّة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
٧١.ديوان ابن الفارض «ت٦٣٢هـ»، بيروت، دار صادر، د.ت.
٧٢.ديوان ابن المعتزّ «ت٢٩٦هـ»، بيروت، دار صادر، د.ت.
٧٣.ديوان ابن مقبل «ت بعد ٣٧هـ»، تحقيق عزّة حسن، بيروت – حلب، دار الشرق العربيّ، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٧٤.ديوان أبي الأسود الدؤليّ «ت٦٩هـ»، صنعة أبي سعيد السكّريّ «ت٢٩٠هـ»، تحقيق محمّد حسن آل ياسين، بيروت، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
٧٥.ديوان أبي تمّام «ت٢٣١هـ»، بشرح الخطيب التبريزيّ «ت٥٠٢هـ»، تحقيق محمّد عبده عزّام، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الخامسة، ١٩٨٧م.
٧٦.ديوان أبي العتاهية «ت٢١١هـ»، بيروت، دار بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٧٧.ديوان أبي فراس الحمدانيّ «ت٣٥٧هـ»، شرح د. خليل الدويهيّ، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
٧٨.ديوان الأخطل «ت٩٠هـ»، شرح مهدي محمد ناصر الدين، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
٧٩.ديوان الأدب، الفارابيّ «ت٣٥٠هـ»، تحقيق د. أحمد مختار عمر، القاهرة، مؤسّسة دار الشعب، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
٨٠.ديوان الأعشى الكبير «ت٧هـ»، شرح وتعليق محمّد محمّد حسين، القاهرة، المطبعة النموذجيّة، د.ت.
٨١.ديوان امرئ القيس «ت نحو ٨٠ ق. هـ»، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الخامسة، د.ت.
٨٢.ديوان الأمير الفارس أسامة بن منقذ «ت٥٨٤هـ»، بيروت، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
٨٣.ديوان أوس بن حجر «ت نحو ٢ ق. هـ»، تحقيق محمّد يوسف نجم، بيروت، دار صادر، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
٨٤.ديوان البحتريّ «٢٨٤هـ»، تحقيق حسن كامل الصيرفيّ، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثالثة، ١٩٧٧م.

٨٥.ديوان البهاء زهير «ت٦٥٦هـ»، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، ومحمّد طاهر الجبلاويّ، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.
٨٦.ديوان تأبّط شرًّا «ت نحو ٨٠ ق. هـ»، بعناية عبد الرحمن المصطاويّ، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
٨٧.ديوان جرير «ت١١٠هـ»، بيروت، دار بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٨٨.ديوان جميل بثينة «ت٨٢هـ»، بيروت، دار بيروت، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
٨٩.ديوان الحارث بن حلّزة «ت نحو ٥٠ ق.هـ»، جمعه وحقّقه وشرحه إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتاب العربيّ، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
٩٠.ديوان حسّان بن ثابت «ت٥٤هـ»، شرح عبد أ. مهنا، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
٩١.ديوان الحطيئة «ت نحو ٤٥هـ»، بشرح ابن السكّيت «ت٢٤٤هـ»، وأبي سعيد السكّريّ «ت٢٧٥هـ»، وأبي حاتم السجستانيّ «ت٢٥٥هـ»، تحقيق نعمان أمين طه، القاهرة، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ، الطبعة الأولى، ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م.
٩٢.ديوان الخنساء «ت٢٤هـ»، بعناية حمدو طمّاس، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
٩٣.ديوان ذي الرمّة «ت١١٧هـ»، بعناية عبد الرحمن المصطاويّ، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
٩٤.ديوان زهير بن أبي سلمى «ت١٣ ق. هـ»، بعناية حمدو طمّاس، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٩٥.ديوان السريّ الرفّاء «ت٣٦٦هـ»، بيروت، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
٩٦.ديوان الشريف الرضيّ «ت٤٠٦هـ»، شرح د. محمود مصطفى حلاويّ، بيروت، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
٩٧.ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائيّ وأخباره «ت نحو ٤٥ ق. هـ»، صنعة يحيى بن مدرك الطائيّ «ق ٣ هـ»، رواية هشام بن محمّد الكلبيّ «ت٢٠٤هـ»، تحقيق عادل سليمان جمال، القاهرة، مطبعة المدنيّ، د.ت.
٩٨.ديوان الشمّاخ بن ضرار «ت٢٢هـ»، حقّقه وشرحه صلاح الدين الهادي، القاهرة، دار المعارف، د.ت.
٩٩.ديوان الطرمّاح «ت نحو ١٢٥هـ»، تحقيق عزّة حسن، دمشق، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.
١٠٠. ديوان عامر بن الطفيل «ت١١هـ»، رواية أبي بكر بن الأنباريّ «ت٣٢٨هـ»، بيروت، دار بيروت – دار صادر، ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.
١٠١. ديوان العبّاس بن الأحنف، شرح وتحقيق د. عاتكة الخزرجيّ، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصريّة، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.
١٠٢. ديوان عروة بن الورد «ت نحو ٣٠ ق.هـ»، دراسة وشرح وتحقيق أسماء أبو بكر محمّد، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
١٠٣. ديوان عمر بن أبي ربيعة «ت٩٣هـ»، بعناية فائز محمّد، بيروت، دار الكتاب العربيّ، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
١٠٤. ديوان عمرو بن قميئة «ت نحو ٨٥ ق. هـ»، تحقيق حسن كامل الصيرفيّ، جامعة الدول العربيّة، معهد المخطوطات العربيّة، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.

١٠٥. ديوان الفرزدق «ت١١٠هـ»، شرح علي فاعور، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
١٠٦. ديوان قيس بن الخطيم «ت نحو ٢ ق. هـ»، تحقيق ناصر الدين الأسد، بيروت، دار صادر، ١٩٦٧م.
١٠٧. ديوان قيس بن ذريح – قيس لبنى– «ت٦٨هـ»، بعناية عبد الرحمن المصطاويّ، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
١٠٨. ديوان كثيّر عزّة «ت١٠٥هـ»، جمعه وشرحه إحسان عبّاس، بيروت، دار الثقافة، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
١٠٩. ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ «ت٤١هـ»، بعناية حمدو طمّاس، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
١١٠. ديوان المتنبّي «ت٣٥٤هـ»، بيروت، دار بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
١١١. ديوان مجنون ليلى – قيس بن الملوّح – «ت٦٨هـ»، تحقيق عبد الستّار أحمد فرّاج، مصر، دار مصر للطباعة، ١٩٧٩م.
١١٢. ديوان محمود الورّاق «ت نحو٢٢٥هـ»، تحقيق د. وليد القصّاب، الإمارات – عجمان، مؤسّسة الفنون، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
١١٣. ديوان مهلهل بن ربيعة «ت نحو ١٠٠ ق. هـ»، شرح وتقديم طلال حرب، بيروت، الدار العالميّة، د.ت.
١١٤. ديوان مهيار الديلميّ «ت٤٢٨هـ»، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصريّة، الطبعة الأولى، ١٣٤٤هـ/١٩٢٥م – ١٣٥٠هـ/١٩٣١م.
١١٥. ديوان نابغة بني شيبان «ت١٢٥هـ»، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصريّة، الطبعة الأولى، ١٣٥١هـ/١٩٣٢م.

١١٦. ديوان النابغة الذبيانيّ «ت نحو ١٨ ق. هـ»، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية، د.ت.
١١٧. رحلة بنيامين التطيليّ «ت٥٦٩هـ»، الإمارات - أبو ظبي، المجمع الثقافيّ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
١١٨. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الآلوسيّ «ت١٢٧٠هـ»، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
١١٩. زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزيّ «ت٥٩٧هـ»، تحقيق عبد الرزاق المهديّ، بيروت، دار الكتاب العربيّ، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
١٢٠. الزاهر في غريب ألفاظ الشافعيّ، الأزهريّ «ت٣٧٠هـ»، تحقيق د. محمّد جبر الألفيّ، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
١٢١. الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر بن الأنباريّ «ت٣٢٨هـ»، تحقيق د. حاتم الضامن، بيروت، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
١٢٢. السبعة في القراءات، ابن مجاهد «ت٣٢٤هـ»، تحقيق د. شوقيّ ضيف، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.
١٢٣. سبل السلام، محمّد بن إسماعيل الصنعانيّ «ت١١٨٢هـ»، تحقيق محمّد عبد العزيز الخوليّ، الطبعة الرابعة، القاهرة، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ، ١٣٧٩هـ/١٩٦٠م.
١٢٤. سرّ صناعة الإعراب، ابن جنّي «ت٣٩٢هـ»، تحقيق د. حسن هنداويّ، دمشق، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

١٢٥. السراج المنير، الخطيب الشربينيّ «ت٩٧٧هـ»، بيروت، دار الكتب العلميّة، د.ت.
١٢٦. السنن الكبرى، النسائيّ «ت٣٠٣هـ»، تحقيق حسن عبد المنعم شلبيّ، بيروت، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
١٢٧. السنن الكبرى، البيهقيّ «ت٤٥٨هـ»، تحقيق محمّد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
١٢٨. الشافية في علم التصريف، ابن الحاجب «ت٦٤٦هـ»، تحقيق حسن أحمد العثمان، مكّة المكرّمة، المكتبة المكّيّة، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
١٢٩. شذا العرف في فنّ الصرف، الحملاويّ «ت١٩٣٢م»، القاهرة، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ، الطبعة الخامسة عشرة، ١٣٨٣هـ/١٩٦٤م.
١٣٠. شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ابن عقيل «ت٧٦٩هـ»، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
١٣١. شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، الأشمونيّ «ت نحو ٩٠٠هـ»، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتاب العربيّ، الطبعة الأولى، ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م.
١٣٢. شرح التسهيل، ابن مالك «ت٦٧٢هـ»، تحقيق د. عبد الرحمن السيّد، ود. محمّد بدويّ المختون، مصر – الجيزة، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
١٣٣. شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهريّ «ت٩٠٥هـ»، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

١٣٤. شرح التلويح على التوضيح، التفتازانيّ «ت٧٩٣هـ»، تحقيق زكريا عميرات، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
١٣٥. شرح تنقيح الفصول، القرافيّ «ت٦٨٤هـ»، بيروت، دار الفكر، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
١٣٦. شرح ديوان عنترة «ت نحو ٢٢ق. هـ»، الخطيب التبريزيّ «ت٥٠٢هـ»، تحقيق مجيد طرّاد، دار الكتاب العربيّ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
١٣٧. شرح ديوان كعب بن زهير «ت٢٦هـ»، صنعة أبي سعيد السكّريّ «ت٢٧٥هـ»، القاهرة، دار الكتب والوثائق القوميّة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
١٣٨. شرح الرضيّ على الكافية، الرضيّ الأستراباذيّ «ت٦٨٦هـ»، تحقيق يوسف حسن عمر، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
١٣٩. شرح السنّة، البغويّ «ت٥١٦هـ»، تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
١٤٠. شرح الشافية «ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخطّ»، سيّد عبد الله المعروف بنقرة كار «ت٧٧٦هـ»، بيروت، عالم الكتب، د.ت.
١٤١. شرح الشافية «ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخطّ»، فخر الدين الجاربرديّ «ت٧٤٦هـ»، بيروت، عالم الكتب، د.ت.
١٤٢. شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ الأستراباذيّ «ت٦٨٦هـ»، تحقيق لجنة، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٣٩٥/١٩٧٥م.

١٤٣. شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الأستراباذي «ت٧١٥هـ»، تحقيق عبد المقصود محمد عبد المقصود، مصر، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

١٤٤. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاريّ «ت٧٦١هـ»، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار الطلائع، ٢٠٠٤م.

١٤٥. شرح القصائد التسع المشهورات، النحّاس «ت٣٣٨هـ»، تحقيق أحمد خطّاب، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

١٤٦. شرح القصائد العشر، الخطيب التبريزيّ «ت٥٠٢هـ»، القاهرة، إدارة الطباعة المنيريّة، ١٣٥٢هـ.

١٤٧. شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ابن هشام الأنصاريّ «ت٧٦١هـ»، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ/١٩٦٣.

١٤٨. شرح الكافية الشافية، ابن مالك «ت٦٧٢هـ»، تحقيق عبد المنعم أحمد هريديّ، مكّة المكرّمة، جامعة أمّ القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

١٤٩. شرح مختصر التصريف العزّيّ في فنّ الصرف، التفتازانيّ «ت٧٩١هـ»، تحقيق د. عبد العال سالم، الكويت، دار السلاسل، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

١٥٠. شرح مختصر الروضة، نجم الدين الطوفيّ «ت٧١٦هـ»، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركيّ، بيروت، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

١٥١. شرح المفصّل، ابن يعيش «ت٦٤٣هـ»، بعناية إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
١٥٢. شرح الملوكيّ في التصريف، ابن يعيش «ت٦٤٣هـ»، تحقيق د. فخر الدين قباوة، حلب، المكتبة العربيّة، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
١٥٣. شعب الإيمان، البيهقيّ «ت٤٥٨هـ»، تحقيق أبي هاجر محمّد السعيد بن بسيونيّ زغلول، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
١٥٤. شعر الأحوص الأنصاريّ «ت١٠٥هـ»، تحقيق عادل سليمان جمال، القاهرة، الهيأة المصريّة العامة، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.
١٥٥. شعر الراعي النميريّ وأخباره «ت٩٠هـ»، جمعه وعلّق عليه ناصر الحانيّ، مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ بدمشق، ١٣٨٣هـ/١٩٦٤م.
١٥٦. شعر طريح بن إسماعيل الثقفيّ «ت١٦٥هـ»، تحقيق د. بدر أحمد ضيف، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعيّة، ١٩٨٧م.
١٥٧. شعر عروة بن أذينة «ت١٣٠هـ»، تحقيق يحيى الجبوريّ، الكويت، دار القلم، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
١٥٨. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، السلسيليّ «ت٧٧٠هـ»، تحقيق عبد الله عليّ الحسينيّ البركاتي، مكّة المكرّمة، المكتبة الفيصليّة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١٥٩. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان الحميريّ «ت٥٧٣هـ»، تحقيق حسين بن عبد الله العمريّ، ومطهر بن عليّ الإريانيّ، ويوسف محمّد عبد الله، بيروت - دار الفكر المعاصر، دمشق- دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
١٦٠. الصاحبيّ في فقه اللغة العربيّة، ابن فارس «ت٣٩٥هـ»، تعليق أحمد حسن بسج، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
١٦١. الصحاح، الجوهريّ «ت٣٩٣هـ»، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
١٦٢. صحيح مسلم، مسلم بن الحجّاج «ت٢٦١هـ»، اعتنى به أبو صهيب الكرميّ، الرياض، بيت الأفكار الدوليّة، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
١٦٣. طبقات فحول الشعراء، محمّد بن سلّام الجمحيّ «ت٢٣١هـ»، تحقيق محمود محمّد شاكر، مطبعة المدنيّ، القاهرة، ١٩٧٣م.
١٦٤. طرح التثريب في شرح التقريب، الحافظ العراقيّ «ت٨٠٦هـ»، وابنه: أبو زرعة العراقيّ «ت٨٢٦هـ»، بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، د.ت.
١٦٥. العباب الزاخر واللباب الفاخر «حرف السين»، الصغانيّ «ت٦٥٠هـ»، تحقيق محمّد حسن آل ياسين، بغداد، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
١٦٦. العقد الفريد، ابن عبد ربّه «ت٣٢٨هـ»، تحقيق د. مفيد محمّد قميحة، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.
١٦٧. علل النحو، ابن الورّاق «ت٣٨١هـ»، تحقيق محمود جاسم محمّد الدرويش، الرياض، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ/١٩٩٩م.

١٦٨. علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر «ت٢٠٠٣م»، الكويت، دار العروبة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
١٦٩. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ابن رشيق القيروانيّ «ت٤٦٣هـ»، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الجيل، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
١٧٠. عمدة القاري في شرح صحيح البخاريّ، بدر الدين العينيّ «ت٨٥٥هـ»، بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، د.ت.
١٧١. العموم الصرفيّ في القرآن الكريم، رضا هادي حسّون العقيديّ، بغداد، المركز التقنيّ، الطبعة الثانية، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.
١٧٢. العين، الخليل «ت١٧٠هـ»، تحقيق د. مهديّ المخزوميّ، ود. إبراهيم السامرائيّ، الكويت، مطابع الرسالة، ١٩٨٠/١٩٨٢م.
١٧٣. غريب الحديث، ابن قتيبة «ت٢٧٦هـ»، تحقيق د. عبد الله الجبوريّ، بغداد، مطبعة العانيّ، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
١٧٤. غريب الحديث، الخطّابيّ «ت٣٨٨هـ»، تحقيق عبد الكريم العزباويّ، دمشق، دار الفكر، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م - ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
١٧٥. الفائق في غريب الحديث، الزمخشريّ «ت٥٣٨هـ»، تحقيق عليّ محمّد البجاويّ، ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الفكر، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
١٧٦. فتح الباري شرح صحيح البخاريّ، ابن حجر العسقلانيّ «ت٨٥٢هـ»، بيروت، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.

١٧٧. الفروق اللغويّة، أبو هلال العسكريّ «ت نحو٤٠٠هـ»، تحقيق محمّد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
١٧٨. فقه اللغة وخصائص العربيّة، محمّد المبارك «ت١٩٨١هـ»، لبنان، دار الفكر الحديث، الطبعة الثانية، ١٩٦٤م.
١٧٩. فكّ التقييد في علم الصرف، جبر ضومط «ت١٩٣٠م»، وبولس الخوليّ «ت١٩٤٨م»، بيروت، المطبعة الأدبيّة، ١٩٠٨م.
١٨٠. في النحو العربيّ نقد وتوجيه، د. مهديّ المخزوميّ، بغداد، دار الشؤون الثقافيّة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥م.
١٨١. القاموس المحيط، الفيروز آباديّ «ت٨١٧هـ»، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسّسة الرسالة بإشراف محمّد نعيم العرقسوسيّ، بيروت، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
١٨٢. القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب، محمّد شوقيّ أمين، وإبراهيم الترزيّ، القاهرة، الهيأة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.
١٨٣. قضايا نحوية، د. مهديّ المخزوميّ، أبو ظبي، المجمع الثقافي، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
١٨٤. قل ولا تقل، د. مصطفى جواد «ت١٩٦٩م»، دمشق، دار المدى، ٢٠٠١م.
١٨٥. الكتاب، سيبويه «ت١٨٠هـ»، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
١٨٦. كتاب الأفعال، ابن القطّاع «ت٥١٥هـ»، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٨٧. كتاب الألفاظ والأساليب، محمّد شوقيّ أمين، ومصطفى حجازيّ، القاهرة، مجمع اللغة العربيّة، ١٩٧٦م.
١٨٨. كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانويّ «ت ق ١٢هـ»، تحقيق د. عليّ دحروج، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
١٨٩. الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشريّ «ت٥٣٨هـ»، تحقيق لجنة، الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
١٩٠. الكشف والبيان في تفسير القرآن، أبو إسحاق الثعلبيّ «ت٤٢٧هـ»، تحقيق عليّ عاشور، بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
١٩١. الكلّيّات، أبو البقاء الكفويّ «ت١٠٩٤هـ»، تحقيق عدنان درويش، ومحمّد المصريّ، بيروت، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
١٩٢. الكنّاش في فنّي النحو والصرف، أبو الفداء الأيوبيّ «ت٧٣٢هـ»، تحقيق د. رياض بن حسن الخوام، بيروت - صيدا، المكتبة العصريّة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
١٩٣. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبريّ «ت٦١٦هـ»، تحقيق د. غازي مختار طليمات، ود. عبد الإله نبهان، دمشق - دار الفكر، بيروت - دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
١٩٤. اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الحنبليّ «ت٧٧٥هـ»، تحقيق لجنة، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
١٩٥. لسان العرب، ابن منظور «٧١١هـ»، بيروت، دار صادر، د.ت.

١٩٦. اللغة العربيّة معناها ومبناها، د. تمّام حسّان «ت٢٠١١م»، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الخامسة ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
١٩٧. لغويّات، د. عبده عبد العزيز قلقيلة، مكتبة الإنجلو المصريّة، ١٩٧٧م.
١٩٨. اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ «ت٧٢٠هـ»، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعديّ، المدينة المنوّرة، عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
١٩٩. اللمع في العربيّة، ابن جنّي «ت٣٩٢هـ»، تحقيق فائز فارس، الكويت، دار الكتب الثقافيّة، ١٩٧٢م.
٢٠٠. المبدع في التصريف، أبو حيّان الأندلسيّ «ت٧٤٥هـ»، تحقيق د. عبد الحميد السيّد طلب، الكويت، مكتبة دار العروبة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
٢٠١. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير «ت٦٣٧هـ»، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصريّة، ١٩٩٥م.
٢٠٢. مجمع فؤاد الأول للغة العربيّة، دور الانعقاد الرابع، محضر الجلسات، ١٩٣٩م.
٢٠٣. المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، ابن جنّي «ت٣٩٢هـ»، تحقيق عبد الحليم النجّار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبيّ، وعليّ النجديّ ناصف، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٢٠٤. المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطيّة الأندلسيّ «ت٥٤٦هـ»، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٢٠٥. المحصول، الفخر الرازيّ «ت٦٠٦هـ»، تحقيق د. طه جابر فيّاض العلوانيّ، بيروت، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
٢٠٦. المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده «ت٤٥٨هـ»، تحقيق عبد الحميد هنداويّ، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٢٠٧. المحيط في اللغة، الصاحب بن عبّاد «ت٣٨٥هـ»، تحقيق محمّد حسن آل ياسين، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
٢٠٨. المخصّص، ابن سيده «ت٤٥٨هـ»، بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
٢٠٩. مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات النسفيّ «ت٧٠١هـ»، القاهرة، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ، د. ت.
٢١٠. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطيّ «ت٩١١هـ»، تحقيق فؤاد علي منصور، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
٢١١. مسائل خلافيّة في النحو، أبو البقاء العكبريّ «ت٦١٦هـ»، تحقيق محمّد خير الحلوانيّ، بيروت – حلب، دار الشرق العربيّ، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
٢١٢. المستصفى في علم الأصول، الغزاليّ «ت٥٠٥هـ»، تحقيق محمّد بن سليمان الأشقر، بيروت، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٢١٣. مسند أحمد بن حنبل «ت٢٤١هـ»، تحقيق لجنة، بيروت، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
٢١٤. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيوميّ «ت نحو ٧٧٠هـ»، بيروت، المكتبة العلميّة، د.ت.
٢١٥. المصطلح النحويّ نشأته وتطوّره، عوض القوزيّ، الرياض، جامعة الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
٢١٦. المصنّف، ابن أبي شيبة «ت٢٣٥هـ»، تحقيق أبي محمّد أسامة بن إبراهيم، القاهرة، الفاروق الحديثة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
٢١٧. المطلع على ألفاظ المقنع، البعليّ «ت٧٠٩هـ»، تحقيق محمود الأرناؤوط، وياسين محمود الخطيب، جدّة، مكتبة السواديّ، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
٢١٨. معالم التنزيل، البغويّ «ت٥١٠هـ»، تحقيق لجنة، الرياض، دار طيبة للنشر، الطبعة الرابعة، ١٤١٧ هـ/١٩٩٧م.
٢١٩. معاني الأبنية في العربيّة، د. فاضل السامرّائيّ، عمّان – الأردن، دار عمّار، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
٢٢٠. معاني القرآن، الفرّاء «ت٢٠٧هـ»، تحقيق لجنة، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
٢٢١. معاني القرآن وإعرابه، الزجّاج «ت٣١١هـ»، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبيّ، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٢٢٢. معاني النحو، د. فاضل السامرّائيّ، عمّان – الأردن، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

٢٢٣. معجم الأخطاء الشائعة، محمّد العدنانيّ، بيروت، مكتبة لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.

٢٢٤. المعجم الأوسط، الطبرانيّ «٣٦٠هـ»، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمّد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسينيّ، القاهرة، دار الحرمين، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٢٢٥. معجم البلدان، ياقوت الحمويّ «ت٦٢٦هـ»، بيروت، دار صادر، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

٢٢٦. معجم الصواب اللغويّ، د. أحمد مختار عمر «ت٢٠٠٣م»، القاهرة، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٢٢٧. معجم اللغة العربيّة المعاصرة، د. أحمد مختار عمر «ت٢٠٠٣م»، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٢٢٨. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة «ت١٩٨٧م»، بيروت، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٢٢٩. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، السيوطيّ «ت٩١١هـ»، تحقيق د. محمّد إبراهيم عبادة، القاهرة، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٢٣٠. معيار العلم في فنّ المنطق، أبو حامد الغزاليّ «ت٥٠٥هـ»، بيروت، دار الأندلس، الطبعة الثانية، ١٩٧٨م.

٢٣١. المغرب في ترتيب المعرب، المطرزيّ «ت٦١٠هـ»، تحقيق محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار، حلب، مكتبة أسامة بن زيد، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٢٣٢. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاريّ «ت٧٦١هـ»، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمّد عليّ حمد الله، بيروت، دار الفكر، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.
٢٣٣. مفاتيح العلوم، الخوارزميّ «٣٨٧هـ»، تحقيق إبراهيم الأبياريّ، بيروت، دار الكتاب العربيّ، الطبعة الثانية، د.ت.
٢٣٤. مفتاح العلوم، السكّاكيّ «ت٦٢٦هـ»، ضبطه وعلّق عليه نعيم زرزور، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٢٣٥. المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجانيّ «ت٤٧١هـ»، تحقيق د. عليّ توفيق الحمد، بيروت، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٢٣٦. المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهانيّ «ت٥٠٢هـ»، تحقيق محمّد سيّد كيلانيّ، بيروت، دار المعرفة، د.ت.
٢٣٧. المفصّل في صنعة الإعراب، الزمخشريّ «ت٥٣٨هـ»، بيروت، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
٢٣٨. مقاييس اللغة، ابن فارس «ت٣٩٥هـ»، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
٢٣٩. المقتضب، المبرّد «ت٢٨٥هـ»، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، لجنة إحياء التراث الإسلاميّ، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
٢٤٠. الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور «ت٦٦٩هـ»، تحقيق د. فخر الدين قباوة، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٢٤١. المناهج الكافية في شرح الشافية «ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخطّ»، زكريا الأنصاريّ «ت٩٢٦هـ»، بيروت، عالم الكتب، د.ت.
٢٤٢. المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية، لطف الله بن الغياث «ت١٠٣٥هـ»، تحقيق عبد الرحمن محمّد شاهين، مصر، دار مرجان، ١٩٨٤م.
٢٤٣. المنثور في القواعد الفقهية، الزركشيّ «ت٧٩٤هـ»، تحقيق د. تيسير فائق، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
٢٤٤. المنصف، ابن جنّي «ت٣٩٢هـ»، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، القاهرة، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.
٢٤٥. المنطق، محمّد رضا المظفّر «ت١٩٦٨م»، بيروت، دار التعارف، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
٢٤٦. المنهاج السويّ في التخريج اللغويّ، ظاهر خير الله «ت١٩١٦م»، بيروت، مطبعة الاجتهاد، ١٩٢٨م.
٢٤٧. الموشّح في مآخذ العلماء على الشعراء، المرزبانيّ «ت٣٨٤هـ»، بعناية محبّ الدين الخطيب، القاهرة، المطبعة السلفيّة، الطبعة الثانية، ١٣٨٥هـ.
٢٤٨. نتائج الفكر في النحو، السهيليّ «ت٥٨١هـ»، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعليّ محمّد معوض، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٢٤٩. النحو والصرف، د. مصطفى جطل، جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعيّة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٢٥٠. نزهة الطرف في علم الصرف، الميدانيّ «ت٥١٨هـ»، شرح ودراسة يسريّة محمّد إبراهيم حسن، القاهرة، المطبعة الإسلاميّة الحديثة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
٢٥١. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، البقاعيّ «ت٨٨٥هـ»، تحقيق عبد الرزاق المهديّ، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
٢٥٢. النكت في إعجاز القرآن «ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن»، الرّمّانيّ «ت٣٨٤هـ»، القاهرة، دار المعارف، د.ت.
٢٥٣. نهاية الأرب في فنون الأدب، النويريّ «ت٧٣٣هـ»، تحقيق لجنة، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
٢٥٤. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، الفخر الرازيّ «ت٦٠٦هـ»، القاهرة، مطبعة الآداب، ١٣١٧هـ.
٢٥٥. النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاريّ «ت٢١٥هـ»، تحقيق سعيد الخوريّ الشرتونيّ، بيروت، المطبعة الكاثوليكيّة، ١٨٩٤م.
٢٥٦. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطيّ «ت٩١١هـ»، تحقيق أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
٢٥٧. الوسيط في تفسير القرآن المجيد، الواحديّ «ت٤٦٨هـ»، تحقيق لجنة، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

المحتوى

إحْيَاءُ الصَّرْفِ